الجامعة الأمريكية المفتوحة

كلية الدراسات الإسلامية والعربية

حجية السنة

الدكتور: الحسين شواط

حجية السُّنَّة وتاريخها

مقدمة منهجية:

١- مدخل:

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادى له.

وأشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، وأشهد أنَّ محمداً عبده ورسوله، شهادة ينال مَن اعتقدها وقالها وعمل بها ودعا إليها وصبر على تبعاتها الفوز الأعظم والفلاح الأكبر.

الحمد لله ذي النعم الجزيلة التي أعيت المحصين، والصلاة والسلام على محمد ابن عبد الله خاتم الأنبياء والمرسلين، الذي بعثه الله بدين الإسلام رحمة للعالمين، وجعل أمته خير أمة أخرجت للناس، و لم يرضَ لعباده ديناً سواه، وقصر الفلاح والفوز برضاه على مَن اتَّبع سنة محمد ﷺ وما سار عليه الصحابة الكرام رضوان الله عليهم.

وقد تكفل الله عز وجل بحفظ هذا الدين، فصان كتابه العزيز عن التحريف، وعصمه من التبديل، وهيأ للسُّنَّة المطهرة رجالاً أفذاذاً تفانوا في طلبها وخدمتها، وتمسكوا بها، وقاموا بحفظها وتدوينها ونشرها، ووضعوا القواعد والضوابط العلمية الدقيقة لحمايتها من الدخيل وتمييزها من الشوائب، والقيام عليها رواية ودراية وتصنيفها في ذلك، والمنافحة عنها في مشارق الأرض ومغاربها جيلاً بعد جيل - على مر الزمان وتعاقب الشهور والأعوام - أولئك هم أهل الطائفة المنصورة، الذين لا يزالون قائمين على الحق، مستمسكين بسنة

المصطفى ﷺ ذابين عنها، عاملين لإحياء ما أمات النـــاس منـــها، لا يضـــرهم المخالف، ولا يفل في عزيمتهم المراوح المتخاذل، ولا يضعف من همتهم المتخلف الخانع، يبذلون في سبيل ذلك كل غالٍ حتى يأتي أمر الله، وهم على هذا المنهج القويم، فيفوزون برضوان الله عز وجل وما ذلك إلا لعظم أمر السُّنَّة ووجوب التزامها؛ فهي شطر الدين، وثاني الأصلين، وهي شقيقة القرآن ومثيلته في الحجية والاعتبار، وهي المبينة للقرآن الكريم؛ تفصيلاً لمجمله، وتوضيحاً لمبهمه، وشرحاً لغامضه، وتخصيصاً لعامة وتقييداً لمطلقه، ورداً لما تشابه منه إلى محكمه بالإضافة إلى ما تفردت به من التشريعات الكثيرة التي لم ينص عليها القرآن الكـــريم، ولا غرابة في ذلك فهي مثله وحي من الله تعالى.

٢- أهمية الموضوع:

إن تلك المكانة العظيمة للسُّنَّة في هذا الدين جعلت أهل العلم يُجمِعُون - انطلاقاً من الأدلة - على أن الاشتغال بطلبها من أعظم القربات، وأفضل ما صرفت فيه الأموال والأوقات؛ لارتباط أمر السُّنَّة بأصول الاعتقاد، وعدم اعتباره من الفروع والفقهيات؛ ولذلك فإن الزلل في شأنها خطير، والعمل لتصحيح الاعتقاد حولها واجب، ومِن هنا لزم طالب العلم تبين تلك المكانة بالأدلة، للقطع بأن السُّنَّة وحي من عند الله، وأنها حجة شرعية يجب اتباعها، وأنها مصدر للعقيدة والشريعة والأخلاق والآداب والفضائل والمعارف، كما عليه أن يعلم المراحل التي مرت بها السُّنَّة، وتفاني أهل العلم في خدمتها، ووضع الضوابط لحمايتها منذ عهد النبيﷺ، وكيف تم نقلها في غاية الدقة والحيطة محفوظة في الصدور ومكتوبة في السطور؟

وتعتبر هذه المادة (حجية السُّنَّة وتاريخها) مدخلاً ضرورياً، ومقرراً تأسيسياً

يبنى عليه ما يأتي بعده من مقررات محـــور السُّنَّة وعلومها، ويحتاج إليه كل مسلم؛ لتصحيح معتقده، وتقوية يقينه والتزامـــه بدينه، ومقدرته على المنافحة عنه في المعترك الفكري الخطير في هذا العصر، حيث جُعلت السُّنَّة وكثير من ثوابت الدين غرضاً يحرص على النَّيل منه كثيرٌ من الجهلة والمغرضين قال تعالى: ﴿يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نُورَ اللهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَاللهُ مُتِمُّ نُورِهِ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ﴾[1]، ولن يعدم هذا العصر بإذن الله- كما لم يعدم ما سبقه بفضل الله- من علماء مخلصين أكفَاء أمناء يذودون عن حمى الشريعة الغراء، ينفون عنها تحريف المغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين، وقد اشتكى أحد تلاميذ عبد الله بن المبارك جهود الزنادقة في وضع الحديث وإفساد السُّنَّة، فقال له ابن المبارك: يعيش لها الجهابذة ثم قرأ قول الله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾[2]، ومما يزيد الموضوع أهمية هذه الجفوة الأليمة التي توجد في واقعنا المعاصر بين هدي السُّنَّة المطهرة وبين حياة المسلمين العلمية والعملية، فأنى لقوم تركوا هدي نبيهم وراء ظهورهم أن يفلحوا ؟ ولن يصلح آخر هذه الأمة إلا ما صلح به أولها، وإنما هي التوبة النصوح والعود الحميد إلى السُّنَّة المطهرة واستدعاؤها لتحكم حياتنا من جديد، فهنالك نفلح، وننتصر ونسعد في الدارين.

٣- أهداف تدريس هذا المقرر:

يتوقع من الطالب بعد دارسة جادة وشاملة لهذه المادة أن يحقق جملة مـــن الأهداف العلمية والعملية، من أهمها ما يلي:

---

(١) الصف ٨.

(٢) الحجر ٩.

أ- **الأهداف العلمية:**

١- معرفة المعنى العام للسُّنَّة الذي يلتقي عليه علماء الشريعة ومعرفة معناها الخاص لدى أهل كل علم.

٢-إدراك أن السُّنَّة وحي من عند الله تعالى، وأنها مصدر للعقيدة والشريعة والأخلاق والمعارف.

٣- تبين وظيفة السُّنَّة ومكانتها في الإسلام ومنزلتها من القرآن الكريم.

٤- الاطلاع على أطوار خدمة السُّنَّة منذ العهد النبوي إلى العصر الذهبي للسُّنَّة، وإدراك خصائص كل طور ومميزاته من حيث تحمل السُّنَّة وأدائها وكتابتها وتدوينها والتصنيف فيها.

٥- تقرير حجية السُّنَّة واستقلالها بالتشريع مع الاستدلال.

٦- تبين حجية أخبار الآحاد في العقيدة.

٧- رد الشبهات المثارة حول تدوين السُّنَّة وحجيتها.

ب- **الأهداف العملية:**

١- اعتقاد مرجعية السُّنَّة وحجيتها في أصول الدين وفروعه وتبنيها منهجاً في الحياة، والتخلص من النظرة الجزئية إلى وظيفة السُّنَّة.

٢- حصول الثقة بصحة مناهج الصحابة ومن بعدهم مِن المحدثين في نقل السُّنَّة، ووضع الضوابط لحمايتها من الدخيل، وتمييز صحيحها من السقيم.

٣- الدفاع العلمي المتزن عن السُّنَّة ضد شبهات وأباطيل المستشرقين ومَن شايعهم من العصرانيين.

٤- التعامل المباشر مع أمهات كتب السُّنَّة، والمشاركة الجادة في خدمة السُّنَّة وإعادة الاعتبار إليها.

٥- الحرص على العمل بالحديث المقبول ورد ما لم تثبت نسبته إلى النبي ﷺ.

٦- تصحيح المعتقدات والعبادات (بمفهوميها العام والخاص) بعرضها على صحيح السُّنَّة.

٧- مساعدة الآخرين على تصحيح حياتهم بالرجوع إلى السُّنَّة، والدعوة إلى التزام ما ثبت عن النبي ﷺ.

٤- المصادر الأساسية:

١- السُّنَّة قبل التدوين: د. محمد عجاج الخطيب.

٢- الحديث والمحدثون: د. محمد أبو زهو.

٣- السُّنَّة ومكانتها في التشريع: د. مصطفى السباعي.

٤- دفاع عن السُّنَّة: د. محمد أبو شهبة.

٥- الرحلة في طلب الحديث: الخطيب البغدادي.

٦- تقييد العلم: الخطيب البغدادي.

٧- جامع بيان العلم:لابن عبد البر.

٨- الأنوار الكاشفة: لليماني.

٩- دلائل التوثيق المبكر للسُّنَّة: د. امتياز أحمد.

١٠- بحوث في تاريخ السُّنَّة المشرفة: د. أكرم ضياء العمري.

١١- لمحات في تاريخ السُّنَّة: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة.

١٢- حجية السُّنَّة: د. عبد الغني عبد الخالق.

١٣- الحديث النبوي: د. محمد لطفي الصَّباغ.

١٤- معالم السُّنَّة النبوية:د. عبد الرحمن عتر.

١٥- منهج النقد في علوم الحديث: د. نور الدين عتر.

١٦- دراسات في السُّنَّة النبوية:د. صديق عبد العظيم.

١٧- السُّنَّة المفترى عليها: د. سالم البهنساوي.

١٨- السُّنَّة: حجيتها ومكانتها في الإسلام: د. محمد لقمان السلفي.

١٩- الحطة في ذكر الصحاح الستة: محمد صديق القنوجي.

٢٠- مدرسة الحديث في القيروان: د. الحسين بن محمد شواط.

٢١- مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسُّنَّة: للسيوطي.

٢٢- السُّنَّة مفتاح الجنة: خالد الحاج.

٥- المباحث الرئيسية:

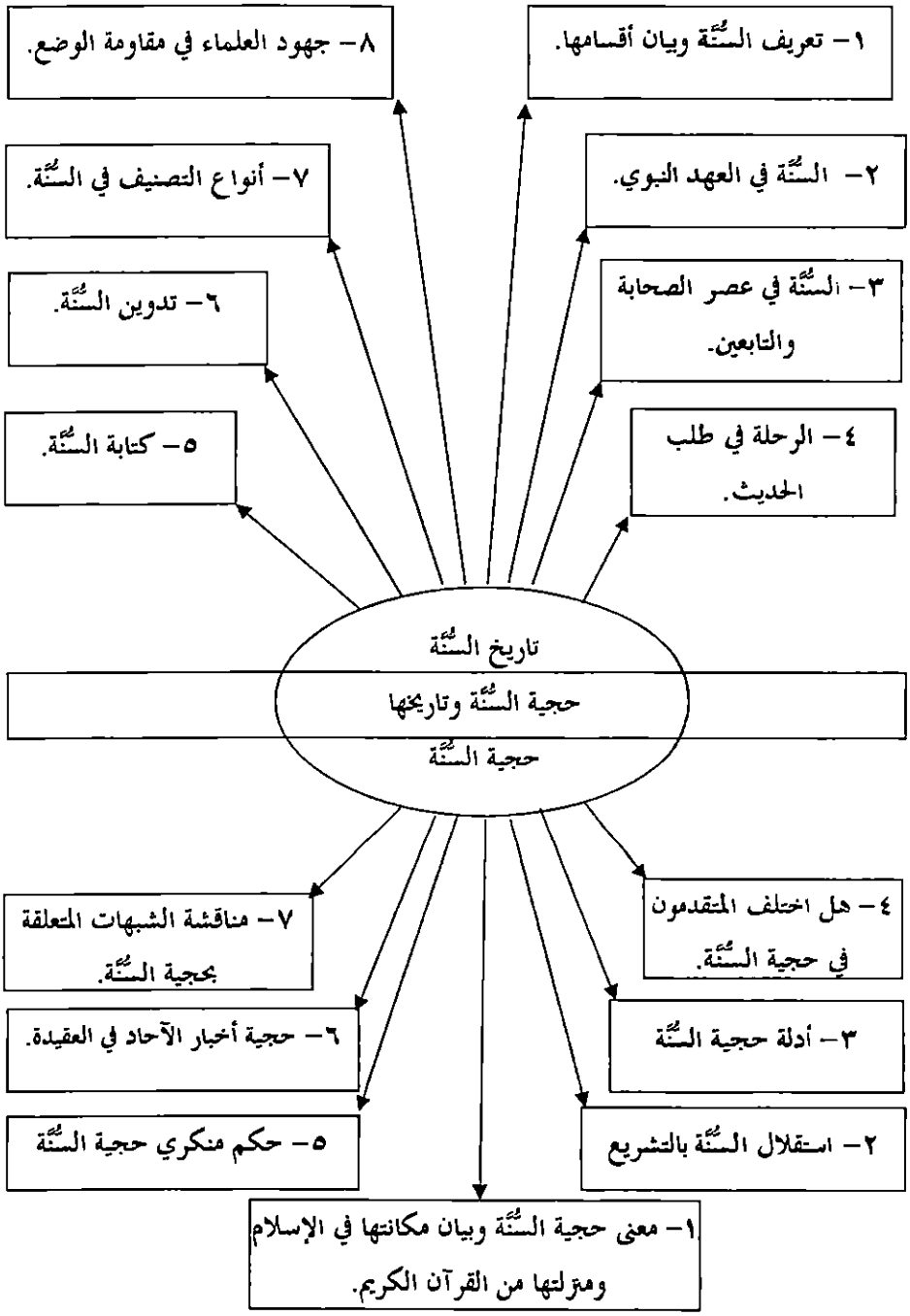

القسم الأول
تاريخ السُّنَّة

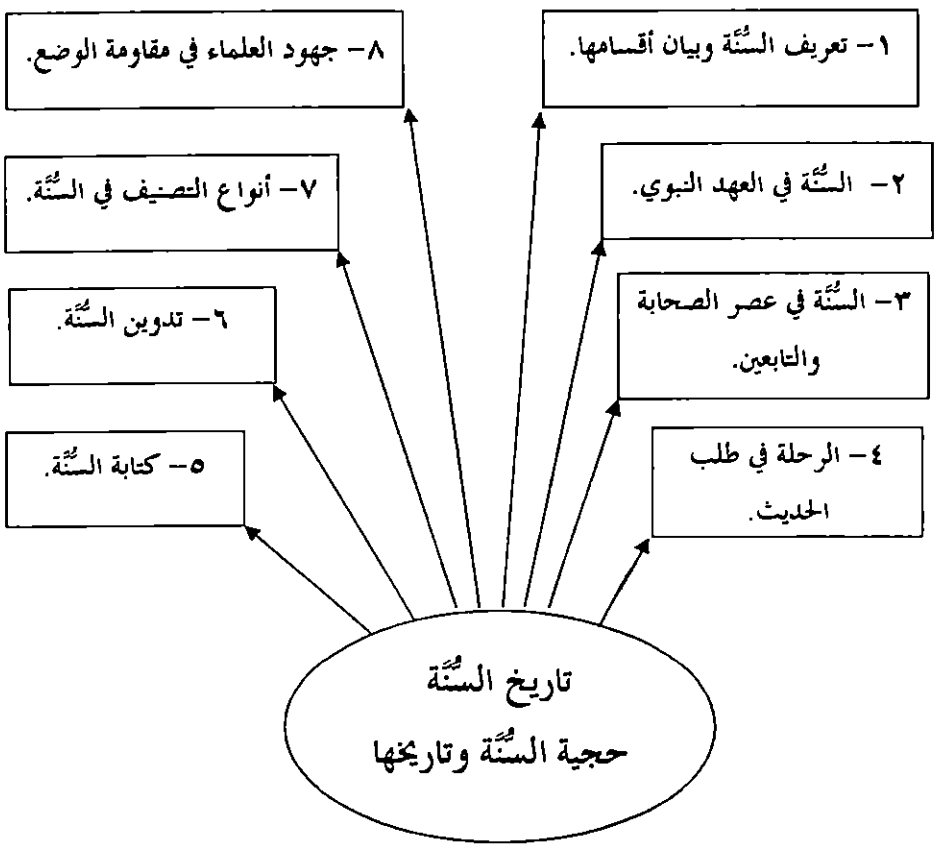
١- تعريف السُّنَّة وبيان أقسامها.
٢- السُّنَّة في العهد النبوي.
٣- السُّنَّة في عصر الصحابة والتابعين.
٤- الرحلة في طلب الحديث.
٥- كتابة السُّنَّة.
٦- تدوين السُّنَّة.
٧- أنواع التصنيف في السُّنَّة.
٨- جهود العلماء في مقاومة الوضع.
تاريخ السُّنَّة
حجية السُّنَّة وتاريخها

أولاً: تعريف السُّنَّة
١- السُّنَّة في اللغة.
٢- السُّنَّة في الاصطلاح.
أ- الاصطلاح العام للسُّنَّة.
ب- الاصطلاحات الخاصة.
- السُّنَّة عند المحدثين.
- السُّنَّة عند الأصوليين.
- السُّنَّة عند الفقهاء.
- السُّنَّة عند علماء العقيدة.
المبحث الأول:
تعريف السُّنَّة
وبيان أقسامها
١- أقسام السُّنَّة من حيث الوحي بها:
- سُنَّة هي وحي غَير مقترن بلفظ دالٍ عليه.
- سُنَّة بمنزلة الوحي.
٢- أقسام السُّنَّة من حيث صدورها عن النبي ﷺ.
- القول - الفعل
- التقرير - الصفة سواءً: (خُلُقية- خِلقِية)
ثانيًا: أقسام السُّنَّة

أولاً: تعريف السُّنَّة

١- السُّنَّة في اللغة.

٢-السُّنَّة في الاصطلاح:

أ- الاصطلاح العام للسُّنَّة.

ب- الاصطلاحات الخاصة:

- السُّنَّة عند المحدثين.
- السُّنَّة عند الأصوليين.
- السُّنَّة عند الفقهاء.
- السُّنَّة عند علماء العقيدة.

المبحث الأول

تعريف السُّنَّة وبيان أقسامها

الأهداف الخاصة

١- معرفة معاني السُّنَّة في اللغة والاصطلاح، مع الاستشهاد.

٢- التمكن من الربط بين المعاني اللغوية والمعاني الاصطلاحية للسُّنَّة.

٣- إدراك المعنى العام الذي اتفق عليه علماء الشريعة في مفهوم السُّنَّة مع الاستدلال.

٤- معرفة مجالات بحث كل من المحدثين والأصوليين والفقهاء وعلماء العقيدة، وربط ذلك بتعريفاتهم للسُّنَّة المطهرة، وأن الاختلاف بينهم في تعريف السُّنَّة هو اختلاف تنوع لا اختلاف تضاد.

٥- العلم بالأقسام الأساسية للسُّنَّة بالاعتبارات التي ذكرها أهل العلم.

٦- اعتقاد أن السُّنَّة وحي من الله تعالى ومعرفة أدلة ذلك.

٧- معرفة أقسام السُّنَّة من حيث صدورها عن النبي ﷺ، مع الأمثلة لكل منها.

الفصل الأول: تاريخ السُّنَّة

المبحث الأول: تعريف السُّنَّة وبيان أقسامها[1]

أولاً: تعريف السُّنَّة:

السُّنَّة في اللغة: [2]

السُّنَّة في لغة العرب: اسم مشتق من فعل "سَنَّ" يَسِنُّ ويَسُنُّ، والمصدر: السَّنُّ والجمع: السُّنَنُ بضم السين، ويجوز فتحها وكسرها، وهي تطلق على معان أشهرها ما يلي:

أ – السيرة المُتَّبعة والطريقة المسلوكة والمنهج والمذهب حسناً كان ذلك أم قبيحاً، غير أن استعمالها في الممدوح أكثر، وإذا أُستُعملت في المذموم قيدت غالباً، ومنه قوله ﷺ: "من سَنَّ في الإسلام سُنَّةً سَيِّئَةً كان عليه وزرها ووزر مَن عَمِل بها مِن بعده من غير أن ينقص من أوزارهم شيء"[3] ومنه قول خالد بن عتبة الهندلي:[4].

فلا تَجزَعَنَّ مِن سيرةٍ أنتَ سِرتَهَا وَأوَّل راضٍ سُنَّة مَن يسيرها

---

(١) أصول اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة للالكائي ج١/ ٧١ص، الشرح والإبانة لابن بطة ١٢٠، الحديث والمحدثون لأبي زهو ٩، المرافقات للشاطبي ٤/ ٣، دراسات في السُّنَّة النبوية٢١، البدع لابن وضاح ٣٨، الحديث النبوي للصباغ ١٢٠، جامع العلوم والحكم لابن رجب ٢٣، معالم السُّنَّة النبوية للعتر ١٧- ٢٧، إرشاد الفحول للشوكاني ٣١٢، دلائل التوثيق المبكر للسُّنَّة، امتياز أحمد ١٣، حجية السُّنَّة ٥١، مفهوم أهل السُّنَّة والجماعة للعقل ١٣، ٤٧.

(٢) راجع مادة: "سنن" في معاجم اللغة، ولاسيما: لسان العرب ١٣/ ٢٢٠، القاموس المحيط ٤/ ٢٣٨.

(٣) صحيح مسلم ٤/ ٢٠٥٩- ٢٠٦٠ج ١٥.

(٤) ديوان حسان بن ثابت ٣٠٤.

ومنه قول حسان بن ثابت ﷺ:

إنَّ الدَّوَائِبَ مِن فِهرٍ وَإِخوَتِهِم قَد بَيَّنُوا سُنَناً للنَّاسِ تُتَّبَعُ

وقد ورد إطلاق السُّنَّة في القرآن الكريم على معاني معتمدة منها هذا المعنى، وهو:الطريقة والسيرة والنهج الذي كان عليه الأسلاف، ومنه قول الله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ﴾[1].

ب- الأنموذج الذي يُحتذى والمثال الذي يُقتدى به والصورة التي يتمثل بحسنها والإمام الذي يؤتم به، ومنه قول ذي الرُّمة[2]:

تريك سُنَّة وجه غير مقرفة علماء ليس خال ولا ندب

أي صورة وجه حسنة ويتمثل بجمالها، ومن هذا المعنى قول لبيد:

من معشر سَنَّت لهم آباؤهم ولكل قوم سُنَّة وإمامها[3].

ج – البيان: يقال سَنَّ الأمر بَيَّنَه، وسَنَّ الله سُنَّة: بَيَّنَ طَرِيقاً قَوِيماً.

د – ابتداء الأمر: كل من ابتدأ أمراً عمل به قوم من بعده فهو الذي سَنَّه، قال نصيب[4]:

كأني سَنَنتُ الحُبَّ أول عاشقٍ مِن النَّاسِ إذ أحبَبتُ مِن بينهم وحدي

هذه أشهر الاطلاقات للسُّنَّة في لغة العرب، ولجميعها صلة بمعنى السُّنَّة في الاصطلاح، فهي الطريقة القويمة المحمودة، والأنموذج الذي يحتذي بـه، وهـي البيان الشافي الكافي للرسالة الخاتمة، وقد ابتدأها النبي ﷺ بوحي من ربـه عـز

(١) النساء: ٢٦.

(٢) الصحاح للجوهري ٥ ج/ص ٢١٣٩.

(٣) شرح المعلقات العشر ٢٢٧.

(٤) الحديث والمحدثون ٩.

وجل وعمل بها الصحابة الكرام وسائر المسلمين من بعده؛ تطبيقاً لأمر الله عز وجل بوجوب الإقتداء بالنبي ﷺ.

٢- السُّنَّة في الاصطلاح:

للسُّنَّة اصطلاح عام أجمع عليه علماء الإسلام، ولها اصطلاحات خاصة بحسب أغراض العلوم الشرعية وذلك على النحو التالي:

الاصطلاح العام للسُّنَّة[١]:

إن علماء الشريعة جميعهم متفقون على أن السُّنَّة مصدر للدين (عقيدة وشريعة وأخلاقاً وآداباً وفضائل وعلوماً ومعارف)، وأنها يستمد منها الأحكام التكليفية الخمسة، فهي تأمر بالواجب، وتحض على المندوب، وترشد إلى المباح، وتحذر من المكروه، وتنهى عن الحرام، وهذا واضح في مصنفاتهم وتقريرهم لعلومهم المتنوعة التي استنبطوها من السُّنَّة، وأسسوا أحكامهم عليها، وبنوا فقههم استناداً إليها.

قال مكحول [٢]: "السُّنَّة سُنَّتَان: سُنَّة الأخذ بها فريضة وتركها كفر، وسنة الأخذ بها فضيلة وتركها إلى غيرها حرج".

---

(١) راجع: شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة ج١/ ص٧١، تفسير ابن كثير ١ج/ ص٤١١، ٣ج/ ص٤٩، الشرح والإبانة لابن بطة ١٢٠، المرفقات للشاطبي ٤/ ٣، البدع لابن وضاح ٣٨.. جامع العلوم والحكم لابن رجب ٢٣٠، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ١/ ١١٨، إرشاد الفحول للشوكاني ٣١٢. الحديث والمحدثون لأبي زهو٩.
دراسات في السُّنَّة النبوية٢١ الحديث النبوي ١٢٠ معالم السُّنَّة النبوية ١٨، دلائل التوثيق المبكر للسُّنَّة ١٣- ٧٤، حجية السُّنَّة ٥١.

(٢) سنن الدرامي ١/ ١٤٥.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية [1]: "إن السُّنَّة التي يجب اتباعها ويحمد أهلها ويذم من خالفها هي سنة رسول الله ﷺ في أمور الاعتقادات وأمور العبادات وسائر أمور الديانات، وذلك إنما يعرف بمعرفة أحاديث النبي ﷺ الثابتة عنه في أقواله وأفعاله، وما تركه من قول وعمل".

ويستند هذا الاصطلاح العام إلى الأدلة الكثيرة من الكتاب والسُّنَّة الدالة على أن السُّنَّة وحي يجب اتباعه، وأنها شقيقة القرآن ومثيلته في الحجية والاعتبار، وأنها مصدر للدين مع القرآن الكريم تبعاً له واستقلالاً، وسيأتي حشد هذه الأدلة في مواضع متعددة بحسب الحاجة، ولاسيما في مبحث أقسام السُّنَّة من حيث الوحي بها[2]، ومبحث حجية السُّنَّة.

وبعد هذا المعنى العام الذي أجمع عليه أهل العلم بخصوص السُّنَّة، نجد لها جملة من الاصطلاحات بحسب تنوع أغراض علوم الشريعة وتعدد مقاصدها التي تتكامل، وتصب في إطار واحد هو خدمة هذا الدين خدمة شاملة، ولهذا فإن الاختلاف في اصطلاحاتهم حول السُّنَّة هو اختلاف تنوع وتكامل وليس اختلاف تضاد وتعارض، وهذا واضح من اتفاقهم على القاعدة والأساس واللباب، ثم انطلاق كل منهم للبناء على ذلك الأصل وخدمة دينه من خلال تخصصه والوقوف على تلك الثغرة حرصاً على ألا يؤتى الإسلام من قبله، ولئلا يكون قصوراً أو تقصيراً من جهته، وبفضل الله ثم بجهود هؤلاء الجهابذة نمت علوم الشريعة، وازدهرت بما لا يعرف لغير أمة الإسلام، ولله الحمد والمنة.

وفيما يلي ذكر تعريف السُّنَّة لدى كل من المحدثين والأصوليين والفقهاء

---

(١) مجموع الفتاوى ٣/ ٣٧٨.

(٢) انظر ما يأتي ص ٢٦.

وعلماء العقيدة، وبيان صلة تلك التعريفات بأغراض هذه العلوم.

ب- الاصطلاحات عند المحدثين:

١ ــ السُّنَّة عند المحدثين:

يعنى المحدثون بجميع جوانب شخصية النبي ﷺ وينقلون كامل سنته قولاً وفعلاً وتقريراً وصفة، سواء كان ذلك قبل الرسالة أو بعدها وسواء أثبت حكماً شرعياً أم لم يثبت، فقد عنوا به رسولاً أميناً، ونبياً كريماً، وإماماً هادياً، وقدوة وبشيراً ونذيراً ومبلغاً عن ربه عز وجل كما نقلوا كل ما يتصل بنسبه وطفولته وشبابه وكهولته، ودَوَّنُوا جميع تفاصيل حياته بعد البعثة خاصها وعامها، ورَووا شمائله الكريمة وصفاته النبيلة، كل ذلك بدقة وشمول لم يحصل لنبي سواه، ولهذا يعتبر تعريف المحدثين للسُّنَّة هو أشمل التعريفات على الإطلاق؛ لما فيه من الوفاء بجوانب شخصية النبي ﷺ جميعها، حتى إنه لا يشذ عنه شيء مما يتصل بحياة النبي ﷺ وشرعه، فالسُّنَّة في اصطلاح المحدثين هي: "كل ما أثر عن النبي ﷺ من قولٍ أو فعلٍ أو تقريرٍ أو سيرةٍ أو صفة خِلقِية أو خُلُقية، سواء أكان ذلك قبل البعثة أم بعدها"، وسيأتي التمثيل لذلك في مبحث أقسام السُّنَّة [1].

٢- السُّنَّة عند الأصوليين:

عني علماء أصول الفقه بالجانب التشريعي في ما أثر عن النبي ﷺ فهو المُشَرِّع الذي يقرر القواعد للمجتهدين من علماء الأمة، ويُبَيِّن لهم أصول الاستدلال، وكيفية استنباطها من الأدلة الكلية التي تبنى عليها الفروع الفقهية، فالأصولي يهتم بالكليات والأحكام العامة وليس بالجزئيات مثل "الأمر يدل على

(١) انظر ما يأتي ص ٣٥.

الوجوب"، "والنهي يقتضي الفساد أو التحريم"، وهذه الأحكام العامة هي التي يستعملها الفقيه في استنباط الأحكام الفرعية من أدلتها التفصيلية.

ولهذا قَصَرُوا عنايتهم على القول والفعل والتقرير، وعرفوا السُّنَّة بأنها: "ما أضيف إلى النبي ﷺ من قولٍ أو فعلٍ أو تقريرٍ".

٣- السُّنَّة عند الفقهاء:

يعنى الفقيه بأمرين أساسيين:

أولها: بيان الحكم الشرعي الذي خاطب الله به المكلفين، ومن هنا بحثوا في شخصية النبي ﷺ الذي لا تخرج أقواله وأفعاله وتقريراته - في مجال تبليغ الشريعة - عن الدلالة عى حكم شرعي من حيث الوجوب أو الندب أو الإباحة أو الكراهة أو التحريم، وهم بهذا المعنى يوافقون سائر العلماء في الاصطلاح العام للسُّنَّة من حيث هي مصدر للدين، وهذا بيِّن في كتب الفقه، حيث نجدهم يقولون مثلاً: هذه مسألة واجبة بالكتاب والسُّنَّة، أو يقولون: دلت السُّنَّة على ندب هذا الأمر أو إباحته أو كراهته أو تحريمه.

وبالإضافة إلى دلالة صنيعهم في مصادر الفقه عند الاستدلال للأحكام، فإننا نجد لهم تنصيصات بذلك في مواضع متعددة[1]، والسُّنَّة المرادة هنا: هي شطر الوحي ومصدر الاستدلال على العقائد والأحكام.

ومن هنا ينبغي التنبيه إلى أن ما يرد في كثير من المصادر من نسبَة تعريف الفقهاء للسُّنَّة بأنها النافلة أو ما يقابل الفريضة هو قول غير محرر، وتعميم يحتاج إلى تفصيل وتحديد، اعتُمد فيه نقل اللاحق عن السابق بلا بحث أو إعمال نظر،

(١) انظر مثلاً، شرح المنهاج للسبكي ١/ ٣٦، كشاف اصطلاحات الفنون ١/ ٧٧٧، حاشية الرهاوي ١/ ٥٨٧.

والمفترض التنصيص على أن مَن عرَّف السُّنَّة من الفقهاء بأنها:"ما دل عليه الشرع من غير افتراض ولا وجوب"، إنما قصدوا اصطلاحًا خاصاً يميز بين الفرض والنفل، و لم يقصدوا إلى تعريف السُّنَّة التي هي مصدر للدين، فيجب التنبيه إلى الموضع الذي تبحث فيه المسألة للتفريق بين الأمرين [1].

أما الجانب الثاني الذي يعنى به الفقيه فهو: البحث عن حكم الشرع على أفعال العباد، وأعظم ذلك ما كان متعلقاً بطلب الفعل وهو الوجوب والندب، وهنا نجد أكثر الفقهاء قد عبروا بالسُّنَّة عمَّا ندب إليه الشرع، ورغب فيه؛ للتمييز بينه وبين ما أوجبه، فالسُّنَّة المرادة هنا هي أحد الأحكام التكليفية الخمسة، وليس المراد بها السُّنَّة التي هي مصدر تلك الأحكام، ويمكن الاستئناس لاستخدام السُّنَّة حكماً شرعياً مقابل الفرض بنحو قوله ﷺ: "إن الله عز وجل فَرَضَ عليكم صيام رمضان وسَنَنتُ لكم قيامه"[2]، ويؤيده فهم التابعي (مكحول الشامي) الذي قال: "السُّنَّة سُنَّتان: سُنَّة الأخذ بها فريضة وتركها كفر، وسُنَّة الأخذ بها فضيلة وتركها إلى غيرها حرج"[3].

ومن أشهر تعريفات السُّنَّة الواردة للفقهاء في هذا الباب أنها:

"ما دَلَّ عليه الشرع من غير افتراض ولا وجوب" وهذا التعريف استخدمه أكثر من مذهب.

"وما يثاب فاعله ولا يعاقب تاركه" أو "ما يحمد فاعله ولا يذم تاركه"، وهذا من تعريفات الحنابلة والمغاربة من المالكية.

---

(١) انظر: حجية السُّنَّة٦٠،٥٩.

(٢) انظر حجية السُّنَّة ٥٩، ٦٠.

(٣) سنن الدرامي ١/ ١٤٥.

"الفعل المطلوب طلباً غير جازم" وهذا من تعريفات الشافعية، والمشـــارقة من المالكية.

"وما واظب النبي ﷺ على فعله مع ترك ما بلا عذر"، وهذا من تعريفات الحنفية.

السُّنَّة عند علماء العقيدة:

تطلق السُّنَّة – عند علماء العقيدة – على هدي الـــنبي ﷺ في أصـــول الدين، وما كان عليه من العلم والعمل والهدي، وما شرعه أو أقره مقابل البدع والمحدثات في الدين، وما كان عليه الصدر الأول من المتابعة لذلك الهدي، ومن هنا يقال: "فلان على سُنَّة" إذا كان متبعاً لهدي النبي ﷺ في أصول الاعتقـــاد، ومنهج الفهم والتلقي والعمل، ويقال: "فلان على بدعه"، إذا اعتقد أو عمـــل على خلاف ذلك، ولذلك فعندما حدثت البدع وظهرت الأهواء والفرق بعـــد مقتل عثمان ﷺ احتاط السلف للدين وميزوا بين المتسنن المقتدي وبين صاحب الهوى والبدعة المتردي.

قال محمد بن سيرين: "لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنـــة قالوا: سموا لنا رجالكم، فينظر إلى أهل السُّنَّة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهـــل البدع فلا يؤخذ حديثهم"[1].

وهذا المعنى واضح في نحو قوله ﷺ: "فَمَن رَغِبَ عن سُنَّتي فليس مني"[2]، وقوله: "إنه مَن يعش منكم فسيرى اختلافاً كثيرًا، فعليكم بِسُنَّتي وسُنَّة الخلفـــاء

(١) مقدمة صحيح مسلم ١/ ١٥١.

(٢) صحيح البخاري مع فتح الباري ٩/ ١٠٤/ رقم ٥٠٦٣.

الراشدين عَضُّوا عليها بالنواجذ"[1]، وقوله: "وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة"[2].

كما أن هذا المعنى بيّن في كلام السلف، نحو قول عبد الله بن مسعود ﷺ: "القصد في السُّنَّة خير من الاجتهاد في البدعة"[3].

وقول محمد بن شهاب الزهري: "كان مَن مَضَى مِن عُلمائنا يقول: الاعتصام بالسُّنَّة نجاة"[4].

وقول الفضيل بن عياض: " أدركت خيار الناس كلهم أصحاب سُنَّة ينهون عن أصحاب البدع" [5].

ولهذا فإن علماء القرن الثالث – فما بعده– قد ألقوا كتباً عنونوا لها بمصطلح (السُّنَّة) وضمنوها مسائل العقيدة وأصول الدين والرد على المبتدعة منها:

- السُّنَّة للإمام أحمد بن حنبل.
- السُّنَّة لأبي بكر بن الأثرم.
- السُّنَّة لابن أبي عاصم.
- السُّنَّة لمحمد بن نصر المروزي.
- السُّنَّة لأحمد بن محمد الخلال.
- صريح السُّنَّة لأبي جعفر الطبري.

ومن إطلاقات السُّنَّة التي لها صلة بهذا المعنى أن يراد بها الدين كله، وقد نص على ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية فقال: " إن السُّنَّة هي الشريعة، وهي ما

(١) راجع سنن أبي داود ٤/ ٢٠٠، وسنن الترمذي حديث رقم ٢٦٧٨، مسند أحمد ٤/ ١٢٦، وهو صحيح الإسناد.

(٢) صحيح البخاري مع الفتح ٣/ ١٤٩، صحيح مسلم ٢/ ٥٩٢.

(٣) سنن الدارمي ١/ ٢٧.

(٤) الزهد لابن المبارك ١/ ٢٨١.

(٥) الشرح والإبانة لابن بطة ١٣٥.

شرعه الله ورسوله ﷺ من الدين"[1]، وقال لحسن البصري وسفيان الثوري في تفسير قوله تعالى: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَى شَرِيعَةٍ مِّنَ الأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا﴾[2] قالا: "على السُّنَّة"[3].

والمراد بالسُّنَّة في هذا المقرر هو اصطلاح المحدثين؛ لشموله جميع ما أثر عن النبي ﷺ من قولٍ أو فعلٍ أو تقريرٍ أو صفة خُلُقية أو خِلقية سواءً كان ذلك قبل البعثة أم بعدها، وسواء أثبت ذلك حكماً شرعياً أو لم يثبت، وذلك يمثل كل مادة السُّنَّة المطهرة المنقولة عن النبي ﷺ والتي عني المحدثون بخدمتها رواية ودراية وتصنيفاً.

(١) مجموع الفتاوى ٤/ ٤٣٦.

(٢) الجاثية ١٨.

(٣) شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة ١/ ٦٩.

ثانيًا: أقسام السُّنَّة:

أ ـــ أقسام السُّنَّة من حيث الوحي بها.

ـــ سنة هي وحي غير مقترن بلفظ دال عليه.

ـــ سنة بمنزلة الوحي.

ب ـــ أقسام السُّنَّة من حيث صدورها عن النبي ﷺ:

- القول.
- الفعل ← خَلْقية
- التقرير
- الصفة ← خُلُقية

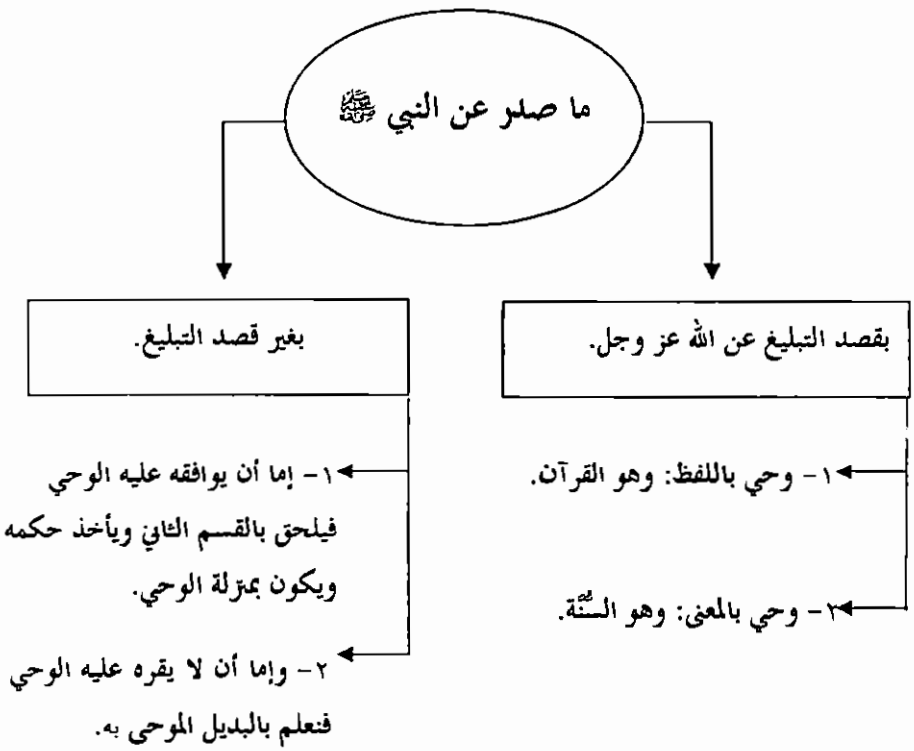

ثانيًا: أقسام السُّنَّة[1]:

تنقسم السُّنَّة عند المحدثين باعتبارات متعددة، منها ما كان بالنظر إلى الوحي بها، ومنها ما كان بالنظر إلى صدورها من النبي ﷺ، ومنها ما يتعلق بطريقة دلالتها على الأحكام، ومنها ما كان بالنظر إلى القبول والرد، ومنها ما يتعلق بعدد الطرق التي يرد بها الحديث.

وسيفرد هذا المبحث للكلام عن القسمين الأولين، أما القسم الثالث فموضع بحثه عند الكلام عن منزلة السُّنَّة من القرآن الكريم، وأما القسمان الرابع والخامس فهما من مباحث مادة مصطلح الحديث.

١- أقسام السُّنَّة من حيث الوحي بها:

تنقسم السُّنَّة بهذا الاعتبار إلى قسمين مؤداها واحد، وهو أن السُّنَّة وحي من الله تعالى، يجب اتباعها كما يجب اتباع القرآن، ولا يخالف في ذلك إلا مَن لا حَظَّ له في دين الإسلام، وهذه مسألة غَفَل عنها كثيرٌ من المسلمين اليوم، بينما كانت لدى المتقدمين من المُسَلَّمات كما سيأتي النقل عنهم بعد الاستدلال للمسألة من القرآن والسُّنَّة، حيث قرر أهل العلم أن ما صدر عن النبي ﷺ إما أن يكون بقصد تبليغ الأحكام عن الله تعالى، أو غير قاصد به التبليغ عن الله تعالى.

---

(١) راجع: حجية السُّنَّة ٣٣٤، قواعد التحديث للقاسمي ٣٣ ٢٥٥، نهاية السول للأسنوي ٤ج/ ص٣٥٧ أصول السرخسي ج٢/ص٥٩ أصول البزدوي ١٣٥ص، السُّنَّة المفترى عليها ص٢١، ٢٦، السُّنَّة مفتاح الجنة ص٣١ مفتاح الجنة للسيوطي ج٨، ص١٦ معارج الوصول لابن تيمية ٢٣ص، الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم ١ج/ص٨٨، ٩٧، ١٠٩، ١٢٤ الرسالة للإمام الشافعي ٥٢ص، منزلة السُّنَّة في التشريع، د.محمد الحامي ١١ص، دراسات في السُّنَّة ٢٢ص، ص٣٦، معالم السُّنَّة النبوية ص١٩ ،٢٣ الحديث والمحدثون ١١ص.

أما ما قصد به التبليغ عن الله فهو وحي قطعاً معصوم عن الخطأ والسهو فيه، وهو نوعان:

- إما أن يكون قد أوحي إليه مصحوباً بلفظ معجز دال عليه، فذلك هو القرآن الكريم.
- وإما أن يكون قد أوحي إليه غير مصحوب بلفظ دال عليه فتلك هي السُّنَّة، وهي القسم الأول من السُّنَّة باعتبار الوحي بها.

أما القسم الثاني من السُّنَّة: فهو ما صدر عن النبي ﷺ بغير قصد التبليغ عن الله تعالى وهو بمنزلة الوحي بعد إقراره من الله تعالى، كما سيأتي بيانه.

القسم الأول من السُّنَّة بهذا الاعتبار:

السنة هي: وحي من الله تعالى غير مقترن بلفظ دال عليه؛ لأن الوحي المقترن بلفظ دال عليه هو القرآن الكريم، وهذا القسم هو معظم السُّنَّة، وهو الذي صدر عن النبي ﷺ بقصد تبليغ الدين عن ربه عز وجل وقد نزل به الوحي على النبي ﷺ كما نزل القرآن، نزل بلفظ معجز متعبد بتلاوته، وأما السُّنَّة فهي: وحي بالمعنى دون اللفظ، والأدلة على أن السُّنَّة وحي كالقرآن الكريم كثيرة، منها:

الأدلة من القرآن الكريم:

قال تعالى: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَى إِنْ هُوَ إِلاَّ وَحْيٌ يُوحَى﴾[1] وقد نصَّ أهل العلم على أن ذلك يشمل السُّنَّة أيضاً[2].

(١) النجم ٣، ٤.

(٢) انظر مثلاً: كليات أبي البقاء ٢٨٨، قواعد التحديث للقاسمي ٥٩.

وقوله: ﴿ إِنْ أَتَّبِعُ إِلاَّ مَا يُوحَى إِلَيَّ ﴾[1] أي قرآناً وسُنَّة.

وقوله: ﴿لا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ.إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ. فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ. ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ﴾ [2] وبيان القرآن هو السُّنَّة، وهو من عند الله تعالى.

وقوله تعالى: ﴿وَأَنزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيماً﴾ [3] قال الإمام الشافعي: سمعت ممن أرضى من أهل العلم بالقرآن يقول: هي سُنَّة رسول الله ﷺ[4] وبه قال الحسن وقتادة ومقاتل وغيرهم من التابعين، وهو قول عامة المفسرين مثل الطبري، وابن كثير، والشوكاني، وعزاه ابن تيمية إلى السلف [5].

وقوله تعالى: ﴿مَنْ يُطِعْ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ ﴾[6] فقد قرر أن طاعة الرسول ﷺ هي طاعة لله، وما ذلك إلا؛ لأن سُنَّته وحي من الله.

الأدلة من السُّنَّة:

وردت أحاديث كثيرة تؤكد هذا المعنى من أن السُّنَّة وحي من الله تعالى ومن ذلك:

قوله ﷺ ألا هل عسى رجل يبلغه الحديث عني، وهو متكئ على أريكته

---

(١) يونس آية (١٥).

(٢) القيامة آية (١٦-١٩).

(٣) النساء آية (١١٣).

(٤) الرسالة (٧٨).

(٥) انظر: تفسير الطبري ج٣/ ص٨٦، تفسير ابن كثير ج١/ ص١٨٤، فتح القدير ١ج/ ص١٢٤، معارج الوصول لابن تيمية ٢٢.

(٦) النساء آية (٨٠).

فيقول: بيننا وبينكم كتاب الله، فما وجدناه من حلال استحللناه وما وجدنا فيه حراماً حرمناه، وإن ما حرم رسول الله كما حرم الله"[1]، وفي رواية "ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه، ألا يوشك رجل شبعان على أريكته، يقول: عليكم بهذا القرآن فما وجدتم فيه من حلال فأحلوه، وما وجدتم فيه من حرام فحرموه، ألا لا يحل لكم الحمار الأهلي، ولا كل ذي ناب من السباع.."[2]، وفي رواية: "لا أعرفن الرجل منكم يأتيه الأمر: إما أمرت به أو نهيت عنه، وهو متكئ على أريكته فيقول: ما ندري ما هذا؟ عندنا كتاب الله وليس هذا فيه..." [3]، فالنبي ﷺ يحذر من ذلك ويتبرأ من فاعله.

حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما قال: كنت أكتب كل شيء أسمعه من رسول الله ﷺ، أريد حفظه فنهتني قريش، وقالوا: تكتب كل شيء سمعته من رسول الله ﷺ، ورسول الله بشر يتكلم في الغضب والرضا، فأمسكت عن الكتاب، فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ فأومأ بأصبعه إلى فمه وقال:" اكتب فوالذي نفسي بيده ما خرج منه إلا الحق"[4].

قوله ﷺ: " ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه" [5]، قال الإمام الخطابي في معالم السنن: "وهذا يحتمل وجهين:

أحدهما: أن معناه أنه أوتي من الوحي الباطن غير المتلو مثل ما أعطي من

(١) سنن الترمذي، كتاب العلم، ج٥/ص ٣٨.

(٢) سنن أبي داود، باب لزوم السُّنَّة ٥/ ١١.

(٣) سنن أبي داود، ٥/ ١٢، سنن الترمذي ٥/ ٣٨، مسند أحمد ٦/ ٨، مستدرك الحاكم ١/ ١٠٨.

(٤) سنن الدرامي ج١/ ١٢٥ص.

(٥) سنن أبي داود ٥/ ١١، سنن الدرامي ج١/ ص١٤٠ مسند أحمد ٤ج/ص ١٣١.

الظاهر المتلو والثاني: أنه أوتي الكتاب وحياً يتلى وأوتي من البيان مثله".

قوله ﷺ: "فرض الله على أمتي ليلة الإسراء خمسين صلاة فلم أزل أراجعه حتى جعلهما خمساً"[1].

انتظاره ﷺ الوحي في كثير مما يُسأل عنه فينزل عليه وحي ليس بقرآن وهو السُّنَّة، ومنه: قوله ﷺ:"أخوف ما أخاف عليكم ما يخرج الله لكم من زهرة الدنيا، قالوا: وما زهرة الدنيا يا رسول الله؟ قال: بركات الأرض، قالوا: يا رسول الله وهل يأتي الخير بالشر؟ قال الراوي: فصمت حتى ظننت أنه سينزل عليه، ثم جعل يسمح عن جبينه، وقال: أين السائل؟ قال: أنا، فقال رسول الله ﷺ: "إن الخير لا يأتي إلا بالخير"[2].

ومنه أن النبي ﷺ كان بالجعرانة[3] ومعه نفر من أصحابه فسأله رجل: "كيف ترى في رجل أحرم بعمرة وهو متضمخ بطيب؟ فسكت النبي ﷺساعته، فجاءه الوحي، فإذا رسول الله ﷺ محمر الوجه وهو يغط، ثم سُرّي عنه، فقال: أين الذي يسأل عن العمرة؟ فأتي بالرجل فقال النبي ﷺ: " اغسل الطيب الذي بك ثلاث مرات، وانزع عنك الجبة، واصنع في عمرتك كما تصنع في حجك"[4].

وورد التصريح بالوحي في أحاديث كثيرة، منها:

قوله ﷺ: "إن الله أوحى إليَّ أن تواضعوا حتى لا يفخر أحد على أحد ولا

(١) البخاري مع الفتح ٣/ ٤ ح ٣٤٩.

(٢) البخاري مع الفتح ١٣/ ٢١ ح ٦٤٢٧.

(٣) موضع قريب من مكة.

(٤) البخاري مع الفتح ٤/ ١٧١ ح ١٥٣٦.

يبغي أحد على أحد"[1].

قوله ﷺ: "أوحي إليَّ أنكم تفتنون في قبوركم"[2].

قوله ﷺ: "إن روح القدس نفث في روعي أن لن تموت نفس حتى تستوفي رزقها وأجلها، فاتقوا الله وأجملوا في الطلب، خذوا ما حل ودعوا ما حرم"[3].

نزول جبريل عليه السلام في صورة بشر معلماً بالوحي، كما في حديث الإيمان والإسلام والإحسان، وفي آخره: " فإنه جبريل أتاكم يعلمكم أمور دينكم"[4].

تنصيص السلف على أن السُّنَّة وحي من الله تعالى:

لقد تعددت النقول عن السلف بهذا المعنى، ومن ذلك:

كتاب أبي بكر إلى أنس ﷺ عندما كان عاملاً على البحرين، وفيه: "هذه فريضة الصدقة التي فرضها رسول الله ﷺ والتي أمر الله بها رسوله"[5].

وقال عمر ﷺ: "يا أيها الناس، إن الرأي إنما كان من رسول الله ﷺ مصيباً؛ لأن الله تعالى كان يريه"[6].

وقال التابعي حسان بن عطية: "كان جبريل ينزل على رسول الله ﷺ بالسُّنَّة كما ينزل عليه بالقرآن ويعلمه إياها كما يعلمه القرآن"[7].

---

(١) صحيح مسلم رقم ٢٨٦٥.

(٢) صحيح البخاري مع الفتح ١٣/ ٢٥١.

(٣) أخرجه البغوي في شرح السُّنَّة ١٤/ ٣٠٥ ح ٤١١٣.

(٤) البخاري مع الفتح ١/ ١٥٧ ح ٥٠.

(٥) البخاري مع الفتح ٤/ ٧٤ ح ١٤٥٤.

(٦) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ١٠/ ١١٧.

(٧) انظر مجموع الفتاوى ٣/ ٣٦٦، الشرح والإبانة ١٢٨.

واشتكى بعض تلاميذ عبد الله بن المبارك إليه جهود الزنادقة في وضع الحديث، فقال لهم عبد الله: "يعيش لها الجهابذة"، ثم قرأ: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾[1]، فالذكر هنا يشمل القرآن والسُّنَّة، وقد تكفل الله بحفظهما على السواء، كما هو واضح من إجابة ابن المبارك واستدلاله.

وقال الإمام ابن حزم: " القرآن والخبر الصحيح بعضها مضاف إلى بعض، وهما شيء واحد في أنهما من عند الله".

وقال: " إن الوحي ينقسم من الله عز وجل إلى رسوله ﷺ إلى قسمين:

أحدهما: وحي متلو مؤلف تأليفاً معجز النظام وهو القرآن.

والثاني: وحي مروي منقولٌ غيرُ مؤلفٍ ولا معجز النظام ولا متلو، لكنه مقروء، وهو الخبر الوارد عن رسول الله ﷺ"، وقال في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا أُنذِرُكُم بِالْوَحْيِ﴾: " فأخبر تعالى- كما قدمنا- أن كلام نبيه ﷺ كله وحي".

وقال: "فصح أن كلام رسول الله ﷺ كله في الدين وحي من عند الله عز وجل، لا شك في ذلك ولا خلاف بين أحد من أهل اللغة والشريعة في أن كل وحي نزل من عند الله تعالى فهو ذكر منزل، فالوحي كله محفوظ بحفظ الله له بيقين، وكل ما تكفل الله بحفظه فمضمون أن لا يضيع منه وأن لا يُحَرَّف منه شيء أبداً تحريفاً لا يأتي البيان ببطلانه"[2].

وقال أبو البقاء:" والحاصل أن القرآن والحديث يتَّحدان في كونهما وحياً

---

(١) الحجر ٩.

(٢) انظر هذه النقول عن ابن حزم في الإحكام في أصول الأحكام ١/ ٨٨، ٩٠، ٩٦، ٩٧، ١٠٩، ١٢٤.

منزلاً من عند الله"[1].

وقال الإمام البيهقي: "ما أوحي إليه ﷺ نوعان: أحدهما وحي يتلى، والآخر وحي لا يتلى"[2].

وقال الشيخ الزرقاني: "إن الكتاب والسُّنَّة كلاهما وحي من الله نزل به الروح القدس"[3]، بهذه الأدلة الكافية الوافية الشافية - من الكتاب والسُّنَّة وفهم الصحابة وسائر السلف وأقوال أهل العلم - يتبين بما لا يدع مجالاً للالتباس أن السُّنَّة النبوية المطهرة وحي من الله عز وجل وأنها شقيقة القرآن ومثيلته في الحجية والاعتبار، وأن الرسول ﷺ ليس إلا مبلغاً عن ربه عز وجل فيما شرعه لعباده من الدين القويم، وأن الله تعالى تعبدناه بإتباع السُّنَّة كما تعبدناه باتباع القرآن، عرف ذلك مَن شرح الله صدره للحق فآمن بالله رباً وبالإسلام ديناً وبمحمد ﷺ نبياً ورسولاً، وأنكر ذلك أهل الشبهات والشهوات الذين لا حظَّ لهم في دين الإسلام، إذ أجمع أهل العلم على ردة من أنكر حجية السُّنَّة.

ومن أعظم مهام طلبة العلم أن يبينوا هذه الحقيقة العظمى للمسلمين خاصة وللناس عامة حتى يسعدوا بنعمة الإسلام العظمى، عقيدة، وشريعة، ومنهج حياة.

ب- القسم الثاني من السُّنَّة بهذا الاعتبار:

وهو ما صدر عن النبي ﷺ بغير قصد التبليغ، ومن ذلك اجتهاده ﷺ وما صدر عنه ابتداء من غير سابق وحي، وهذا القسم على نوعين:

---

(١) كليات أبي البقاء ٢٨٨.

(٢) انظر مفتاح الجنة ١٦، ١٧.

(٣) مناهل العرفان ٢ ج/ص ٢٣٩.

١- النوع الأول: أن يوافقه عليه الوحي ويقره عليه فيصبح حينئذ بمنزلة الوحي وفي حكمه من حيث الحجية والاعتبار ووجوب العمل به، وتعرف الموافقة والإقرار له بعدم التعقيب عليه بالمخالفة، وعدم الإنكار عليه وعدم نزوله حكم يناقضه؛ لأن الوحي لا يتركه بلا تعقيب إذا كان ما صدر عنه خلاف مراد الله، وقد علمنا ذلك بتعقيبه عليه فيما صار فيه إلى خلاف الأولى كما سيأتي في النوع الثاني.

كما علمناه بيقيننا أنه لا يقر على ما لم يرضه الله ديناً لعباده، قال تعالى: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الأَقَاوِيلِ لأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ﴾ (١).

فهذا التقرير المصاحب لهذا النوع الأول يدلنا على صحته وحقيقته ومطابقته لمراد الله، بل لم يقتصر الأمر على هذا التقرير فحسب، فإن الله تعالى قد أمرنا باتباعه في جميع ما يصدر عنه وما يهدي إليه، وإنه القدوة المطلقة والمثل الأعلى والهادي المسدد بالوحي.

قال الإمام الشافعي: "وما لم يكن فيه وحي فقد فرض الله في الوحي اتباع سُنَّته ﷺ فمن قبل عنه فإنما قبل بفرض الله، قال الله تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾(٢)، واحتج عبد الله بن مسعود ﷺ بالآية نفسها، وقال: "إن مَنْ قَبِل عن رسول الله ﷺ فبكتاب الله قَبِل، فإن حكمه في وجوب اتباعه حكم ما ورد به الكتاب"(٣)، وخلاصة الأمر في هذا النوع أنه له منزلة الوحي وحكمه لإقرار الوحي له، فيجب العمل به والتزامه،

(١) الحاقة ٤٤/ ٤٧.

(٢) الحشر آية (٧).

(٣) مفتاح الجنة للسيوطي ١٩.

ولن يتخلى الوحي أبداً عن تسديد الرسول ﷺ.

٢- النوع الثاني من هذا القسم: أن يكون النبي ﷺ قد صار في اجتهاده أو ما صدر عنه ابتداء إلى خلاف الأولى، فيرشده المولى وينبهه إلى الأولى ويأمره باتباعه، وحينئذ يجب العمل بالبديل الموحى به وترك خلاف الأولى، فيكون الاحتجاج في هذه الحال بعدم التقرير عليه بالتنبيه الذي جاء عقبه، والأمثلة على ذلك قليلة منها:

- اجتهاده ﷺ في قبول الفداء من أسرى بدر بعد استشارته لأبي بكر وعمر رضي الله عنهما فأنزل الله تعالى: ﴿**مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَى حَتَّى يُثْخِنَ فِي الأَرْضِ تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الآخِرَةَ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ. لَوْلا كِتَابٌ مِنْ اللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ**﴾[1].
- صلاته ﷺ على المنافق عبد الله بن أبي سلول؛ إكراماً لابنه عبد الله ابن عبد الله الذي أبلى في الإسلام بلاء حسناً، ودرءاً للفتنة وتأليفاً لأتباعه على الإيمان، فأنزل الله تعالى: ﴿**وَلا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَداً وَلا تَقُمْ عَلَى قَبْرِهِ إِنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَمَاتُوا وَهُمْ فَاسِقُونَ**﴾[2].
- إعراضه ﷺ عن ابن أم مكتوم الصحابي الضرير الذي جاءه وهو مشغول بعرض الإسلام على زعماء قريش راجياً إيمانهم، فأنزل الله تعالى: ﴿**عَبَسَ وَتَوَلَّى. أَنْ جَاءَهُ الأَعْمَى. وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى. أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنْفَعَهُ الذِّكْرَى. أَمَّا مَنْ اسْتَغْنَى. فَأَنْتَ لَهُ تَصَدَّى. وَمَا عَلَيْكَ أَلاَّ يَزَّكَّى. وَأَمَّا**

(١) الأنفال آية (٦٧، ٦٨)، سنن الترمذي ٤/ ١٨٥- ١٨٦ ح ١٧١٤.

(٢) التوبة آية (٨٤).

﴿مَنْ جَاءَكَ يَسْعَى وَهُوَ يَخْشَى. فَأَنْتَ عَنْهُ تَلَهَّى﴾[1].

بهذا المبحث يتبين لك أن جميع ما صدر عن النبي ﷺ من السُّنَّة بقصد التبليغ عن ربه عز وجل هو وحي من عند الله تعالى، وأن ما صدر عنه بغير قصد التبليغ عن الله وأقره الوحي عليه كان بمنزلة الوحي وله حكمه، وجميع ذلك حجة على العباد يلزمهم العمل بمقتضاه، أما ما لم يقره الوحي عليه فإن الاحتجاج يكون بالتنبيه الذي جاء به الوحي عقبه، فتوجب العمل بالجميع؛ لأن الوحي لا يتخلى عن النبي ﷺ ولا يتركه بلا تسديد.

٢-أقسام السُّنَّة من حيث صدورها عن النبي ﷺ:

تنقسم السُّنَّة بهذا الاعتبار إلى أربعة أنواع: قولية، وفعلية، وتقريرية، ووصفية، وذلك على النحو التالي:

أ- السُّنَّة القولية:

وهي كلام صدر عن النبي ﷺ من لفظه، مثل حديث: " إنما الأعمال بالنِّيَّات وإنما لكل امرئ ما نَوَى"، وحديث: " مَنْ أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد"، وحديث "الدين النصيحة" وحديث "بُني الإسلام على خمس"[2].

ومن السُّنَّة القولية الحديث القدسي: وهو ما أسنده الرسول ﷺ إلى ربه عز وجل وموضوع الكلام عليه وعلى الفروق بينه وبين القرآن الكريم والحديث في مادة مصطلح الحديث [3]، ومثاله: قال رسول الله ﷺ قال الله تبارك وتعالى:

---

(١) سورة عبس آية (١-١٢)، والحديث أخرجه الترمذي والحاكم وابن حبان.

(٢) البخاري مع الفتح ١/ ١٥ ح ١- ب- ٥/ ٦٤٠ ح ٢٦٩٧ - ح- ١/ ٧١ ح ٨.

(٣) لمزيد من الفائدة راجع: السُّنَّة مفتاح الجنة ٣٩، السُّنَّة قبل التدوين ٢٢، منهج النقد في علوم الحديث ٣٢٣، قواعد التحديث ٦٦.

"أنا أغنى الشركاء عن الشرك، مَنْ عَمِل عملاً أشرك فيه معي غيري تركته وتركه"[1].

ب-السُّنَّة الفعلية:

وهي تشمل جميع ما نقل إلينا من أفعال النبي ﷺ في كل أحواله، ومن أمثلة ذلك [2]:

- حديث عائشة رضي الله عنها في تطوع النبي ﷺ بالصيام: " كان يصوم حتى نقول لا يفطر، ويفطر حتى نقول لا يصوم".

الإنكار أو الموافقة والاستحسان، ومن ذلك:

- حديث ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال النبي ﷺ لنا لما رجع من الأحزاب: "لا يصلين أحد العصر إلا في بني قريظة، فأدرك بعضهم العصر في الطريق، فقال بعضهم: "لا نصلي حتى نأتيها"، وقال بعضهم: "بل نصلي، لم يرد منا ذلك"، فذكر ذلك للنبي ﷺ فلم يعنف واحداً منهم" [3].
- حديث أنس ﷺ: " كان يلبي الملبي لا ينكر عليه، ويكبر المكبر فلا ينكر عليه"[4].
- حديث أبي سعيد الخدري ﷺ أنه خرج رجلان في سفر وليس معهما ماء فحضرت الصلاة فتيمما صعيداً طيباً، فصليا ثم وجدا الماء في الوقت، فأعاد أحدهما الصلاة والضوء ولم يعدْ الآخر، ثم أتيا رسول الله ﷺ فذكرا ذلك له،

---

(١) صحيح مسلم ٤/ ٢٢٨٩ ح ٤٦.

(٢) البخاري مع الفتح ٤/ ٧٣٤ ح ١٩٧٢، ١/ ٤٧٣ ح ٢٤٥، ٣/ ٢٩١ ح ١١٠٦.

(٣) البخاري مع الفتح ٣/ ١٠٩ ح ٩٤٦.

(٤) البخاري مع الفتح ٣/ ١٤٠ ح ٩٧٠.

فقال للذي لم يُعِدْ: "أَصَبْتَ السُّنَّة"، وقال للآخر: " لَكَ الأَجْرُ مرتين" [1].

د-السُّنَّة الوصفية:

وهي نوعان:

الصفات الخُلُقية: وهي ما جبله الله عليه من الأخلاق الحميدة، وما فطره عليه من الشمائل العالية المجيدة وما حباه به من الشيم النبيلة، ومن ذلك:

- حديث ابن عباس رضي الله عنهما: 'كان رسول الله ﷺ أجود الناس، وكان أجود ما يكون في رمضان حين يلقاه جبريل، وكان يلقاه كل ليلة من رمضان فيدارسه القرآن، فَلَرَسُول الله ﷺ أجود بالخير من الريح المرسلة"[2].
- حديث عائشة في وصف أخلاقه ﷺ حيث قالت: "كان خُلُقه القرآن".
- حديث حذيفة ﷺ: "كان النبي ﷺ إذا قام من الليل يشوص فاه بالسواك".
- حديث ابن عمر رضي الله عنهما: " كان النبي ﷺ يجمع بين المغرب والعشاء إذا جَدَّ به السير".

وقد أمرنا الله عز وجل بالإقتداء بالنبي ﷺ واتباعه في جميع أحواله، في السلم والحرب، والسفر والإقامة، وفي معاملة الأزواج والأولاد والأصحاب وفي الرحمة بالضعيف، وفي العدل في الحكم، وفي الشورى، وفي رد الحقوق لأصحابها، وفي موالاة المؤمنين والبراء من الكافرين، والرغبة في هداية الآخرين، وحب الخير لهم، وبذل المعروف وكف الأذى، وكفالة اليتيم وسد حاجة الأرامل، وغير ذلك من خصاله الكريمة وأفعاله السامية النبيلة، قال تعالى:

---

(١) سنن أبي داود ١/ ٢٤١.

(٢) البخاري مع الفتح ٤/ ٦١٠ ح ١٩٠٢.

﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيراً﴾[1]، وقال تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [2].

وقد أدى النبي ﷺ الشعائر الإسلامية، وأمرنا أن نلتزم هديه ونحذو حذوه، فقال في شأن الصلاة: "صلوا كما رأيتموني أصلي"[3]، وقال في شأن الحج: "خذوا عني مناسككم"[4]، ومن السنن الفعلية التي يغفل عنها كثير من الناس عمل القلب من محبة الله وأوليائه، وخشية الله، ورجاء ثوابه، وترك الكِبْر والجبن والشح والهلع....إلخ.

ج- السُّنَّة التقريرية:

وهي أن يَحْدُث أمر أو يُقَال قول في زمن النبي ﷺ في حضرته ومشاهدته أو في غيبته، ثم ينقل إليه فيقره النبي ﷺ إما بالسكوت وعدم الحديث عنه.

حديث أنس ﷺ قال: "خدمت الله ﷺ عشر سنين فما قال لي أف قط، ولا لشيء صنعته: لِمَ صنعته؟ ولا لشيء تركته لِمَ تركته؟"[5].

الصفات الخِلْقية: وهي تشمل هيأته التي خلقه الله عليها وأوصافه الجسمية، من ذلك:

حديث "كان رسول الله ﷺ أحسن الناس وجهاً وأحسنهم خلقاً، ليس

---

(١) الأحزاب آية (٢١).

(٢) آل عمران آية (٣١).

(٣) البخاري مع الفتح ٢/ ٣٢١ ح ٦٣١.

(٤) صحيح مسلم ٢/ ٩٤٣ ح ٣١٠.

(٥) البخاري مع الفتح ٦/ ٥٢ ح ٢٧٦٨.

بالطويل البائن ولا بالقصير" [1].

حديث أم معبد بعد أن مَرَّ عليها النبي ﷺ في طريق هجرته المباركة، فوصفته لزوجها قائلة: " رأيت رجلاً ظاهر الوضاءة، حسن الخلق، مليح الوجه، قسيم وسيم، إذا صمت فعليه الوقار، وإذا تَكَلَّم سما وعلاه البهاء" [2].

بهذا تكون قد تعرفت على أقسام السُّنَّة من حيث صدورها عن النبي ﷺ قولاً وفعلاً وتقريراً وصفة، وهي محفوظة مدونة في أمهات كتب السُّنَّة ومصادر السيرة النبوية الشريفة.

(١) البخاري مع الفتح ٧/ ٢٥٨ ح ٣٥٤٨.

(٢) انظر الروض الأنف للسهيلي ٢/ ٨.

أسئلة التقويم الذاتي

س١: عرف السُّنَّة لغة وفي اصطلاحات علماء الحديث والفقه والأصول والعقيدة.

س٢: اربط بين المعاني اللغوية والمعاني الاصطلاحية للسُّنَّة.

س٣: هل تكون السُّنَّة في لغة العرب محمودة دائماً؟ بين ذلك مع الاستدلال.

س٤: اذكر معناً لغوياً للسُّنَّة لا يوجد في كتابك المقرر.

س٥: وضح المعني الاصطلاحي العام للسُّنَّة.

س٦: اربط بين تعريف الفقهاء للسُّنَّة اصطلاحًا وبين موافقتهم لسائر أهل العلم في المعني العام.

س٧: اذكر بعض المصنفات التي تحمل عنوان السُّنَّة ومحتواها في العقيدة.

س٨: قد يراد بالسُّنَّة الدين كله بين ذلك.

س٩: ما هي الاعتبارات التي قسم المحدثون السُّنَّة استنادا إليها؟

س١٠: دلل على أن السُّنَّة وحي، وكيف تجمع بين هذا وبين اجتهاد النبي ﷺ؟

س١١: كيف نعرف إقرار الله تعالي لما صدر عن النبي ﷺابتداء بحيث يدخل في حكم الموحي به.

س١٢: ورد التصريح بالوحي في أحاديث كثيرة، اذكر ثلاثة منها.

س١٣: ما هي أقسام ما صدر عن النبي ﷺ بغير قصد التبليغ عن الله، وما حكم كل قسم؟

س١٤: ما هي أقسام السُّنَّة من حيث صدورها عن النبي ﷺ، مع التمثيل.

س١٥: اكتب ثلاث صفحات بتعبيرك تضمنها عصارة ما خرجت به من هذا المبحث

المبحث الثاني

السُّنَّة في العهد النبوي

الأهداف الخاصة

١- معرفة أركان مدرسة الإسلام في عهد النبوة.

٢- إدراك أبعاد شخصية النبي ﷺ من حيث التربية والتعليم.

٣- التعرف على أساسيات منهج النبي ﷺ في نشر سنته.

٤- معرفة المضمون العام لمادة السُّنَّة المطهرة، وأثره في إقبال الصحابة عليها.

٥- إدراك عظم محبة الصحابة للسُّنَّة ومنهجهم في تلقيها عن النبي ﷺ.

٦- معرفة أهم العوامل التي أدت إلى انتشار السُّنَّة في العهد النبوي.

٧- تركيز هذه المعلومات بحفظ أدلتها، وتعميقها بالإطلاع على ما يتيسر من المراجع المساعدة.

٨- الاستفادة من المنهج النبوي في التعليم ونشر السُّنَّة.

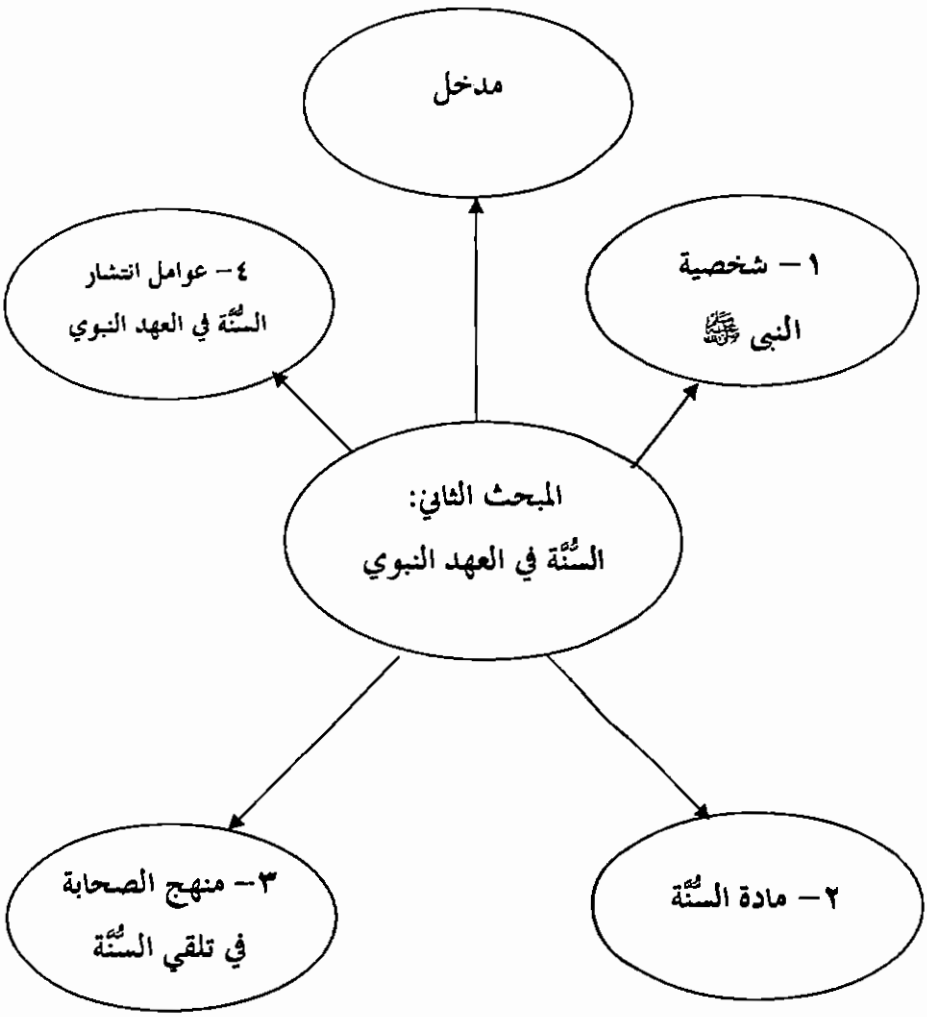
مدخل
١ – شخصية النبي ﷺ
٢ – مادة السُّنَّة
٣ – منهج الصحابة في تلقي السُّنَّة
٤ – عوامل انتشار السُّنَّة في العهد النبوي
المبحث الثاني: السُّنَّة في العهد النبوي

المبحث الثاني

السُّنَّة في العهد النبوي[1]

مدخل:

لم يكن للدين عقيدة وشريعة في عهد رسول الله ﷺ من مصدر سوى القرآن والسُّنَّة، ففي كتاب الله تعالى الأصول العامة والأحكام الأساسية، وفي السُّنَّة ما يؤكد تلك الأصول ويبينها، بالإضافة إلى ما استقلت السُّنَّة به من التشريع مضافاً إلى الكتاب العزيز، ولا عجب في ذلك فهما من مصدر واحد هو الوحي، وقد اقتضت حكمة الله أن يفرق بين الوحي المتعبد بتلاوته، واعتقاد ما جاء فيه والعمل به، وبين الوحي غير المتعبد بتلاوته مع وجوب اعتقاد ما جاء فيه والعمل به، والأول هو القرآن، والثاني هو السُّنَّة.

وقد قبل الصحابة الكرام جميع ذلك على السواء وتنافسوا في حفظه وفهمه والتزامه والدعوة إليه والصبر على تبعاته.

وإذا تأملنا تلك الحقبة الزمنية الفريدة، وهي حياة النبي ﷺ حين كان الوحي يوجه حياة المسلمين توجيهاً مباشراً، ويتدرج معهم في التشريع ألفينا أنفسنا أمام مدرسة هائلة، المعلم فيها هو محمد ﷺ المسدد بالوحي، ومادتها الوحي من الكتاب والسُّنَّة، وطلابها الصحابة الكرام رضوان الله عليهم، وسنلقي الضوء على أركان المدرسة: المعلم، والمادة العلمية، والطلاب ثم نختم بالحديث على عوامل انتشار السُّنَّة في ذلك العهد الشريف.

---

(١) راجع: الحديث والمحدثون لأبي زهو ٤٦- ٦٢، السُّنَّة قبل التدوين للخطب ٢٩- ٧٤، السُّنَّة ومكانتها في التشريع الإسلامي للساعي ٤٩- ٦١ معالم السُّنَّة النبوية ٣٨- ٤٦، السُّنَّة للسلفي ١٦٥، دراسات في السُّنَّة النبوية الشريفة ٦١- ٩٨.

أولاً: شخصية الرسول ﷺ:

١- الأنموذج الأعلى في التربية والتعليم:

إن الرسول ﷺ قد علمه ربه عز وجل فأحسن تعليمه، وأدبه فأحسن تأديبه، وأعده إعداداً كاملاً لحمل الرسالة وتبليغها، وحباه من مكارم الأخلاق ومحاسن الشيم ونبيل الخصال وطيب المعشر ما هيأه؛ ليكون الأنموذج البشري الأعلى في التربية والتعليم، وجعله قدوتنا الحسنى حيث قال تعالى: " **لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر وذكر الله كثيرًا**" (١) وشَهِد له بالسمو الخلقي فقال: ﴿**وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ**﴾(٢)، وكان ﷺ يُعَلِّم بالرفق واللين ويبتعد عن الشدة والتعنيف، ويقول "ما دخل الرفق في شيء إلا زانه ولا نزع عنه إلا شأنه"(٣)ويقول: "ومن يحرم الرفق يحرم الخير" (٤)، ويقول: "إن الله رفيق يحب الرفق في الأمر كله"(٥).

كما كان يُعَلِّم بالتيسير والتبشير ويتجنب التنفير والتعسير، ويقول: "بَشِّرُوا ولا تُنَفِّروا ويَسِّروا ولا تُعَسِّروا"(٦)، وعَلَّمه ربه عز وجل أن الشدة والغلظة والفظاظة لا تأتي بخير، وأن الرحمة والعفو ولين الجانب هو المنهج الصحيح في التعليم والتربية، قال تعالى: ﴿**فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللهِ لِنتَ لَهُمْ وَلَوْ**

---

(١) الأحزاب آية (٢١).

(٢) القلم آية (٤).

(٣) صحيح مسلم ٤/٢٠٠٤ ح ٧٨.

(٤) صحيح مسلم ٤/٢٠٠٣ ح ٧٧.

(٥) البخاري مع الفتح ١٢/ ٤٦٤ ح ٦٠٢٤.

(٦) البخاري مع الفتح ١/ ٢٢٠ ح ٦٩.

كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لاَنْفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الأَمْرِ﴾[1].

وكان ﷺ يقدم الصفح والعفو مستجيباً لأمر الله تعالى: ﴿وَإِنَّ السَّاعَةَ لآتِيَةٌ فَاصْفَحِ الصَّفْحَ الْجَمِيلَ﴾[2]، ﴿فَاعْفُوا وَاصْفَحُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللهُ بِأَمْرِهِ﴾[3].

وكان يؤثر الحسنى فتزداد محبة المحب وتنقلب عداوة العدو إلى ولاء ومودة قال تعالى: ﴿ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ﴾[4].

بهذا المنهج السامي عَلَّم النبي ﷺ أصحابه ورباهم فازدادت محبتهم له وحرصهم على تلقي سُنته والعمل بها وفَدوه بأرواحهم وأولادهم وجميع ما يمكون، فكان بحق الرحمة المهداة والمعلم الرحيم والمربي الودود والمرشد الصادق الأمين إلى صراط الله المستقيم، وكان الصحابة جيلاً فريداً ومفخرة للبشرية إلى قيام الساعة.

٢- تجاوبه الكامل مع دعوته ﷺ:

كان ﷺ يعيش لدعوته ومعها لا يشغله شاغل غيرها، ينام ويصحو عليها، ويقضي كل وقته في خدمتها، مندفعاً بكل قلبه ومسخراً جميع قواه الذهنية والبدنية من أجل تبليغ رسالة ربه، متحملاً كل صروف الأذى وأنواع المعاناة

(١) آل عمران ١٥٩.

(٢) الحجر: ٨٥.

(٣) البقرة: ١٠٩.

(٤) فصلت : ٣٤.

بكل صبر وشموخ وعزة من أجل تدعيم أركان الإسلام، لا يصده عن ذلك شيء، داعياً لقومه بالهداية، متمنياً دخول جميعهم في دين الله ونجاتهم من النار، ويشتد أمر عدم استجابتهم إليه فيسليه ربه عز وجل ويخفف عنه بقوله تعالى: ﴿فَلَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَّفْسَكَ عَلَى آثَارِهِمْ إِن لَّمْ يُؤْمِنُوا بِهَذَا الْحَدِيثِ أَسَفًا﴾[1]، وقوله: ﴿إِنَّكَ لاَ تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللهَ يَهْدِي مَن يَشَاءُ﴾[2].

ولما جاء نصر الله والفتح وأرسى الله دعائم الإسلام، وقامت دولته، كان النبي ﷺ وهو الرئيس الأمين، والقائد الشجاع الرحيم، والفقيه المعلم، والمربي الناصح والمفتي الصادق، والمخطط الواعي، والزاهد الورع، يمارس كل ذلك بروح عالية ونفس صافية وحماسة صادقة.

فكان لهذا التجاوب الكبير مع دعوته والتضحية في سبيلها أبلغ الأثر في نفوس أصحابه وإقبالهم على كل جليل ودقيق من أمره، متعلمين مقتدين ومهتدين،وشاركوه في حمل الأمانة، ونقلوا إلينا جميع ما صدر عنه بإخلاص وتحر ودقة.

٣- حضه ﷺ على طلب العلم:

إن التعلم هو الطريق إلى معرفة العقيدة الصحيحة وصفة العبادة الشرعية والتفقه في دين الله، وهو سبب النجاة وسبيل الهداية، ولهذا فإن النبي ﷺ أمر به وحضَّ عليه قولاً وعملاً وتصريحاً وتلميحاً، من ذلك قوله ﷺ: "طلب

(١) الكهف ٦.

(٢) القصص ٥٦.

العلم فريضة على كل مسلم"[1]، وقوله: "مَنْ يُرِد الله بـه خـيراً يُفَقِّهـه في الدين"[2].

وأرشد إلى أن العلم من مجالات التنافس المعتبرة لدى الشارع فقال: " لا حسد إلا في اثنتين: رجل آتاه الله مالاً فسلطه على هلكته في الحق، وآخر آتاه الله حكمة فهو يقضي بها ويعلمها" [3].

ونبه إلى ضرورة الانتفاع بالعلم والاستقامة عليه، فكان كثيرًا ما يدعو ويعلم ذلك أصحابه فيقول: "اللهم إني أعوذ بك من علمٍ لا ينفع"[4].

وبين النبي ﷺ أن العلم أحد أسباب استمرار أجر ابن آدم بعد موته، فقال: " إذا مات الإنسان انقطع عمله إلا من ثلاثة أشياء: من صدقة جارية أو علم ينتفع به بعده، أو ولد صالح يدعو له"[5].

وقد استجاب الصحابة الكرام لهذه التوجيهات النبوية، وتسابقوا في طلب العلم وحفظ السُّنَّة والعمل بها.

٤- بيانه ﷺ لمنزلة المعلمين والمتعلمين:

دل الكتاب والسُّنَّة على عظيم فضل العالم والمتعلم وما لهما من الأجر والمكانة العالية، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ﴾[6]، وقال: ﴿شَهِدَ اللَّهُ

(١) أخرجه ابن ماجة ١/ ٨٠ ح ٢٤٤.

(٢) البخاري مع الفتح ١/ ٢٢١ ح ٧١.

(٣) البخاري مع الفتح ١/ ٢٢٣ ح ٧٣.

(٤) سنن ابن ماجة ١/ ٩٢ ح ٢٥٠.

(٥) أخرجه أحمد في المسند ٢/ ٣٧٢.

(٦) فاطر: ٢٨.

أَنَّهُ لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ وَالْمَلاَئِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ ﴾[1]، وقال: ﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لاَ يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الأَلْبَابِ﴾[2].

وقال ﷺ: "العلماء ورثة الأنبياء"[3]، وكفاهم بذلك فضلاً، وأمر بتقدير أهل العلم ومعرفة حقوقهم ومنزلتهم فقال: "ليس منا مَنْ لَمْ يَجلّ كبيرنا ويرحم صغيرها ويعرف لعالمنا حقه"[4].

وأبلغ النبي ﷺ في بيان منزلة طالب العلم، ذلك أن العلم يحيي الله به القلوب، كما يحيي النبات بالماء، والعلم لا يُقَاس بشيء نَفَاسَةً، إذ به تحصل الهداية والنجاة في الدنيا والآخرة، والعلم يحرسك ويحميك بإذن الله، أما ما سواه من أمور فأنت تقوم عليه وتحرسه، وقد اشتملت السُّنَّة على ثروة هائلة في هذا الباب نقتبس منها ما يلي:

قال ﷺ: "مَنْ سَلك طريقاً يلتمس فيه علماً سهل الله له به طريقاً إلى الجنة، وما اجتمع قوم في بيت من بيوت الله يتلون كتاب الله ويتدارسونه بينهم إلا نزلت عليهم السكينة، وغشيتهم الرحمة، وحفتهم الملائكة، وذكرهم الله عز وجل فيمن عنده ومَنْ أبطأ به عمله لم يسرع به نسبه" [5].

وقال: "مَنْ غدا إلى المسجد لا يريد إلا أن يتعلم خيراً أو يعلمه كان بمنزلة المجاهد في سبيل الله"[6].

---

(١) آل عمران: آية (١٨).

(٢) الزمر: آية (٩).

(٣) سنن أبي داود ٤/ ٥٧- ٥٨ ج ٣٦٤١.

(٤) رواه الطبراني في الكبير ٨/ ١٩٦ ج ٧٧٠٣.

(٥) رواه مسلم ٤/ ٢٠٧٤ ج ٣٨.

(٦) رواه الحاكم ١/ ٩١ كتاب العلم وقال الذهبي على شرطهما.

وقال: "مرحباً بطالب العلم، إنَّ طالب العلم لتحفه الملائكة بأجنحتها، ثم يركب بعضهم بعضاً حتى يبلغوا السماء الدنيا من محبتهم لما يطلب"(١).

٥- وصية النبي ﷺ بطالب العلم:

أوصى النبي ﷺ بطالب العلم خيراً، وأمر بمساعدته على ما هو بصدده من الرغبة في التفقه في الدين: فعن أبي هارون العبدي قال: كنا إذا أتينا أبا سعيد الخدري قال: مرحباً بوصية رسول الله ﷺ، قلنا: وما وصية رسول الله ﷺ قال: قال لنا رسول الله ﷺ: "إنه سيأتي بعدي قوم يسألونكم الحديث عني، فإذا جاءوكم فألطفوا بهم وحدثوهم"، وفي رواية: "أمرنا رسول الله ﷺ أن نوسع لكم في المجلس وأن نفقهكم فإنكم خلوفنا وأهل الحديث بعدنا"(٢).

وعن أبي سعيد الخدري أن رسول الله ﷺ يأمرهم أن يرحبوا بطلاب العلم، فيقول: " سيأتيكم أقوام يطلبون العلم، فإذا رأيتموهم فقولوا لهم مرحباً بوصية رسول الله ﷺ وأفتوهم"، وفي رواية "وإنهم سيأتونكم من أقطار الأرض يتفقهون في الدين فإذا جاءوكم فاستوصوا بهم خيراً"(٣).

بهذا ندرك طرفاً من منزلة العلم وأهله وطلابه في دين الله، فمن أخذ بذلك أخذ بحظ وافر، وكان مقتدياً مهتدياً وترك أثراً طيباً حيث حل، وعَبَدَ الله على عِلْم ولم تحيره الفتن المدلهمة، ونال جزيل المثوبة في الآخرة.

٦- منهجه ﷺ في نشر سُنته:

لقد سلك النبي ﷺ أبلغ الطرق وأنجح الوسائل وأنجع الأساليب في تعليم

---

(١) رواه الطبراني ٨/ ٦٤ ج ٧٣٤٧ ورجاله رجال الصحيح.

(٢) رواه الخطيب في شرف أصحاب الحديث ص ٢٢ ج ٣٥، ص ٢٠ ح ٢٣.

(٣) سنن ابن ماجة ١/ ٥٥، ٥٦.

الصحابة؛ بما حباه الله تعالى من الأدب الجم، والشمائل العالية، والعلم الغزير، والأسلوب التربوي المتميز، فكان لمنهجه الفذ أبلغ الأثر في إقبال الصحابة على سُنته، وحفظها والعمل بها ونشرها وحمايتها، ويمكن تلخيص ذلك فيما يلي:

أ- اتخاذ مقراً للدعوة والتعليم:

إن الموقع الذي يجتمع فيه المعلم بالطلاب في غاية الأهمية؛ لحسن سير العملية التعليمية، ولهذا فقد اتخذ النبي ﷺ منذ فجر الدعوة مقراً يجتمع فيه بالصحابة الكرام، ويعلمهم أُسُس العقيدة، ويحفظهم ما يتنزل عليه من الوحي قرآناً وسُنَّة.

ففي عهد سرية الدعوة كان النبي ﷺ يلتقي بالمسلمين الأوائل في دار الأرقم بعيداً عن أعين المشركين وأذاهم، ثم أضحى منزله بمكة ندوة للمسلمين، ومعهدهم الذي ينهلون فيه من القرآن والحديث، ولما انتقل إلى المدينة المنورة أصبح المسجد هو المكان المعهود للتربية والتعليم، والتوجيه، والقضاء، والفتوى، وتعلم صفة العبادة الشرعية، والأخلاق والآداب الإسلامية.

ولم يقتصر الأمر على ذلك عندما قويت شوكة الإسلام وأضحى للمسلمين دولتهم، فلم يكن التعليم مقصوراً على مكان معين أو مناسبة محددة، بل كان النبي ﷺ يفقه أصحابه ويوجههم في كل حين وآن(في الطريق وفي المنازل وفي الأسواق، وحال إقامته وسفره، وحال السلم والحرب).

وكان الصحابة الكرام يتسابقون لحضور مجالس النبي ﷺ ينهلون بنهم من معينه الصافي، ولا يكادون يفارقونه، فكانوا إذا صلوا الغداة قعدوا حوله يقرؤون القرآن ويتعلمون الفرائض والسنن[1]، فكان حفظ حديث النبي ﷺ متمشياً جنباً

(١) انظر: مجمع الزوائد ١/ ١٣٢.

إلى جنب مع حفظ القرآن الكريم، ويزيده رسوخاً مسارعة الصحابة إلى العمل والتطبيق، فكان حرصهم على الاستقامة على دين الله مثل حرصهم على حفظ ما يصدر عن النبي ﷺ، حامدين الله تعالى أن أنقذهم به من ظلمات الكفر وضلالات الجهالة.

ب- التدرج في الدعوة وتبليغ الشرع:

لقد تدرج الوحي قرآناً وسنة في تعليم الصحابة، من حيث انتزاع العقائد الفاسدة والعادات الضارة، ومحاربة المنكرات التي كان عليها الناس في الجاهلية: ليحل محلها بالتدريج العقائد الصحيحة، والعبادات المشروعة وأحكام المعاملات، وفضائل الأخلاق والآداب، فكان لذلك أبعد الأثر في حسن تربية الصحابة واستقامتهم على الدين الجديد، وسهولة حفظه وتطبيقه، وكان منهج "التخلية قبل التحلية" قد استمر ثلاثة وعشرين عاماً بُني خلالها هذا الدين، واكتمل متمشياً مع أحوال المسلمين، ملامساً قلوبهم ونفوسهم برحمة وحرص على نفعهم ودفع الضرر عنهم، فازدادوا تمسكاً به وحرصاً عليه، ولو كان الأمر دفعة واحدة لشق عليهم فهمه وحفظه والاستقامة عليه.

ج- عدم المداومة على التعليم خشية الملل:

راعى النبي ﷺ ما تحتاج إليه النفس البشرية من الاسترواح بين الحين والآخر، وكان يدرك بما علمه ربه عز وجل أن النفوس تمل والقلوب تكل بالمداومة على التعليم الجاد فتقل الفائدة، ويكد الذهن عن التحصيل، وقد يحصل نوع من الرغبة عن الخير، فكان يجمع في تعليمه بين الجدية والترويح، وبين الموعظة وتعليم الأحكام، كما كان ينقطع بعض الأيام عن تعليمهم، فعن ابن مسعود ﷺ قال: "كان النبي ﷺ يتخولنا بالموعظة مع الأيام كراهة السآمة

علينا"[1]، وهذا أبجع الأساليب في تثبت المعلومة والتشجيع على تحصيلها برغبة نفس وانشراح صدر.

د- مخاطبة الناس على قدر عقولهم:

إن الكلام الذي لا يبلغ عقل السامع ولا يستطيع فهمه قد يتسبب في فتنته، وربما أتى بنقيض المقصود منه، ولهذا فإن النبي ﷺ كان يخاطب سامعيه على قدر عقولهم، وبحسب مستويات إدراكم فيفهم البدوي الجافي بما يناسب طبعه، ويفهم الحضري بما يلائم بيئته، ويكتفي بالإشارة إلى الألمعي الذكي، ويوجه بالعبارة من دونه، ويركز على الإقناع بالحوار المناسب للمدارك المتفاوتة، من ذلك ما رواه أبو هريرة قال: "جاء رجل من بني فزارة إلى النبي ﷺ فقال: إن امرأتي ولدت غلاماً أسوداً وإني أنكرته، فقال له النبي ﷺ: هل لك من إبل؟ قال: نعم، قال: فما ألوانها؟ قال: حمر، قال: هل فيها من أورق، قال: نعم، قال: فأنى أتاها ذلك؟ قال: عسى أن يكون نزعه عرق، قال: وهذا عسى أن يكون نزعه عرق"[2]، فاستراح الأعرابي لهذا الإقناع المناسب لفهمه، وزال من نفسه ما كان يجده تجاه أهله.

د- مخاطبة الناس بلهجاتهم:

كان النبي ﷺ يخاطب الناس بلغاتهم؛ ليتأكد من تبليغ شرع الله إليهم بما لا يدع مجالاً للشك، من ذلك قوله لأحد الأشعريين- وهم يقلبون اللام ميما- "ليس من امبر امصيام في امسفر"، أي: "ليس من البر الصيام في السفر" [3].

---

(١) مسند أحمد ٥/ ٢٠٢.

(٢) صحيح مسلم ٢/ ١١٣٧.

(٣) البخاري مع الفتح ٤/ ٦٩٣ ج ١٩٤٦.

ر- تكرار الحديث؛ ليتأكد من بلوغه للسامع وفهمه له:

إن بلوغ الشرع للناس وفهمهم له هو مقصد النبي ﷺ في مخاطبتهم، ولهذا فإنه كان إذا تكلم تكلم ثلاثا؛ ليعيه السامع ويحفظه، ويفصل الكلام ليتبينه المخاطب، فعن عائشة رضي الله عنها " أنه ﷺ كان لا يسرد الكلام كسردكم، ولكن كان إذا تكلم تكلم بكلام فصل يحفظه مَنْ سَمِعَه" وفي رواية " إنما كان النبي ﷺ يحدث حديثاً لو عده العاد لأحصاه" [1]، وعن أنس ﷺ قال: " إن النبي ﷺ كان إذا تكلم بكلمة أعادها ثلاثاً حتى تفهم عنه، وإذا أتى على قوم فسلم عليهم سلم عليهم ثلاثاً"[2].

ز- استخدام جواب الحكيم:

كان النبي ﷺحريصاً على النفع والإفادة وبيان حكم الله للناس حتى لا يبقى لسامع استفسار، ولا لسائل مشكل يحيره، ولهذا فإنه كثيرًا ما يجيب السائل بأكثر من مرمى سؤاله؛ حرصاً على تعليمه؛ وتنبيهاً له على ما قد يجهل السؤال عنه، من ذلك جوابه للذي سأله عن الوضوء من ماء البحر، فقال: "وهو الطهور ماؤه الحل ميتته"[3]، فأضاف فائدة يحتاج إليها السائل هي حل الأكل من ميتة البحر، وأن حكمها مخالف للميتة من الحيوانات غير البحرية، وقد ترجمه البخاري لذلك في باب:"من أجاب السائل بأكثر مما سأله"[4]، وهذا يسمى جواب الحكيم، لما فيه من الحكمة وبعد النظر.

---

(١) انظر: البخاري مع الفتح ٧/ ٣٨٩.

(٢) انظر: فتح الباري ١/ ١٩٨، والمقصود بتكرار السلام هنا عند الاستئذان للدخول.

(٣) الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان ٢/ ٢٧٢ ح ١٢٤١.

(٤) البخاري مع الفتح ١/ ٢٤١.

ح- توخي منهج التيسير والرحمة والبعد عن التعسير والشدة:

كان ﷺ يميل إلى التيسير في كل أموره، وينأى عن التشديد والتكلف، ويرغب المسلمين في إتيان الرخص مثل إتيانهم العزائم، وينهى عن التنطع في العبادة، وكان يقول: "علموا ويسروا ولا تعسروا، وإذا غضب أحدكم فليسكت"[1]، وعندما بال الأعرابي في المسجد ونهره الصحابة قال لهم النبي ﷺ: "دعوه، إنما بعثتم ميسرين و لم تبعثوا معسرين، أهريقوا عليه دلوا من ماء"[2]، ثم بين للأعرابي الواجب في حق بيوت الله.

ط- الرحمة والتواضع:

كان ﷺ للمسلمين معلماً حليماً وأباً رحيماً، فكان يتوخى ألين أساليب الخطاب؛ لتعليم أصحابه، من ذلك قوله: "إنما أنا لكم مثل الوالد، إذا أتيتم الغائط فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها"[3].

وقد بلغ ﷺ القمة في التواضع، وكان يمنع أصحابه من مدحه، ويقول: " لا تطروني كما أطرت النصارى المسيح بن مريم، فإنما أنا عبدٌ، فقولوا: عبده ورسوله".

ي- الحضُّ على سماع حديثه:

لقد تقدَّم الكلام على ترغيب النبي ﷺ في طلب العلم وبيانه لمنزلة المعلمين والمتعلمين، وقد خصَّ حديثه بمزيد من الحض على سماعه وحفظه، وتبليغه على الوجه الذي سمع عليه، من ذلك قوله: " نضر الله امرءًا سمع منا حديثاً فبلغه كما

---

(١) مسند أحمد ٥/ ١٥٠.

(٢) مسند أحمد ١٢/ ٢٤٤، وأصل الحديث في صحيح البخاري.

(٣) مسند أحمد ١٣/ ١٠٠.

سمعه فَرُبَّ حامل فقه ليس بفقيه، وَرُبَّ حامل فقه إلى مَنْ هو أفقه منه"[1]، مما جعل الصحابة يتنافسون في ذلك رغبة في الأجر وحرصاً على التفقه في الدين.

ك- تخصيص دروس للنساء:

كانت الصحابيات تستفدن من التوجيه العام للنبي ﷺ في المسجد وفي المناسبات المختلفة، وما غِبْنَ عنه يبلغهن عن طريق أزواجهن، أو أبنائهن، أو إخوانهن أو عن طريق أمهات المؤمنين، أو عن طريق السؤال المباشر للنبي ﷺ، ومع هذا فقد خَصَّهُنَّ النبي ﷺ بدرس يتناسب مع خصوصياتهن، كما كان يخصهن بموعظة بعد صلاة العيد [2].

بهذا المنهج التربوي المتميز كان رسول الله ﷺ يعلم أصحابه وسائر المسلمين مِنْ بعدهم مما أسهم في حفظ دين الله وحمايته، والاستقامة عليه، ونشره برغبة وحماسة وإتقان.

ثانيًا: مادة السُّنَّة المطهرة:

لقد كان الصحابة قبل إسلامهم يعيشون في ظلمة ظلماء، وجاهلية جهلاء قاسوا منها المتاعب والويلات على مختلف الأصعدة، ولهذا فعندما أنعم الله عليهم بنعمة الإسلام وما فيها من الحق والعدل والإحسان، أدركوا حقيقة هذه النعمة، وقدروها حق قدرها، فتسابقوا في تعلم هذا الدين في جليل الأمور ودقيقها، حتى يصوغوا حياتهم الجديدة عليه.

وقد لبت السُّنَّة المطهرة هذا الشغف لدى الصحابة بمادتها الشاملة لكل جوانب الحياة، فشملت تصحيح العقيدة وإحلال التوحيد محل الشرك، فحررت

---

(١) سنن الترمذي ٥/ ٣٣ ح ٢٦٥٦.

(٢) انظر: صحيح البخاري مع فتح الباري ١/ ٢٠٦، ٢٣٩، مسند أحمد ١٣/ ٨٥.

بذلك قلوب الصحابة ونفوسهم وشخصياتهم، وشملت بيان صفة العبادة الشرعية من مناسك وغيرها فأصبحت العبادة موجهة للإله الحق، وفق الصفة التي شرعها لعباده، وشملت أنواع المعاملات المتعددة من بيوع وإيجار وسلف ورهن وإعارة وغيرها، وشملت أنظمة الأسرة من خطبة ونكاح وطلاق وتربية للأولاد وحسن العشرة بين الزوجين، وطاعة الوالدين وتوقير الصغير للكبير، وشملت أنظمة المجتمع من تراحم وتكافل وتواد وتعاون على أوجه البر والتقوى، وشملت أنظمة الدعوة والجهاد وأحكام التعامل مع غير المسلمين في الداخل والخارج، وشملت التوجيه إلى أسمى الفضائل وأرقى الآداب وأنبل الشمائل.

قال عبد الله بن عمر رضي الله عنهما: " إن الله - عز وجل - بعث إلينا محمداً ﷺ ولا نعلم شيئاً، فإنما نفعل كما رأينا محمداً ﷺ يفعل"، وفي رواية: "كنا ضلالاً فهدانا الله بمحمد ﷺ فبه نقتدي"[1].

وعن أنس ﷺ قال: " توفى رسول الله ﷺ وما مِن شيء إلا ذكر لنا خيره حتى الطائر يطير في السماء".

بهذا الشمول والتنوع والكمال كانت السُّنَّة بديلاً حقيقياً للصحابة في كل أمور حياتهم، فأقبلوا عليها بكل شغف ينهلون من معينها الصافي، ويستقيمون عليها ويدعون إليها، ويصبرون على تبعاتها، رجاء ثواب الله فنالوا السعادة في الدارين إن شاء الله.

ثالثًا: منهج الصحابة في تلقي السُّنَّة:

إن الصحابة رضوان الله عليهم كلهم عدول ثقات أمناء بتعديل الله ورسوله ﷺ لهم، وكفى بالله شهيدا ﴿ **لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ**

(١) مسند الإمام أحمد ٧/ ٢٠٩، ٨/ ٦٨، ٧٧.

يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ ﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿مُحَمَّدٌ رَّسُولُ اللهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِّنَ اللهِ وَرِضْوَانًا سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ السُّجُودِ﴾[2].

وهم الذين اختارهم الله تعالى لمؤازرة نبيه ونصرته وحمل الأمانة معه ومن بعده، وهم الذين شاهدوا ملابسات نزول الوحي، وعلموا تفاصيل حياة النبي ﷺوما صدر عنه، وتربوا على يد أكرم الخلق محمد ﷺولقد أقبلوا على هذا الدين بكل صدق وإخلاص، متيقنين أن الله أنقذهم به من الضلالة، ونجاهم به من الجهالة، فضحوا في سبيله بأنفسهم وأولادهم فضلاً عن أموالهم، فكان حرصهم شديداً على سماع الحديث من النبي ﷺ وفهمه وحفظه ومذاكرته والعمل به وتبليغه للآخرين.

ومن أهم ملامح منهجهم في تلقي السُّنَّة ما يلي:

١ــ اعتقادهم أن السُّنَّة هي سبيل النجاة:

ما كاد الإيمان يخالط قلوب الصحابة الكرام حتى عرفوا عظمة الإسلام، وأن الله أنقذهم بهذا النبي الأمين من الضلال والجهالة، فأحبوا النبي ﷺ وفدوه بأرواحهم، وانكبوا على سُنَّته معتقدين أنها سبيل النجاة، يرصدون جميع ما يصدر عنه من قول أو فعل أو تقرير أو صفة، ويبذلون الوسع لحفظه والتزامه ونشره، ويجتهدون للاقتداء به في جميع أموره، فهو الهادي البشير المبلغ عن العزيز الكبير.

---

(١) الفتح آية (١٨).

(٢) الفتح آية (٢٩).

وقد تقدم معنا قول عبد الله بن عمر رضي الله عنهما: "كنا ضلالاً فهدانا الله بمحمد ﷺ فبه نقتدي"، وكان لهذا الاعتقاد أثره الكبير في حسن تلقيهم للسُّنَّة والحرص على حفظها والعمل بها وحمايتها.

٢ـ ملازمة النبي ﷺ في مجالسه العلمية وسائر أحواله:

كان حرص الصحابة شديداً على حضور مجالس النبي ﷺ في المسجد وفي بيوته وبيوت أصحابه حتى لا يفوتهم شيء من هديه المبارك، وكانوا يلازمونه في كل أحواله في السفر والحضر وسائر المناسبات، متلهفين للسماع منه، ملاحظين لما يقوم به، فكل ذلك عندهم دين يرغبون ألا يفوتهم منه شيء، فقد ذكر الزبير بن العوام أنه لم يفارق النبي ﷺ منذ أسلم، ونحوه عن عثمان، وكذا غيره من الصحابة [١].

٣- التكافل العلمي بين الصحابة:

كان للصحابة مسؤولياتهم المعاشية، وقد يعسر على بعضهم حضور بعض المجالس والمناسبات، فابتكروا منهجاً بديعاً يحصل الغائب من خلاله ما فاته، وكان ذلك المنهج ذا شقين هما:

التناوب على حضور مجالس النبي ﷺ ثم يُحَدِّث الحاضر الغائب بما سمع من النبي ﷺ وشاهده من أمره، من ذلك قول عمر رضي الله عنه: "كنت أنا وجار لي من الأنصار نتناوب النزول على رسول الله ﷺ، ينزل يوماً وأنزل يوماً، فإذا نزلت جئته بخبر ذلك اليوم من الوحي وغيره، وإذا نزل فعل مثل ذلك"[٢].

(١) انظر: سنن ابن ماجة ١/ ١٠، مسند أحمد ١/ ٣٦٣، قبول الأخبار ٢٩.

(٢) انظر البخاري مع الفتح ١/ ١٩٥.

السؤال عما فاتهم من أحوال النبيﷺ: كان أولئك النجباء لا يرتاح لهم بال حتى يستكملوا ما فاتهم سماعه أو مشاهدته من أحوال النبي ﷺ، وذلك بسؤال مَنْ حضر، والتأكد من دقة النقل، ليس اتهاماً لمن يحدثهم، فإن الصحابة كلهم عدول. ولم يكونو يعرفون الكذب، وإنما خشية الخطأ والنسيان، قال البراء بن عازب ﷺ: "ما كل الحديث سمعناه من رسول الله ﷺ، كان يحدثنا أصحابنا، وكنا مشتغلين في رعاية الإبل، وأصحاب رسول الله ﷺ، كان يطلبون ما يفوتهم سماعه من رسول الله ﷺ فيسمعون من أقرانهم، وممن هو أحفظ منهم، وكانوا يشددون على مَنْ يسمعون منه"(١).

وقال أنس ﷺ: "ما كنا نكذب (في الحديث) ولا كنا ندري ما الكذب"(٢).

بل كان الحاضر منهم يحرص على تبليغ الشاهد، قال البراء: " ليس كلنا يسمع حديث رسول الله ﷺ، كانت لنا ضيعة وأشغال، ولكن الناس لم يكونوا يكذبون يومئذ، فيحدث الشاهد الغائب"(٣).

٤- مذاكرة الحديث؛ لتثبيت حفظه:

كانت المذاكرة أحد آداب الصحابة الكرام؛ لحفظ حديث النبي ﷺ، فكانوا يسمعون الحديث من النبي ﷺ، ثم يتذكرونه فور قيامهم من مجلسه حتى لا يتفلت، قال أنس ﷺ: "كنا نكون عند النبي ﷺ فنسمع منه الحديث، فإذا قمنا تذاكرناه فيما بيننا حتى نحفظه"(٤).

---

(١) معرفة علوم الحديث ١٤.

(٢) انظر الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع.

(٣) المحدث الفاصل بين الراوي والواعي ٣٢.

(٤) الخطيب البغدادي في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ١/ ٢٣٦.

٥- الوفود على النبي ﷺبغرض التعلم:

لقد كثرت الوفود على النبي ﷺ من آفاق جزيرة العرب للإسلام والتفقه في الدين، ثم العودة إلى أقوامه معلمين، حتى سمي العام- التاسع للهجرة - عام الوفود، يحدوهم في ذلك قول الله تعالى: ﴿**فَلَوْلاَ نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ**﴾[١].

ومن أمثلة ذلك قول ابن الحويرث: " أتينا النبي ﷺ ونحن شببة متقاربون، فأقمنا عنده عشرين ليلة، فظن أنَّا اشتقنا إلى أهلنا، وسألنا عمن تركنا من أهلنا فأخبرناه، وكان رفيقاً رحيماً، فقال: " ارجعوا إلى أهليكم فعلموهم ومروهم، وصلوا كما رأيتموني أصلي، وإذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحدكم، ثم ليؤمكم أكبركم"[٢].

٦- الموازنة بين العلم والعمل:

كان الصحابة يتلقون سُنَّة النبي ﷺ لتطبيقها، فكانوا يحملون هَمَّ العمل أكثر من حملهم هَمَّ العلم، ولهذا كانوا متجاوبين مع تدرج النبي ﷺ في تعليمهم وتربيتهم، فيحفظون شيئاً من القرآن والسُّنَّة، ثم يفهمونه ويعلمون فقهه ثم يطبقونه، ثم يحفظون غيره، قال أبو عبد الرحمن السلمي: "حدثنا الذين كانوا يقرئوننا القرآن: كعثمان بن عفان وعبد الله بن مسعود وغيرهم، أنهم كانوا إذا تعلموا من النبي ﷺ عشر آيات لم يتجاوزوها حتى يتعلموا ما فيها من العلم والعمل، قالوا: فتعلمنا القرآن والعلم والعمل جميعاً"[٣].

---

(١) التوبة آية (١٢٢).

(٢) البخاري مع الفتح ٢/ ٣٢١ ج ٦٣١.

(٣) انظر المدخل إلى القرآن الكريم ٢٤.

٧- حفظ السُّنَّة عن طريق كتابتها:

قام عدد من الصحابة بكتابة ما سمعوه من النبي ﷺ بغرض حفظه أو تعليمه أو إرساله إلى مَنْ يستفيد منه مِن ذلك "الصحيفة الصادقة لعبد الله بن عمرو، وكتاب سعد بن عبادة، وكتاب معاذ بن جبل، وكتاب عبد الله بن مسعود، وكتاب أبي رافع، وصحفية علي بن أبي طالب ﷺ" وسيأتي مزيد بيان لهذا في مبحث كتابة السُّنَّة.

تلك كانت أساسيات منهج الصحابة في تلقي السُّنَّة عن النبي ﷺ، وهي واضحة الدلالة على أنه لم يغب عن مجموعهم شيء من هدي النبي ﷺ، فقد لازموه في كل أحواله وترصدوا جليل أموره ودقيقها بإيمان صادق ورغبة جامحة في الاهتداء والاستقامة، فحفظوا عنه أقواله وأفعاله وأحواله في نومه ويقظته وحركته وسكونه وقيامه وقعوده، واجتهاده وعبادته، وسيرته وسراياه ومغازيه، ومزاحه وأمره ونهيه، وأكله وشربه، وخطبه، وعهوده، ومواثيقه، وكتبه إلى المسلمين والمشركين، وفتاواه وقضائه، وعهوده ومواثيقه، ومعاملته أهله وأصحابه، وتصرفاته مع أعدائه ونصائحه ومواعظه وتوجيهاته [1].... ولله الحمد والمنة.

رابعًا: عوامل انتشار السُّنَّة في العهد النبوي:

لقد تقدم الكلام على جوانب من شخصية النبي ﷺ ومنهجه في التعليم وطبيعة مادة السُّنَّة ومنهج الصحابة في تلقيها ما يجعلنا نقول بكل ثقة: إن السُّنَّة كانت محفوظة إلى جانب القرآن الكريم منذ أيام الدعوة الأولى، وإن العناية الإلهية قد تكفلت بحفظ السُّنَّة، كما تكفلت بحفظ القرآن، وإنه سبحانه قد هيأ

(١) انظر المدخل إلى كتاب الإكليل للحاكم ٧.

الصحابة لهذا الدور في حياة النبي ﷺ، وإنهم قد حفظوا جميع السُّنَّة وأحاطوا بها في مجموعهم وإن كان نصيب كل منهم يختلف عن نصيب الآخر في ذلك بين مكثر ومقل.

وهناك عوامل متعددة أسهمت في توسيع دائرة انتشار السُّنَّة في العهد النبوي، يمكن اختصارها فيما يلي:

١- التوفيق الإلهي والإرادة الربانية:

فإن الله تعالى إذا أراد أمراً هيأ أسبابه، وقد شاء سبحانه أن يكون الإسلام هو خاتمة الأديان، وشاء أن يكون وحيه به قرآناً وسنة، وتكفل بحفظ الأمرين ونشرهما حتى يعبد وحده ويعبد بما شرع وأمر، وقد قال سبحانه: ﴿**إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ**﴾[1]، والذكر هنا يشمل القرآن والسُّنَّة، كما تقدم النقل في ذلك عن ابن المبارك وغيره.

٢- نشاط النبي ﷺ في نشر سنته:

لم يترك النبي ﷺ وسيلة لنشر دينه إلا استفاد منها، ولا سبيل إلا سلكها فعرض دينه على القبائل والأفراد، وتكلم في المجامع العامة والخاصة، واتصل بوفود المواسم، واتخذ مقراً للتعليم، وأفاد من كل مناسبة للتبليغ عن ربه عز وجل وصبر على صنوف الأذى حتى نصره الله تعالى، فكان كل ما يصدر عنه - قولاً وفعلاً وتقريراً وصفة - محل عناية ممن آمن به، يأخذ مكانه في نفوسهم وقلوبهم وجوارحهم، فبلغت السُّنَّة بسبب ذلك مبلغاً واسعاً من الانتشار.

---

(١) الحجر ٩.

٣- طبيعة الإسلام من حيث هو نظام جديد، وبديل كامل لما كان عليه الناس في الجاهلية: فكان الناس يتساءلون عن هذا الدين وعن رسوله وأحكامه وأهدافه فيسمع بعضهم من بعض، ويسمع بعضهم من النبي ﷺ، مما جعل دائرة انتشار السُّنَّة تتسع.

٤- نشاط الصحابة في نشر السُّنَّة:

فقد كانوا يدركون دورهم الحقيقي في وجوب تلقي السُّنَّة والعمل بها ونشرها، فكان الواحد منهم يعلم أهله وجيرانه ومن يلتقي به، وكان الوافد إذا أسلم عاد إلى قبيلته وقد تسلم القبيلة جميعها على يديه، كما كانوا ينشرونها في الأسواق والمحافل وفي أثناء المواسم.

٥- دور أمهات المؤمنين في نشر السُّنَّة:

كان لأمهات المؤمنين فضل عظيم في بيان السُّنَّة للصحابيات، ولا سيما في بعض التفاصيل المتعلقة بخصوصيات يخجل النساء من السؤال فيها، فيجدن إجابتها عند أمهات المؤمنين، أو يسألن هن الرسول ﷺ في حينها، وقد عرفت زوجات النبي ﷺ بغزارة العلم، وبخاصة عائشة رضي الله عنها، التي أدت دوراً كبيراً في نشر السُّنَّة في حياة النبي ﷺ وبعد وفاته.

٦- رسل النبي ﷺ وبعوثه وولاته في الآفاق:

أضحت المدينة مقر الدولة الإسلامية الجديدة، وقاعدة الدعوة إلى التوحيد وسائر تعاليم الرسالة الخاتمة، وعني النبي ﷺ بإرساء دعائم المجتمع المسلم، ولم يغفل عن نشر دعوة ربه في المواضع النائية والبلاد البعيدة فضلاً عن القبائل المجاورة، فأرسل بعوث الهداية إلى الآفاق يحملهم كتبه إلى رؤساء القبائل

والملوك، وإذا ما أسلم قوم أبقى فيهم من يفقههم في دين الله، وإذا ما أسلم أهل بلد عَيَّن لهم والياً وقاضياً يحكم فيهم بشرع الله، ويقضي فيما يعرض لهم من الخصومات ويفتيهم فيما يستجد لهم من الحوادث ويعلمهم القرآن والسُّنَّة.

وقد ازداد عدد البعوث بعد صلح الحديبية، ففي يوم واحد انطلق ستة نفر إلى جهات مختلفة يتكلم كل منهم بلسان القوم الذين بعث إليهم، وركز النبي ﷺ بعد هذه المرحلة على مراسلة ملوك عصره، فقد وجه رسله بكتبه إلى قيصر الروم، والنجاشي ملك الحبشة، وكسرى ملك الفرس، والمقوقس أمير مصر، وكذا أمير بصرة، وأمير دمشق،وأمير اليمامة... وغيرهم.

وكان لهذه البعوث والكتب المرسلة معها أبلغ الأثر في نشر علوم الكتاب والسُّنَّة وهداية الناس بإذن الله [1]

٧- فتح مكة:

لما نقض كفار قريش عهدهم في صلح الحديبية في السُّنَّة الثامنة للهجرة، دعا رسول الله ﷺ القبائل المسلمة أن تصوم شهر رمضان معه في المدينة المنورة، ثم خرج بهم إلى مكة في عشرة آلاف مجاهد، ففتحها الله له وطهرها من الأصنام، وعفا النبي ﷺ عن أعدائه الذين طالما آذوه واضطهدوا أصحابه، فتسابقوا إلى دين الله أفواجاً، وأقبلوا على التفقه في الدين، فاتسعت مساحة نشر السُّنَّة، ونقلت مع خبر الفتح إلى الآفاق، وازداد إقبال الناس على الدين بعد أن هوت رموز الكفر والطغيان وتحطم صرحه، فانشرحت صدورهم للإيمان وأدركوا ضرورة بركبه.

---

(١) للتوسع في أخبار رسل النبي صلى الله عليه وسلم إلى الملوك والأمراء راجع: المصباح المضيء للأنصاري ٦٠-١١٤.

٨- حجة الوداع:

أعلن النبي ﷺ في السنة العاشرة لهجرة أنه حج فتناقل الناس ذلك وأسرعوا في الوفود على المدينة ومكة للحج مع النبي ﷺ وكان من معه في رحلته يرصدون كل أقواله، وأحواله، ويحفظونها، ويسألونه عن أمور دينهم، وفي يوم عرفة خطب فيهم خطبته الجامعة الشهيرة، وكانوا يومئذ حوالي ١٠٠ألف، وأمرهم في نهايتها بالتبليغ عنه، فقال: "ألا هل بلغت؟ اللهم فاشهد. فليبلغ الشاهد منكم الغائب"[١] وانطلقت الجموع الغفيرة إلى الآفاق بتلك الخطبة وبما سمعوه من أحاديثه الأخرى وما شاهدوه من أحواله وتصرفاته، فازدادت السُّنَّة شيوعاً.

٩- الوفود آخر حياة النبي ﷺ:

ما إن تسامع الناس بخبر الفتح ثم بحجة الوداع حتى تسابقت العرب من سائر أنحاء الجزيرة إلى الوفود على النبي ﷺ ومبايعته على الإسلام والطاعة، وكان رسول الله ﷺ يرحب بهم ويبالغ في إكرامهم، ويعطي لكل حظه من التعليم والتوجيه والإرشاد والعناية، وبعد إقامة كافية لتعلم ما يحتاجونه، تعود الوفود إلى قبائلها لتبليغ الدين، ونشر سُنَّة الرسول الأمين، وقد يرسل الرسول ﷺ معهم توجيهاً مكتوباً أو أحد أصحابه معلماً ومن أشهر هذه الوفود وفد عبد القيس، ووفود بني حنيفة وطيء وكندة وهمذان وثعلبة وبني سعد وملوك حمير، وغيرها.

وقد نقل الوفود إلى أقوامهم ما تعلموه من النبي ﷺ والصحابة بالمدينة،

---

(١) انظر: صحيح مسلم ١٣٠٦/٣، سيرة ابن هشام ٢٧٦/٤.

وما شاهدوه من صفة عبادته وأخلاقه وسائر أحواله.

بهذه العوامل وغيرها انتشرت سنة النبي ﷺ في الآفاق، وعمل بها المسلمون وحفظوها ودافعوا عنها وعلموها غيرهم، وانتشر الإسلام في جزيرة العربية جميعها ودان له أهلها قبل وفاة النبي ﷺ وحمل الناس الوحي من الكتاب والسُّنَّة والتزموهما، فلم يكن لهم مصدر في الحياة سواهما، واكتمل الدين وحفظه الله بحفظه، ولله الحمد والمنة.

أسئلة التقويم الذاتي

س١- ما هي عناصر مدرسة الإسلام في العهد النبوي؟

س٢- ما هو مصدر الدين في ذلك العهد ؟

س٣- تحدث عن ست نقاط عن شخصية النبي ﷺ المعلم المربي.

س٤- ما هي معالم منهج النبي ﷺ في نشر سنته؟

س٥- ما أثر مادة السُّنَّة في إقبال الصحابة عليها.

س٦- تحدث في سبع نقاط عن أهم ملامح منهج الصحابة في تلقي السُّنَّة عن النبي ﷺ .

س٧- ما هي عوامل انتشار السُّنَّة في العهد النبوي؟

س٨- اطلع على ما تيسر لديك من المراجع المساعدة، وأضف نقطة اجتهادية إلى ما سئلت عنه تحت الأرقام: ٣، ٤، ٦، ٧.

س٩- ما منزلة المعلم وطالب العلم في السُّنَّة؟

س١٠- اكتب ثلاث صفحات بتعبيرك تضمنها عصارة ما خرجت به من هذا المبحث.

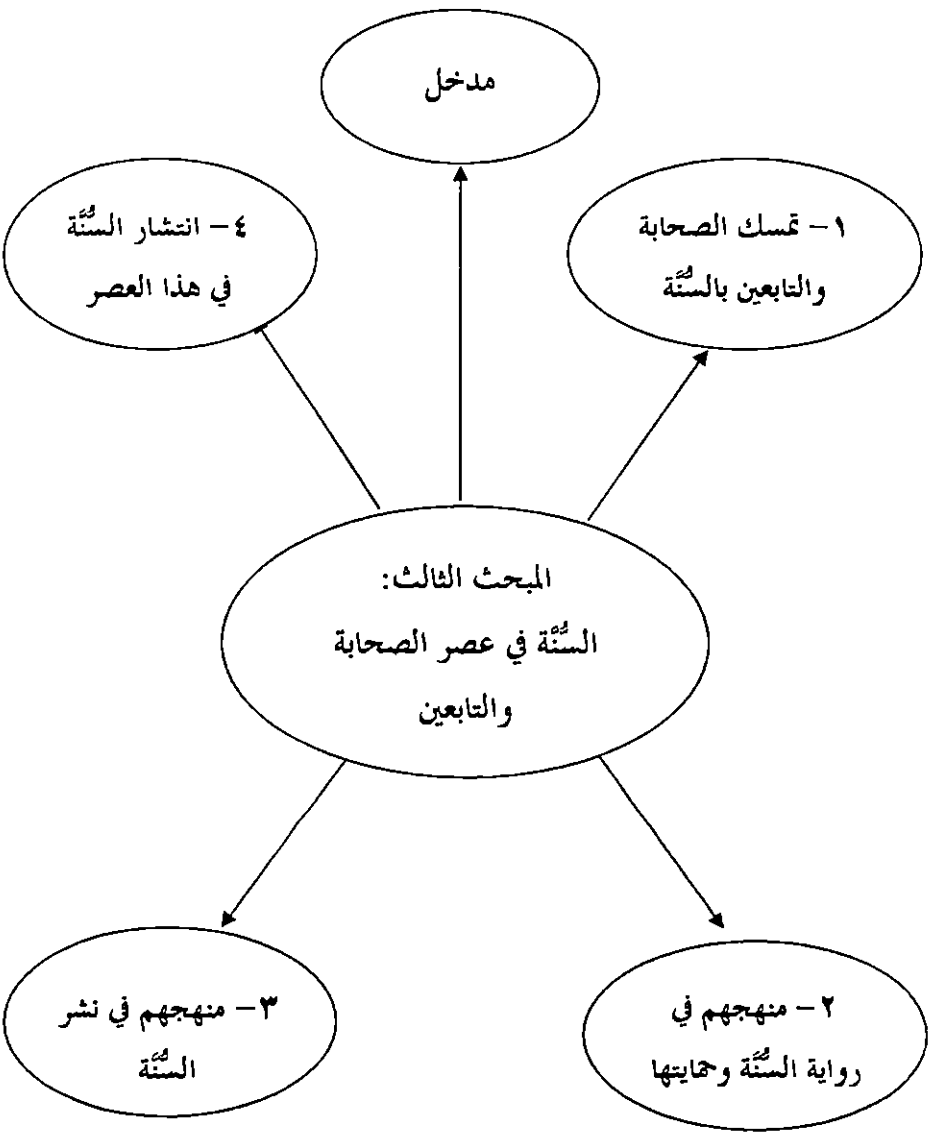
مدخل
١- تمسك الصحابة والتابعين بالسُّنَّة
٢- منهجهم في رواية السُّنَّة وحمايتها
٣- منهجهم في نشر السُّنَّة
٤- انتشار السُّنَّة في هذا العصر
المبحث الثالث: السُّنَّة في عصر الصحابة والتابعين

المبحث الثالث

السُّنَّة في عصر الصحابة والتابعين

الأهداف الخاصة

- إدراك استشعار الصحابة لعظم الأمانة الملقاة على عواتقهم تجاه السُّنَّة بعد وفاة النبي ﷺ.
- معرفة مدى تمسك الصحابة والتابعين بالسُّنَّة المطهرة، وحفظ نماذج كافية تدل على ذلك.
- تبين منه الصحابة والتابعين في تلقي السُّنَّة وروايتها، والعمل على حفظها وصيانتها والذود عن حماها.
- معرفة أن الصحابة هم أول من سَنَّ منهج التثبت في قبول الأخبار، ونقد المرويات والاحتياط في الرواية فلا يقدم عليها إلا حافظ متقن، مع حفظ نماذج كافية لذلك.
- معرفة دور عمر في سَن منهج التثبت والإقلال من الرواية ومساعدة الصحابة له على ذلك، ودفع شبهات المغرضين بهذا الخصوص.
- إدراك تفاوت الصحابة في حفظ السُّنَّة، ومعرفة أكثرهم حديثاً.
- معرفة أن الصحابة كلهم عدول، وأنه لم يكن يشك بعضهم في بعض، وأنهم وضعوا ذلك المنهج لمن بعدهم، وأنهم لم يشترطوا في الرواية غير العدالة والضبط (ثقة الراوي).
- إدراك احتياط الصحابة في أداء الحديث بلفظه، وأنهم لا يعبرون بالمعنى إلا

مع تأكد المطابقة لمقصد الشارع.

- معرفة حكم الرواية بالمعنى، وضوابطها.
- تبين أن التابعين قد ساروا على منهج الصحابة في حفظ السُّنَّة وحمايتها ووضع الضوابط والقواعد لصيانتها.
- معرفة منهج الصحابة والتابعين في نشر السُّنَّة.
- معرفة مواضع انتشار السُّنَّة في ذلك العصر، ونماذج لمن نزل مختلف الأمصار من الصحابة والتابعين.
- الاستفادة من هذا المبحث في تقوية محبتك للسُّنَّة، والعمل بها وحفظها ونشرها والذود عن حماها، وتبنيها منهجاً في الحياة، كما كان عليه حال الصحابة والتابعين.

المبحث الثالث

السُّنَّة في عصر الصحابة والتابعين[1]

مدخل:

لقد أحب الصحابة هذا الدين الحق، الذي ملأ عليهم حياتهم، وأقبلوا عليه بإخلاص وصدق، ويقين، ورغبة، وجدية، وفدوه بأرواحهم وما يملكون، وجاهدوا من أجله وفارقوا الأوطان، والأهل والأموال، وصبروا على تبعاته رغبة في جزيل المثوبة وحملاً للأمانة على وجهها.

وما إن توفى النبي ﷺ حتى ازداد إحساس الصحابة الكرام بالمسئولية الكبرى، والأمانة العظمى الملقاة على عواتقهم، وهي الاستمرار في السير قدماً بهذا الدين نشراً له ودعوة إليه وجهاداً في سبيله بالإضافة إلى ما هو معلوم من التمسك به والعض عليه بالنواجذ.

ولقد استجاب الصحابة لله ورسوله في الأمر بالتمسك بالسُّنَّة والذود عن حماها، قال تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾[2].

وعن العرباض بن سارية ﷺ قال: وعظنا رسول الله ﷺ موعظة وجلت منها القلوب، وذرفت منها العيون، فقلنا: يا رسول الله كأنها موعظة مودع فأوْصِنَا، قال: "أوصيكم بتقوى الله عز وجل والسمع والطاعة وإن تأمر عليكم عبدٌ فإنه من يعش منكم فسيرى اختلافاً كثيرًا، فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء

---

(١) السُّنَّة قبل التدوين للخطيب: ١٧٥-١٧٥، السُّنَّة ومكانتها في التشريع للسباعي: ٥٦، ٦٢ - ٧١، الحديث والمحدثون لأبي زهو: ٦٣-٧٩، السُّنَّة للسلفي ١٨١-١٨٨، منهج النقد في علوم الحديث للعتر ٣٧- دراسات في السُّنَّة النبوية ٨١-٩٨، معالم السُّنَّة النبوية للعتر ٣٨-٥٨.

(٢) الحشر: آية (٧).

الراشدين المهديين عضوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور فإن كل بدعة ضلالة"[1]، وقال ﷺ: "تركت فيكم أمرين لن تضلوا ما تمسكتم بهما: كتاب الله وسنتي"[2].

وعلى هذا المنهج من المحبة للسُّنَّة، والتمسك بها ونشرها وحمايتها، سار التابعون لهم بإحسان، قال رجل للتابعي مطرف بن عبد الله: لا تحدثونا إلا بالقرآن، فقال له مطرف: "والله ما نريد بالقرآن بدلاً، ولكن نريد من هو أعلم بالقرآن منا" [3]، وفيما يلي عرض مختصر ولكنه كاف لبيان تمسك الصحابة والتابعين بالسُّنَّة، ومنهجهم في حملها وحمايتها ونشرها، وعوامل انتشار السُّنَّة في ذلك العصر.

أولاً: تمسك الصحابة والتابعين بالسُّنَّة:

لقد ضرب الصحابة ومن بعدهم التابعون المثل الأعلى لسائر المسلمين في حسن الاقتداء بالنبي ﷺ، والائتمار بأوامره والانتهاء عما نهى عنه، لا فرق في ذلك بين فترة حياته وبعد وفاته، فإن الطاعة واجبة في الحالين على السواء، ولقد تضافرت جهودهم على ذلك يحدوهم قوله تعالى: ﴿**لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَنْ كَانَ يَرْجُو اللهَ وَالْيَوْمَ الآخِرَ**﴾[4] وقوله ﷺ: "من أطاعني فقد أطاع الله ومن عصاني فقد عصى الله"[5]، وقد كان هذا الاقتداء في السراء

(١) سنن ابن ماجه ١/ ١٦١٥ح٤٢.

(٢) رواه الحاكم في المستدرك ١/٩٢.

(٣) جامع بيان العلم ٢/ ١٩١.

(٤) الأحزاب آية (٢١).

(٥) البخاري مع الفتح ٦/ ٢١٧ ح ٩٥٧.

والضراء، وفي السلم والحرب؛ بل كانوا يحرصون على التمسك بالسُّنَّة ومتابعتها وإن لم يهتدوا إلى حكمة ظاهرة في ذلك لإتباع، كما سيأتي في النماذج.

أ- نماذج من اقتداء الصحابة وتسليمهم للسُّنَّة:

١- جاءت فاطمة إلى أبي بكر رضي الله عنهما بعد وفاة النبي تطلب سهمها، فقال لها أبو بكر: إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: "إن الله عز وجل إذا أطعم نبياً طعمه ثم قبضه جعله للذي يقوم من بعده، فرأيت أن أرده على المسلمين، فقالت: أنت وما سمعت من رسول الله ﷺ أعلم"(١)، وفي رواية: "لست تاركاً شيئاً كان رسول الله ﷺ يعمل به إلا عملت به، وإني أخشى إن تركت شيئاً من أمره أن أزيغ"(٢).

٢- وقف عمر ﷺ عند الركن وقال: "إني لأعلم أنك حجر، ولو لم أرَ حبيبي ﷺ استلمك ما استلمتك ولا قبلتك ﴿**لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَنْ كَانَ يَرْجُو اللهَ وَالْيَوْمَ الآخِرَ**﴾(٣)، وفيما يتعلق بالهرولة في الطواف والتي شرعت في الأصل ؛ ليرى المشركون قوة المسلمين وجندهم، فلما قويت شوكة الإسلام ذهبت العلة الظاهرة لهذا الأمر، قال عمر: "ففيم الرملان الآن والكشف عن المناكب، وقد أطأ الله الإسلام ونفى الكفر وأهله؟ ومع ذلك لا ندع شيئاً كنا نفعله على عهد رسول الله ﷺ "(٤).

٣- عن سعيد بن المسيب قال: رأيت عثمان قاعداً في المقاعد فدعا بطعام مما

---

(١) مسند أحمد ١/ ١٦٠.

(٢) مسند أحمد ١/ ١٦٧.

(٣) مسند أحمد ١/ ١٩٧.

(٤) مسند أحمد ١/ ٢٩٣.

مسته النار فأكله، ثم قام إلى الصلاة فصلى، ثم قال: "قعدت مقعد رسول الله ﷺ، وأكلت طعام رسول الله ﷺ، وصليت صلاة رسول الله "[1].

٤- عن عليّ بن ربيعة قال: رأيت علياً أتى بدابة ليركبها، فلما وضع رجله في الركاب قال: بسم الله، فلما استوى عليها قال: الحمد لله، ﴿سُبْحَانَ الَّذِي سَخَّرَ لَنَا هَذَا وَمَا كُنَّا لَهُ مُقْرِنِينَ﴾، ثم حمد الله ثلاثاً وكبر ثلاثاً، ثم قال: سبحانك لا إله إلا أنت، قد ظلمت نفسي فاغفر لي، ثم ضحك، فقلت: مِمَّ ضحكت يا أمير المؤمنين؟ قال: رأيت رسول الله ﷺ فعل مثل ما فعلت، ثم ضحك، فقلت مِمَّ ضحكت؟ قال: "يعجب الرب من عبده إذا قال اغفر لي، ويقول: علم عبدي أنه لا يغفر الذنوب غيري"[2].

٥- قيل لعبد الله بن عمر: لا نجد صلاة السفر في القرآن؟ فقال: "إن الله عز وجل بعث إلينا محمداً ﷺ ولا نعلم شيئاً فإنما نفعل كما رأينا محمداً ﷺ يفعل"[3].

٦- عن عبد الله بن مغفل أنه كان جالساً إلى جنبه ابن أخ له فخذف، فنهاه، وقال: إن رسول الله ﷺ نهى عنها، وقال: "إنها لا تصيد صيداً ولا تنكي عدواً، وإنما تكسر السن، وتفقأ العين"، فعاد ابن أخيه يخذف، فقال: أحدثك أن رسول الله ﷺ نهى عنها، ثم عدت تخذف، إذا لا أكلمك أبداً"[4].

---

(١) مسند أحمد ١/ ١٣٥.

(٢) مسند أحمد ١/ ٣٧٨.

(٣) مسند أحمد ٢/ ١٠٩.

(٤) سنن ابن ماجه ١/ ٦.

٧- قيل لعمران بن حصين ﷺ: إنكم تحدثوننا بأحاديث لم نجد لها أصلاً في القرآن، فغضب عمران، وقال للسائل: "قرأت القرآن؟ قال: نعم، قال: فهل وجدت فيه صلاة العشاء أربعاً، والمغرب ثلاثاً، والغداة ركعتين، والظهر أربعاً، والعصر أربعاً؟ قال: لا، قال: فعمن أخذتم ذلك؟ ألستم عنا أخذتموه وأخذناه عن رسول الله ﷺ؟ أوجدتم في القرآن: في كل أربعين شاة شاة، وفي كل كذا بعير كذا، وفي كل كذا درهم كذا؟ قال: لا، قال: فعمن أخذتم ذلك؟ ألستم عنا أخذتموه وأخذناه عن النبي ﷺ؟... أما سمعتم الله قال في كتابه: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾[١].

وقال عمران أيضاً: نزل القرآن، وسن رسول الله ﷺ ثم قال: اتبعونا، فوالله إن لم تفعلوا تضلوا"[٢].

ب- نماذج من تمسك التابعين بالسُّنَّة:

١- عن أيوب السختياني أنه قال: "إذا حدثت الرجل بالسُّنَّة، فقال: دعنا من هذا وأنبئنا عن القرآن فاعلم أنه ضال مضل"[٣].

٢- وقال حسان بن عطية: "كان جبريل ينزل على رسول الله ﷺ بالسُّنَّة كما ينزل عليه بالقرآن"[٤].

٣- وقال أبو سلمة بن عبد الرحمن: "لا تفتِ برأيك إلا أن تكون سُنة عن رسول الله ﷺ أو كتاب منزل"[٥].

---

(١) الحشر: آية (٧)، وقول عمران أخرجه البيهقي في المدخل.

(٢) أخرجه الإمام أحمد في المسند ٤/ ٤٤٥.

(٣) أخرجه البيهقي في المدخل.

(٤) الشرح والإبانة ١٢٨.

(٥) سنن لدارمي ١/ ٥٩.

٤- وقال مكحول: "السُّنَّة سنتان، سنة الأخذ بها فريضة وتركها كفر، وسنة الأخذ بها فضيلة وتركها إلى غيرها حرج"[١].

٥- وقال عمر بن عبد العزيز: "والسُّنَّة إنما سنها مَنْ عَلِم ما في خلافها من الزلل، ولهم كانوا على المنازعة والجدل أقدر منكم، فاتبعوا ولا تبتدعوا"[٢].

٦- وقال شريح القاضي: "إن السُّنَّة سبقت قياسكم فاتبع ولا تبتدع"[٣].

٧- وقال عون بن عبد الله: "مَنْ مات على الإسلام والسُّنَّة فله بشير بكل خير"[٤].

٨- وقال الزهري: "كان مَنْ مضى من علمائنا يقول: الاعتصام بالسُّنَّة نجاة"[٥].

٩- وقال ابن شوذب: "مِن نعمة الله على الشباب والأعجمي أن يوفقا لصاحب سُنة"[٦]

١٠- وقال الحسن البصري: "إنما هلك من كان قبلكم حين تشعبت بهم السبل، وحادوا عن الطريق فتركوا الآثار وقالوا في الدين برأيهم فضلوا وأضلوا"[٧].

بهذا الحرص على الاقتداء بالنبي ﷺ والتزام سنته عاش أولئك الأخيار،

---

(١) سنن الدارمي ١/ ١٤٥.

(٢) البدع لابن وضاح ٦٦،الشرح والإبانة ١٢٣.

(٣) سنن الدارمي ١/٦٦.

(٤) أصول اعتقاد أهل السُّنَّة ١/ ٦٧.

(٥) سنن الدارمي ١/ ٤٥.

(٦) الشرح والإبانة ١٣٣.

(٧) جامع بيان العلم لابن عبد البر ١/ ١٦٨.

عرفوا الحق فلزموه، ودعوا إليه ونشروه في الآفاق، وسادوا به الدنيا، وليس من سبيل غير السُّنَّة لاستعادة مجد الأسلاف وعزة الإسلام.

ثانيًا: منهج الصحابة والتابعين في رواية السُّنَّة وحمايتها:

١ – أهم معالم منهج الصحابة:

أدرك الصحابة والتابعون منزلة السُّنَّة في دين الله، وأنها وحي تعبدنا الله تعالى به، وأن من أوجب الواجبات نشرها وصيانتها من أي تغيير وحمايتها من أي دخيل، فالتزموا المناهج التي تخدم غرض النشر مع ضمان الحفاظ عليها من الخطأ، فضلاً عن الكذب والتحريف، ومن أهم ملامح منهجهم في ذلك ما يلي:

- الاحتياط في رواية الحديث حرصاً على صيانته.
- الإقلال من الرواية حماية للسُّنَّة.
- الإكثار من الرواية للمتقن المحتاج إلى علمه.
- الاحتياط في أداء الحديث بلفظه.
- نقد المرويات.
- الاحتياط في أداء الحديث بلفظه.

وفيما يلي توضيح هذه الملامح باختصار مع التمثيل لها:

أ– الاحتياط في رواية الحديث حرصاً عى صيانته:

لقد كان التحوط في الرواية منهجاً عاماً سلكه الصحابة الكرام رضوان الله عليهم؛ حرصاً على صيانة السُّنَّة المطهرة من الدخيل؛ وحماية لها من شائبة التغيير والتحريف، ولهذا نجدهم لا يروون الحديث إلا إذا احتيج إليهم في ذلك، مع التيقن من إتقان تبليغه على الوجه الذي سمع من النبي ﷺ، ولذلك فإن كلاً منهم يود لو أن أخاه كفاه مؤونة التحديث، ومن أمثلة ذلك ما يلي:

١- قال عبد الرحمن بن أبي ليلى: "أدركت مائة وعشرين من الأنصار من أصحاب محمد ﷺ، ما منهم أحد يحدث بحديث إلا وَدَّ أن أخاه كفاه إياه، ولا يستفتي عن شيء إلا وَدَّ أن أخاه كفاه إياه "وفي رواية: "يسأل أحدهم المسألة فيردها هذا إلى هذا حتى ترجع إلى الأول"[١].

٢- كان يقال لزيد بن أرقم ﷺ: حدثنا، فيقول: "كبرنا ونسينا والحديث عن رسول الله ﷺ شديد"[٢].

٣- عن عمرو بن ميمون قال: "ما أخطأني ابن مسعود عشية خمسين إلا أتيته فيه، قال: فما سمعته يقول بشيء قط قال رسول الله ﷺ فلما كان ذات عشية قال: قال رسول الله ﷺ فنكس رأسه، فنظرت إليه فإذا هو قائم محللة أزرار قميصه، قد أغرورقت عيناه وانتفخت أوداجه"، ثم قال: "أو دون ذلك، أو فوق ذلك أو قريباً من ذلك، أو شبيهاً بذلك"[٣].

وكان ابن مسعود يقول: "ليس العلم بكثرة الحديث ولكن العلم الخشية"[٤].

٤- عن عبد الله بن عامر قال: "سمعت معاوية على المنبر بدمشق يقول: أيها الناس، إياكم وأحاديث رسول الله ﷺ إلا حديثاً كان يذكر على عهد عمر ﷺ فإن عمر كان يخيف الناس في الله عز وجل"[٥].

---

(١) مختصر كتاب المؤمل في الرد إلى الأمر الأول لأبي شامة ١٣.

(٢) سنن ابن ماجه ١/ ٨، سنن البيهقي ١٠/١١.

(٣) سنن ابن ماجه ١/ ٨.

(٤) مختصر كتاب المؤمل ٦.

(٥) انظر: تذكرة الحفاظ ١/٧.

ب- الإقلال من الرواية حماية للسُّنَّة:

١- ابتكار عمر لهذا المنهج ومساعدة الصحابة له عليه:

كان الإقلال من رواية الحديث منهجاً في حمايتها ابتكره عمر ﷺ وسار عليه سائر الصحابة الكرام، قال ابن قتيبة: "كان عمر شديد الإنكار على مَن أكثر الرواية أو أتى بخبر في الحكم لا شاهد له عليه، وكان يأمرهم بأن يقلوا الرواية، يريد بذلك ألا يتسع الناس فيها، ويدخلها الشوب، ويقع التدليس والكذب من المنافق والفاجر والأعرابي، وكان كثير من جلة الصحابة وأهل الخاصة برسول الله ﷺ كأبي بكر والزبير وأبي عبيدة والعباس.. يقلّون الرواية عنه، بل كان بعضهم لا يكاد يروي شيئاً كسعيد بن زيد وهو أحد العشرة المشهود لهم بالجنة"(١).

وكان عمر ﷺ يأمر بالإقلال من الرواية تحوطاً للسُّنة وصيانة لها، ويوصي بذلك بعوثه إلى الأفاق، من ذلك وصيته لوفده إلى الكوفة، قال قرظة بن كعب: "بعثنا عمر بن الخطاب إلى الكوفة، وشيعنا إلى موضع قرب المدينة يقال له: صرار، قال أتدرون لما مشيت معكم؟ قلنا: لحق صحبة رسول الله ﷺ ولحق الأنصار، قال: لكني مشيت معكم؛ لحديث أردت أن أحدثكم به فأردت أن تحفظه لمشاي معكم، إنكم تقدمون على قوم للقرآن في صدورهم هزيز كهزير المرجل، فإذا رأوكم مدوا إليكم أعناقهم وقالوا أصحاب محمد، فأقلوا الرواية عن رسول الله ﷺ وأنا شريككم"(٢)، فلما قدم قرظة بن كعب الكوفة

(١) تأويل مختلف الحديث ٤٨.

(٢) سنن ابن ماجه ٩/١. طبقات ابن سعد ٣/٦.

قالوا:حدثنا، فقال: نهانا عمر بن الخطاب [1].

وهكذا سَنَّ عمر منهج التثبت العلمي والإقلال من الرواية ؛ مخافة الوقوع في الخطأ، وحمل الناس على التثبت مما يسمعون، والتروي فيما يؤدون، فكان له الفضل الكبير في صيانة السُّنَّة المطهرة وحمايتها من الشوائب، وقد رغب الصحابة هذا المنهج وطبقوه، قال عثمان ﷺ وهو على المنبر: "لا يحل لأحد يروي حديثاً عن رسول الله ﷺ لم أسمع به في عهد أبي بكر ولا عهد عمر، فإنه لم يمنعنا أن نحدث عن رسول الله ﷺ أن لا أكون أوعى لأصحابه عنه، إلا أني سمعته يقول: "من قال ما لم أقل فقد تبوأ مقعده من النار"[2].

٢- ما وجه هذا المسلك من عمر والصحابة؟

فعل الصحابة ذلك كله؛ احتياطاً للدين ورعاية لأمانة حفظ السُّنَّة من الدخيل، لا زهداً في الحديث النبوي ولا تعطيلاً له، ولا يجوز أن يفهم من هذا المنهاج غير هذا الاجتهاد في صيانة السُّنَّة، ولا يقول بغير ذلك إلا جاهل مبتدع أو مغرض صاحب هوى.

قال الخطيب البغدادي في توجيه مسلك عمر ﷺ: "إن قال قائل: "ما وجه إنكار عمر على الصحابة روايتهم وتشديده عليهم في ذلك؟

قيل له: إنما فعل عمر ذلك احتياطا للدين وحسن نظر للمسلمين..وفي تشديد عمر أيضاً حفظ لحديث رسول الله ﷺ، وترهيب لمن لم يكن من الصحابة أن يدخل في السُّنن ما ليس منها؛ لأنه إذا رأى الصحابي المقبول القول، المشهور بصحبة النبي ﷺ قد تشدد عليه في روايته، كان هو أجدر أن يكون

(١) تذكرة الحفاظ ١/٧. جامع بيان العلم ٢/١٢٠.

(٢) مسند أحمد ١/ ٣٦٣.

للرواية أهيب"[1].

٣- دحض شبهة قد تخصر على الجهلة والمغرضين:

قال الحافظ ابن عبد البر:[2]"احتج بعض مَنْ لا علم له ولا معرفة من أهل البدع وغيرهم الطاعنين في السُّنن بحديث عمر هذا قوله: "أقلوا الرواية عن رسول الله ﷺ وجعلوا ذلك ذريعة إلى الزهد في سُنن رسول الله ﷺ التي لا يوصل إلى مراد كتاب الله إلا بها، والطعن على أهلها، ولا حجة في هذا الحديث، ولا دليل على شيء مما ذهبوا إليه من وجوه قد ذكرها أهل العلم"، وبعد إيراد بعض الوجوه أورد حديثاً لعمر ﷺ يقول فيه: "إني أريد أن أقول مقالة قد قدر لي أن أقولها، مَنْ وعاها وعقلها وحفظها فليحدث بها حيث تنتهي راحلته، ومن خشي أن لا يعيها فإني لا أحل له أن يكذب عليَّ".

قال ابن عبد البر: "وهذا يدل على أن نهيه عن الإكثار وأمره بالإقلال من الرواية عن رسول الله ﷺ إنما كان خوف الكذب على رسول الله ﷺ وخوفاً من أن يكونوا مع الإكثار يحدثون بما لم يتيقنوا حفظه ولم يعوه؛ لأن ضبط من قلت روايته أكثر من ضبط المستكثر، وهو أبعد من السهو والغلط الذي لا يؤمن مع الإكثار، فلهذا أمرهم عمر بالإقلال من الرواية، ولو كره الرواية وذمها لنهى عن الإقلال والإكثار.. فكيف يتوهم أحد على عمر أنه يأمر بخلاف ما أمر به الله؟

وقد قال رسول الله ﷺ: نضر الله عبداً سمع مقاليَ فوعاها ثم أداها إلى مَنْ لم يسمعها"، والكلام في هذا أوضح من النهار لأولى النهى والاعتبار.. وهذا

(١) انظر شرف أصحاب الحديث ٨٩، ٩٠.

(٢) جامع بيان العلم وفضله ٢/ ١٢١- ١٢٤ باختصار.

يدلك أنه إنما أمره بذلك خوف مواقعة الكذب على رسول الله ﷺ، وخوف الاشتغال عن تدبر السُّنن والقرآن ؛لأن المكثر لا تكاد تراه إلا غير متدبر ولا متفقه.

ومما يدل على هذا ما ذكرناه فيما يروى عن عمر أنه كان يقول: "تعلموا السُّنَّة والفرائض واللحن كما تتعلمون القرآن"، وعمر هو الناشد للناس في غير موقف، بل في مواقف شتى: من عنده علم عن رسول الله ﷺ في كذا، وكيف يتوهم على عمر ما توهمه الذين ذكرنا قولهم وهو القائل: "إياكم والرأي، فإن أصحاب الرأي أعداء السُّنن، أعيتهم الأحاديث أن يحفظوها" وهو القائل: "سيأتي قوم يجادلونك بشبهات القرآن فخذوهم بالسُّنن فإن أصحاب السُّنن أعلم بكتاب الله".

والآثار كلها عن عمر رضي الله عنه صحيحة متفقه، ويخرج معناها على أن مَنْ شك في شيء تركه، ومن حفظ شيئاً وأتقنه جاز له أن يحدث به، وإن كان الإكثار يحمل الإنسان على التقحم في أن يحدث بكل ما سمع من جيد ورديء وغث وسمين، وقد قال رسول الله ﷺ:"كفى بالمرء إثما أن يحدث بكل ما سمع"[1].

وما ذكره الخطيب البغدادي وما انتهى إليه الحافظ ابن عبد البر في هذه المسألة هو الحق الذي لا محيد عنه، فقد حمل لواء المحافظة والحرص على السُّنَّة الصحابة كافة مع تميز عمر رضي الله عنه في هذا الباب؛ لأن موقعه من حيث هو أمير للمؤمنين يتطلب الإحساس بمزيد من المسؤولية والمتابعة، وقد تبين لنا من مروياته وما أثر عنه شدة اهتمامه بالسُّنَّة المطهرة وإجلاله لها وحرصه على نقاوتها، وكل

(١) سنن أبي داود ٥/ ٢٦٥، ٢٦٦ ح ٤٩٩٢.

ما ورد عنه إنما يخدم هذه الغاية، ويدل على المحافظة على السُّنَّة ونشرها وتبليغها صحيحة متقنة، ولا يتيسر ذلك ما لم يتثبت حاملوها من مروياتهم، وإن الإقلال من الرواية مظنة عدم الوقوع في الخطأ، وقطع للطريق أمام الجاهل والمغرض وغير المتقن، ولهذا أمر به عمر ﷺ.

أما ما روي من أن عمر ﷺ قد حبس بعض الصحابة؛ لأنهم أكثروا الحديث عن النبي ﷺ [1] فإن سنده ليس بصحيح، ذكر ذلك ابن حزم وغيره، كما أنه معلول بالاضطراب في تسمية الصحابة المزعوم حبسهم بالإضافة إلى أن عمر ﷺ لم يكن له حبس، ولو سلَّمنا جدلاً بوقوع ذلك فإن المقصود بالحبس (المنع من الرواية لحين التثبت في بعض ما بلغه عنه)، يؤيد ذلك ما أخرجه الرامهرمزي أن عمر بن الخطاب حبس بعض أصحاب النبي ﷺ فيهم ابن مسعود وأبو الدرداء، فقال: "قد أكثرتم الحديث عن رسول الله ﷺ: قال أبو عبد الله بن البري شيخ الرامهرمزي: يعني منعهم الحديث و لم يكن لعمر حبس، أي منعهم الإكثار من الحديث.

وقد يكون المراد استبقاهم عنده بالمدينة حتى يتثبت فيما بلغه عنهم، كما في رواية الخطيب البغدادي: "بعث عمر بن الخطاب إلى عبد الله بن مسعود وإلى أبي الدرداء وإلى أبي مسعود الأنصاري فقال: ما هذا الحديث الذي تكثرون عن رسول الله ﷺ؟ فحبسهم بالمدينة حتى استشهد لفظهم سواء"، فإذا صح أصل الخبر فإنه يكون من باب تثبت عمر ﷺ في الحديث وحرصه على نقاوته.

كما أن أصل الخبر يتناقض مع حال عمر نفسه، فهو روى عن النبي ﷺ

(١) انظر في هذه الرواية ونقدها: تذكره الحفاظ ١/ ٧، الإحكام لابن حزم ٢/٢٣٩. السُّنَّة قبل التدوين ١٠٦- ١١٠ شرف أصحاب الحديث ٩٧.

أكثر من خمسمائة حديث، كما أن بعض الصحابة غير المذكورين في رواية الحبس كانوا أكثر حديثاً من هؤلاء، ولم يرد شيء في شأنهم، مثل أبي هريرة وهو أكثر الصحابة حديثاً، إذ روى (٥٣٧٤) حديثاً، بل إن عمر استدعاه فقال: "كنت معنا يوم كنا مع رسول الله ﷺ في بيت فلان؟ قال: نعم، وقد علمت لأي شيء سألتني، قال: ولم سألتك؟ قال: إن رسول الله ﷺ قال يومئذ: "مَنْ كذب عليَّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار" قال: أما لا فاذهب فحدث"[1].

فكل هذا يؤكد تفنيد رواية الحبس، ويؤكد أن عمر ﷺ طلب الإقلال من الرواية لحفظ السنن وترهيب من لا يتقن حديثه، أما مَنْ حفظ وأتقن ما يُحدِّث به فلم يتعرض له عمر ﷺ.

٤- تطبيق سائر الصحابة لهذا المنهج حماية للسُّنَّة:

لم يكن بقية الصحابة أقل من عمر -رضي الله عنهم- حرصاً على صيانة السُّنَّة المطهرة، وإن كان موقعه على رأس الأمة قد تطلب مزيداً من المتابعة، ولهذا فقد تضافرت جهود الجميع على هذا المنهج الرامي إلى تحقيق سلامة السُّنَّة من التغيير والتحريف، ومن نماذج ذلك ما يلي:

- عن أنس بن مالك ﷺ قال: إنه ليمنعني أن أحدثكم حديثاً كثيرًا أن النبي ﷺ قال: "من تعمد عليّ كذباً فليتبوأ مقعده من النار"[2]، وقال أيضاً: "لولا أني أخشى أن أخطئ لحدثتكم بأشياء سمعتها من رسول الله ﷺ "[3].

- وعن عبد الله بن الزبير -رضي الله عنهما- أنه قال لأبيه: إني لا أسمعك

(١) سير أعلام النبلاء ٢/ ٤٣٤.

(٢) البخاري مع الفتح ١/ ٢٧١ ح١٠٧.

(٣) سنن الدارمي ١/ ١٧٧.

تحدث عن رسول الله ﷺ كما يحدث فلان وفلان،قال: أما إن لم أفارقه منذ أسلمت، ولكني سمعت منه يقول: من كذب عليَّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار"[1].

- وعن أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: كفى بالمرء كذباً أن يحدث بكل ما سمع[2].
- وقال السائب بن يزيد: صحبت سعد بن مالك من المدينة إلى مكة فما سمعته يحدث عن رسول الله ﷺ حتى رجع[3].
- وعن عثمان ﷺ قال: إنه لم يمنعنا أن نحدث عن رسول الله ﷺ أن لا أكون أوعى لأصحابه عنه، إلا أني سمعته يقول: "مَنْ قال عليَّ ما لم أقل فليتبوأ مقعده من النار"[4]، وكان يمنع الناس من رواية حديث لم يشتهر في عهد أبي بكر وعمر.
- وقال معاوية ﷺ: "أيها الناس، إياكم وأحاديث رسول الله ﷺ إلا حديثاً كان يذكر على عهد عمر ﷺ، فإن عمر كان يخيف الناس في الله عز وجل"[5].
- وقال ابن قتيبة: "كان كثير من جلة الصحابة وأهل الخاصة برسول الله ﷺ كأبي بكر، والزبير، وأبي عبيدة، والعباس بن عبد المطلب، يقلون الرواية، بل

---

(١) سنن ابن ماجه ١/ ١٠.

(٢) سنن أبي داود ٥/ ٢٦٥ -٢٦٦ ح ٤٩٩٢.

(٣) طبقات ابن سعد ٣/ ١٠٢.

(٤) مسند أحمد ١/ ٣٦٣.

(٥)انظر: تذكرة الحفاظ ١/ ٧.

كان بعضهم لا يكاد يروي شيئاً كسعيد بن زيد، وهو أحد العشرة المشهود لهم بالجنة"[1].

- الإكثار من الرواية للمتقن المحتاج إلى علمه:

إن منهج الإقلال من الرواية احتياطاً للدين، لم يمنع الصحابة الكرام من تبليغ ما سمعوه من النبي ﷺ أداءً للأمانة، فقد عملوا موازنة بين الأمرين، ولم يكونوا ليترددوا في التحديث عندما يحتاج إلى علمهم مع تيقنهم من أداء الحديث على وجهه، وإتقان إيصاله كما سمعوه.

١- عوامل الإكثار: كانت أهم عوامل الإكثار من الرواية ما يلي:

- إن التبليغ عن الرسول ﷺ مع مراعاة ضوابطه هو الأصل الذي أمر به النبي ﷺ، فقام به هؤلاء الصحابة استجابة لأمره، إذ قال: "نضر الله امرأً سمع منا شيئاً فبلغه كما سمعه، فرُبَّ مبلغ أوعى من سامع"[2]، وفي رواية: "نضر الله أمرأً سمع منا حديثاً فحفظه حتى يبلغه غيره، فَرُبَّ حامل فقه إلى من هو أفقه منه، ورب حامل فقه ليس بفقيه"[3]، وقال: "حدثوا عني ولا تكذبوا، ومن كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار [4] وقال: "إن كذباً عليّ ليس ككذب على أحد"[5].

- خشية الإثم والوقوع في معصية كتمان العلم، حذرا من الوعيد الوارد في

---

(١)تأويل مختلف الحديث ٤٨.

(٢) أخرجه الترمذي وغيره، انظر: جامع الأصول ٢/٤٥٢.

(٣) سنن الترمذي ٥/ ٣٣ ح ٢٦٥٦.

(٤) تقييد العلم ٢٩ - ٣٢.

(٥) مسند أحمد ٤/ ٢٤٥.

قوله ﷺ: "من سئل عن علم فكتمه أجْمه الله بلجام من نار يوم القيامة"[1].

- خوفهم ذهاب علم السُّنَّة بذهاب أهله وحملته عن النبي ﷺ، فقد أدركوا أنه لابد من توريثه لمن بعدهم، كما أوصاهم النبي ﷺ بذلك إذ قال: "إنه سيأتي بعدي قوم يسألونكم الحديث عني، فإذا جاءوكم فألطفوا بهم وحدثوهم"[2]، فكان أبو سعيد الخدري إذا رأى الشباب قال: "مرحباً بوصية رسول الله ﷺ، أوصانا أن نوسع لكم في المجلس وأن نفقهكم فإنكم خلوفنا وأهل الحديث بعدنا"[3].

- الشعور بالمسئوولية وتحمل الأمانة في نشر السُّنَّة لطالبها وبذلها لراغبها، ولهذا فإن كثيرًا ممن أقلوا الرواية - في البداية - كأبي هريرة وأنس وغيرهما عندما كان الصحابة متوافرين وعلم السُّنَّة شائعاً... هؤلاء قد أكثروا بعد ذلك عندما ظهرت الحاجة إليهم وقل الرواة عن النبي ﷺ بالنظر إلى الزمن السابق.

٢- المكثرون من الصحابة: تفاوت الصحابة في الرواية عن النبي ﷺ بين مقلٍ ومستكثر[4]، وأكثرهم حديثاً سبعة اتسعت مروياتهم عن النبي ﷺ وعمروا واحتاج الناس إلى علمهم فنشروه بضبط وإتقان، وهم:

- أبو هريرة عبد الرحمن بن صخر الدوسي وعدد مروياته: ٥٣٧٤ حديثاً.

---

(١) سنن الترمذي برقم ٥/ ٢٩ ح ٢٦٤٩.

(٢) شرف أصحاب الحديث ٧٢.

(٣) شرف أصحاب الحديث ٧٢.

(٤) راجع في أسماء الصحابة الرواة وعدد مروياتهم: جوامع السيرة لابن حزم، مقدمة مسند بقي بن مخلد.

- عبد الله بن عمر بن الخطاب، وعدد مروياته: ٢٦٣٠حديثاً.
- أنس بن مالك، وعدد مروياته: ٢٢٨٦حديثاً.
- عائشة أم المؤمنين، وعدد مروياتها: ٢٢١٠حديثاً.
- عبد الله بن عباس، وعدد مروياته: ١٦٦٠حديثاً.
- جابر بن عبد الله، وعدد مروياته: ١٥٤٠حديثاً.
- أبو سعيد الخدري سعد بن مالك، وعدد مروياته: ١١٠٠حديثاً.

التثبت في قبول الحديث:

مما يكتمل به منهج الصحابة في حفظ السُّنَّة وحمايتها من الدخيل والحفاظ على نقاوتها وصفائها: شدة تحريهم ودقة تثبتهم في قبول الحديث، ووضعهم جملة من الضوابط التي تمنع دخول الدخن والتحريف والتزيد والتغيير على سنة المصطفى ﷺ، فبينوا لمن بعدهم - في هذا الباب - سبيلاً قويماً، وسنوا لحماية السُّنَّة نهجاً دقيقاً، وقد تقدم معنى احتياطهم في الرواية والإقلال منها خشية الوقوع في الخطأ، وهو يخدم هدف حماية السُّنَّة من الدخيل، ومن الأسس المكملة لهذا المنهج ما يلي:

- التثبت في قبول الرواية للتأكد من ضبطها:

وكان هذا الأمر مسلكا عاماً للصحابة، ومن أمثلته ما يلي:

١- من سيرة أبي بكر ﷺ:

قال الحافظ الذهبي: "كان أبو بكر ﷺ أول من احتاط في قبول الأخبار"، وقال: "وإليه المنتهى في التحري والقبول"[١].

(١) تذكرة الحافظ ١/ ١٠٣.

عن قبصة بن ذؤيب "أن الجدة جاءت إلى أبي بكر تلتمس أن تورث، فقال: ما أجد لكِ في كتاب الله شيئاً، وما علمت أن رسول الله ﷺ ذكر لكِ شيئاً، ثم سأل الناس فقام المغيرة فقال: سمعت رسول الله ﷺ يعطيها السدس، فقال له: هل معك أحد، فشهد محمد بن مسلمة بمثل ذلك، فأنفذه لها أبو بكر ﷺ "[1]، قال الذهبي معلقاً على هذا الخبر: "فعل ذلك للتثبت في الرواية، وللاحتياط في الضبط، لا لتهمة أو سوء ظن"[2]؛ لأن الصحابة عدول، ولم يكونوا يعرفون الكذب، ولا يتهم بعضهم بعضاً، كما تقدم نقله عن أنس وغيره.

وعن الزهري أن أبا بكر حدث رجلاً حديثاً، فاستفهمه الرجل إياه فقال أبو بكر: "هو كما حدثتك، أي أرض تقلني إذا قلت ما لم أعلم"[3].

وعن ابن أبي مليكة أن الصديق جمع الناس - بعد وفاة نبيهم- فقال: "إنكم تحدثون عن رسول الله ﷺ أحاديث تختلفون فيها، والناس بعدكم أشد اختلافاً، فلا تحدثوا عن رسول الله شيئاً، فمن سألكم فقولوا بيننا وبينكم كتاب الله، فاستحلوا حلاله وحرموا حرامه"[4].

قال الذهبي: "إن مراد الصديق التثبت في الأخبار والتحري، لا سد باب الرواية، ألا تراه لما نزل به أمر الجدة، ولم يجده في الكتاب،كيف سأل عنه في السُّنن؟ فلما أخبره ما اكتفى به حتى استظهر بثقة آخر، ولم يقل حسبنا كتاب

(١) سنن أبي داود ٣/ ٣١٦- ٣١٧ ح ٢٨٩٤.

(٢) تذكرة الحفاظ ١/ ٥.

(٣) تذكرة الحفاظ ١/ ١٥٣.

(٤) تذكرة الحفاظ ١/ ٤٠٣.

الله كما تقوله الخوارج"[1].

٢- من سيرة عمر ﷺ:

لقد تقدم معنا ابتكار عمر لمنهج الإقلال من الرواية ومتابعته لذلك حماية للدين، وتضافر جهود الصحابة على ذلك، وقد قال الذهبي: "هو الذي سَنَّ للمحدثين التثبت في النقل"[2]، وفيما يلي نماذج من تثبت عمر ﷺ في قبول الأخبار عن رسول الله ﷺ.

عن أبي سعيد الخدري قال:"كنت في مجلس من مجالس الأنصـــار إذ جاء أبو موسى كأنه مذعور، فقال: استأذنت على عمر ثلاثاً فلم يؤذن لي فرجعت، فقال: ما منعك؟ قلت: استأذنت ثلاثاً فلم يؤذن لي فرجعت، وقال رسول الله ﷺ:"إذا استأذن أحدكم ثلاثاً فلم يؤذن له فليرجع"، فقال: والله لتقيمن عليه ببينة، أمنكم أحد سمعه من النبيﷺ؟، فقال أبي بن كعب: والله لا يقوم معك إلا أصغر القوم، فكنت أصغر القوم، فأخبرت عمر أن النبي ﷺ قال ذلك: فقال عمر لأبي موسى: "إني لم أتهمك، ولكني أحببت أن أتثبت"[3]، وفي رواية: "أما إني لم أتهمك، ولكن خشيت أن يتقول الناس على رسول الله ﷺ "[4].

عن مالك بن أوس قـــال: سمعت عمر يقـــول لعبد الرحمن بن عوف وطلحة بن الزبير وسعد: نشدتكم الله الذي تقوم السماء والأرض به أعلمتم أن رسول الله ﷺ قال: "إنا لا نورث ما تركنا صدقة"، قالوا: اللهم نعم[5].

---

(١) تذكرة الحفاظ ١/ ٤٠٣.

(٢) تذكرة الحفاظ ١ /٧.

(٣) البخاري مع الفتح ١٢/ ٢٩٠، ٢٩١ ح ٦٣٤٥.

(٤) موطأ مالك ٢/ ٩٦٤.

(٥) مسند أحمد ١/ ٢٢٨.

٣- من سيرة عثمان ﷺ:

أتى عثمان المقاعد فدعا بوضوء، فتمضمض واستنشق، ثم غسل وجهه ثلاثاً ويديه ثلاثاً، ثم مسح برأسه ورجليه ثلاثاً ثلاثاً، ثم قال: رأيت رسول الله هكذا يتوضأ، يا هؤلاء أكذلك؟ قالوا: نعم، لنفر من أصحاب رسول الله ﷺ عنده[١].

٤- من سيرة عليّ ﷺ:

قال الذهبي [٢]: "كان إماماً عالماً متحرياً في الأخذ، بحيث إنه يستحلف من يحدثه بالحديث" وعن عليّ ﷺ قال: كنت إذا سمعت من رسول الله ﷺحديثاً نفعني الله بما شـــاء منه، وإذا حدثني غيره استحلفته، فإذا حلف لي صدقته، وإن أبا بكر حدثني - وصدق أبو بكر- أنه سمع النبي ﷺ قال: "ما من رجل يذنب ذنبا فيتوضأ فيحسن الوضوء ويصلي ركعتين فيستغفر الله عز وجل إلا غُفِرَ له"[٣].

تلك نماذج كافية من منهج الصحابة في حماية السُّنَّة وتثبتهم في قبولها، وينبغي ملاحظة ما يلي:

إنهم أرادوا من تلك المسالك المتنوعة في قبول الرواية صيانة السُّنَّة والتثبت فيها، والمحافظة على لفظها، و لم يكن الدافع له تهمة بعضهم بعضاً، كما تقدم من كلامهم، فإن جميع الصحابة عدول بتعديل الله ورسوله ﷺ، والقدح فيهم بعد هذا التعديل يقدح في إيمان صاحبه.

أراد الصحابة أن يسُّنوا منهجاً بيناً لمن بعدهم؛ حتى لا يتقول الناس على

---

(١) مسند أحمد ١/ ٣٧٢.

(٢) تذكرة الحفاظ ١/ ١٠.

(٣) مسند أحمد ١/ ١٥٤، سنن الترمذي ٢/ ٢٥٧، وانظر الكفاية ٢٨.

النبي ﷺ بلا علم، وهذا واضح من كلام عمر وأبي بكر وغيرهما -رضي الله عنهم- فقد كانوا يحتاطون للأزمنة التالية عندما يقل الصحابة ويكثر غيرهم، فوضعوا تلك الضوابط لئلا يتجرأ غير الصحابة على التساهل في الرواية فيدخل في السُّنَّة ما ليس منها.

لم يكن غرض الصحابة مما تقدم من التثبت اشتراط أكثر من راوٍ لقبول الحديث، وإنما كانوا يكتفون في قبول الخبر بالراوي الواحد الثقة، وإنما طلبوا الشهادة على الخبر أحيانًا؛ لسن منهج التثبت -كما تقدم- وحتى لا يتجرأ الناس على التساهل في رواية الحديث.

ومما يزداد به توضيح المسألة ما يلي:

لم يكن جميع الصحابة يطلبون شاهداً آخر على الرواية بل كانت مسالكهم في ذلك متعددة، فبعضهم يستحلف، وبعضهم يطلب راوياً آخر، وبعضهم يسأل للتثبت، وبعضهم إذا حدث أعلن براءاته من الكذب، وبعضهم إذا حدث ذكر سامعه بخوفه من الله أن يحدث بما لا يعلم، فهذا التنوع دال على أن الغرض التثبت، وليس اشتراط أكثر من راوٍ واحد.

وكما طلب بعض الصحابة من الراوي شهادة غيره، فإنهم أيضاً قبلوا أكثر الأحاديث برواية ثقة واحد فقط، فدل ذلك على أنه ليس من منهجهم اشتراط راويين، فالعبرة إذاً بثقة الناقل لا بكثرة عدد النقلة، ولو كان اشتراط الاثنين فأكثر مطلوباً لاتفقوا عليه جميعاً والتزموه دائماً، فطلب راوٍ آخر أحياناً إنما هو لمجرد التأكد وسَن منهج التثبت.

ولهذا فإن من ذكر أن الصحابة يشترطون اثنين لقبول الرواية فقد غلط في هذا الباب، و لم ينظر في مجموع عملهم نظرة دراسة وتفحص، وإنما أخذ بظاهر

بعض الأخبار دون أن ينظر في بقيتها، وقد رد الحافظ ابن حجر وغيره من الحفاظ والمحققين على هذا الزعم وأبطلوه من وجوه متعددة[1].

إن الأمثلة لقبولهم عن ثقة واحد أكثر من أن تحصى، منها:

أن عمر ﷺ كان يقول: الدية للعاقلة، ولا ترث المرأة من دية زوجها شيئاً، حتى أخبره الضحاك بن سفيان أن رسول الله كتب إليه أن يورث امرأة أشيم الضابي من ديته، فرجع إليه عمر[2].

وأخذ عمر ﷺ بخبر سعد بن أبي وقاص في المسح على الخفين، وأمر ابنه عبد الله ألا ينكر عليه، وقال له: "إذا حدثك سعد بشيء فلا ترد عليه، فإن رسول الله ﷺ كان يمسح على الخفين"[3].

وأمر عمر برجم مولاة حاطب فَذَكَّره عثمان بأن الجاهل لا حد عليه، فأمسك عن رجمها[4].

وقبل أبو بكر خبر عائشة رضي الله عنهما وحدها في صفة كفن الرسول ﷺ[5].

وقبل عثمان ﷺ حديث الفريعة بنت مالك حول عدتها لوفاة زوجها، وقضى بخبرها[6]

(١) انظر: تدريب الراوي ١/ ٢٨، السُّنة ومكانتها في التشريع ٨١.

(٢) الرسالة ٤٢٦.

(٣) مسند الإمام أحمد ١/ ١٩١.

(٤) الإحكام لابن حزم ٢/ ١٣.

(٥)الإحكام لابن حزم ٢/ ١٢.

(٦)أخرجه أصحاب السنن الأربعة، وانظر الإحكام لابن حزم ٢/ ١٥.

وأخذ عليّ بخبر المقداد بن الأسود رضي الله عنهما في حكم المذي[1]، دون أن يحلفه.

هـ- نقد المرويات:

من مسالك الصحابة في حماية السُّنَّة فحصهم للمرويات بعرضها على نصوص الوحي قرآناً وسنة، وعلى ما علموه يقيناً من قواعد الدين وأصوله حتى لا يتزيد أحد على النبي ﷺ، ومن أمثلة ذلك ما يلي:

- عن فاطمة بنت قيس -رضي الله عنها- أن زوجها طلقها ثلاثاً، فلم يجعل لها رسول الله ﷺ سكناً ولا نفقة، فلما علم عمر بحديثها قال: "لا نترك كتاب الله وسُنَّة نبينا ﷺ لقول امرأة لا ندري لعلها حفظت أو نسيت، لها السكنى والنفقة، قال الله - عز وجل:﴿**لاَ تُخْرِجُوهُنَّ مِن بُيُوتِهِنَّ وَلاَ يَخْرُجْنَ إِلاَّ أَن يَأْتِينَ بِفَاحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍ**﴾[2]

جاء بشير العدوي إلى ابن عباس وأخذ يحدث عن رسول الله ﷺ فلم يأذن ابن عباس لحديثه و لم ينظر إليه، فقال: يا ابن عباس مالي أراك لا تسمع لحديثي؟ أحدثك عن رسول الله ﷺولا تسمع، فقال ابن عباس: "إنا كنا إذا سمعنا رجلاً يقول قال رسول الله ﷺ ابتدرته أبصارنا وأصغينا إليه بآذاننا، فلما ركب الناس الصعب والذلول لم نأخذ من الناس إلا ما نعرف"[3].

نقد عائشة رضي الله عنها للمرويات: تعتبر عائشة من أكثر الصحابة فحصاً للمرويات واستدراكاً على الرواية، وقد جمع بدر الدين الزركشي ذلك

---

(١) البخاري مع الفتح ١/ ٣١٠ح١٣٢.

(٢) الآية الأولى من سورة الطلاق، صحيح مسلم ٢/ ١١١٨ - ١١١١٩ ح ٤٦.

(٣) أخرجه مسلم ١/ ٨١.

في كتاب سماه: الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة، جمع فيه أكثر من سبعين حديثاً من استدراكاتها.

ومن ذلك أنها سمعت حديث عمر يرفعه [1]: "إن الميت ليعذب ببكاء أهله عليه" فقالت: "رحم الله عمر، ما حدث رسول الله ﷺ أن الله يعذب المؤمنين ببكاء أحد، ولكن قال: "إن الله يزيد الكافر عذاباً ببكاء أهله عليه"، وقالت: حسبكم القرآن: "ولا تزر وازرة وزر أخرى"، وفي رواية مسلم: "إنكم لتحدثوني غير كاذبين ولا مكذبين، ولكن السمع يخطئ".

و- الاحتياط في أداء الحديث بلفظه:

لقد تبين لنا في لمباحث السابقة أهم معالم منهج الصحابة في حماية السُّنَّة، وشدة ورعهم في ذلك، وخوفهم من الوقوع في الخطأ على النبي ﷺ، وحرصهم على بيان منهج التحري والدقة والتثبت لمن بعدهم، فكانوا يُقِلُّون من الرواية مع ضمان نشر السُّنَّة بدقة وتحرٍ، وكانوا يتثبتون غاية التثبت في قبول الأخبار، ويفحصون الروايات حتى لا يتزيد أحد على السُّنَّة، وحتى يقوم الحفاظ المتقنون بأداء الأمانة، ويحجم الناسي وقليل الحفظ فلا يحدث بشيء، ومما يكتمل به بيان منهجهم ما عُرِفَ عنهم من الحرص الشديد على تحري لفظ الحديث عند الأداء والرواية، وعدم روايتهم للحديث بالمعنى إلا بشروط وضوابط دقيقة يستحيل معها تغيير شيء من معناه الذي قصده الشارع، فهم يدركون تماماً أن السُّنَّة دين، وأنهم يبلغون في ذلك عن الله ورسوله ﷺ، فكان منهجهم العام هو المحافظة على لفظ الحديث وروايته كما سمع من النبي ﷺ، تطبيقا لتوجيه النبي

(١) البخاري مع الفتح ٣/ ٤٩٦ ح ١٢٨٦.

ﷺ في ذلك إذ قال: "نضر الله امرأً سمع منا حديثاً فأدَّاه كما سمعه"[1]، كما أن النبي ﷺ قد علم البراء بن عازب حديث النوم، قال البراء: "فقلت كما علمني، غير أني قلت "ورسولك" فقال بيده في صدري "وبنبيك"[2].

ومن نماذج ذلك ما يلي:

قال الخطيب البغدادي: "كان ابن عمر إذا سمع الحديث لم يزد فيه، ولم ينقص منه، ولم يجاوزه، ولم يقصر عنه"[3].

وعن محمد بن سوقة قال: سمعت أبا جعفر يقول: كان عبد الله بن عمر إذا سمع من نبي الله ﷺ شيئاً أو شهد معه مشهداً، لم يقصر دونه أو يعدوه، قال: فبينما هو جالس وعبيد بن عمير يقص على أهل مكة، إذ قال عبيد بن عمير: مثل المنافق كمثل الشاة بين الغنمين إن أقبلت إلى هذه الغنم نطحتها، وإن أقبلت إلى هذه نطحتها، فقال له عبد الله: ليس هكذا: فغضب عبيد بن عمير، وفي المجلس عبد الله بن صفوان، فقال: يا أبا عبد الرحمن، كيف قال رحمك الله؟ فقال: قال: مثل المنافق مثل الشاة بين الربيضتين، إن أقبلت إلى ذي الربيض نطحتها،وإن أقبلت إلى ذي الربيض نطحتها، فقال له: رحمك الله هما واحد، قال: هكذا سمعت[4].

وروى ابن عمر حديث بُني الإسلام على خمس، فأعاده رجل وأخل فيه بالترتيب، فقال له ابن عمر: "لأن أجعل صيام رمضان آخرهن،كما سمعت من

---

(١) سنن الترمذي ٥/ ٣٣ ح ٢٦٥٦.

(٢) الكفاية ١٧٥.

(٣) الكفاية ٢٠٦.

(٤) مسند أحمد ٧/ ٢٩٧.

في رسول الله ﷺ "[1].

وعن العلاء بن سعد بن مسعود قال: قيل لرجل من أصحاب رسول الله ﷺ: مالك لا تحدث كما يحدث فلان وفلان؟ فقال: ما بي ألا أكون سمعت مثل ما سمعوا أو حضرت مثل ما حضروا، ولكن لم يدرس الأمر بعد، والناس متماسكون، فأنا أجد من يكفيني، وأكره التزيد والنقصان في حديث رسول الله ﷺ "[2]، وقال عمر ﷺ: "مَنْ سَمِع حديثاً فحدَّث به كما سمع فقد سَلِم"[3]، وروى نحو هذا عن عبد الله بن عمر وزيد بن أرقم.

وعن خالد بن زيد الجهني أن رسول الله ﷺ قال: "قريش والأنصار، وأسلم وغفار - أو غفار وأسلم"[4]، فبين موضع شكه حيث لم يتأكد من الترتيب في سياق ما سمعه من النبي ﷺ.

وقال الأعمش عن الصحابة: "كان هذا العلم عند أقوام، كان أحدهم لأن يخر من السماء أحب إليه من أن يزيد فيه واوا أو ألف أو دالاً"[5].

هذا وغيره من الأمثلة كثير يدل على التزام الصحابة لأداء الحديث بلفظه الذي صدر عن النبي ﷺ، ملتزمين في ذلك بتوجيهات النبي ﷺ، كما تقدم.

كان ذلك هو مسلك عامة الصحابة لما عرفنا من إحساسهم بالأمانة ووقوفهم عند حدود الله، وذمتهم في رواية الأخبار وتحفظهم وتثبته فيما يسمعون ويروون، بالإضافة إلى ما حباهم الله به من قوة الحافظة ومتانة الدين.

---

(١) الكفاية ١٧٦.

(٢) الكفاية١٧٢.

(٣) الكفاية ١٧٢.

(٤) الكفاية ١٧٧.

(٥) الكفاية ١٧٨.

ومع هذا يوجد عدد من الصحابة – وإن لم يكن كبيراً إذا وصح النقل عنهم – يجيزون الرواية بالمعنى بضابطين:

الضابط الأول: الضرورة الملجئة إلى ذلك، حيث يحتاج للحديث للتبليغ عن الرسول ﷺ، ولا يتذكر الراوي اللفظ بدقة، فيرويه أو يروى بعضه بلفظ مقارب.

الضابط الثاني: التيقن الكامل من أن المعنى دال على مراد الشارع دون أدنى تغيير في الحكم ودون زيادة أو نقصان، وهذا ممكن لهم لأنهم أهل اللغة، مع ملازمتهم للنبي ﷺ، وذلك مستعبد من غيرهم من حيث الجملة، ولهذا قال ابن العربي: "إن غير الصحابة ممنوعون من رواية الحديث بالمعنى، وإنما جاز للصحابة ذلك؛ لأنهم اجتمع فيهم أمران عظيمان:

أحدهما: الفصاحة والبلاغة، إذ جبلتهم عربية ولغتهم سليقة.

الثاني: أنهم شاهدوا قول النبي ﷺ وفعله فأفادتهم المشاهدة عقل المعنى جملة، واستيفاء المقصد كله، وليس مَنْ أخبر كمَنْ عاين"[1].

وممن نقل عنهم من الصحابة جواز الرواية بالمعنى بهذه الضوابط:

عليّ وابن عباس وأنس وأبو الدرداء وأبو هريرة رضي الله عنهم، وقد روي في ذلك حديث ضعيف عن سليمان بن أكيمة الليثي قال: قلت يا رسول الله، إني أسمع منك الحديث لا استطيع أن أرويه كما أسمع منك،يزيد حرفاً أو ينقص حرفاً، فقال عليه الصلاة والسلام: "إذا لم تحلوا حراماً و لم تحرموا حلالاً وأصبتم المعنى بالمعنى فلا بأس"[2].

(١) أحكام القرآن ١/ ١٠.

(٢) انظر مجمع الزوائد ١/ ١٥٤. وعزاه القاسمي لابن عبد البر، قواعد التحديث ٢٠٨.

أما بالنسبة لغير الصحابة فقد أجمع أهل العلم على عدم جواز الرواية بالمعنى، لمن لم يكن عالماً باللغة، ومدلولاتها، ومقاصدها وأساليب بلاغتها، ولا خبيراً بما يحيل معانيها، ولا بصيرا بمقادير التفاوت بينها.

ثم اختلفوا بعد ذلك في جواز الرواية بالمعنى بالنسبة للعالم العارف بكل ما تقدم، فمنعها بعض العلماء بإطلاق، وأجازها آخرون بشروط متعددة، أهمها:

أن يكون عالماً بدقائق الألفاظ، بصيراً بمقدار التفاوت بينها، خبيراً بما يحيل معانيها، ضابطاً لفقه الحديث وأحكامه وفوائده، عالماً بالمحتمل وغير المحتمل، والظاهر والأظهر، والعام والأعم.

أن تكون الرواية في خبر ظاهر الدلالة، أما الخبر المحتمل لعدة معان فلا يجوز فيه ذلك.

ألا تكون رواية الحديث بالمعنى قاصرة عن الأصل في إفادة المعنى والحكم.

ألا يكون من جوامع كلم النبي ﷺ، أو مما تعبد بلفظه كأذكار الصلاة ونحوها، ومما تعبد بلفظه كأذكار الصلاة ونحوها.

ومما ينبغي التنبيه عليه: أن الخلاف في جواز نقل الحديث بالمعنى إنما هو فيما لم يدون، ولم يودع في المصنفات، أما ما دخل منه في المصنفات فلا يجوز تبديل ألفاظه من غير خلاف بين أهل العلم[1].

بهذه المعالم المتعددة ندرك دقة منهج الصحابة في حماية سنة المصطفى ﷺ تحملاً وأداءً وتثبتاً وفحصاً، حتى أدوا الأمانة على وجهها، رضوان الله عليهم أجمعين.

---

(١) للتوسع في موضع الرواية باللفظ والمعنى راجع: الكفاية في علم الرواية لخطيب البغدادي ١٩٨-٢١٣، فتح المغيث للسخاوي ٣/ ٤٨. تدريب الراوي للسيوطي ٣١١، توجيه النظر للجزائري ٢٩٨، الرسالة للشافعي ٧٤٤، السُّنَّة قبل التدوين ١٢٦، المستصفى للغزالي ١/ ١٦٨.

٢- أهم معالم منهج التابعين في حفظ السُّنَّة وحمايتها:

إن التابعين هم أقرب الناس إلى الصحابة من حيث الاقتداء والاهتداء، والتدين والورع، والعلم والاجتهاد، والحرص الصادق على حماية الدين، واستشعار المسئولية الملقاة على عواتقهم في ذلك وإدراك الأمانة العظمى التي ينبغي عليهم أداؤها، فساروا على خطى الصحابة في جميع ما تقدم تعلماً وتعليماً وتثبتاً وفحصاً واحتياطاً للسُّنَّة المطهرة.

ولقد توسعت رقعة البلاد الإسلامية في هذا العهد، وكثر عدد الداخلين للإسلام من أهل الديانات الأخرى، كاليهود والنصارى، كما كثر عدد الداخلين للإسلام من أهل الأجناس الأخرى كالفرس والروم وغيرهم، وكان لكل هؤلاء ثقافاتهم ومعتقداتهم، وكان هؤلاء الداخلون للإسلام فريقين من حيث الجملة:

- فريق دخل الإسلام بصدق وإخلاص، وهم النسبة الغالبة بحمد الله.

- وفريق دخل الإسلام لإفساده وتخريبه من داخله، وهم أقلية، ومن أساليبهم في ذلك الكذب على النبي ﷺ ومزج السُّنَّة بما ليس منها لإدخال معتقدات باطلة وأفكار خاطئة ليست من دين الله في شيء، كما فعل عبد الله بن سبأ اليهودي وطائفته.

ومن هنا برزت الحاجة الملحة إلى مزيد من التيقظ من قبل أهل العلم ؛ لحماية السُّنَّة من التغيير والتحريف، ولرد كيد الأعداء في نحورهم وصيانة السُّنَّة من شرورهم حتى تبقى صافية كما صدرت عن النبي ﷺ.

وقد هيأ الله لهذه المهمة السامية علماء التابعين، فقاموا بها خير قيام، ووجدوا في جهود الصحابة في ذلك نبراساً يضيء لهم الطريق، فاستفادوا من ذلك المنهج وطوروه لمواجهة مستجدات عصرهم.

وليس من غرض هذا المبحث استقصاء جهودهم فإن ذلك يطول، إنما الغرض إبراز أهم معالم منهجهم لندرك مدى العناية التي أولاها أولئك الكرام لخدمة السُّنَّة المطهرة وضرب أمثلة يستدل بها على ما سواها:

أ- سلوك التابعين ومنهج الصحابة في محبة السُّنَّة وطلبها وحمايتها ومذاكرتها، والاقتداء بالنبي ﷺ:

كانت عاطفة التابعين جياشة بحب الله ورسوله ﷺ ودين الإسلام، وحب الصحابة الذين نقلوا إليهم تعاليم هذا الدين، فتأسى بهم التابعون في الاقتداء برسول الله ﷺ ومحبة سنته، وتأثروا بهم في ذلك، فكانوا قدوة وأساتذة لهم،تعلموا منهم العلم والعمل والأدب، وتلقوا عنهم الحديث وفقهه، وسألوهم عن أحوال النبي ﷺ جميعها، وحفظوها وعملوا بها وحموها وبلغوها من وراءهم.

وكانوا يقبلون بشغف عظيم على طلب الحديث ثم يتذاكرونه فيما بينهم؛ ليحفظوه ويحافظـــوا على لفظه، كما سمع من النبي ﷺ، قال عطاء: "كنا عند جابر بن عبد الله فيحدثنا، فإذا خرجنا من عنده تذاكرنا حديثه، فكان أبو الزبير من أحفظنا حديثاً"(١).

وقال إسماعيل بن أبي خالد: "كان الشعبي وأبو الضحى وإبراهيم النخعي وأصحابنا يجتمعون في المسجد فيتذاكرون الحديث، فإذا جاءهم شيء وليس فيه رواية رموا أبصارهم إلى إبراهيم"(٢).

وقد تتلمذ على كل صحابي عدة مئات بل أحيانًا عدة آلاف، يحملون علمه ويعملون بتوجيهاته، قال أنس بن سيرين: "قدمت الكوفة قبل الجماجم فرأيت

(١) سنن الدارمي ١/ ١٤٩.

(٢) سنن الدارمي١/ ١٤٩.

أربعة ألاف يطلبون الحديث"[1].

وفي عهد عبد الملك بن مروان الخليفة الأموي كان المسجد الحرام يغص بطلاب العلم من التابعين، فسأل عن شيوخ هذه الحلقات فكان منهم: عطاء وسعيد بن جبير، وميمون بن مهران، ومكحول ومجاهد وغيرهم، فحث أبناء قريش على طلب العلم والمحافظة عليه[2].

وكانت حلقة أبي الدرداء وحدها في جامع دمشق تضم أكثر من ألف وخمسمائة طالب من التابعين عدا حلقات غيره من العلماء [3].

وكان الصحابة يرحبون بتلاميذهم من التابعين، ويوجهونهم إلى طلب الحديث ومذاكرته، ويذكرونهم بمسئولية تبليغه، من ذلك قول ابن عباس للتابعين: "تذاكروا الحديث فإنه ليس بمنزلة القرآن، القرآن مجموع محفوظ، وإنكم إن لم تذاكروا هذا الحديث تفلت منكم، ولا يقل أحدكم حدثت أمس لا أحدث اليوم، بل حدث أمس وحدث اليوم وحدث غداً"[4]، وكان أبو سعيد الخدري يقول لطلابه: "تحدثوا فإن الحديث يذكّر بعضه بعضاً"[5].

وقال أبو أمامة الباهلي لتلاميذه: "إن هذا المجلس من بلاغ الله إياكم، وإن رسول الله ﷺ قد بلغ ما أرسل به، وأنتم فبلغوا عنا أحسن ما تسمعون"، وكان يقول: "اعقلوا، بلغوا عنا كما بلغناكم"[6].

---

(١) المحدث الفاصل ٨١.

(٢) المحدث الفاصل ٣٥.

(٣) التاريخ الكبير لابن عساكر ١/ ٦٩.

(٤) شرف أصحاب الحديث ٩٩.

(٥) شرف أصحاب الحديث ١٠٥.

(٦)شرف أصحاب الحديث ١٠٥.

وكان التابعون يشجعون أبناءهم على طلب الحديث، ويقدمون لهم الجوائز على حفظه، قال إبراهيم بن أدهم: قال لي أبي: يا بني اطلب الحديث، فكلما سمعت حديثاً وحفظته فلك درهم، فطلبت الحديث على هذا[1].

وقد تفاوت التابعون في رواية الحديث قلة وكثرة،كما هو الحال على عهد الصحابة، فمنهم مكثرون، مثل عامر الشعبي، وشعبة بن الحجاج، وعطاء بن أبي رباح وعكرمة مولى ابن عباس وسعيد بن جبير، وغيرهم.

ومنهم المقل، مثل أبي قلابة، قال أبو خالد الحذاء: كنا نأتي أبا قلابة، فإذا حدثنا بثلاثة أحاديث قال: قد أكثرت[2].

وضع الضوابط لصيانة السُّنَّة [3]:

عندما ظهرت الفتن، وبرزت الفرق المنحرفة، وبدأت ظاهرة الوضع في الحديث،كان التابعون قد جعلوا جملة من القوانين والضوابط المتعلقة بتحمل السُّنَّة وأدائها، ومواصفات رواتها، ومن أمثلة ذلك ما يلي:

١- قال محمد بن سيرين: "لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلا وقعت الفتنة قالوا: سموا لنا رجالكم، فينظر إلى أهل السُّنَّة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدعة فلا يؤخذ حديثهم".

٢- وقال عبد الله بن ذكوان: "أدركت بالمدينة مائة كلهم مأمونون ما يؤخذ عنهم الحديث، يقال: ليس من أهله"؛ أي إنهم ليسوا من المشتغلين بعلم

(١) شرف أصحاب الحديث ٩٠.

(٢) مقدمة التمهيد لابن عبد البر.

(٣) انظر: منهج النقد في علوم الحديث ٥٩، نزهة النظر ٨، السُّنَّة قبل التدوين ٢٢٠، مقدمة صحيح مسلم، مقدمة التمهيد لابن عبد البر.

الحديث المتقنين له، وإن كانوا عدولاً أمناء.

٣- وقال أيوب السختياني: "أرأيت رجلاً لا تأمنه على دينه فكيف تأمنه على الحديث؟".

٤- وقال شعبة بن الحجاج: "خذوا العلم عن المشهورين"، وقال: "التدليس في الحديث أشد من الزنا".

٥- وقال عقبة بن نافع: "لا تقبلوا الحديث عن رسول الله ﷺ إلا عن ثقة"، وسيأتي مزيد بيان لمعالم منهج التابعين في مواضعه من البحث.

ثالثا: منهج الصحابة والتابعين في التعليم [١]:

راعى الصحابة والتابعون جملة من الضوابط في تعليم الحديث يمكن اختصارها في ما يلي:

١- العناية بالناشئة:

وذلك لأنهم حملة الأمانة من بعدهم، من ذلك قول عمرو بن العاص ﷺ: "مالكم قد طرحتم هذه الأغيلمة؟ لا تفعلوا أوسعوا لهم في المجلس، وأسمعوهم الحديث، وأفهموهم إياه، فإنهم صغار قوم أوشكوا أن يكون كبار قوم، وقد كنتم صغار قوم فأنتم اليوم كبار قوم"[٢]، وأوصى عروة بن الزبير بذلك طلابه وبنيه[٣]، وكذا فعل غيره من التابعين.

٢- مراعاة أحوال المحدثين:

حرص الصحابة والتابعون على اعتبار مستوى الطلاب عند التحديث،

---

(١) انظر السُّنَّة قبل التدوين ١٥٣ -١٦٢.

(٢) شرف أصحاب الحديث ٩.

(٣) طبقات ابن سعد ٢/ ١٣٤.

فيحدثونهم بما يناسب مداركهم، ويبينون هم من الفقه ما يستطيعون فهمه، قال ابن مسعود ﷺ: "ما أنت محدث قوماً حديثاً لا تبلغه عقولهم إلا كان فتنة لبعضهم"[1]، وقال أيوب السختياني: "لا تحدثوا الناس بما لا يعلمون فتضروهم"[2].

٣- تحري أهلية السامع:

كانوا يحرصون على أن يكون حفظة الحديث وطلبته من أهل الاستقامة والجد، ويحذرون من أن يحمله السفهاء وأهل الأهواء، فيخدعون به الناس ويتزلون به عن مكانته، ولا يظن أن في هذا منعاً لنشر العلم، وإنما كان منهجهم في ذلك يرمي إلى الحفاظ على السُّنة وحمايتها، قال الأعمش: "من إضاعة الحديث التحديث به عند غير أهله"[3]، وقال الزهري: "وهجنته (أي الحديث) نشره عند غير أهله"[4].

وكان زائدة بن قدامه لا يحدث أحداً حتى يمتحنه ويسأله عنه، فسئل عن ذلك فقال: "أكره أن يكون العلم عندهم (أي أهل الأهواء) فيصيروا أئمة يحتاج إليهم فيبدلوا كيف شاءوا"[5].

٤- طلب القرآن أولاً ثم طلب السُّنَّة:

كانوا يحرصون على حفظ القرآن أو بعضه قبل الإقبال على الحديث؛ حتى يُبْنى علم السُّنَّة على علم الكتاب، قال حفص بن غياث: أتيت الأعمش فقلت:

---

(١) تذكرة الحفاظ ١/ ١٥.

(٢) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ١٢٩.

(٣) المحدث الفاصل ١٤١.

(٤) المحدث الفاصل ١٤٢.

(٥) المحدث الفاصل ١٩.

حدثني، قال: أتحفظ القرآن؟ قلت: لا، قال: اذهب فاحفظ القرآن ثم هلم أحدثك، قال: فذهبت فحفظت القرآن ثم جئته، فاستقرآني فقرأته فحدثني[1].

٥- البعد عن الغريب والمنكر من الحديث:

خشي الصحابة والتابعون أن يدخل في السُّنَّة ما ليس منها، فأمروا بنشر الأحاديث التي يعرفها الحفاظ ويتداولونها، قال عليّ ﷺ: "حدثوا الناس بما يعرفون ودعوا ما ينكرون، أتحبون أن يكذب الله ورسوله؟"[2]، قال الذهبي معلقاً: "فقد زجر الإمام عليّ ﷺ عن رواية المنكر، وحث على التحديث بالمشهور، وهذا أصل كبير في الكف عن بث الأشياء الواهية والمنكرة من الأحاديث في الفضائل والعقائد والرقائق، ولا سبيل إلى معرفة هذا من هذا إلا بالإمعان في معرفة الرجال"[3].

٦- التنويع والاختصار دفعاً للملل:

وذلك لتجديد النشاط الذهني، وحتى لا يسأم الناس الحديث، قالت عائشة رضي الله عنها: "إياك وإملال الناس وتقنيطهم"[4]، وقال الزهري: "إذا طال المجلس كان للشيطان فيه نصيب"[5].

٧- توقير الحديث والاستعداد لمجالسه:

كان الصحابة والتابعون يعظمون حديث النبي ﷺ ويستعدون لمجالسه بالوضوء ولبس أحسن الثياب، والتأدب في المشي إليها، وكذا عند التحديث أو

---

(١) المحدث الفاصل ١٩.

(٢) تذكرة الحفاظ ١/ ١٢.

(٣) تذكرة الحفاظ ١/ ١٢.

(٤) تذكرة الحفاظ ١/ ١٢.

(٥) الجامع لأخلاق الراوي ١٣٦.

الاستماع، فعن ضرار بن مرة قال: "كانوا يكرهون أن يحدثوا عن رسول الله ﷺ على غير وضوء"[1].

وأراد سعيد بن المسيب أن يحدث وهو على فراش الموت فقال: أجلسوني فإني أكره أن أحدث حديث رسول الله ﷺ وأنا مضطجع"[2].

وقال أبو العالية: "إذا حدثت عن رسول الله ﷺ حديثاً فأزدهر"[3].

وقال الرامهرمزي: "كانوا يتطهرون عندما يتصدرون للتحديث، فيلبس العالم أحسن ثيابه، ويتوضأ وضوءه للصلاة"[4].

الانضباط في حضور مجالس التحديث:

لم يكن حضور مجالس الحديث عند المتقدمين للتسلية وشغل أوقات الفراغ، ولكنهم كانوا يدركون أنها الوسيلة لتعليم الدين، فكانوا يحضرون في أوقات معينة يعرفها الجميع بتحديد الشيخ لها، فيتسابق الطلاب إلى الحلقة قبل انعقادها؛ ليتخذو أماكنهم قريباً من المحدث، فإذا حضر الشيخ كان الجميع على استعداد للتلقي عنه، وقد يغيب طالب فيسأل عنه الشيخ ؛ ليعرف سبب غيابه، وقد يكلف بعض الطلاب بالسؤال عنه، فإذا كان مريضاً زاروه، وإذا كان غافلاً ذكروه، وإذا كان محتاجاً لعون ساعدوه.

مذاكرة الحديث:

كان الصحابة والتابعون قد اتخذوا المذاكرة الفردية والجماعية منهجاً ثابتاً؛ لتثبيت حفظ احديث، بل كانوا ينتهزون كل فرصة لذلك، قال أنس بن

(١) الجامع لأخلاق الراوي ١٣٦.

(٢) جامع بيان العلم ٢/ ١٩٨.

(٣) جامع بيان العلم ٢/ ١٩٩.

(٤) المحدث الفاصل ١٤٦.

مالك ﷺ: كنا جلوساً عند النبي ﷺ فعسى أن نكون ستين رجلاً، يحدثنا الحديث ثم يريد الحاجة، فنتراجعه بيننا، فنقوم كأنما غرس في قلوبنا"[1].

وقال أيضاً: "كنا نكون عند رسول الله ﷺ فنسمع منه الحديث فإذا قمنا تذاكرناه فيما بيننا حتى نحفظه"[2].

وعن أبي هريرة قال: "إني لأجزئ الليل ثلاثة أجزاء، فثلث أنام، وثلث أقوم (أي للصلاة) وثلث أتذكر أحاديث رسول الله ﷺ [3].

وقال عبد الرحمن بن أبي ليلى: " إحياء الحديث مذاكرته، فتذاكروه، فقال عبد الله بن شداد: يرحمك الله كم من حديث أحييته من صدري قد كان مات"[4].

وعن مسلم البطين قال: "رأيت أبا يحيى الأعرج - وكان عالماً بحديث ابن عباس- اجتمع هو وسعيد بن جبير في مسجد الكوفة فتذاكرا حديث ابن عباس"[5].

بهذا المنهج البديع في التعليم حفظت السُّنَّة، وانتشرت في الآفاق كما سيتضح في المبحث التالي:

رابعًا: انتشار السُّنَّة في هذا العصر [6]:

توفي رسول الله ﷺ بعد أن بلغ الرسالة وأدى الأمانة على وجهها، وعمَّ الإسلام جزيرة العرب، فأصبحت منطلق الهداية والنور إلى الأرض جميعها، وفي

(١) المحدث الفاصل ١٤٦.

(٢) انظر الإلماع ١٤٢.

(٣) الجامع لأخلاق الراوي ٤٦.

(٤) الجامع لأخلاق الراوي ١٩١.

(٥) الجامع لأخلاق الراوي ١٨٤.

(٦) انظر: السُّنَّة قبل التدوين ١٦٣ - ١٧٥، دراسات في السُّنَّة النبوية ٩٥ - ٩٧؛ مدرسة الحديث في القيروان ٢/ ٤٦٣ -٥٣٩.

سنة ١٧هـ فتحت كامل بلاد الشام (فلسطين والأردن وسوريا ولبنان)، والعراق، وفتحت مصر سنة ٢١هـ، وفتحت فارس سنة ٢١هـ، ثم كانت فتوحات إفريقية والمغرب والأندلس التي انتهت سنة ٩٣هـ، وفي الشرق وصلت الفتوحات إلى مشارف بلاد الصين سنة ٩٧هـ.

ولم يكن الفاتحون غزاه متوحشين، بل كانوا حملة رسالة هادين مهتدين، غرضهم إنقاذ الناس بإذن الله من النار باعتناق دين الإسلام العظيم وتوحيد الله رب العالمين.

وكان الصحابة حملة الأمانة بعد وفاة الرسول ﷺ هم قادة جيوش الفتح وطلائعها، فكلما دخلوا بلداً بنوا فيها المساجد، وأقاموا فيها بعضهم ؛ لتعهد المسلمين بالرعاية ولنشر الدعوة بين مَن لم يسلم، وكان الخلفاء يوجهون العلماء إلى كل البلاد؛ لنشر علوم الكتاب والسُّنَّة فاستوطن كثير من الصحابة والتابعين بلاداً نائية عن جزيرة العرب، وماتوا بها ودفنوا في أرضها ونسبوا إليها.

وعندما يشاهد أهل البلاد المفتوحة ما عليه الصحابة الكرام - من التواضع والإحسان والعدل- فإنهم يدركون أنهم أمام نوعية جديدة من الناس، هَذَّبها الإسلام ورباها نبيه ﷺ فيتسابقون إلى دين الله طائعين ويلتفون حول الصحابة متعلمين، وقد برز منهم بعد ذلك علماء أفذاذ تخرجوا على أيدي الصحابة والتابعين، وكان لهم إسهامهم الوافر في خدمة علوم الإسلام.

ولم تلبث حواضر العالم الإسلامي المفتوحة، بل ومدنه الصغيرة أن أصبحت مراكز علمية يحتشد فيها الطلاب للتعلم، وكادت تنافس في ذلك مراكز العلم الأساسية التي أمدت هذه الأقطار بالعلماء، ولا يخفى أن انتشار العلم يقاس بكثرة مراكزه وأساتذته وطلابه، وفيما يلي بيان ذلك باختصار:

١- المدينة المنورة:

يشهد التاريخ لمدينة الرسول ﷺ أنها كانت أقوى المراكز العلمية في بلاد الإسلام على الإطلاق، عاش فيها الرسول الأكرم ﷺ ولا حظ المسلمون كل تصرفاته وأحواله، وبها نزل القسم الأكبر من القرآن، وفيها تمهد أمر التشريع في جوانب العبادات والمعاملات وفي الحرب والسلم، وقد حرص الصحابة على مجاورة النبي ﷺ وملازمته للأخذ عنه، فلم يعد أكثرهم إلى بلده أو قبيلته، فكانت المدينة المنورة تعج بالصحابة وتشع بنور العلم، فكل منهم يعتبر مدرسة تخرج عليها بعد ذلك مئات من التابعين، ومن أشهر هؤلاء الصحابة المدنيين: الخلفاء الأربعة (أبو بكر وعمر وعثمان وعليّ)، وأبو هريرة وعائشة أم المؤمنين، وعبد الله بن عمر وأبو سعيد الخدري وزيد بن ثابت وغيرهم.

وعلى يد هؤلاء الصحابة تخرجت الطبقة الأولى من علماء التابعين بالمدينة، المستثنى سعيد بن المسيب، وعروة بن الزبير، ومحمد بن شهاب الزهري، وعبيد الله بن عتبة بن مسعود، وسالم بن عبد الله بن عمر ومحمد بن المكندر، وغيرهم ممن أخذ علم الصحابة، وأصبح مرجعا في علوم الكتاب والسُّنَّة والقضاء والفتوى.

٢- مكة المكرمة:

لما فتح الله مكة لنبيه ﷺ ودخل أهلها ومن جاورها في دين الله أفواجاً خلف فيهم جماعة من الصحابة يفقهونهم في الدين، ويعلمونهم القرآن والسُّنَّة، على رأسهم: معاذ بن جبل، وخالد بن أسيد، والحكم بن أبي العاص وعثمان بن طلحة، ثم التحق بهم غيرهم بعد ذلك مثل عبد الله بن عباس.

وقد تخرج على يد هؤلاء الصحابة جماعة كثيرة من علماء التابعين، منهم:

مجاهد بن جبر وعطاء بن أبي رباح وطاوس بن كيسان وعكرمة مولى ابن عباس وسعيد بن جبير، وغيرهم، وكان الصحابة يأتون مكة للحج وللرواية فيحمل الناس عنهم علمهم وينشرونه في الآفاق.

الكوفة:

فتحت الكوفة في عهد عمر فأرسل إليهم ابن مسعود في وفد من الصحابة لتعليمهم: وقد نزل الكوفة ثلاثمائة من أهل بيعة الرضوان، سبعون بدرياً، من أشهرهم عليّ بن أبي طالب وسعد بن أبي وقاص، وسعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل، وقد تخرج عليهم عدد كبير من علماء التابعين وحفاظهم، فقد كان تلاميذ ابن مسعود الملازمون له ستين شيخاً، عدا تلاميذ غيره من الصحابة، ومن أشهرهم:

عامر بن شراحبيل الشعبي وسعيد بن جبير الأسدي وإبراهيم النخعي وأبو إسحاق السبيعي، وغيرهم.

- البصرة:

كانت البصرة مع الكوفة قاعدتي الفتح الإسلامي في خراسان وفارس والهند، ولهذا كان حفظهما من علم الصحابة كبيراً، فممن نزل البصرة وعَلَّمَ بها من الصحابة: أنس بن مالك وأبو موسى الأشعري وعبد الله بن عباس وعتبة بن غزوان وعمران بن حصين وأبو برزة الأسلمي.

وقد تخرج عليهم كثير من علماء التابعين، أشهرهم: الحسن البصري الذي أدرك خمسمائة من الصحابة، ومحمد بن سيرين وأيوب السختياني وبهز بن حكيم وعبد الله بن عون وقتادة بن دعامة.

الشام:

دخل الشام أكثر مـــن عشرة آلاف من الصحابة الكرام، ثم أمدهم عمر بوفد للتعليم خاصـــة فيه معاذ بن جبل وعبـــادة بن الصامت وأبو الدرداء، ثم لحقهم

عبد الرحمن بن غنم، فانتشروا في نواحي بلاد الشام معلمين.

وممن استوطنها من الصحابة أيضاً: عبد الرحمن بن يزيد الأزدي، وأبو عبيدة بن الجراح وبلال ابن رباح وخالد بن الوليد والفضل بن عباس وعوف بن مالك وغيرهم.

وقد تخرج عليهم عدد وافر من علماء التابعين، منهم: سالم بن عبد الله المحاربي، وعائذ بن عبد الله الخولاني، أبو سليمان الداراني وعمير بن هاني وغيرهم.

مصر:

دخل مصر عدد كبير من الصحابة، واستقرها بها كثير منهم، وطال مقامهم بها، وأخذ عنهم الحديث عدد كبير من أهلها، وممن أقام بها من التابعين، ومن هؤلاء الصحابة: عمرو بن العاص وابنه عبد الله، والزبير بن العوام، وعبادة بن الصامت، وعقبة بن عامر، وعبد الله بن سعد بن أبي سرح، ومعاوية بن حديج وغيرهم.

وقد تخرج على أيديهم كثير من محدثي التابعين، منهم: يزيد بن أبي حبيب، وعمر بن الحارث، وعبد الله بن سليمان، وعبد الرحمن بن شريح، وحيوة بن سريج وغيرهم.

إفريقية والمغرب والأندلس:

دخل عـــدد كبير من الصحابة إفريقية والمغرب فاتحين ومعلمين، ونشروا فيها علوم الكتاب والسُّنَّة، وقـــد استمر قدومهم إليها بين سنتي ٢٧هـ و٧٨هـ،

ومنهم جماعة من المكثرين من الرواية مثل: عبد الله بن عمر، وعبد الله بن عباس، وعبد الله بن مسعود، وعبد الله بن عمرو، وجبلة بن عمر الأنصاري، ورويفع بن ثابت الأنصاري، وعبد الله بن سعد بن أبي سرح، وسفيان بن وهب الخولاني الذي طال مقامه بها وانتفع أهلها بعلمه، وأبي زمعة البلوي وقد دفن بالقيروان، وغيرهم.

وقد انتشرت السُّنَّة بإفريقية والمغرب على يد هؤلاء الصحابة، وزادت انتشاراً عن طريق من دخلها وطال مكثه بها من التابعين، بل إن عمر بن عبد العزيز قد أرسل إلى القيروان بعثة تتكون من عشرة من التابعين لتفقيه أهل القيروان وإفريقية،

ومن أشهر هؤلاء التابعين: إسماعيل بن أبي المهاجر، وبكر بن سوداة، وحبان بن جبلة، وسعد بن مسعود التجيبي، وعبد الرحمن بن رافع، وعبد الله بن المغيرة، وإسماعيل بن عبيد، وغيرهم.

أما الأندلس فلم يثبت دخول أحد من الصحابة إليها، وإنما دخلها عدد من التابعين، كان لهم الفضل في غرس نواة علوم السُّنَّة بها.

وقد دخل عدد كبير من الصحابة والتابعين بلاداً أخرى كثيرة، نشروا فيها علوم الرواية المتعلقة بالكتاب والسُّنَّة، مثل اليمن، وخراسان وبخاري وسمرقند وغيرها.

وكان هدفهم الأسمى نشر الإسلام وما أخذوه من العلم، ومساعدة الناس على سلوك طريق الهداية متوخين في ذلك أرفق السبل وأيسر المناهج وأرحمها، فأحبهم أهل البلاد المفتوحة، ودخلوا في دين الله أفواجاً، ونبغ كثير منهم في العلم حتى أصبحوا من أئمة الإسلام.

أسئلة التقويم الذاتي

١ – ما هو موقف الصحابة من السُّنَّة بعد وفاة النبي ﷺ؟

٢ – اذكر خمسة نماذج من اقتداء الصحابة بالنبي ﷺ، مع التعليق عليها.

٣ – اذكر خمسة نماذج من أقوال التابعين في مجال التمسك بالسُّنَّة، مع التعليق عليها.

٤ – تحدث عن احتياط الصحابة والتابعين في تلقي الحديث وروايته.

٥ – قارن بين منهجي الإقلال والإكثار من الرواية، وكيف خدم كل منهما السُّنَّة.

٦– كيف كان الصحابة والتابعون يتثبتون في قبول الحديث ويفصحون المرويات؟

٧– وضح وجه مسالك الصحابة في الإقلال من الرواية، وادفع الشبهات حول ذلك؟

٨ – هل كان الصحابة يشترطون راويين للحديث؟ مع الاستدلال.

٩ – ما هي عوامل الإكثار من رواية الحديث في ذلك العصر؟

١٠ – هل جمع الصحابة كل السُّنَّة؟ وما درجاتهم في ذلك؟

١١ – من هم المكثرون من الرواية وعدد مرويات كل منهم؟

١٢ – هل روي الحديث في ذلك العصر باللفظ أم بالمعنى؟

١٣ – هل هناك خاصية للصحابة في باب الرواية بالمعنى؟

١٤ – ما حكم الرواية بالمعنى؟

١٥ – اذكر أهم ملامح منهج الصحابة والتابعين في نشر السُّنَّة.

١٦ – اذكر خمسة من أهم حواضر العالم الإسلامي التي انتشرت فيها السُّنَّة آنذاك، مع التمثيل لمن نزلها من الصحابة والتابعين.

١٧ – اكتب خمس صفحات بتعبيرك تضمنها عصارة ما خرجت به من هذا المبحث.

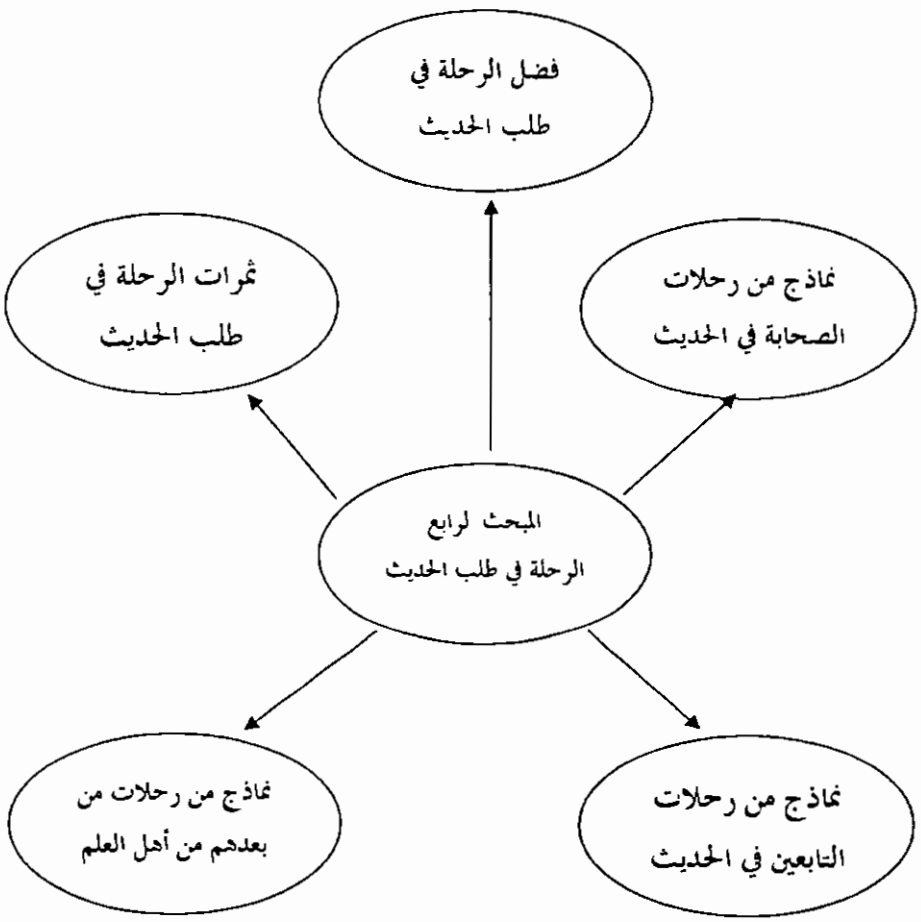
فضل الرحلة في
طلب الحديث
ثمرات الرحلة في
طلب الحديث
نماذج من رحلات
الصحابة في الحديث
المبحث لرابع
الرحلة في طلب الحديث
نماذج من رحلات من
بعدهم من أهل العلم
نماذج من رحلات
التابعين في الحديث

المبحث الرابع

الرحلة في طلب الحديث

الأهداف الخاصة:

١ – معرفة فضل الرحلة في طلب الحديث والحاجة إليها.

٢ – الاطلاع على نماذج كافية من رحلات الصحابة والتابعين ومن بعدهم من أهل العلم في طلب الحديث.

٣ – الوقوف على ثمرات الرحلة في طلب الحديث.

٤ – الاستفادة العملية من هذا المسلك في طلب العلم، وتحمل مشاق الرحلة وغيرها من أجل تحصيله.

٥ – المقارنة بين صعوبة ظروف السابقين وأنها لم تثنهم عن التفقه في الدين، وبين يسر أحوالنا مع تقاعسنا عن واجب طلب العلم.

المبحث الرابع

الرحلة في طلب الحديث[1]

أ – فضل الرحلة في طلب الحديث والحاجة إليها:

تفرق الصحابة رضوان الله عليهم في الأمصار بعد وفاة الرسول ﷺ لبث العلم ونشر السُّنَّة ولتفقيه المسلمين، والدعوة إلى الله والجهاد في سبيله، وكان السبيل الوحيد لجمع علم الصحابة وسماع الأحاديث المنتشرة في مختلف البلاد هو الرحلة في طلبها.

وكان الصحابة الكرام هم أول من تحمل المشاق في سبيل ذلك، فقد رحل جابر بن عبد الله مسيرة شهر إلى عبد الله بن أُنيس في حديث واحد [2]؛ وقد رحل أبو أيوب الأنصاري إلى عقبة بن عامر في مصر من أجل حديث واحد [3]،وقد صنف العلماء في الرحلة في طلب الحديث استقلالاً وتبعاً، ومن أشهر ما صنف في ذلك استقلال كتاب: الرحلة في طلب الحديث لأبي بكر أحمد بن على المعروف بالخطيب البغدادي (ت ٤٦٣)[4]، كما ضمن مبحث الرحلة لطلب الحديث في معظم مصنفات علوم الحديث، مثل كتاب علوم الحديث لابن الصلاح، وتدريب الراوي للسيوطي، وفتح المغيث للسخاوي.

وهكذا سن الصحابة الرحلة في طلب الحديث، وأخذها عنهم التابعون،

---

(١) انظر: الرحلة في طلب الحديث للخطيب البغدادي. تدريب الراوي ٢/ ١٦١. علوم الحديث لابن الصلاح ٢٢٢ الإلماع للقاضي عياض ٢٣٣، مدرسة الحديث في القيروان ١/ ١٩٥.

(٢) انظر: صحيح البخاري ١/ ٢٧، مسند أحمد ٣/ ٤٩٥.

(٣) انظر: مسند أحمد ٤/ ١٥٣.

(٤) وهو مطبوع، وينصح طالب العلم بقراءته.

وأصبحت أدبا ملازماً للمحدثين على مر العصور، حتى إننا لا نكاد نعثر على محدث لم يرحل إلا القليل، وقد عقد الإمام البخاري في صحيحه باب للخروج في طلب العلم [1]، وذكر الحافظ ابن الصلاح أن المحدث إذا فرغ من السماع عن شيوخ بلده فإن عليه أن يرتحل إلى غيره، وهذا أمر قد اتفق عليه أئمة صناعة الحديث، بل إن عدم الارتحال مما يشان به المحدث، فقد قال يحيى بن معين: "أربعة لا تؤنس منهم رشداً: حارس الدرب، ومنادي القاضي، وابن المحدث، ورجل يكتب في بلده ولا يرحل في طلب الحديث"[2].

وقد تيمن سلفنا الصالح بالرحلة في طلب الحديث، واعتبروها من أسباب دفع البلاء، قال إبراهيم بن أدهم: "إن الله تعالى يدفع البلاء عن هذه الأمة برحلة أصحاب الحديث"[3].

ب – نماذج من رحلات الصحابة في الحديث:

١- رحلة أبي أيـــوب الأنصاري من الحجاز إلى مصر في حديث واحد: عن عطاء بن أبي رباح قال: "خرج أبو أيوب الأنصاري إلى عقبة بن عامر، يسأله عن حديث سمعه من رسول الله ﷺ، ولم يبق أحد سمعه من رسول الله ﷺ غيره وغير عقبة، فملا قدم منزل مسلمة بن مخلد الأنصاري وهو أمير مصر فأخبر فعجل عليه، فخرج إليه فعانقه، ثم قال له: ما جاء بك يا أبا أيوب؟ فقال: حديث سمعته من رسول الله ﷺ لم يبق أحد سمعه من رسول الله ﷺ غيري وغير عقبة، فابعث من يدلني على منزله قال: فبعث معه من يدله على منزل عقبة، فأخبر عقبة فعجل

(١) صحيح البخاري ١/ ٢٧.

(٢) علوم الحديث ٢٢٣، الرحلة في طلب الحديث ٨٩.

(٣) الرحلة في طلب الحديث ٩٠.

فخرج إليه فعانقه، فقال: ما جاء بك يا أبا أيوب؟، قال: حديث سمعته من رسول الله ﷺ لم يبق أحد سمعه من رسول الله ﷺ غيري وغيرك في ستر المؤمن، قال عقبة: نعم سمعت رسول الله ﷺ يقول: "من ستر مؤمناً في الدنيا على خزية ستره الله يوم القيامة"، فقال له أبو أيوب، صدقت، ثم انصرف أبو أيوب إلى راحلته، فركبها رجعا إلى المدينة، فما أدركته جائزة مسلمة بن مخلد إلا بعريش مصر"[1].

٢- رحلة جابر بن عبد الله مدة شهر إلى الشام لسماع حديث واحد: عن عبد الله بن محمد بن عقيل بن أبي طالب أن جابر بن عبد الله حدثه قال: "بلغني عن رجل من أصحاب رسول الله ﷺ حديث سمعه من رسول الله ﷺ لم أسمعه منه، قال: فابتعت بعيراً، فشددت عليه رحلي، فسرت إليه شهراً حتى أتيت الشام، فإذا هو عبد الله بن أنيس الأنصاري، قال: فأرسلت إليه أن جابر على الباب، قال: فرجع إليّ الرسول، فقال: جابر بن عبد الله؟ فقلت: نعم، قال: فرجع الرسول إليه فخرج إلى فاعتنقني واعتنقته، قال: قلت: حديث بلغني أنك سمعته من رسول الله ﷺ لم أسمعه، فخشيت أن أموت أو تموت قبل أن أسمعه، فقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: "يحشر الله العباد أو قال: يحشر الله الناس قال: وأومأ بيده إلى الشام عراة غرلا بهما، قلت: ما بهما؟ قال: ليس معهم شيء، قال: فيناديهم بصوت يسمعه من بعد كما سمعه من قرب: أنا الملك أن الديان، لا ينبغي لأحد من أهل الجنة أن يدخل الجنة وأحد من أهل النار يطلبه بمظلمة، ولا ينبغي لأحد من أهل النار يدخل النار وأحد من أهل الجنة يطلبه بمظلمة حتى اللطمة، قال: قلنا: كيف هو؟ وإنما نأتي الله تعالى عراة غرلا بهما، قال: بالحسنات والسيئات"[2].

(١) مسند أحمد ٤/ ١٥٣، جامع بيان العلم ١/ ٩٣.

(٢) مسند أحمد ٣/ ٤٦٥، مستدرك الحاكم ٢/ ٤٣٧.

ج – نماذج من رحلات التابعين في طلب الحديث:

ازدادت في عهد التابعين دواعي الرحلة في طلب الحديث، وكثر تتبع حفاظه من الصحابة وكبار التابعين في البلدان للآخذ منهم، ونماذج ذلك لا تحصى كثرة، منها:

– عن سعيد بن المسيب أنه قال: "إن كنت لأرحل الأيام والليالي في طلب الحديث الواحد"[1].

– وعن أبي عثمان النهدي أنه قال: "بلغني عن أبي هريرة حديث (إن الله ليكتب لعبده المؤمن بالحسنة الواحدة ألف ألف حسنة)؛ فحججت ذلك العام، ولم أكن أريد الحج إلا للقائه في هذا الحديث، فأتيت أبا هريرة فقلت: يا أبا هريرة: بلغني عنك حديث فحججت ولم أكن أريد الحج إلا لألقاك" فحدثه به أبو هريرة ﷺ [2].

– وعن عبد الله بن فيروز الديلمي قال: " بلغني حديث عن عبد الله بن عمرو، فركبت إليه إلى الطائف أسأله عنه" وكان ابن الديلمي بفلسطين [3].

– وعن أبي قلابة عبد الله بن زيد قال: أقمت في المدينة ثلاثاً، مالي بها حاجة إلا قدوم رجل بلغني عنه حديث، فبلغني أنه يقدم فأقمت حتى قدم فحدثني به.

– وحدث الشعبي رجلاً بحديث ثم قال له: "أعطيتكه بغير شيء، وإن كان الراكب ليركب إلى المدينة فيما دونه"[4].

(١)جامع بيان العلم ١/ ٩٤.الكفاية ٤٠٢، الرحلة في طلب الحديث ١٢٨.

(٢) مسند أحمد ٢/ ٥٢١، الرحلة في طلب الحديث ١٣٢.

(٣) مستدرك الحاكم ١/ ٣٠، الرحلة في طلب الحديث ١٣٥-١٣٧.

(٤) جامع بيان العلم ١/ ٩٤.

– وعن سعيد بن جبير قال: "اختلف أهل الكوفة في قوله تعالى: ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا﴾[1]، فرحلت فيها إلى ابن عباس فسألته عنها"[2].

– ورحل الحسن البصري من البصرة إلى الكوفة ليسأل كعب بن عجرة عما افتدى به عندما حلق رأسه في عمرته عام الحديبية لما آذاه رأسه [3].

– وعن بسر بن عبيد الله الحضرمي قال: "إن كنت لأركب إلى المصر من الأمصار في الحديث الواحد لأسمعه"[4].

– وتتبع شعبة بن الحجاج حديثاً واحد، فرحل بسببه إلى مكة والمدينة والبصرة، وبعد هذه الرحلة الشاقة وجده غير صحيح فأسف لذلك وقال: "لو صح لي مثل هذا عن رسول الله ﷺ كان أحب من أهلي ومالي والناس أجمعين"[5].

– وقيل لعامر الشعبي: من أين لك هذا العلم كله؟: قال: "بنفي الاعتماد، والسير في البلاد، وصبر كصبر الجماد وبكور كبكور الغراب"[6].

– وقال مكحول الدمشقي: "كنت عبداً بمصر لامرأة من بني هذيل فأعتقتني، فما خرجت من مصر وبها علم إلا حويت عليه فيما أرى، ثم أتيت الحجاز فما خرجت منها وبها علم إلا حويت عليه فيما أرى، ثم أتيت العراق

(١) النساء ٩٣.

(٢) البخاري مع الفتح ٩/ ٣٣، ح ٤٥٩٠.

(٣) الرحلة في طلب الحديث ١٤٣.

(٤) سنن الدارمي ١/ ١٣٦.

(٥) سنن الدارمي ١/ ١٣٦.

(٦) تذكرة الحفاظ ١/ ٨١.

فما خرجت منها وبها علم إلا حويت عليه فيما أرى، ثم أتيت الشام فغربلتها"[1].

ولا يخفى ما لهذه الرحلات من الأثر الكبير في نشر السُّنَّة إضافة إلى فوائد أخرى سيأتي ذكرها في المطلب الرابع من هذا المبحث إن شاء الله.

د - نماذج مِن رحلات مَن بعدهم مِن أهل العلم[2]:

واظب المحدثون على أدب الرحلة إلى مختلف حواضر العالم الإسلامي يتتبعون حديث المصطفى ﷺ لدى حفاظه، ويتثبتون في طرقه وألفاظه، وقد عانوا مشاق الرحلة محتسبين الآخر عن المولي عز وجل ونماذج ذلك كثيرة لا تحصى، منها:

١- عن المؤمل بن إسماعيل أنه ذكر عنده الحديث الذي يروى عن أبي عن النبي ﷺ في فضل القرآن، فقال: "لقد حدثني رجل ثقة سماه قال: أتيت المدائن فلقيت الرجل الذي يروي هذا الحديث، فقلت له حدثني، فقال: الرجل الذي معنا منه هو بواسط، قال: فأتيت واسطا فلقيت الشيخ، فقلت: إني كنت بالمدائن فدلني عيك الشيخ، قال: إن هذا الذي سمعت منه هو بالكلاء، قال: فأتيت البصرة فلقيت الشيخ بالكلاء، فقلت له حدثني، فقال: إن الشيخ الذي سمعت منه هو بعبادان، قال: فأتيت عبادان فلقيت الشيخ، فقلت له: اتق الله ما حال هذا الحديث؟ أتيت المدائن فقصصت عليه ثم واسطا، ثم البصرة فدللت عليك، وما ظننت إلا أن هؤلاء كلهم قد ماتوا، فأخبرني بقصة هذا الحديث، فقال: إنا اجتمعنا هنا فرأينا الناس قد رغبوا

(١) سنن أبي داود ٣/ ٨٠.

(٢) انظر ستدراك الزيادات على كتاب الرحلة في طلب الحديث ١٨٧.

عن القرآن وزهدوا فيه، وأخذوا في هذه الأحاديث، فقعدت فوضعنا لهم هذه الفضائل حتى يرغبوا فيها"[1]، وهكذا أثمرت هذا الرحلة الطويلة بيان زيف هذا الحديث.

٢- الهيثم بن جميل البغدادي (ت ٢١٣): كان كثير الارتحال في طلب الحديث، روي عنه أنه أفلس في طلب الحديث مرتين[2].

٣- يعقوب بن سفيان الفسوي (ت ٢٧٧): رحل في طلب الحديث إلى الآفاق، وقال: "كتبت عن ألف شيخ وكسر كلهم ثقات، وقمت في الرحلة ثلاثين سنة"، وقال أبو زرعة الدمشقي: "قدم علينا رجلان من نبلاء الناس، أحَدُّهما وأرحلهما يعقوب بن سفيان، يعجز أهل العراق أن يروا مثله"، وقال عنه نفسه: "كنت في رحلتي فقلت نفقتي، فكنت أدمن الكتابة ليلا، وأقرأ نهاراً"[3].

٤- يحيى بن معين: الإمام الحافظ عالم الجرح والتعديل، قال الإمام أحمد: "كان ابن معين أعلمنا بالرجال"، وقد خلف له والده ثروة ضخمة مقدارها ألف ألف درهم وخمسون ألف درهم، فأنفق كل ذلك في طلب الحديث، لما توسع في رحلاته من أجله[4].

٥- الحافظ أبو حاتم محمد بن إدريس الرازي (ت ٢٧٧) قال: "بقيت بالبصرة سنة ٢١٤ ثمانية أشهر، وكان في نفسي أن أقيم سنة، فانقطعت نفقتي،

---

(١) لكفاية ٤٠١، تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة ١/ ٢٨٥.

(٢) انظر تهذيب التهذيب ١١/ ٩٠.

(٣) انظر: التهذيب ١١/ ٣٨٥.

(٤) انظر تهذيب التهذيب ١١/ ٢٨٠.

فجعلت أبيع ثياب بدني شيئاً بعد شيء، حتى بقيت بلا نفقة، ومضيت أطوف مع صديق لي إلى المشيخة وأسمع منهم إلى المساء، فانصرف رفيقي ورجعت إلى بيت خال، فجعلت أشرب الماء من الجوع، ثم أصبحت من الغد وغداً على رفقي فجعلت أطوف معه في سماع الحديث على جوع شديد، فانصرف عني وانصرفت جائعاً، فلما كان من الغد غدا عليّ، فقال: مر بنا إلى المشايخ، قلت: أنا ضعيف لا يمكنني قال: ما ضعفك؟ قلت: لا أكتمك أمري، قد مضى يومان ما طعمت فيهما شيئاً، فقال: قد بقى معي دينار، فأنا أواسيك بنصفه، ونجعل النصف الآخر في الكراء"[1].

٦- الحافظ الرحل الفضل بن محمد البيهقي (ت ٢٨٢هـ): قال ابن المؤمل: "ما بقى بلد لم يدخله الفضل في طلب الحديث إلا الأندلس"[2].

٧- الحافظ محمد بن المسيب (ت ٣١٥هـ): قال: "ما أعلم منبراً من منابر الإسلام بقي عليّ لم أدخله لسماع الحديث"[3].

٨ - محمد بن إبراهيم الأصبهاني (ت ٣٨١هـ): الإمام الحافظ محدث أصبهان، طاف الشرق والغرب في الحديث أربع مرات، ودخل بيت المقدس عشر مرات[4].

٩- محمد بن إسحاق الأصبهاني: المحدث الحافظ المتقن، رحل إلى نيسابور وبغداد ودمشق ومكة ومصر وبخارى ومرو وبلخ، ودامت رحلته نحوا من

---

(١) مقدمة الجرح والتعديل ٣٦٣.

(٢) تذكرة الحفاظ ٦٢٧.

(٣) تذكرة الحفاظ ٧٨٩.

(٤) تذكرة الحفاظ ٩٧٣.

أربعين عاماً، وعاد إلى بلده ومعه أربعون حملاً من الكتب والأجزاء، وكتب عن ألف وسبعمائة شيخ[1].

١٠- أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي (ت ٥٠٧هـ): قال: "بلت الدم في طلب الحديث مرتين، مرة ببغداد، ومرة بمكة، كنت أمشي في الحر فلحقني ذلك، وما ركبت دابة قط في طلب الحديث، وكنت أحمل كتبي على ظهري"[2].

هذه نماذج قليلة من تاريخ ثري ناطق بجهود المحدثين في طلب الحديث، ولذة خدمته، حفظ الله بهم السنن، ونجى الأمة بسببهم من كثير من الفتن، وإنك لتزداد دعاء لهم وتقديراً لجهودهم إذا استحضرت وُعُورة المسالك في عهدهم وبدائية وسائل النقل، فتدرك على الحقيقة أن الله قد هيأهم لهذا الدور الجليل (وهو خدمة السُّنَّة وصونها وحمايتها)، وهم مع ذلك سعداء في الدنيا بما أعطاهم الله من لذة الإيمان، وراحة البال، وطمأنينة القلب، وأمن النفس، والسعادة العامرة بالذود عن حمي الدين، فضلاً عما ينتظرهم من جزيل الثواب وعظيم الدرجات في الآخرة.

قال ابن الجوزي: "تأملت نفسي بالإضافة إلى عشيرتي الذين انفقوا أعمارهم في اكتساب الدنيا، وأنفقت زمن الصبوة والشباب في طلب العلم، وفرأيتني لم يَفُتنِ مما نالوه إلا ما لو حصل لي ندمت عليه، ثم تأملت حالي فإذا عيشي في الدنيا أجود من عيشهم، وجاهي بين الناس أعلى من جاههم، وما نلته من معرفة العلم لا يقاوم"[3].

---

(١) تذكرة الحفاظ ٩٧٣.

(٢) تذكرة الحفاظ ٩٧٣.

(٣) صيد الخاطر ٢٣٤.

وقال الحافظ أبو عبد الله الحاكم النيسابوري في وصف المحدثين: "قوم سلكوا محجة الصالحين، واتبعوا آثار السلف من الماضين، ودمغوا أهل البدع والمخالفين بسنن رسول الله ﷺ، قوم آثروا قطع المفاوز والقفار على التنعم في الدمن والأوطار، وتنعموا بالبؤس في الأسفار، مع مساكنة أهل العلم والأخبار، وقنعوا عند جمع الأحاديث والآثار بوجود الكسر والأطمار جعلوا المساجد بيوتهم، وأساطينها تكاهم وبواريها فرشهم نبذوا الدنيا بأسرها وراءهم، وجعلوا غداءهم الكتابة، وسمرهم المعارضة، واستراحهم المذاكرة وخلوفهم المداد ونومهم السهاد، واصطلاؤهم الضياء، وتوسدهم الحصى، فالشدائد مع وجود الأسانيد العالية عندهم رخاء، ووجود الرخاء مع فقد ما طلبوه عندهم بؤس، فعقولهم بلذاذة السُّنَّة غامرة، وقلوبهم بالرضاء في الأحوال عامرة، تعلم السنن سرورهم، ومجالس العلم حبورهم، وأهل السُّنَّة قاطبة إخوانهم، وأهل الإلحاد والبدع بأسرها أعداؤهم"[1].

وقال الحافظ الخطيب البغدادي: "وقد جعل الله تعالى أهل الحديث أركان الشريعة وهدم بهم كل بدعة شنيعة، فهم أمناء الله من خَليقته، والواسطة بين النبي وأمته، والمجتهدون في حفظ ملته، وأنوارهم زاهرة، وفضائلهم سائرهم، وآياتهم باهرة، ومذاهبهم ظاهرة، وحججهم قاهرة، وكل فئة تتحيز إلى هوى ترجع إليه أو تستحسن رأي تعكف عليه، سوى أصحاب الحديث، فإن الكتاب عدتهم والسُّنَّة حجتهم، والرسول فئتهم، وإليه نسبتهم، لا يعوجون على الأهواء، ولا يلتفتون إلى الآراء، يقبل منهم ما رووا عن الرسول، وهم المأمونون

(١) معرفة علوم الحديث ٣٠٢.

عليه والعدول، حفظة الدين وخزنته، وأوعية العلم وحملته إذا اختلف في حديث كان إليهم الرجوع، فما حكموا به فهو المقبول المسموع، ومنهم كل عالم فقيه، وإمام رفيع نبيه، وزاهد في قبيلة، ومخصوص بفضيلة، وقارئ متقن، وخطيب محسن، وهم الجمهور العظيم، وسبيلهم السبيل المستقيم، وكل مبتدع باعتقادهم يتظاهر، وعلى الإفصاح بغير مذاهبهم لا يتجاسر، لا يفلح من اعتزلهم، المحتاط لدينه إلى إرشادهم فقير، وبصر الناظر بالسوء إليهم حسير، وإن الله على نصرهم لقدير".

وقال: "وقد جعل رب العالمين الطائفة المنصورة حراس الدين، وصرف عنهم كيد المعاندين؛ لتمسكهم بالشرع المتين؛ واقتفائهم آثار الصحابة والتابعين، فشأنهم حفظ الآثار، وقطع المفاوز والقفار، وركوب البراري والبحار في اقتباس ما شرع الرسول المصطفى، لا يعرجون عنه إلى رأي ولا هوى، قبلوا شريعته قولاً وفعلاً، وحرسوا سنته حفظاً ونقلاً، حتى ثبتوا بذلك أصلها، وكانوا أحق بها وأهلها، وكم من ملحد يروم أن يخلط بالشريعة ما ليس منها والله تعالى يذب بأصحاب الحديث عنها فهم الحفاظ لأركانها، والقوامون بأمرها وشأنها، إذا صدف عن الدفاع عنها فهم دونها يناضلون، أولئك حزب الله ألا إن حزب الله هم المفلحون"[1].

هـ- ثمرات الرحلة في طلب الحديث: [2]

للرحلة في طلب الحديث فوائد جليلة ومنافع جزيلة وأهداف سامية نبيلة تضافرت على خدمة السُّنَّة رواية ودراية، ومن أهمها ما يلي:

(١) شرف أصحاب الحديث ٨ -١١.

(٢) انظر: الرحلة في طلب الحديث ١٧- ٢٨، مدرسة الحديث في القيروان ١/ ٢٢٦ - ٢٤٠.

١ – تحصيل الحديث:

إن جمع الحديث وسماعه من حفاظه يعتبر من أعظم أسباب الرحلة وفوائدها، وقد بدأ ذلك برحلة كثير من الصحابة إلى النبي ﷺ، ثم برحلة الصحابة بعضهم إلى بعض، ثم برحلة التابعين إلى الصحابة عندما تفرقوا في الأمصار، ثم برحلة طلاب العلم إلى الآفاق يتتبعون حفاظ الحديث للأخذ عنهم.

٢ – نشر الحديث وإشاعة روايته:

فإن الصحابة انتشروا في الآفاق لنشر السُّنَّة، وكذا فعل كثير من التابعين، ومن بعدهم أهل الحديث، فكثيرا ما يرحل المحدث إلى بلد فيسمع من أهلها ويحدث بها.

٣ – طلب علو الإسناد:

لقد عني أهل الحديث بطلب الإسناد العالي، واعتبروه من القربات لما فيه من القرب إلى صاحب الرسالة ﷺ، كما أن تقليل عدد الوسائط في سند الحديث يقل معه احتمال الخلل فيه، قال الإمام أحمد: "طلب الإسناد العالي سُنَّة عمن سلف"[١].

وقال أبو الفضل المقدسي: "أجمع أهل النقل على طلبهم العلو ومدحه، إذ لو اقتصروا على سماعه بنزول لم يرحل أحد منهم"[٢]، وقال أبو العالية، "كنا نسمع الرواية عن أصحاب رسول الله ﷺ ونحن بالبصرة، فما نرضى حتى نركب إلى المدينة فنسمعها من أفواههم"[٣].

---

(١) انظر: معرفة علوم الحديث ٥ –٧.

(٢) مقدمة الرحلة في طلب الحديث ٢٠.

(٣) علوم الحديث ٢٣٣.

٤ – تعدد طرق الحديث:

من ثمرات الرحلة الحصول على أسانيد متعددة للحديث الواحد، فتكثر طرقه، ويتقوى بعضها ببعض في حال وجود طرق ضعيفة، وقد تحصل زيادة ألفاظ في بعض الطرق، أو تصريح بالسماع بدل عنعنة في بعض الطرق، أو التصريح باسم راو ورد مبهماً، ونحو ذلك من فوائد تعدد طرق الحديث.

٥ – انتشار مصنفات الحديث في الأمصار:

إن الرحلة هي الوسيلة المستخدمة في نقل كتب الحديث من بلد إلى آخر، فشاعت بذلك مصنفات الحديث في مختلف البلدان، مثل الصحيحين وكتب السنن والمسانيد والجوامع والمجاميع والأجزاء الحديثية وغيرها.

٦ – البحث عن أحوال رواة الحديث:

وهو مطلب جليل، إذ عليه مدار التمييز بين الصحيح والسقيم من الحديث، وهو من أهم فوائد الرحلة، حيث يحتك المحدث بالنقاد، ويحضر مجالس جهابذة علم الرجال، ويسمع منهم، ويسألهم عن عدالة الرواة وضبطهم؛ ولذلك فقد كثرت كتب السؤالات في علم الرجال، مثل: سؤالات ابن أبي شيبة لعلي ابن المديني، بل قد يختبر المرتحل بنفسه أحوال بعض الرواة، كما فعل يحيي بن معين في رحلته إلى أبي نعيم الفضل بن دكين؛ ليختبر حفظه وتيقظه[1]، وقد يسمع المحدث خلال رحلته جملة من كتب الجرح والتعديل وعلم الرجال، ويعود بها إلى بلده، مثل كتب: الضعفاء الصغير، والضعفاء الكبير، والتاريخ الكبير للإمام البخاري، وكتاب الضعفاء والمتروكين للنسائي، والكامل في الضعفاء لابن عدي، وكتاب الثقات لابن المديني، والثقات للعجلي، والثقات لابن حبان، وغيرها.

(١) الرحلة في طلب الحديث ٢٠٧.

٧- معرفة معايير نقد الحديث:

وهو علم دقيق يحتاج إلى ملاقاة جهابذة نقاد الحديث وحفاظه العَالِمين بعلله ومعايير نقده سنداً متناً، وحضور مجالسهم، ومذاكرتهم في ذلك، قال الخطيب البغدادي: "ولو كان حكم المتصل والمرسل واحداً لما ارتحل كَتَبَةُ الحديث، وتكلفوا مشاق الأسفار إلى ما بعد من الأقطار"[١]، قوال الإمام الترمذي في آخر كتابه الجامع: "وما كان فيه من ذكر العلل في الأحاديث والرجال والتاريخ فهو ما استخرجته من كتب التاريخ، وأكثر ذلك ما ناظرت به محمد بن إسماعيل يعني البخاري".

٨ - معرفة فقه الحديث:

وهو الثمرة المرجوة من الحديث بعد ثبوت نسبته إلى النبي ﷺ، حيث يستخرج فقهه وتستنبط أحكامه وفوائده للعمل بها، وتطبيق ما دلت عليه مما تعبدنا به الله -عز وجل- ولذلك كان من أهم أغراض الرحلة مذاكرة العلماء للوقوف على معاني الأحاديث، والبحث عن أغوارها، والكشف عن أسرارها، وإثارة ما فيها من الفقه ودقائق العلم، واقتباس ما أرشدت إليه من الهدي وحقائق الدين، وبيان غامضها ومشكلها وتقصي ألفاظها[٢].

(١) الكفاية ٤٠٢.

(٢) انظر: مقدمة إكمال المعلم للقاضي عياض ٧٢.

أسئلة التقويم الذاتي

١- ما وجه الحاجة إلى الرحلة في طلب الحديث بعد وفاة النبيﷺ؟

٢- ما منزلة الرحلة في طلب الحديث عند أهل العلم؟

٣- اذكر ثلاثة نماذج من رحلات الصحابة في الحديث مع التعليق عليها.

٤- تحدث عن نماذج من رحلات التابعين في الحديث مع التعليق عليها.

٥- تحدث عن الرحلة بعد عصر التابعين، وما ذكره العلماء في فضائل المحدثين المتعلقة بالرحلة.

٦- ما هي ثمرات الرحلة في طلب الحديث، وما أثر ذلك في حفظ السُّنَّة وحمايتها.

٧- ما الصلة بين الرحلة وبين صيانة السُّنَّة من ا لدخيل.

٨- اذكر نموذجاً مضافاً لما في كتابك المقرر لرحلات كل من الصحابة والتابعين ومن بعدهم في طلب الحديث.

٩- اكتب ثلاث صفحات بتعبيرك تضمنها حصيلة ما استفدته من هذا المبحث.

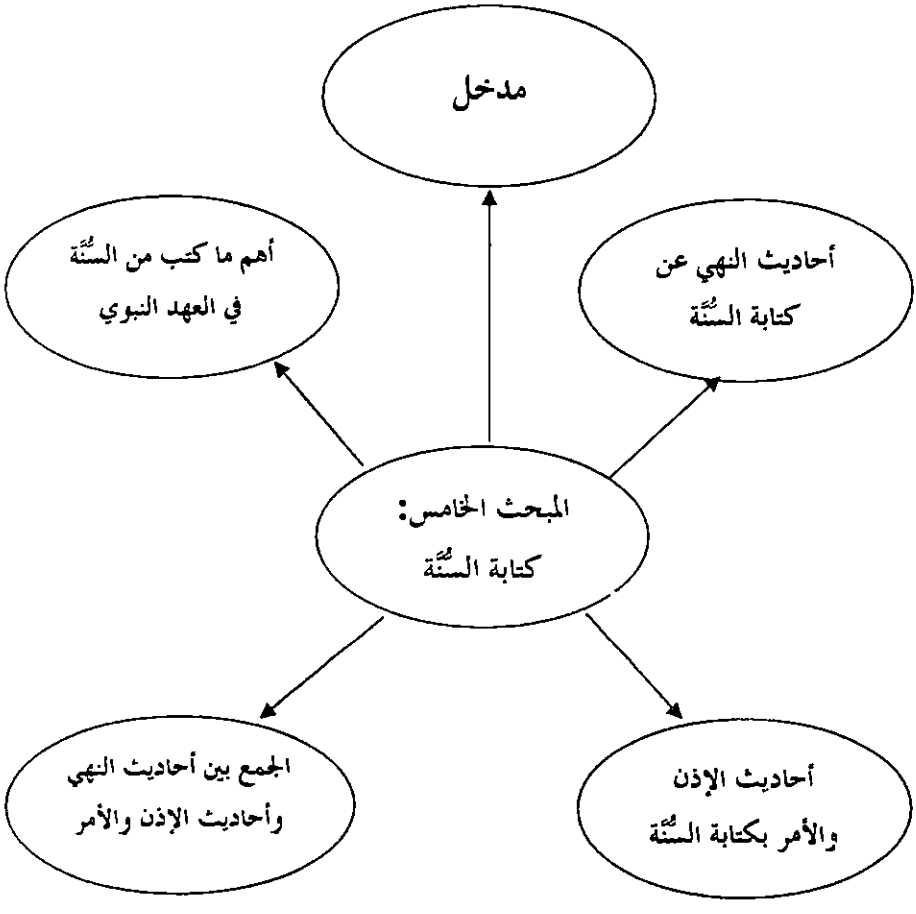
مدخل
أهم ما كتب من السُّنَّة
في العهد النبوي
أحاديث النهي عن
كتابة السُّنَّة
المبحث الخامس:
كتابة السُّنَّة
الجمع بين أحاديث النهي
وأحاديث الإذن والأمر
أحاديث الإذن
والأمر بكتابة السُّنَّة

المبحث الخامس

كتابة السُّنَّة

الأهداف الخاصة

١. معرفة حكم كتابة السُّنَّة تفصيلاً.

٢. العلم بأحاديث كراهة كتابة السُّنَّة، ودرجتها من الصحة.

٣. العلم بأحاديث إباحة كتابة السُّنَّة، ودرجتها من الصحة.

٤. إدراك أوجه لجمع بين أحاديث الكراهة وأحاديث الإباحة.

٥. معرفة حال الكتابة عند العرب قبل الإسلام.

٦. معرفة نماذج كافية لأنواع المكتوب في عهد النبي ﷺ بأمره، أو بجهود فردية للصحابة.

٧. تبين المهام الأساسية لكُتَّاب النبي ﷺ.

٨. ساد اعتقاد خاطئ لدى بعض المستشرقين ومَنْ شايعهم من العصرانيين بأن السُّنَّة لم تُكتَب إلا في القرن الثاني، ما سبب هذه الشبهة؟ وكيف ترد عليها؟

المبحث الخامس

كتابة السُّنَّة [1]

مدخل:

١- يقصد في هذا المبحث مناقشة مبدأ كتابة السُّنَّة، وإيراد الأحاديث الواردة في ذلك نهياً وأمراً، والجمع بينها، وبيان استقرار الأمر على الكتابة والإجماع على ذلك، وإيراد نماذج مما كتب في العهد النبوي.

٢- تناقل كثير من المصنفين ما كان يسود جزيرة العرب، ولاسيما مكة والمدينة من الأمية قبيل دخول الإسلام، ولعل ذلك بسبب ما جاء في بعض المصادر من أن عدد القادرين على الكتابة عندما جاء الإسلام كانوا في مكة سبعة عشر رجلاً، وفي المدينة تسعة رجال[2].

ولا شك أن العرب أمة أمية كما وصفهم القرآن الكريم: ﴿ **هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الأُمِّيِّينَ رَسُولاً مِّنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ** ﴾[3]، وهذا هو وصفهم الغالب، أما ما تناقله المصنفون من ذكر لتلك الأعداد القليلة فإنه لا يعطي

---

(١) راجع: دلائل التوثيق المبكر للسُّنَّة والحديث: د. امتياز أحمد تقييد العلم للخطيب البغدادي السُّنَّة قبل التدين للدكتور محمد عجاج الخطيب ٢٩٣-٣٨١ بحوث في تاريخ السنة المشرفة للدكتور: أكرم العمري ٢٢١- ٢٤٠ دراسات في السُّنَّة النبوية الشريفة للدكتور:صديق عبد العظيم ١٠٣-١١٨، معالم السُّنَّة النبوية لدكتور عبد الرحمن عتر ٦٩-٨٨، اخديث والمحدثون لأبي زهو ١٢٢-١٢٥، دراسات في الحديث النبوي للأعظمي.

(٢) انظر: فتوح البلدان للبلاذري ٤٥٩، طبقات ابن سعد ٣/ ١٣٦.

(٣) الجمعة ٢.

صورة دقيقة عن الكتابة لدى العرب، ولا يثبت أمام البحث العلمي الدقيق الذي يؤكد وجود عدد من قراء العربية وكتابها نساء ورجالا يفوق ذلك العدد بكثير، وإن كان ذلك لا يمثل نسبة تذكر بالنسبة للمجتمع العربي آنذاك[1].

٣- لما جاء الإسلام وبدأ الوحي بكلمة "اقرأ" بدأت الكتابة تنتشر على نطاق واسع، حيث اقتضت طبيعة الرسالة الجديدة أن يكثر المتعلمون، فقد زاد عدد كتاب النبي ﷺ على ستين رجلاً[2]، يكتبون الوحي، والزكاة، والمداينات، والمعاملات، والرسائل والعهود، والمواثيق، وكانت المساجد والكتاتيب والمنازل هي مجالات تعلم القراءة بالمدينة المنورة، مما أسهم في سرعة تزايد عدد المتعلمين.

٤ - ساد اعتقاد خاطئ لدى كثير من المستشرقين ومن شايعهم من المنتسبين للإسلام بأن السُّنَّة لم تكتب إلا في القرن الثاني، وقد يكون سبب هذا الاعتقاد الجهل حينا، وتغرض هذا الدين والرغبة في النيل منه حينا آخر، لأن هذا الاعتقاد لا يثبت أمام حقائق التاريخ كما سيتضح من خلال نماذج مما كتب من السُّنَّة في عهد النبي ﷺ والصحابة، ولذلك فقد اعترف عدد من المستشرقين بكتابة الأحاديث منذ عهد النبي ﷺ ومن هؤلاء macdonald الذي قال: "نحن لدينا أدلة عديدة عن هؤلاء الصحابة المترجمين لسيرته الذاتية والذين قاموا بتسجيل كلمات النبي ﷺ كما قالها"، ومنهم

(١) من أجود من حقق هذا المبحث الدكتور: امتياز أحمد في كتابه "دلائل التوثيق المبكر للسُّنَّة ...١٥٣

(٢) راجع: كتاب الرسول للدكتور الأعظمي.

أيضاً:sprenger Mrir, Duck, Horocetz[1].

٥ - كان بعض السُّنَّة متمثلا في المعاهدات ومراسلات النبي ﷺ وكتبه إلى ولاته قد كتب بأمر النبي ﷺ، وكتب بعضها بجهود فردية من الصحابة، أما التدوين العام للسُّنَّة بإشراف الدولة المسلمة فقد كان على رأس المائة الأولى للهجرة على يد الخليفة الخامس الراشد عمر بن عبد العزيز ﷺ.

٦- لقد مر مبدأ كتابة السُّنَّة بمرحلتين، هما: النهي عن الكتابة في فجر الإسلام المبكر خشية اختلاطها بالقرآن حين كان الصحابة حديثي عهد بالإسلام، ثم مرحلة الإباحة والأمر لما استقر الدين وتمكن الصحابة من حفظ القـــرآن والتمييز بينه وبين الحديث، وذلك على النحو التالي:

أولاً: أحاديث النهي عن كتابة السُّنَّة:

صح حديث واحد في النهي عن كتابة السُّنَّة أما بقية الأحاديث الواردة في ذلك فهي ضعيفة الأسانيد:

١ - عن أبي سعيد الخدري ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ "لا تكتبوا عني، ومن كتب عني شيئاً غير القرآن فليمحه" وزاد في رواية: "وحدثوا عني ولا حرج، ومن كذب على فليتبوأ مقعده من النار"، وهو الحديث الصحيح الوارد في هذا الباب[2].

٢- عن أبي هريرة قال: خرج علينا رسول الله ﷺ ونحن نكتب الأحاديث فقال: ما هذا الذي تكتبون؟ قلنا: أحاديث نسمعها منك، قال: أكتاب غير كتاب الله تريدون؟ ما أضل الأمم من قبلكم إلا ما اكتتبوا من الكتب مع

(١) انظر دلائل التوثيق المبكر ١٥١، ١٥٢.

(٢) صحيح مسلم ٢٢٩/٨، تقييد العلم ٢٩- ٣٢.

كتاب الله، قال أبو هريرة: فقلت: أنتحدث عنك يا رسول الله؟ قال: نعم تحدثوا عني ولا حرج فمن كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار"[1].

٣- عن أبي سعيد الخدري قال: "استأذن رسول الله ﷺ أن يأذن لي أن أكتب الحديث فلم يأذن لي"[2].

٤ - عن زيد بن ثابت أن النبي ﷺ نهى أن يكتب حديثه[3].

٥- وردت كراهة الكتابة عن جماعة من الصحابة، منهم: أبو سعيد الخدري، وعبد الله بن مسعود وأبو موسى الأشعري وأبو هريرة وعبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر رضي الله عنهم غير أن أكثرهم صرح بأن امتناعه عن الكتابة كان خشية الاتكال عليها وترك الحفظ، أو خشية الوقوع في الخطأ، وبعض هؤلاء ثبت عنهم الرجوع عن ذلك إلى الجواز والإباحة، كما صح عن ابن عباس وأبي سعيد الخدري وأبي هريرة وابن مسعود، مما يدل على أنهم أدركوا أن النهي الوارد عن النبي ﷺ في ذلك كان مقيداً أو منسوخاً و لم يكن مطلقاً[4].

ثانيًا: أحاديث الإذن والأمر بكتابة السُّنَّة:

صحت أحادي كثيرة عن النبي ﷺ في الإذن بكتابة السُّنَّة والأمر بذلك بل ثبتت كتابة كثير من السنن في عهد النبي ﷺ كما سيأتي في المبحث الرابع وقد بلغ مجموع ذلك حد التواتر المفيد للعلم القطعي، ومن هذه الأحاديث ما يلي:

---

(١) انظر مسند أحمد ٢/ ١٢، تقييد العلم ٣٣، وإسناده ضعيف.

(٢) انظر سنن الترمذي ٢/ ١١١، سنن الدارمي ١/ ١١٩، تقييد العلم ٣٢، ٣٣، دراسات في الحديث النبوي ٧٠ وإسناده ضعيف.

(٣) انظر تقييد العلم ٣٥، وإسناده ضعيف.

(٤) انظر تقييد العلم ٣٦- ٤٣، ٤٩- ٦١، ٨٧ -٩٨.

١- قوله ﷺ في حجة الوداع: "اكتبوا لأبي شاه"[١]، وهو صحابي من اليمن طلب كتابة خطبة الوداع، وكون هذا الأمر بالكتابة ورد في حجة الوداع يؤكد أن آخر الآمرين كان الإذن بالكتابة.

٢- عن عبد الله بن عمرو قال:كنت أكتب كل شيء أسمعه من رسول الله ﷺ أريد حفظه، فنهتني قريش، وقـــالوا: تكتب كل شيء سمعته من رسول الله ورسول الله ﷺ بشر يتكلم في الغضب والرضا، فذكرت ذلك للنبي، فأومأ بإصبعه إلى فيه، وقال: "اكتب فوالذي نفسي بيده ما خرج منه إلا حق"[٢].

٣ - عن أبي هريرة قال: ما من أصحاب النبي ﷺ أحد أكثر حديثاً عنه مني، إلا ما كان من عبد الله بن عمر فإنه كان يكتب ولا أكتب"[٣].

٤ – وشكى أحد الصحابة قلة حفظه للنبي ﷺ فقال له: "استعن على حفظك بيمينك"[٤].

٥- وعن عبد الله بن عمر وأنس بن مالك قالا: قال رسول الله ﷺ: "وقيدوا العلم بالكتاب"[٥].

٦ - وعن رافع بن خديج قال: قلنا يا رسول الله، إنا نسمع منك أشياء، أفنكتبها؟ قال: "اكتبوا ولا حرج"، ونحوه من حديث أبو عبد الله بن عمرو مرفوعاً[٦].

---

(١) البخاري مع الفتح ١/ ٢٧٩ ح ١١٣.

(٢) أخرجه الإمام أحمد ٢/ ٢٠٥، وأبو داود ٣١٨/٣، والدرامي ١٢٥/١، وهو صحيح الإسناد، وانظر تقييد العلم ٨٢.

(٣) البخاري مع الفتح ١/ ٢٧٨ ح ١١٢.

(٤) انظر تقييد العلم ٦٥-٦٨، وقد أخرجه الترمذي والبيهقي، وفي سنده مقال.

(٥) تقييد العلم ٦٨- ٧٠، جامع بيان العلم ٧٢/١، الجامع لأخلاق الراوي ٤٤، وفي سنده مقال.

(٦) تقييد العلم ٥٢ -٧٥.

كما وردت الكتابة أو الأمر بها عن جماعة من الصحابة، منهم: أبو بكر وعمر وعلى والحسن بن علي وعبد الله بن عباس وأبو سعيد الخدري وأنس بن مالك وأبو أمامة الباهلي ومعاوية والمغيرة بن شعبة وعائشة وعبد الله بن مسعود وأبو هريرة والبراء بن عازب، وأسماء بنت عميس وسبيعة الاسلمية، وغيرهم[1].

ثالثًا: الجمع بين أحاديث النهي وأحاديث الإذن والأمر بكتابة السُّنَّة:

جمع أهل العلم بين أحاديث النهي والإباحة بأقوال كثيرة، أهمها ما يلي[2]:

١ - إن أحاديث النهي منسوخة بأحاديث الإباحة، فالنهي عن كتابة الحديث إنما كان أول الإسلام مخافة اختلاط الحديث بالقرآن فلا عرف الصحابة القرآن معرفة رافعة للجهالة وميزوه من الحديث ومن الصحف القديمة زال خوف اختلاط القرآن بغيره، فنسخ حكم النهي الذي كان مرتبطا بذلك وصار الأمر إلى الجواز، قال الخطيب البغدادي: "ونهي عن كتب العلم في صدر الإسلام وجدته لقلة الفقهاء في ذلك الوقت والمميزين بين الوحي (المتلو) وغيره[3].

وذكر ابن قتيبة أن النهي من منسوخ لسُنَّة بالسُّنَّة، كأنه نهي في أول الأمر أن يكتب قوله، ثم رأى بعد أن السنن تكثر وتفوت الحفظ فينبغي أن تكتب وتقيد[4].

---

(١) انظر: تقييد العلم ٨٧ -٩٨.

(٢) راجع: السُّنَّة قبل التدوين ٣٠٦- ٣٠٨، تقييد العلم ٤٩-٦٠، معالم السُّنَّة النبوية ٧٢، دراسات في السُّنَّة النبوية ١٠٦، دلائل التوثيق المبكر للسُّنَّة ٢١٤-٢٣٥.

(٣) تقييد العلم ٥٧.

(٤) تأويل مختلف الحديث ٣٦٥.

وقال الأستاذ أحمد شاكر: "إن حديث أبي سعيد منسوخ، وإنه كان في أول الأمر حين خيف اشتغالهم عن القرآن، وحين خيف اختلاط غير القرآن بالقرآن"[1].

٢ ـ إن النهي يتعلق بمن وثق بحفظه و لم يخش عليه النسيان، حتى لا يتكل على الكتابة ويترك الحفظ، أما الإذن فهو متعلق بمن ضعف حفظه وخشي عليه النسيان مع الأمن على ضبطه للكتابة.

٣- كان النهي خاصة بكتابة القرآن والحديث في صحيفة واحدة خشية اختلاطهما، والإذن بالكتابة إذا كانا مستقلين في نسخ مختلفة.

٤- إن النهي يتعلق بوقت نزول القرآن وكتابته خشية التباسه بالحديث، والإذن بكتابة الحديث في غير ذلك الوقت.

٥- إن النهي خاص بمن لا يحسن الكتابة حتى لا يقع في الغلط والتحريف، وتتعلق الإباحة بمن يحسن الكتابة ويتقنها.

٦ - إن النهي خاص بكتبة القرآن المكلفين بذلك رسميا، والإباحة تتعلق بغيرهم، وقد استقر الأمر في هذا الباب على إجماع أهل العلم على كتابة السُّنَّة، كما نقل ذلك الخطيب البغدادي والحافظ ابن الصلاح وغيرهما.

رابعًا: أهم ما كتب من السُّنَّة في العهد النبوي[2]:

إن مرحلة ما بعد التدوين الرسمي للسُّنَّة على رأس المائة الأولى للهجرة قد نالت حظها من الدراسات الوافية من حيث تتبعها وإبرازها، في حين أن الفترة

(١) الباعث الحثيث ١٤٩.

(٢) راجع: دلائل التوثيق المبكر ٣٦٤-٥٩٠، معالم السُّنَّة النبوية ٧٧، دراسات في السُّنَّة النبوية ١٠٧-١١٨، السُّنَّة قبل التدوين ٣٤٣- ٣٦٠، دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه للأعظمي.

التي سبقت ذلك أي منذ عهد النبي ﷺ إلى سنة ١٠٠هـ لم تنل ما تستحقه من البحث فيما يتعلق بكتابة السُّنَّة، برغم ثرائها بذلك وأهميتها في هذا المجال حيث إنها مرحلة التأسيس والبناء لما بعدها، وقد استقى المتأخرون عنها معلوماتهم من مادتها الأساسية، ولعل عدم الإبراز الكافي لتاريخ كتابة السُّنَّة في تلك الفترة من الأسباب التي جعلت بعض المستشرقين ومن شايعهم يتوهمون تأخر كتابتها[1].

ومن أكثر من تصدى لتغطية تلك الفترة من المعاصرين الدكتور الأعظمي في كتابة: دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه، والدكتور امتياز أحمد في كتابه: دلائل التوثيق المبكر للسُّنَّة والحديث، والدكتور محمد حميد الله في كتابه: مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة.

إن المتتبع للتاريخ المبكر لكتابة السُّنَّة يجد نفسه أمام ثروة كبيرة ثبتت كتابتها في ذلك العهد وتمثل جزءًا كبيراً من السُّنَّة مما يجعلنا نجزم بأن السُّنَّة كانت محفوظة في السطور والصدور معاً منذ عهد النبي ﷺ، ومن نماذج ذلك ما يلي:

أ – ما كتب بأمر النبي ﷺ:

١– كتبه ﷺ إلى الملوك والحكام في عصره:

أرسل النبي ﷺ كتاباً متعددة إلى ملوك العرب والعجم في عهده يدعوهم فيها إلى السلام ويبين لهم أسس عقيدة الدين الجديد، وقد وجدت نصوص هذه الكتب في كثير من المدونات الحديثية وكتب التاريخ، ومن أشهر هذه الكتب:

- كتابة إلى هرقل إمبراطور بيزنطة.
- كتابه إلى كسرى ملك الفرس

(١) انظر: دلائل التوثيق المبكر للسُّنَّة ٣٦٤-٣٦٥.

- كتابه إلى المقوقس ملك مصر.
- كتابة إلى النجاشي ملك الحبشة.
- كتابه إلى ملك عمان.
- كتابه إلى عياهلة ملك حمير.
- كتابه إلى هلال حاكم البحرين.
- كتابه إلى الحارث بن أبي شمر ملك الغساسنة.
- كتابه إلى هوذة بن على ملك اليمامة.

٢ - كتبه ﷺ إلى القبائل:

راسل النبي ﷺ مشايخ القبائل العربية داعياً إلى الإسلام، وموضحا لمن آمن أصول الاعتقاد والأحكام الإسلامية، من ذلك:

- الصحيفة التي أرسلها إلى بني حارثة بن عمرو.
- كتابه إلى أهل داما، إحدى قرى عمان.
- رسالته إلى شيخ مشايخ قبيلة جذام وخزاعة.
- الكتاب الذي أرسله مع نهشل بن مالك الوائلي إلى قبيلته.
- كتابة إلى قطاع الطرق في تهامة، يدعوهم فيها إلى الإسلام، ويعطيهم الأمان إذا اعتنقوا دينه.
- كتبه إلى قبائل مهرة، وخيثمة، وبني نهد، وجرم، وعشيرة كلب، وبني الحارث، والأزد، وأهل هجر، وملوك حمير.

٣ - كتبه ﷺ إلى الولاة والقضاء وجباة الزكاة:

كان النبي ﷺ يوجه ولائه وقضاته وعمال الزكاة في الأقاليم عبر رسائل مكتوبة، يبين لهم فيها أحكام الدين وكيفية قيامهم بمهامهم وفق هدي الشارع،

ومن ذلك: كتابه لعمرو بن حزم حين أرسله إلى اليمن، وفيه أحكام الطهارة والصلاة والغنيمة والصدقة وأحكام الجرح والديات.

- كتابه إلى علاء بن الحضرمي والي البحرين، وفي تفاصيل تتعلق بأحكام الصلاة والزكاة.

- رسالته إلى عامر الجهني، أحد عمال الزكاة.

- رسالته إلى قبيصة بن المخارق، أحد عمال الزكاة.

- كتابه إلى أبي بكر لما بعثه للحج بالناس، وهو يشتمل على أحكام الحج، أرسله إليه مع عليّ رضي الله عنهما.

٤ - المعاهدات والمواثيق والاتفاقيات:

أمر النبي ﷺ بكتابة جملة من هذه العهود بحسب الحاجة، ومن ذلك:

- الاتفاقية مع قبيلة ضمرة على أمنهم وسلامة أشخاصهم وممتلكاتهم مقابل مشاركتهم في دفع العدوان على المدينة، وذلك في السنّة الأولى للهجرة.

- المعاهدة مع قبيلة غطفان أثناء غزوة الخندق سنة ٨هـ.

- معاهدة صلح الحديبية بين المسلمين وأهل مكة سنة ٦هـ.

- المعاهدة بين النبي ﷺ وحاكم دومة الجندل سنة ٩هـ.

- معاهدة السلام مع أهل أيلة أثناء غزوة تبوك.

- المعاهدة مع قبيلة بارق عندما زاروا النبي ﷺ.

- المعاهدة مع قبيلة أسلم على التعاون ضد العدوان الخارجي على أي من الطرفين.

- معاهدة التحالف مع قبيلة جهينة.

- اتفاقية السلام مع بني حبيبة.

- المعاهدة مع ثقيف.
- المعاهدة مع بني غفار.
- المعاهدة المرسلة إلى أهل جرباء وأذرح مع وفد منهم زار النبي ﷺ ٩هـ.
- المعاهدة مع نصارى نجران على حمايتهم وإلزامهم بدفع الجزية.
- صحيفة للمعاهدة مع اليهود في المدينة في بداية الهجرة.

٥ - العقود، وقرارات العفو العام، ومنح الأراضي:

كتبت جملة من الوثائق بأمر النبي ﷺ في هذا الباب، منها:

- كتاب العفو عن سراقة بن مالك.
- عقده مع الأزرق بن عمر حول إقامته بمكة وحق الزواج من قريش.
- عقد منح زيد الخير بعض الأراضي.
- وثيقة إثبات ممتلكات عك ذي خيوان.
- عقد منح تميم الداري بعض الأراضي.
- عقد منح قطعة أرض لعباس السلمي.
- عقد منح أراضي عليها عيون مائية وأشجار ونخيل لعقيل بن كعب.
- عقد منح مزرعة لرقاد بن ربيعة في اليمن.
- عقد منح قبيلة بني قشير مجموعة أراضي.
- عقد فيه الحقوق والواجبات لوفد عبد القيس.
- وثيقة تعهد بالحماية لقيلة بنت مخرمة وقبيلتها.
- عقد منح مزارع القبلية لبلال بن الحارث المزني.

٦- تدوين سجل يحصي أسماء المسلمين:

وقد بلغ ألفاً وخمسمائة، كما رواه البخاري، وهذا العـــد يشـــير إلى أن الإحصاء ربما كان في حدود السَّنَة الثانية للهجرة.

٧ – سجلات الحروب:

إن أسماء الصحابة المشاركين في الغزوات كانت تدون عند كل معركة، وكان يستفاد منه في توزيع المغانم وحقوق القتلى، وقد عين النبي ﷺ كاتبا لهذه المهمة.

٨ – قائمة بأسماء رسل النبي ﷺ إلى الأفاق:

ذكر ابن إسحاق وغيره وجود كتاب يضم أسماء من أرسلهم النبي ﷺ إلى الملوك والحكام، بالإضافة إلى فحوى رسالة كل منهم، وقد كان هذا الكتاب عند يزيد بن أبي حبيب المصري (١٢٨)؛ وقد أرسله إلى الزهري الذي أقر صحته.

٩– عقود العتق:

ثبت عن النبي ﷺ الأمر بكتابة جملة من عقود تحرير العبيد، منها:

– عقد عتق مولاة أبي رافع، وافتتاحية العقد: "هذا كتاب الله لفتاه أسلمت: إني اعتقلك لله عتقاً مبتولاً، الله أعتقك، وله المن علي وعليك، فأنت حرة لا سبيل لأحد عليك إلا سبيل الإسلام وعصمة الإيمان" شهد بذلك أبو بكر وشهد عثمان، وشهد علي، وكتب معاوية بن أبي سفيان.

– عقد عتق قبيلة أبي ضميرة من الرق.

– عقد شراء سلمان الفارسي من اليهودي ابن عبد الأشهل، وإعتاقه.

١٠ – خطب وأحاديث متفرقة، مثل:

– كتابة خطبة الوداع لأبي شاه، وهي واردة في الصحيحين.

– كتابة حديث لعتبان بن مالك، كما في مسند أحمد وغيره.

ب – كُتَّاب النبي ﷺ [1]:

لقد اتخذ النبي ﷺ مجموعة من الكتاب قارب عددهم ستين كاتباً، وكان لهم تخصصات متنوعة، وذلك على النحو التالي:

- كُتَّاب القرآن الكريم حين نزوله على النبي ﷺ.
- كُتَّاب ما يأمر به النبي ﷺ.
- كُتَّاب الرسائل إلى الملوك والرؤساء.
- كُتَّاب العهود والمواثيق والصدقات وغيرها.
- كُتَّاب المراسلات مع العرب.
- كُتَّاب مسائل التشريع.
- كُتَّاب سجلات الحروب والمغانم.
- كُتَّاب دائمون بين يدي النبي ﷺ يكتبون ما يعرض من أمور.
- كُتَّاب يكتبون ما بين الناس من عقود ومعاملات.
- كُتَّاب ينوبون عمن كان يغيب من كتاب النبي ﷺ الأصليين.

ج – ما كتبه الصحابة في عهد النبي ﷺ:

لقد دون عدد من الصحابة أحاديث النبي ﷺ بغرض الحفظ أو الإفادة بها، ومن ذلك:

- الصحيفة الصادقة لعبد الله بن عمرو بن العاص، وقد اشتملت على ألف حديث.
- كتب سعد بن عبادة.
- كتاب معاذ بن جبل.

---

(١) انظر كتاب الوحي للدكتور أحمد عبد الرحمن عيسى، كتاب النبي ﷺ للأعظمي.

- كتاب أبي رافع مولى النبي ﷺ
- صحيفة عليّ بن أبي طالب.
- صحيفة جابر بن عبد الله الأنصاري.

وسيأتي في مبحث التدوين في عهد الصحابة ذكر نماذج كثيرة أخرى لما كتبه الصحابة و لم نتأكد من أنهم كتبوها في عهد النبي ﷺ.

ولا شك أن هذه النماذج الكثيرة لما كتب من السُّنَّة في العهد النبوي كافية للدلالة على كثرة ما كتب من السُّنَّة في ذلك العهد وفيه رد علمي قوي على ما ذهب إليه بعض المستشرقين ومن قلدهم من أن السُّنَّة قد تأخرت كتابتها، علماً بأن كثيرًا من هذه المدونات المبكرة محفوظة في أمهات كتب السُّنَّة، وكتب المغازي والسير والتاريخ.

أسئلة التقويم الذاتي

س١: كيف كان حال الكتابة لدى العرب قبل الإسلام؟ مع تحقيق القول في ذلك.

س٢: ناقش ما ذكره بعض المستشرقين وأشياعهم من تأخر كتابة السُّنَّة إلى القرن الثاني، مبينا سبب هذه الشبهة، مع الرد عليها في ضوء دراسة هذا المحور.

س٣: ما هي أحاديث كراهة كتابة السُّنَّة وأحاديث إباحة ذلك؟ وما درجة كل من الصحة؟

س٤: كيف جمع العلماء بين تلك الأحاديث؟ وما الذي ترجحه من أوجه الجمع؟

س٥: ما هي أقسام ما كتب في العهد النبوي مع التمثيل؟

س٦: ما هي مجالات عمل كتاب النبي ﷺ وما عددهم؟

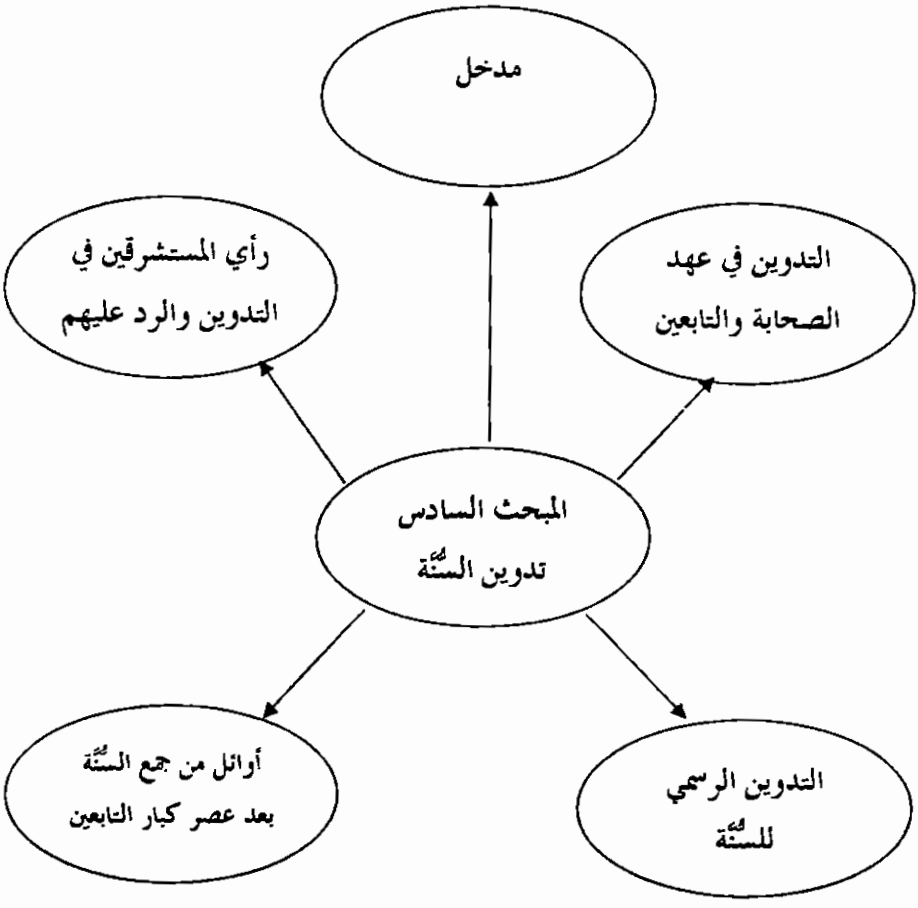
مدخل
رأي المستشرقين في التدوين والرد عليهم
التدوين في عهد الصحابة والتابعين
المبحث السادس
تدوين السُّنَّة
أوائل من جمع السُّنَّة بعد عصر كبار التابعين
التدوين الرسمي للسُّنَّة

المبحث السادس

تدوين السُّنَّة

الأهداف الخاصة

١ - معرفة مراحل تدوين السُّنَّة من عصر الصحابة والتابعين إلى عصر التدوين.

٢- الاطلاع على نماذج كافية من كتابات الصحابة والتابعين.

٣- معرفة مراحل التدوين الرسمي للسُّنَّة وملابساتها.

٤ - الاطلاع على خصائص التدوين العام الذي تم في عهد عمر بن عبد العزيز.

٥ - معرفة أوائل من جمع السُّنَّة بعد عصر كبار التابعين.

٦- إدراك موقف أكثر المستشرقين من الإسلام عامة ومن السُّنَّة خاصة.

٧- فهم رأي المستشرقين في تدوين السُّنَّة والرد عليهم.

٨ - معرفة أشهر المستشرقين الذين كتبوا في موضوع تدوين الحديث، وأشره مَنْ رد عليهم من أهل العلم.

٩- إدراك أن السُّنَّة النبوية نُقِلت مكتوبة ومحفوظة، وأن الحفظ أدق من الكتابة وأعظم فائدة.

١٠- التأكد من أن العبرة في صيانة الحُجَّة بعدالة ناقليها وليس بكتابتها مجردة من العدالة.

المبحث السادس

تدوين السُّنَّة[1]

مدخل:

١- لقد استقر أمر كتابة السُّنَّة في عهد النبي ﷺ على الإذن والإباحة، كما تقدم في المبحث السابق، وأن من استمر من الصحابة والتابعين في كراهة ذلك مع قلة عددهم، لم تكن الكراهة عندهم بسبب اعتقاد المنع، وإنما لأسباب أخرى، مثل خشية الاتكال على الكتب وترك الحفظ، أو خوف صيران العلم إلى غير أهله.

٢- إن جماعة ممن روي عنهم كراهة الكتابة في البداية قد انتهى أمرهم إلى ممارستها مثل أبي هريرة وابن عباس وأبي سعيد الخدري وغيرهم، مما يؤكد أن الامتناع لم يكن بسبب اعتقاد المنع.

٣- إن أكثر الصحابة وجماهير التابعين كانوا لا يرون بالكتابة بأساً، وكانوا يمارسونها، ويأمرون طلابهم بها، وانتهى هذا العصر بالإجماع العلمي على كتابة السُّنَّة فتوالت الكتب والمصنفات في ذلك.

٤ - كان تدوين السُّنَّة في عهد الصحابة والتابعين إلى عهد عمر بن عبد العزيز يتم بجهود فردية، ولقد طرحت فكرة تدوين الدولة للسُّنَّة على البحث في عهد عمر ﷺ وربما كان ذلك بإشارة من بعض الصحابة، لكن عمر تخلى عن الفكرة بعد استخارة دامت شهراً، ويبدو أن موضوع جمع القرآن في

---

(١) انظر: دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه للدكتور الأعظمي، دلائل التوثيق المبكر للسُّنَّة المطهرة للدكتور امتياز أحمد، الحديث النبوي للصباغ ٣٤، السُّنَّة قبل التدوين ٣٠٩، دراسات في السُّنَّة النبوية للدكتور صديق عبد العظيم ١١٩، معالم السُّنَّة النبوية للدكتور عبد الرحمن عتر ٧٩.

الصحف ثم في المصحف قد أخذ الأولوية وشغل بال الخلفاء الثلاثة الأول حتى أنجز في عهد عثمان ﷺ، أما علي ﷺ فقد انشغل بحل الخلافات وما زامنها من الحروب و لم يتفرغ للتفكير في جمع السُّنَّة.

٥- لم تتوافر الدواعي على التدوين العام للسُّنَّة في هذا العهد، لعدم الحاجة إلى ذلك، فالصحابة متوافرون، والحديث محفوظ بإتقان، يروونه للتابعيين، ويتداولونه فيما بينهم، فلما خيف على الحديث أن يدرس ويذهب بذهاب حافظه ظهرت الحاجة إلى تدوينه، فقامت بذلك الدولة المسلمة على يد عمر بن عبد العزيز، ثم تنافس أهل العلم في ذلك.

٦ - كان الرواية الشفوية للسُّنَّة بضوابطها المتقدمة هي الطريقة الأكثر اعتماداً في القرن الأول للهجرة، وقد زامن ذلك كتابات كثيرة اعتمد عليها من بعدهم في التدوين ثم التصنيف، كما سيأتي بيانه، وكان كلام ابن حجر في غاية الدقة عندما قال: "اعلم علمني الله وإياك أن آثار النبي ﷺ لم تكن في عصر أصحابه وكبار تابعيهم مدونه في الجوامع ولا مرتبة"[1]، أي إن ما كتب منها كان متناثراً و لم يكن على شكل كتب مبوبة.

أولاً: التدوين في عهد الصحابة والتابعين:

إن المتتبع لكتب التراث يجد إشارات لا تحصى لما كتبه الصحابة والتابعون من حديث النبي ﷺ، كما هو واضح في الأمثلة التالية:

أ - نماذج من كتابات الصحابة:

١- كتاب أبي بكر ﷺ لأنس بن مالك عامله على البحرين، وقد جاء أوله: "بسم الله الرحمن الرحيم، هذه فريضة الصدقة التي فرضها رسول الله ﷺ

(١) هدي الساري ٦.

والتي أمر الله بها رسوله"؛ وهو حديث طويل أخرج البخاري وغيره.

٢- كتب عمر ﷺ إلى عتبة بن فرقد عامله على البحرين، فقد روى الإمام أحمد عن أبي عثمان النهدي قال: "كنا مع عتبة بن فرقد، فكتب إليه عمر بأشياء يحدثه عن النبي ﷺ، فكان فيما كتب إليه: إن رسول الله ﷺ، قال: لا يلبس الحرير في الدنيا إلا من ليس له في الآخرة منه شيء إلا هكذا، وقال أيضا أشار بأصبعيه السبابة والوسطى"، ووجد في قائم سيف عمر صحيفة فيها صدقة السوائم[١].

٣- وكان البراء بن عازب يحدث التابعين فيكتبون حديثه عن النبي ﷺ، فعن عبد الله بن خنيس قال: "رأيتهم- عند البراء - يكتبون على أيديهم بالقصب"[٢].

٤- وكان أنس بن مالك يملي الحديث على طلابه، حتى إذا كثر عليه الناس جاء بمجال جمع مجلة من كتب فألقاها، ثم قال: "هذه أحاديث سمعتها وكتبتها عن رسول الله ﷺ وعرضتها عليه"[٣].

٥- ولعبد الله بن مسعود كتاب فيه أحاديثه، كان عند ابنه بعد ذلك، فعن معن قال: "أخرج إلي عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود كتاباً، وحلف أنه خط أبيه بيده"[٤].

٦ - وكتب معاوية بن أبي سفيان إلى المغيرة بن شعبة: اكتب إليّ بشيء سمعته

---

(١) انظر: الكفاية ٣٥٣.

(٢) جامع بيان العلم ١/ ٨١.

(٣) تاريخ بغداد ٨/ ٢٥٨.

(٤) جامع بيان العلم ١/ ٤٢.

من رسول الله ﷺ، فكتب إليه المغيرة: "انه كان ينهى عن قيل وقال، وكثرة السؤال، وإضاعة المال"[1].

٧- وكان لعلي صحيفته المشهورة، وفيها أسنان الإبل وشيء من الجراحات وأحكام الدية والعتق[2].

٨ - وكان الحسن بن عليّ يقول لبنيه وبني أخيه: "تعلموا تعلموا، فإنك صغار قوم اليوم، تكونون كبارهم غداً، فمن لم يحفظ منك فليكتبه ويضعه في بيته"[3].

٩ - وكان لابن عباس ألواح يكتب فيها الحديث عن الصحابة، وقد تجمع لديه حمولة جمل من الكتب والدفاتر، وقد قالت سلمى زوجة أبي رافع مولى النبي ﷺ: "رأيت عبد الله بن عباس يأتي إلى زوجي أبي رافع حاملا معه ألواحا خشبية ليكتب أحاديث النبي ﷺ "[4].

١٠ - وكان لا بن عمر كتب، لا يخرج من بيته حتى ينظر فيها[5].

١١- وكان لسمرة بن جندب نسخة فيها أحاديث كثيرة آلت لابنه سليمان والحسن البصري، وحدثا منها[6].

١٢- وكان سعد بن عبادة أحد من حظي في المدينة بلقب "الكامل" قبل الإسلام لمعرفته للكتابة، وقد دون أحاديثه في كتاب رواه عنه ابنه[7].

---

(١) البخاري مع الفتح ٤/ ١٠٤ ح ١٤٧٧.

(٢) مسند أحمد ٢/ ٤٥، ١٢٢.

(٣) الكفاية ٢٢٩، تقييد العلم ١/ ٩١.

(٤) طبقات ابن سعد ٢/ ١٢٣. وانظر: صحيح مسلم ١/ ٧، الكفاية ٣٨٤.

(٥) الآداب الشرعية ٢/ ١٢٥.

(٦) طبقات ابن سعد ٧/ ١١٥، تذكرة الحفاظ ٢/ ٢٦٨، ٤/ ٢٣٦.

(٧) الأم ٧/ ١١٢، مشاهير علماء الأمصار ١٣٠.

١٣- وكان لمعاذ بن جبل كتاب يشتمل على أحاديث، أصبح في حوزة ابن عائذ، وله كتاب آخر آل إلى موسى بن طلحة[١].

١٤- وكان لأبي رافع مولى النبي ﷺ كتاب فيه أحاديث سلمه إلى أبي بكر بن عبد الرحمن بن هشام[٢].

١٥ - وكان لكعب بن عمرو مجموعة من الصحف الحديثية[٣].

١٦- كتب أبي هريرة ﷺ: لقد مر أبو هريرة بمرحلتين في كتابة السُّنَّة، فقد كان ممتنعاً في البداية، ثم باشر الكتابة آخراً، وكان له في منزله كتب كثيرة، نقلها عنه جملة من تلاميذه، مثل همام بن منبه ومحمد بن سيرين وسعيد المقبري، وغيرهم[٤].

١٧ - وكان لجابر بن عبد الله صحيفة أفاد منها عبد الرزاق في مصنفه[٥].

١٨- وكان لعبيدة السلماني كتاب دون فيه أحاديثه، فلما قاربته الوفاة أمر بحرقها لئلا تؤول إلى غير أهلها[٦].

١٩ - وكان لرافع بن خديج مجموعة أحاديث مكتوبة[٧].

٢٠- وكان لشمعون الأزدي صحف فيها حديثة، ويقال إنه أول من كتب على وجهي الورقة[٨].

---

(١) مسند أحمد ٥/ ٢٢٨، سيرة ابن هشام ٨٨٦، ٩٥٦.

(٢) الكفاية ٣٩.

(٣) انظر: دلائل التوثيق المبكر ٤٢٥.

(٤) انظر: صحيفة همام ٣٧، دلائل التوثيق ٤٣٦.

(٥) انظر: صحيفة همام ٢٧، سنن الترمذي ٦/ ٥٢.

(٦) جامع بيان العلم ١/ ٦٧، تقييد العلم ٦١.

(٧) دلائل التوثيق ٤٥٢.

(٨) الإصابة ٢/ ١٥٦.

هذه نماذج لعشرين صحابياً كتبوا الحديث، وهي كافية في الدلالة على كثرة من كتب السُّنَّة من الصحابة، ومن أراد أن يستقصي وجد كثيرًا غير هذه النماذج.

ب – نماذج من كتابات التابعين:

وقد زادت كتابة السُّنَّة انتشارا في عهد التابعين، ومن أمثلة ذلك ما يلي:

١- كان لسعيد بن جبير (ت ٩٥هـ) مجموعة واسعة من الأحاديث المدونة، منها تفسيره وهو قائم على الرواية، وبالإضافة إلى صحفه الحديثية، وقد كان يكتب الحديث على الورق والألواح ورحل الجمل وسعف النخل، بل وعلى نعله أحيانًا، وكان كثير التدوين، لا يفرط في ذلك ولو كان راكباً على دابته، وفي ذلك يقول: أحيانًا أسمع حديثاً وأنا في رحلة من الرحلات مع ابن عمر أو ابن عباس فأكتبه على رحل ناقتي حتى أنزل فأكتبه[١].

٢ – وكان لشهر بن حوشب (ت ١٠٠هـ) نسخة حديثية كان يملي منها على طلابه[٢].

٣- وكان لحبان بن جزء السلمي (ت ١٠٠هـ) مجموعة أحاديث مكتوبة[٣].

٤ – وكان لخالد بن معدان (ت ١٠٣هـ) صحيفة كبيرة جمع فيها مروياته، وكان ذات عري وأزرار[٤].

٥- وكان لأبي قلابة عبد الله بن زيد الجرمي (ت ١٠٤هـ) مجموعة كبيرة من

---

(١) انظر: تقييد العلم ١٠٣، سنن الدارمي ١/ ١٢٨.

(٢) انظر: تاريخ بغداد ١١/ ٥٩، الجرح والتعديل ٣/ ٩.

(٣) الجرح والتعديل ١/ ٢٦٨.

(٤) تذكرة الحفاظ ١/ ٨٧، ١٦٦، الجرح والتعديل ١/ ٤١٢.

النسخ الحديثية تصل إلى نصف حمولة بعير، وقد استفاد منها طلابه، وآلت إلى أيوب السختياني[1].

٦- وكان للحسن البصري (ت١١٠هـ) صحيفة كبيرة جمع فيها أحاديثه، بل له مؤلفات منها: تفسير القرآن، ومجموعة مواعظ، ومجموعة مسائل وكتاب الإخلاص، وكان يملي على طلابه من كتبه[2].

٧- وكان لعلي بن يزيد الألهاني (ت ١١٠هـ) مجموعة كبيرة من الأحاديث في عدة صحف، وقد آل بعضها لعبيد الله بن زحر[3].

٨ - وكان لقاسم بن عبد الرحمن الشامي (ت١١٢هـ) نسخة حديثيه كبيرة آلت لتلميذه عليّ بن يزيد[4].

٩- وكان لعبد الله بن بريدة الأسلمي (ت ١١٥هـ) صحف فيها أحاديثه، وقد أفاد منها مطر بن ظهمان وغيره[5].

١٠- وكان لسليمان بن موسى الأسدي (ت١١٥هـ) مجموعة من الأحاديث في صحيفة[6].

١١- وكان لطلحة بن نافع (ت١١٧هـ) صحيفة بها مائة حديث نقلها الأعمش، كما أن طلحة نقل من صحيفة جابر ﷺ[7].

---

(١) الكفاية ٣٧٦، ٥٠٣، تذكرة الحفاظ ١/ ٨٢.

(٢) الكفاية ٥٠٦، جامع بيان العلم ١/ ٧٤، طبقات ابن سعد ٧/ ١١٥، ١٢٧.

(٣) تهذيب التهذيب ٧/ ١٢، ٣٩٧.

(٤) تهذيب التهذيب ٧/ ٣٩٦.

(٥) تهذيب التهذيب ٦/ ١٥٨.

(٦) ميزان الاعتدال ٢/ ٢٢٥.

(٧) ميزان الاعتدال ٢/ ٣٤٢، تهذي التهذيب ٤/ ٢٢٤.

١٢- وكان عطاء بن أبي رباح (ت١١٧هـ) معروفاً بكتابته وإملائه لطلابه، وكانت له صحيفة حديثيه آلت لابنه يعقوب، وكان له أحاديث مكتوبة عن علي ﷺ [١].

١٣- وكان محمد بن شهاب الزهري (ت١٢٤هـ) أكثر من كتب السُّنَّة في هذا العصر، بجهد فردي، واستجابة للأمر الرسمي من عمر بن العزيز بجمع السُّنَّة، وكانت له كتب في الحديث والمغازي والأنساب، وكان يدون كل ما يسمعه من الحديث، كما كان يدون آثار الصحابة والتابعين، وقد كان بعض قرنائه يقتصرون على كتابة الحلال والحرام في حين دون هو كل شيء مرفوعاً وموقوفاً، فعبروا عن ندمهم بعد ذلك، فهذا صالح بن كيسان يقول: "لقد كتب الزهري، ولم أكتب، ولهذا فقد نجح وضيعت"، وكان الزهري يمنع طلابه من حضور المجالس الحديثية بلا نسخ[٢].

١٤- وكان لخالد بن أبي عمران التونسي (ت ١٢٥هـ) مجموعة من الأحاديث كتبها عن علماء التابعين في المدينة، ورجع بها إلى إفريقية حيث حدث بها، وقد اعتمدها سحنون بن سعيد في المدونة، وغيره من علماء إفريقية[٣].

١٥- وكان ليزيد بن أبي حبيب المصري (١٢٨هـ) مجموعة أحاديث مكتوبة عن الزهري وعطاء بن أبي رباح، وكانت صحيفته في الحديث يتناقلها أهل

---

(١) تهذيب التهذيب ٣/ ٣٢٩، مقدمة الجرح والتعديل ١٣٠، صحيح البخاري ٢/ ٤٣، ٣/ ٢٤٠.

(٢) الجرح والتعديل ٣/ ٣٨، صحيح مسلم ٢/ ٦٥٣، تهذيب التهذيب ١٠/ ٣٦٢، تذكرة الحفاظ ١/ ١٠٥، تاريخ الإسلام ٥/ ١٤٣.

(٣) الجرح والتعديل ١/ ٣٥٤، تهذيب التهذيب٢/ ٣٩، طبقات أبي العرب ٢٤٦، رياض النفوس للمالكي ١/ ١٦٣.

مصر وغيرهم[1].

١٦- وكان لبكر بن وائل (ت١٣٠هـ) صحيفة فيها مجموعة أحاديث، وقد مات قبل والده، فآلت النسخة إلى والده الذي استفاد منها[2].

١٧- وكان لهمام بن منبه صحيفة ضخمة أخذها عن شيخه أبي هريرة، وقد أفاد المصنفون من هذه النسخة، وضمنوها في مصنفاتهم، مثل عبد الرازق في مصنفه والإمام أحمد في مسنده، وقد تناقلت الأجيال هذه النسخة سليمة، حتى اكتشفت في القرن العشرين، ونال الدكتور (محمد حميد الله شرف) أول طبعة لها، وهي من أعظم الإثباتات على قدم تدوين السُّنَّة[3].

١٨- وكان لعلي بن عبد الرحمن (ت١٣٩هـ) نسخة حديثيه، وكان يتشدد في أن ينسخها الطلاب مجتمعة، وينهي عن نسخ بعضها دون بعض[4].

١٩- وكان لحميد الطويل (ت ١٤٢هـ) مجموعة من الأحاديث المكتوبة نقلها عن صحف الحسن البصري وعن عكرمة مولى ابن عباس[5].

٢٠- وكان لهشام بن عروة (ت ١٤٦هـ) أحاديث مكتوبة، وكان يملي الحديث على طلابه الذين يدونون حديثه ثم يعرضونه عليه مثل خالد بن الحارث ونوح بن أبي مريم[6].

---

(١) تهذيب التهذيب ٩/ ٤٤٧.

(٢) الكفاية ٥٠٦، تهذيب التهذيب ١/٤٨٨.

(٣) تذكرة الحفاظ ١/ ٩٥، مسند أحمد ٢/ ٣١٢- ٣١٨، الكفاية ٣٢١، صحيفة همام ٤٤.

(٤) المعارف لابن قتيبة ١٦٨، الكفاية ٣٢١.

(٥) تقييد العلم ١٠١، تهذيب التهذيب ٣/ ٣٩، طبقات ابن سعد ٧/ ١١٦، ١٢٧، المعارف لابن قتيبة ٣٢١.

(٦) أدب الإملاء للسمعاني ٧٨، الكفاية ٣٥٠، ٤٥٩.

هذه نماذج لعشرين دونوا الحديث في عهد التابعين، من باب التمثيل وليس الاستقصاء، وليستدل بها على غيرها في شيوع الكتابة وتداولها في هذا العصر.

ثانيًا: التدوين الرسمي للسُّنَّة[1]:

لقد مر التدوين الرسمي للسُّنَّة بثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: طرحت الفكرة للبحث في عهد عمر ﷺ، واستخار الله في ذلك شهراً، ثم تركها للأسباب التي تقدم بيانها قريباً[2].

المرحلة الثانية: ما قام به أمير مصر عبد العزيز بن مروان (ت ٨٥)، وقد عرف بحبه للعلم وحرصه على السُّنَّة، فقد قال محدث مصر الليث بن سعد، حدثني يزيد بن أبي حبيب أن عبد العزيز بن مروان كتب إلى كثير بن مرة الحضرمي، وكان قد أدرك بحمص سبعين بدرياً من أصحاب رسول الله ﷺ أن يكتب إليه بما سمع من أصحاب رسول الله ﷺ من أحاديثهم إلا حديث أبي هريرة فإنه عندنا[3]، فحديث أبي هريرة كان مكتوباً عند أمير مصر، وعدده ٥٣٧٤ حديثاً كما هو معروف، وأراد استكمال الباقي عن طريق أحد أئمة الحديث ثقة وأمانة وإكثاراً ممن لقي كبار الصحابة من أهل بدر.

وهذا يزيد أمر تدوين السُّنَّة المبكر إيضاحاً، ويصحح المعلومة الشائعة من

---

(١) راجع: السُّنَّة قبل التدوين ٣٢٨ - ٣٧٥، معالم السُّنَّة النبوية ٨٢- ٨٤، الحديث النبوي ٣٦، دراسات في السُّنَّة النبوية ١٣١- ١٣٣، الحديث والمحدثون ١٧٩، السُّنَّة ومكانتها في التشريع الإسلامي ١٠٣ - ١٠٥.

(٢) راجع: مدخل مبحث تدوين السُّنَّة رقم ٤، ٥.

(٣) طبقات ابن سعد ٧/ ١٥٧، تهذيب التهذيب ٨/ ٤٢٩.

أن التدوين الرسمي تم على رأس المائة الأولى، بينما تدل الرواية السابقة على أن هذا التدوين قد تم في حدود العقد الثامن من القرن الأول، ولا شك أن إبراز هذا الأمر بمزيد من البحث سيكون له أبلغ الأثر في تدعيم دلائل التوثيق المبكر للسُّنَّة[1].

ولا يبعد أن يكون عمر بن عبد العزيز قد أخذ الفكرة من والده، فكان للوالد فضل السبق، وكان للابن البار شرف تكميل المهمة.

المرحلة الثالثة: التدوين العام على يد عمر بن عبد العزيز الخليفة الراشد الخامس، امتاز هذا الجهد بثلاثة ملامح:

أ – استنفار علماء الأمة في الأفاق لنشر السُّنَّة وتدوينها:

لقد عمل عمر بن عبد العزيز على حشد طاقات الأمة العلمية في عهده لهذه المهمة السامية، فأرسل إلى جميع ولاته على الأمصار: "انظروا حديث رسول الله ﷺ فاجمعوه"[2].

وكتب إلى أهل المدينة: "انظروا حديث رسول الله ﷺ فاكتبوه، فإني خفت دروس العلم وذهاب أهله"[3].

وكتب إلى عامله أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم: "اكتب إليَّ بما ثبت عندك من الحديث عن رسول الله ﷺ وبحديث عمرة، فإني خشيت دروس العلم وذهابه"[4]، وعمرة هي بنت عبد الرحمن حافظة حديث عائشة رضي الله عنها،

---

(١) انظر السُّنَّة قبل التدوين ٣٧٣- ٣٧٥.

(٢) فتح الباري ١/ ٢٠٤.

(٣) سنن الدارمي ١/ ١٢٦.

(٤) سنن الدرمي ١/ ١٢٦، وانظر صحيح البخاري ١/ ٢٧.

وهي خالة أبي بكر بن حزم.

وجاء في رواية: "فإني خفت دروس العلم وذهاب العلماء، ولا تقبل إلا حديث النبي ﷺ، وليفشوا العلم، وليجلسوا حتى يعلم من لا يعلم، فإن العلم لا يهلك حتى يكون سراً"[1].

وكتب إلى الآفاق: "أما بعد، فامروا أهل العلم أن ينتشروا في مساجدهم فإن السُّنَّة كانت قد أميتت"[2]، و "إنه لا رأي في كتاب الله، وإنما رأي الأئمة فيما لم يترل فيه كتاب و لم تمض به سُنة من رسول الله ﷺ، ولا رأي لأحد في سنة سنها رسول الله ﷺ"[3]، كما أمر محمد بن شهاب الزهري وغيره بجمع السنن[4].

ب – فحص المادة المدونة:

إن الذين كلفهم عمر بن عبد العزيز بالتدوين كانوا كبار حفاظ التابعين، وجهابذة النقاد المحققين ومع ذلك كان يذكرهم بضرورة التمحيص والتحري والتثبت، كما هو واضح من الروايات المتقدمة "بما ثبت عندك"، "ولا تقبل إلا حديث النبي ﷺ".

ومع ذلك فإنه كان يجتمع بهم ويراجع معهم المادة المدونة ويناقشهم فيها للتأكد من سلامتها، فعن عبد الله بن ذكوان قال: "رأيت عمر بن عبد العزيز جمع الفقهاء، فجمعوا له أشياء من السنن، فإذا جاء الشيء الذي ليس عليه

(١) فتح الباري ١/ ٢٠٤.

(٢) المحدث الفاصل ١٥٣.

(٣) سنن الدارمي ١/ ١١٤.

(٤) جامع بيان العلم ١/ ٧٦.

لعمل، قال: هذه زيادة ليس العمل عليها"[1].

ج – نشر المادة المدونة في آفاق بلاد الإسلام:

لقد نقل أن أبا بكر بن حزم قد كتب لعمر بن عبد العزيز بعض ما طلبه[2]، غير أن التدوين العام قد قام به المحدث الحافظ محمد بن شهاب الزهري، ولهذا كان ابن شهاب يقول: "ما دون هذا العلم أحد قبل تدويني"[3].

فلما دونت السُّنَّة وفحصت أمر عمر بنسخها وسارع عمر بإرسالها إلى كافة البلاد الإسلامية حتى يعتمدها المسمون وتسلم السُّنَّة من الشوائب، قال الزهري: "أمرنا عمر بن عبد العزيز بجمع السنن فكتبناها دفتراً دفتراً، فبعث إلى كل أرض له عليها سلطان دفتراً"[4].

وفي هذا رد على المستشرقين، ودحض لمزاعمهم وشبهاتهم فيما يتعلق بتدوين السُّنَّة.

ثم تتالت جهود علماء المسلمين بعد ذلك في التدوين وتفننوا في تصنيف السُّنَّة، كما سيأتي.

ثالثًا: أوائل من جمع السُّنَّة بعد عصر كبار التابعين[5]:

إن الجهود المتقدمة في تدوين السُّنَّة قد مهدت الطريق لمن تبعهم من أوائل العلماء المصنفين، حيث ظهرت حركة التأليف ونشطت على يد أبناء النصف

---

(١) قبول الأخبار ٣٠.

(٢) مقدمة الجرح والتعديل ٢١.

(٣) إرشاد الساري ١/ ١٤، تدريب الراوي ٤٠.

(٤) جامع بيان العلم وفضله ١/ ٧٦.

(٥) راجع السُّنَّة قبل التدوين ٣٣٧- ٣٤٠، دراسات في السُّنَّة النبوية ١٣٣ - ١٣٤، معالم السُّنَّة النبوية ٨٥، منهج النقد في علوم الحديث ٥٩، بحوث في تاريخ السُّنَّة المشرفة ٢٣٢.

الأول من القرن الثاني للهجرة ثم تتالى ازدهارها وتنوع فنونهـا إلى أن بلغـت أوجها في القرن الثالث الذي وسم بأنه العصر الذهبي للسُّنَّة، إذ نضجت فيـه علومها في مختلف المجالات روايته ودراية وتصنيفا في ذلك.

وقد امتاز تأليف السُّنَّة في هذه المرحلة بأمرين عن المرحلة السابقة:

أ- ترتيب الأحاديث على أبواب الفقه، وضم هذه الأبواب إلى بعضها بعض في كتب، بينما اقتصر في المرحلة السابقة على كتابة أحاديث متناثرة لا يجمعها باب واحد في الغالب، وقد وجد من جمع الأحاديث تحت باب واحد دون أن يضمه إلى غيره من الأبواب، وهو ما يسمى بالأجزاء الحديثية، كما فعل عامر الشعبي (ت ١٠٣هـ) في جزء الطلاق، قال الحافظ ابن حجر: "إن مـا ذكر إنما هو بالنسبة للجمع في الأبواب، وأما جمع حديث إلى مثله في باب واحد فقد سبق إليه الشعبي"[1].

ب - عدم الاقتصار على الحديث المرفوع إلى النبي ﷺ وإن كان هو الأغلـب، إلا أنهم أضافوا إليه فتاوى الصحابة والتابعين وما أثر عنهم مـن أقـوالهم وأفعالهم.

وقد ظهرت المصنفات في هذه الفترة دفعة واحدة، ولذلك فلم يعرف على وجه التحديد أول من صنف وبَوَّبَ، فربطوا ذلك بالبلدان، وقالوا: أول مـن صنف بمكة: ابن جريج (ت ١٥٠هـ)، وأول من صنف بالمدينة: مالك بن أنس (ت ١٧٩هـ) أو محمد بن إسحاق (ت ١٥٠هـ)، وهكذا، وسوف أرتبهم بحسب تواريخ وفاتهم، مع ذكر بلدانهم:

- عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج (ت ١٥٠هـ) بمكة.

---

(١) هاري الساري ٤، توجيه النظر ٨.

- محمد بن إسحاق (ت ١٥١هـ) بالمدينة.
- معمر بن راشد (ت ١٥٣هـ) بالشام.
- سعيد بن أبي عروبة (ت ١٥٦هـ) باليمن.
- عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي (ت ١٥٦هـ) بالشام.
- محمد بن عبد لرحمن بن أبي ذئب (ت ١٥٨هـ) بالمدينة.
- الربيع بن صبيح (ت ١٦٠هـ) بالبصرة.
- شعبة بن الحجاج (ت ١٦٠هـ) بالبصرة.
- سفيان بن سعيد الثوري (ت١٦١هـ) بالكوفة.
- الليث بن سعد (ت ١٧٥هـ) بمصر.
- حماد بن سلمة بن دينار (ت ١٧٦هـ) بالبصرة.
- مالك بن أنس (ت ١٧٩هـ) بالمدينة.
- عبد الله بن المبارك (ت ١٨١هـ) بخراسان.
- هشيم بن بشير (ت ١٨٨هـ) بواسط.
- جرير بن عبد الحميد الضبي (ت١٨٨هـ) بالري.
- عبد الله بن وهب (ت ١٩٧هـ) بمصر.
- سفيان بن عيينة (ت ١٩٨هـ) بمكة.
- عبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت ٢١١هـ) باليمن.

وقد حملت مصنفاتهم، مثل: مصنف، سنن، موطأ، جامع، مسند، ثم ازدهرت حركة التأليف في الفترة التالية فظهرت الصحاح والسنن والمسانيد وغيرها، كما سيأتي بيانه في المبحث السابع بإذن الله.

رابعًا: رأي المستشرقين في التدوين والرد عليهم[1]:

رغم تلك الحقائق العلمية الوافية والموثقة بخصوص تاريخ تدوين السُّنَّة المبكر ودلائله الدامغة فقد تعنت كثير من المستشرقين في موقفهم من تدوين السُّنَّة، وتحكموا بالجهالة حيناً وبالأغراض والمكر والكيد أحيان، ليغرروا بالجهلة من أبناء الأمة المسلمة وبالمستغربين المنتسبين للإسلام، الذين يرددون ما يقوله أولئك دون تكلف عناء البحث العلمي الجاد في حين يدعون الثقافة والمعرفة وهي منهم براء، ففضحوا بذلك أنفسهم وأفصحوا عن جهلهم وخسروا دينهم.

ولقد عني المستشرقون عناية خاصة بموضع تدوين السُّنَّة، وركز قطاع كبير منهم همهم على ترويج الشكوك والالتباسات حولها في صور مختلفة، بقصد التشكيك في مرجعيتها وحمل المسلمين على تركها حتى ينسلخوا عن دينهم.

ولتعليم يا أخي المسلم أن التدافع بين الحق والباطل سنة إلهية، قال تعالى: ﴿وَلَوْلاَ دَفْعُ اللهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَّهُدِّمَتْ صَوَامِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا اسمُ اللهِ كَثِيرًا وَلَيَنصُرَنَّ اللهُ مَن يَنصُرُهُ إِنَّ اللهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾[2]؛ وسيستمر هذا الصراع إلى أن يورث الله الأرض لعباده الصالحين فيها، فإن للباطل جولة أو جولات، وللحق صولة ودولة وتمكين إذا وجد أهله المخلصون العاملون.

وقد مني الإسلام منذ عهوده الأولى بأعداء لا ينامون، يكيدون ويتآمرون عليه بالليل والنهار ﴿وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ﴾[3].

---

(١) راجع: حجية السُّنَّة ٣٩٢، السُّنَّة قبل التدوين ٣٧٥، منهج النقد في علوم الحديث ٤٩د السُّنَّة ومكانتها في التشريع ١٥٨، دلائل التوثيق المبكر ١٥١، ٢٣٨- ٣٠٧.

(٢) الحج ٤٠.

(٣) الأنفال ٣٠.

وهؤلاء الأعداء أنواع متعددة، أكثرهم خسة ونذالة هم الذين نقلوا المعركة من المواجهة العملية أو العسكرية في ميدان مكشوفة إلى الدس والخديعة في الظلام، لأنهم وجدوا أن النوع الأول من المواجهة سرعان ما يظهر فيه زيف باطلهم ويهزم فيه جندهم، فلجؤوا إلى إثارة الشبهات حول هذا الدين، لتشكيك الأمة في أصول شرعها، فكان ذلك الدس على السُّنّة قديماً وحديثاً.

ولم يدرك هؤلاء أن الله قد حمى شرعه، وهيأ لسنة نبيه ﷺ علماء أفذاذا نافحوا عنها، وردوا كيد الأعداء في نحورهم: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ تَنْزِيلاً ﴾[1].

ولقد أثار اليهود والنصارى توسع ديار الإسلام على حساب ديارهم وغاظهم انتشار الحق وتهاوي رموز الباطل أمام جحافل الإسلام التي ترفع راية التوحيد وتدمر الشرك وأهله وتقمع معسكرات الكفر إذا أصر أهلها على الضلال.

ومن هنا تولد لديهم حقد دفين ضد الإسلام والمسلمين، ظهر في البداية في صورة فرق هدامة، ثم خمد أمره حيناً من الزمان ليظهر بعد ذلك في صورة الحروب الصليبية، ثم في صورة الاستعمار الغربي الحديث للبلاد الإسلامية.

وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر أدرك الأعداء أن الاستعمار المباشر لبلاد المسلمين لا يزيد المسلمين إلا تمسكاً بدينهم وحقداً على الكفار ومناهجهم، بالإضافة إلى مناداة كثير منهم بمنافاة هذا النوع من الغزو المتوحش للأساليب المتحضرة في التعامل بين الشعوب، وأنه تعد سافر لا يمكن تبريره، فانتقلوا إلى التركيز على نوع آخر من الاستعمار هو الغزو الفكري للعقائد

(١) الإنسان: ٢٣.

والعقول، وهو أشد فتكا وأكثر ضرراً من الاستعمار العسكري، مع محافظتهم الشكلية على سمعتهم الخارجية، فغادرت جيوشهم أوطان المسلمين، بعد أن تركوها في وضع يستطيعون معه تحقيق أهدافهم دون مشقة، حيث ركزوا مناهجهم في مجالات التعليم والتربية والثقافة والاقتصاد والإعلام.

وكان لابد للعقلية الغربية الحاقدة أن تفكر في طريقة محكمة مخطط لها بدقة لضمان استمرار السيطرة الفكرية، ومن هنا عقد أول مؤتمر للمستشرقين في باريس سنة ١٨٧٣لمناقشة هذه القضية والتخطيط لها وتقنينها، ثم توالى عقد المؤتمرات وتنسيق الأدوار ومتابعة التنفيذ، فمنهم من يركز على ثلب القرآن، ومنهم من يركز على الطعن في السُّنَّة، ومنهم من تخصص في نظام الحدود، ومنهم من يثير قضية المرأة، ومنهم من جعل همه الطعن على رموز الإسلام ورجالاته عبر التاريخ.. وقد ألفوا في ذلك الكتب الكثيرة والدوريات العديدة، وعقدوا المنتديات في الدراسات الإسلامية وفق مناهجهم المنحرفة، وأصبحوا مراجع مشبوهة لتلك التخصصات.

ومن باب موضوعية المسلم وأمانته وما ينبغي أن يتحلى به من العدل نقول: إنه بالرغم من الهدف العقدي الواضح للاستشراق والمتمثل في الكيد المستمر للإسلام فإنه يوجد عدد قليل منهم قد تحلى بنوع من الموضوعية انتهت ببعضهم إلى اعتناق الإسلام مثل (محمد أسد واتين دينيه).

ومن الأسماء المشهورة في الطعن على السُّنَّة والكيد للإسلام ما يلي:

- جولد ريهر اليهودي المجري، وهو من أسوئهم وأكثرهم جرأة، ومن كتبه في هذا المجال: دراسات إسلامية، والعقيدة، والشريعة في الإسلام، وقد عقد في الكتاب الأول فصلا حول كتابة الحديث.

- شاخت وهو يهودي ألماني، ومن كتبه: تاريخ التشريع الإسلامي، وأصول الفقه الإسلامي.

- سوفاجيه، له كتاب: الحديث عند العرب.

- شبرنجر، وهو ألماني، له مقالة حول تطور الكتابة في الإسلام.

- بالإضافة إلى رئيسهم زيمر، وكريمر، وفنوك، وغيرهم.

وقد أنبرى في الرد على هؤلاء وعلى تلاميذهم من المنتسبين للإسلام جماعة من المعاصرين، منهم:

- الدكتور محمد أبو شهبة في كتابه: دفاع عن السُّنَّة.

- الدكتور عبد الغني عبد الخالق في كتابه حجية السُّنَّة.

- الدكتور مصطفى السباعي في كتابه: السُّنَّة ومكانتها في التشريع الإسلامي.

- الشيخ محمد الغزالي في كتابه: دفاع عن العقيدة والشريعة.

- الشيخ محمد عبد الرزاق حمزة في كتابه: ظلمات أبي رية.

- الشيخ عبد الرحمن المعلمي اليماني في كتابه: الأنوار الكاشفة.

ويتلخص رأي هؤلاء حول تدوين السُّنَّة في أمرين:

١- التركيز على تأخر التدوين إلى القرن الثاني: بل إن منهم من يتجرأ ويذكر أنها لم تدون إلا في القرن الثالث؛ ليجعلوا من وجهة نظرهم سبيلاً إلى تحريفها والزيادة والنقصان فيها؛ وليقارنوا بينها وبين ما كتبه النصارى بعد رفع عيسى عليه السلام بقرون، ليصلوا إلى إضعاف الثقة بها.

ويكفي في الرد على هذا الزعم الباطل العودة إلى ما أثبت في المباحث السابقة من الأدلة العلمية الوافية والموثقة حول التدوين الموسع للسُّنَّة منذ عهد النبي ﷺ وعصر الصحابة والتابعين.

بالإضافة إلى ما تقدم أيضاً من ذكر تثبت الصحابة ومن بعدهم في تحمل السُّنَّة وروايتها، وما بنوه من المنهج المتميز في قواعد الرواية وصيانة السُّنَّة.

كما ينبغي التذكير هنا بنظام الإسناد وعلم الرجال والجرح والتعديل وما له من الأثر البين في حفظ السُّنَّة، وإن نظام الإسناد من خصائص هذه الأمة كما هو معلوم، ولا يجادل في ذلك إلا مكابر، لأنه أمر واقعي لا يرقى إلى الشـــك، ومن خالف فيه يقال له: هات برهانك، وأنى لهم ذلك؟

٢- أما الطرف الثاني من شبهتهم فهو التهوين من شأن الحفظ والرواية الشفوية، وجعلها سبيلاً إلى تضييع السُّنَّة، وبالتالي انعدام وزن ما نقل منها بهذه الطريقة.

ونحن نقرر هنا أن الحفظ والرواية الشفوية المنضبطة كانت من وسائل حفظ السُّنَّة، وأن ما لم يكتب من السُّنَّة في العهد النبوي قد نقل بهذه الواسطة، وهي أحكم وأدق من الكتابة، وبيان ذلك على النحو التالي:

أ - إن المعول عليه في صيانة الحجة والمحافظة عيها من التبديل والخطأ هو عدالة حامليها وضبطهم وحرصهم وورعهم، يستوي في ذلك حفظ الصدر وكتابة القلم، فإذا اجتمع ذلك، أى حفظ الصدر مع عدالة النقلة، أو الكتابة مع عدالة النقلة كان ذلك منتهى المحافظة، أما إذا انتفت العدالة فلا يوثق حينئذ بحفظ ولا كتابة، ولا تجدي الكتابة حينئذ بمجردها و لم نأمن من العبث والتبديل، ولذلك فإن التشدد في أوصاف الرواة كان معياراً لازماً لقبول كل حديث، سواء روي حفظاً أو كتابةً.

ومما يؤكد أن الكتابة وحدها لا تجدي إذا انتفت العدالة أن اليهود والنصارى كانوا يكتبون التوراة والإنجيل ويحرفون فيها لعدم وجود العدالة، قال

تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللهِ لِيَشْتَرُوا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلاً فَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا يَكْسِبُونَ﴾[1].

وكم من مكتوب اليوم في الكتب والجرائد والمجلات مليء بالكذب والخلط والتزوير!

فالكتابة وحدها إذا لا تفيد القطع بصحة المكتوب إلا إذا نقلها عدول أمناء.

ب - إن الكتابة دون الحفظ من حيث القوة، وهذا أمر قرره أهل العلم ويشهد له الواقع أيضاً.

أما من حيث تقرير أهل العلم، فقد أجمع المحدثون على أن الرواية المأخوذة عن حفظ (مع عدالة الناقل طبعاً) أقوى درجة من الرواية بالمكاتبة.

كما اتفق الأصوليون عند الكلام على طرق ترجيح الأخبار أنه إذا تعارض خبران وكان أحدهما مرويا بالسماع والآخر مرويا بالكتابة أنه يقع ترجيح اخبر المروي سماعا.

ومن حيث الواقع يدرك كل منا من نفسه أنه أكثر إتقانا لما يحفظه عن ظهر قلب مما يكتبه، بل إنه قد يكون حافظاً للشيء عن ظهر قلب فإذا كتبه أخطأ فيه، ولهذا أوجب المحدثون على من يكتب الحديث أن يقوم بمقابلة مع كتبه على الأصل حتى يتأكد من سلامة ما كتب، و لم يعتدوا بأي نسخة حديثية إذا لم تكن مقابلة، وجعلوا علامات تعرف بها النسخ المقابلة من غيرها.

ح - وإذا كان الحفظ أكثر قوة من الكتابة- بالنسبة لعامة الناس- فإن ذلك

(١) البقرة ٧٩.

يزداد وضوحاً وتأكداً بالنسبة للعرب لما اشتهروا به من قوة الحافظة، ويزداد قوة وتأكدا بالنسبة للصحابة والتابعين خصوصاً لتوافر الدواعي على حرصهم على الاعتناء بالسُّنَّة وحمايتها وخوفهم من الوقوع في الخطأ عند التبليغ عن رسول الله.

وقد ثبت عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه حفظ قصيدة فيها خمسة وسبعون بيتاً من أول سماع لها، وروي عن الزهري والشعبي من علماء التابعين أنهما يحفظان الشيء من أول سماع له.

د- إن الحفظ أعظم بركة وأكثر فائدة وأجدى نفعاً من الكتابة، لأن حفظك ينتقل معك حيث ذهبت فتستفيد منه وتفيد غيرك حيثما حللت، وبخلاف المكتوب الذي إذا ضاع أو احترق ذهب ما فيه من العلم، قال الخليل بن أحمد:

ليس بعلم ما حواه القمطر ما العلم إلا ما حواه الصدر

وبهذه تدرك زيف ادعاءاتهم المغرضة وبطلان مزاعمهم المشبوهة، وسيأتي مزيد من الرد على شبهاتهم في المبحث الأخير من هذا الكتاب إن شاء الله.

أسئلة التقويم الذاتي

س١: ما الدافع لكراهة بعض الصحابة لكتابة السُّنَّة بعد العهد النبوي، مع أن الأمر قد استقر على الكتابة منذ عهد النبي ﷺ؟

س٢: لماذا عاد إلى الكتابة بعض من كان يكرهها من الصحابة؟

س٣: ما هي مراحل التدوين الرسمي للسُّنَّة؟

س٤: اذكر خمسة نماذج من كتابات الصحابة ومثلها من كتابات التابعين، مع التحليل والمناقشة.

س٥: ما هي خصائص التدوين العام الذي أمر به عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه ؟

س٦: من هو أول من جمع السُّنَّة بعد عصر كبار التابعين في حواضر العالم الإسلامي الأساسية؟

س٧: ما هو موقف المستشرقين العام من الإسلام عامة ومن السُّنَّة خاصة؟ واذكر بعض مشاهيرهم في هذا المجال؟

س٨: اذكر خمسة كتب تولت الرد على شبهات المستشرقين حول السُّنَّة.

س٩: ما هي الشبهات الأساسية التي أثارها المستشرقون حول تدوين السُّنَّة، وكيف ترد عليهم؟

س١٠: ما هو المعول عليه في صيانة الحجة؟

س١١: قارن بين الحفظ والكتابة في مستوى صيانة الحجة.

س١٢: اكتب ثلاث صفحات بتعبيرك تضمنها خلاصة ما فهمته من هذا المبحث.

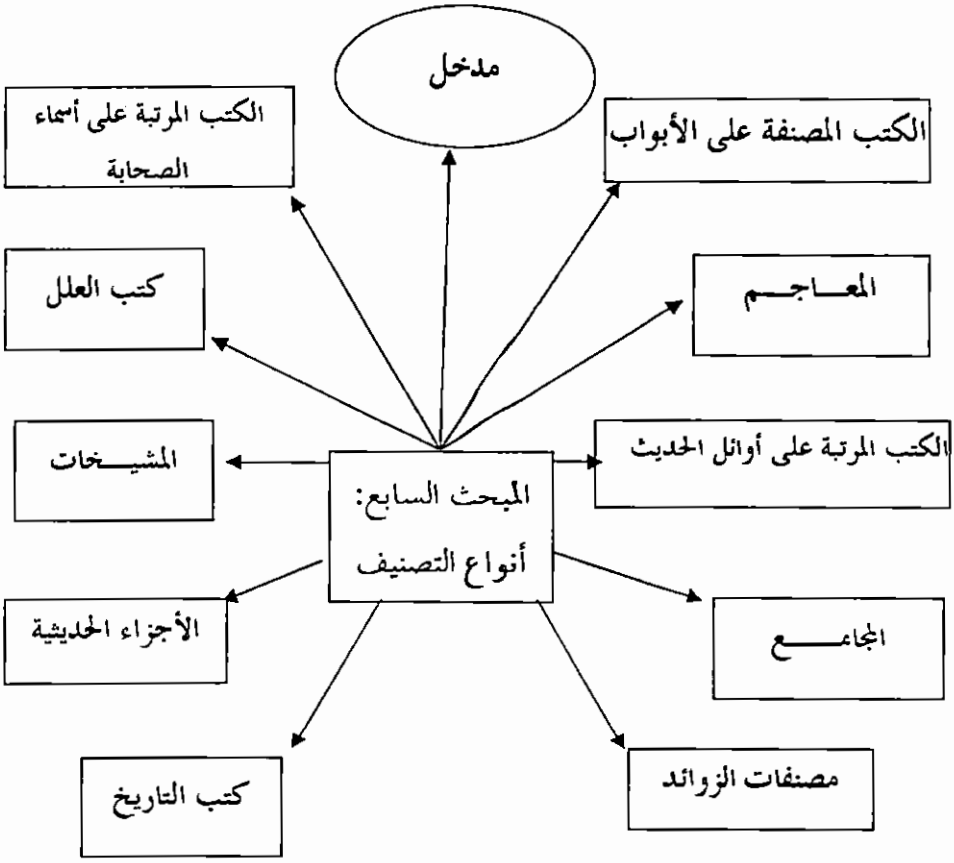
مدخل
الكتب المرتبة على أسماء الصحابة
الكتب المصنفة على الأبواب
كتب العلل
المعـــاجـــم
المشيـــخات
الكتب المرتبة على أوائل الحديث
المبحث السابع: أنواع التصنيف
الأجزاء الحديثية
المجامـــــع
كتب التاريخ
مصنفات الزوائد

المبحث السابع
أنواع التصنيف في السُّنَّة

الأهداف الخاصة

١- معرفة الأنواع الأساسية لمصنفات المحدثين في السُّنَّة.
٢- إدراك الفروق بين تلك الأنواع وآثارها في تيسير الاستفادة من السُّنَّة.
٣- معرفة كيفية الاستفادة من كل نوع، وحفظ نماذج كافية من المؤلفات فيه.
٤- معرفة خصائص الكتب الستة ومسند أحمد وموطأ مالك وحكم أحاديثها، والبدء في مباشرة التعامل معها باحثاً ومستفيداً وساعياً للتطبيق.
٥- إدراك عظمة الجهود التي بذلها المحدثون في تصنيف السُّنَّة، وما ابتكروه في ذلك من مناهج التأليف.
٦- السعي لتكوين مكتبة تحتوي على أمهات كتب السُّنَّة.

المبحث السابع

أنواع التصنيف في السُّنَّة[1]

مدخل:

لقد تتابعت جهود المحدثين في جمع السُّنَّة وتكاملت لتمثل صرحاً هائلاً يعجب الناظر فيه من ثرائه وتنوعه، فبعد عصر التدوين جاء عصر التصنيف بعد انقضاء عصر التابعين.

وقد اكتملت هذه الجهود ونضجت في القرن الثالث الذي يسمى العصر الذهبي للسُّنَّة، حيث تفنن المحدثون في طرق التصنيف، وجردوا الأحاديث من الفتاوى وأقوال الصحابة والتابعين، وابتكروا مناهج كثيرة في تصنيفاتهم، فمنهم من قصد إلى تجريد الصحيح وحده، ومنهم من صنف على أبواب الفقه، ومنهم من صنف على مسانيد الصحابة إلى غير ذلك من أغراضهم الرامية إلى جمع سنة المصطفىﷺ وتقريبها من طالبها وتيسير الاستفادة منها في معرفة صحيح الاعتقاد، وصفة العبادة الشرعية، وآداب الإسلام وفضائله وتوجيهاته في مجالات الحياة جميعها،وفيما يلي ذكر أهم أنواع التصنيف في الحديث النبوي،مع التمثيل لها، والتعريف بالكتب الستة وموطأ الإمام مالك ومسند الإمام أحمد لأهميتها:

---

(١) راجع: الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السُّنَّة المشرفة للكتاني، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة، هدية العارفين بأسماء المؤلفين لإسماعيل باشا البغدادي، تاريخ التراث العربي لفؤ د سزكين، الحطة في ذكر الصحاح الستة للقنوجي، منهج النقد في علوم الحديث ١٩٧-٢٠٩، أصول الحديث، د. محمد عجاج الخطيب ١٨١، ٣١٢، ٣٢٦، علوم الحديث، د. صبحي الصالح؛ ١١٥- ١٢٥، معالم السُّنَّة النبوية ١٩٨- ٢٢١، الحديث النبوي للصباغ ٢٧٩- ٣٣٦، بحوث في تاريخ السُّنَّة للعمري ٢٤١-٢٥٦، أصول التخريج ودراسة الأسانيد للدكتور الطحان.

النوع الأول: الكتب المصنفة على الأبواب:

وطريقة هذا النوع من التصنيف أن تجمع الأحاديث ذات الموضوع الواحد تحت عنوان واحد يسمى كتاب، مثل كتاب الصلاة، وكتاب العلم، وكتاب الإيمان، وتحت هذا الكتاب أبواب كثيرة يعنون لها بعناوين تسمى عند المحدثين تراجم الأبواب، ويوجد في كل باب مجموعة من الأحاديث التي يتناولها عنوانه، مثل باب من جلس في المسجد، وباب فضل إخفاء الصدقة.

وهذه الطريقة تساعد على سرعة الوصول إلى الحديث بمعرفة موضوعه، كما تساعد الباحث والمستفيد على معرفة أحاديث الموضوع الواحد غير أن هذا النوع من البحث يحتاج إلى دربة واطلاع وخبرة بمناهج الأئمة في التصنيف.

ولتصنيف على الأبواب طرق متعددة، أهمها: الجوامع، والسنن، والمصنفات، والمستدركات، والمستخرجات، والموطآت.

أولاً: الجوامع:

يعرّف الجامع في اصطلاح المحدثين بأنه: كتاب الحديث المرتب على الأبواب مع شموله جميع موضوعات الدين الأساسية، وقد اصطلحوا على أنها ثمانية: العقائد، والأحكام، والسير، والآداب، والتفسير، والفتن، وأشراط الساعة، والمناقب.

وأشهر الجوامع: الجامع الصحيح للبخاري، والجامع الصحيح لمسلم، وجامع عبد الرزاق الصنعاني، وجامع سفيان الثوري، وجامع سفيان بن عيينة، وجامع معمر بن راشد، وغيرها.

وفيما يلي تعريف مختصر بصحيحي البخاري ومسلم.

١- صحيح البخاري:

أ- عنوان الكتاب:

الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه، وهو معروف بصحيح البخاري.

ب- مؤلفه:

أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (١٩٤- ٢٥٦)، الإمام المحدث الحافظ المتقن، شيخ الإسلام، عالم الحديث وعلله ورجاله، الزاهد الورع المهذب، بدأ حفظ الحديث دون سن العاشرة، ورحل في طلبه وهو ابن ستة عشر عاماً، ودخل مكة والمدينة والعراق والشام ومصر، وسمع أكثر من ألف شيخ، وجمع نحو ستمائة ألف حديث، وتلقي الناس عنه وهو دون الثامنة عشرة، له مصنفات كثيرة، منها: الجامع الصحيح، والتاريخ الكبير والأوسط والصغير، والضعفاء الكبير و الصغير، والأدب المفرد.

ج- التعريف بالجامع الصحيح:

هو أول كتاب ألف في الصحيح المجرد، ابتدأ البخاري تأليفه بالحرم الشريف، ولبث في تصنيفه ستة عشر عاماً، وما كان يضع فيه حديثاً إلا بعد استكمال سبل البحث فيه سنداً ومتناً للتأكد من صحته، ثم يغتسل ويصلي ركعتين، ويستخير الله في وضعه في كتابه، وبعد أن انتهى منه عرضه على علماء عصره فوافقوه على صحة أحاديثه عدا أربعة أحاديث تفاوتت وجهات نظرهم فيها.

وقد قال المحققون من أهل العلم إن الصواب في ذلك إلى جانب الإمام البخاري، فكل ما في كتابه صحيح، وقد تلقته الأمة بالقبول جيلاً بعد جيل،

وأجمعوا عليه، وعلى أنه أصح الكتب بعد كتاب الله تعالى.

شرط البخاري في صحيحه: قصد البخاري إلى جمع الصحيح دون غيره، واشترط أن يكون كل راو في سند الحديث قد عاصر شيخه فيه وثبت أنه لقيه ولو مرة واحدة حتى يحكم باتصاله، بالإضافة إلى العدالة والضبط والسلامة من الشذوذ والسلامة من العلة القادحة، كما هو معروف في شروط الحديث الصحيح.

وقد انتقى البخاري صحيحه من عدد كبير من الأحاديث الصحيحة رامياً إلى الاختصار، ولهذا فإنه لم يستوعب كل الحديث الصحيح لئلا يطول الكتاب، قال البخاري: أحفظ مائة ألف حديث صحيح، ولم أخرج في هذا الكتاب إلا صحيحاً، وما تركت من الصحيح أكثر، وخرجته من ستمائة ألف حديث، وصنفته في ست عشرة سنة، وجعلته حجة فيما بيني وبين الله سبحانه[1].

عدد أحاديثه:

ثمة عدة إحصاءات لعدد أحاديث صحيح البخاري، وهي متباينة لاختلاف المنهج الذي سار عليه كل محصٍ، وقد ذكر الحافظ ابن حجر أن عدة أحاديثه المسندة: (٧٣٩٧)، وبغير المكرر: (٢٦٠٢)، وجمع ما فيه من الأحاديث المسندة مع المعلقات والمتابعات (٩٠٨٢)، وهذا عدا الموقوفات على الصحابة والمقطوعات عن التابعين[2].

أما تعداد محمد فؤاد عبد الباقي كما في الطبعة السلفية فهو: (٧٥٦٣) حديثاً مسنداً بالمكرر، وبغير المكرر: ٢٦٠٧.

أما المعلقات فقد بلغت (١٣٤١)، كثير منها موصول في موضع آخر من

---

(١) شرح القسطلاني ١/ ٢٩.

(٢) هدي الساري ٤٦٩، وانظر: أعلام المحدثين لأبي شهبة ٥٣.

الكتاب، وقد ألف الحافظ ابن حجر كتاباً في وصل الباقي وهو ١٥٩ حديثاً، وسماه: تغليق التعليق، وأضاف إليها المتابعات والموقوفات.

وحكم معلقات البخاري أن ما كان منها بصيغة الجزم فهو صحيح عمن نقل عنه، أما ما لم يكن فيه جزم فليس فيه حكم بصحته عن المضاف إليه، ومعلوم أن شرط البخاري متحقق في المسند، أما المعلقات فليست من غرض كتابه، وإنما أوردها لفوائد إضافية أخرى.

ترتيبه العام:

يحتوي كتاب البخاري على ٩٧ كتاباً أولها: بدء الوحي، والإيمان، والعلم، والوضوء، والغسل، والحيض، والتيمم، والصلاة، وآخرها: أخبار الآحاد، والاعتصام بالكتاب والسُّنَّة، والتوحيد.

وقد قسم كل كتاب إلى جملة من الأبواب بلغت في مجموعها: ٣٤٠٥، وعُنْوِن لكل باب بترجمة دقيقة تلائم محتواه، وتدل على غزارة فقه البخاري وقدرته العالية على الاستنباط حتى قيل: "إن فقه البخاري في تراجمه".

ما فيه من التكرار:

كثيرًا ما يكرر البخاري الحديث الواحد في عدة مواضع أو يقطعه إلي أجزاء، إذ إن الحديث الواحد قد يتضمن أحكاماً متعددة، فيورده في المواضع التي تناسب الأحكام التي يدل عليها، قال ابن حجر: "تقرر أن البخاري لا يعيد الحديث إلا لفائدة، ولكن تارة تكون في المتن وتارة في الإسناد، وتارة فيهما، فلا يوجد في كتابه حديث على صورة واحدة في موضعين فصاعداً، إلا نادراً"[1].

(١) فتح الباري ١/ ٨٤.

متابعات البخاري:

بلغ عدد ما فيه من المتابعات والتنبيه على اختلاف الروايات: ٣٤٤ حديثاً.

خدمة الكتاب:

حظي الكتاب بعناية بالغة من علماء المسلمين على مر العصور، فألفوا عليه شرحاً واختصاراً وتعريفاً برجاله، وفهرسة لأحاديثه إلى غير ذلك من أغراض خدمته.

وقد زادت شروحه عى الثمانين[1]، أشهرها:

- فتح الباري في شرح صحيح البخاري للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢).
- عمدة القاري في شرح صحيح البخاري لمحمود بن أحمد العيني(ت ٨٥٥).
- إرشاد الساري في صحيح البخاري لأحمد بن أبي بكر القسطلاني(ت ٩٢٣).

- أودُّ التنبيه - في خاتمة هذا التعريف المختصر بصحيح البخاري- إلى بطلان كلام بعض الجهلة والمغرضين في هذا الزمان، الذين يريدون خلخلة ثوابت الأمة، وتشكيكها في أصولها، فيوجهون انتقادات مغرضة لصحيح البخاري مدعين أن من سلف الأمة من انتقده.

وقد قال الأستاذ أحمد شاكر، وهذا أحد كبار محدثي هذا العصر: "إنما انتقد الدرقطني وغيره من الحفاظ بعض الأحاديث على معنى أن ما انتقدوه لم يبلغ في الصحة الدرجة العليا التي التزمها كل واحد منهما في كتابه (أي البخاري ومسلم)، فلا يُهولنَّك إرجاف المرجفين وزعم الزاعمين أن في

(١) انظر: كشف الظنون ١/ ٥٥٥.

الصحيحين غير صحيحة، وتتبع الأحاديث التي تكلموا فيها، وانقدها على القواعد الدقيقة التي سار عليها أئمة أهل العلم واحكم على بينة، والله الهادي إلى سواء السبيل"[1].

وقد دافع عن صحة أحاديث البخاري كثير من أهل العلم قديماً وحديثاً، وألفوا في ذلك تبعاً واستقلالاً، منهم: يحيي بن على القريشي (ت ٦٦٢هـ) ويحيي بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ)، وعبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت ٨٠٦هـ)، وأحمد بن عبد الرحيم العراقي (ت ٨٢٦هـ)، وابن حجر (ت ٨٥٢هـ) في هدي الساري.

صحيح مسلم:

عنوان الكتاب:

"الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله ﷺ»، وهو معروف بصحيح مسلم.

مؤلفه:

أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (٢٠٤- ٢٦١هـ)، الإمام الحافظ الحجة المتقن الزاهد عالم الحديث وعلله ورجاله، بدأ سماع الحديث في الثانية عشرة من عمره، ورحل في طلبه في الرابعة عشرة، وسمع بمكة والمدينة وخراسان والري والعراق والشام ومصر وغيرها.

وقد زاد عدد شيوخه في الصحيح على المائتين، وجمع أكثر من ثلاثمائة ألف حديث، وترك مؤلفات كثيرة، منها: الجامع الصحيح، وطبقات التابعين، والعلل، والتمييز، والكنى والأسماء، والجامع الكبير، وأوهام المحدثين.

(١) الباعث الحثيث ٣٥.

التعريف بالجامع الصحيح:

هو ثاني كتاب ألف في الصحيح المجرد بعد صحيح البخاري، ألفه في بلده وبحضور شيوخه ومصادره، وبقي في تأليفه خمس عشرة سنة، وانتهي منه سنة ٢٥٠هـ، وكان شديد التحري في الصحة وفي الألفاظ والسياق، إذ قال: "ما وضعت في المسند شيئاً إلا بحجة، ولا أسقطت شيئاً منه إلا بحجة".

وبعد أن أكمل تأليفه عرضه على أئمة الحديث في عصره مثل أبي زرعة الرازي، وفاوضهم فيه، وحذف كل حديث كان لهم عليه ملحظ بين، ولم يترك فيه إلا الأحاديث التي اجتمعت كلمتهم على صحتها.

وقد أجمعت الأمة على تلقيه بالقبول، واعتبره أهل العلم ثاني أصح كتابين بعد القرآن الكريم.

شرط مسلم فيه: قصد مسلم إلى تخريج الصحيح دون غيره، وشرط فيه أن يكون الحديث متصل الإسناد بنقل الثقة عن الثقة من أوله إلى منتهاه، سالماً من الشذوذ والعلة [١]، وشرط في المعنعن ثبوت المعاصرة مع ثقة الراوي وعدم تدليسه لأن الثقة غير المدلس لا يستجيز أن يقول "عن فلان" وقد لاقاه وسمع منه.

وقد انتقى مسلم أحاديث صحيحة من مسموعات كثيرة صحيحة، قال: "ليس كل شيء صحيح عندي وضعته ههنا، إنما وضعت ههنا ما أجمعوا عليه"[٢]. وقال: "صنفت هذا المسند الصحيح من ثلاثمائة ألف حديث مسموعة"[٣]، فهو

(١) صيانة صحيح مسلم ٧٢.

(٢) صحيح مسلم ١/ ٣٠٤.

(٣) شرح النووي على مسلم ١/ ١٥.

مثل البخاري لم يستوعب كل الصحيح في كتابه، ولا ادعي ذلك.

عدد أحاديثه:

نقل عن أحمد بن سلمة (٢٨٦هـ) تلميذ مسلم الذي صنف له مسلم الصحيح أن عدة أحاديث صحيح مسلم اثنا عشر ألفاً، أي بالمكررات، وذكر أبو قريش القهستاني (ت ٣١٣هـ) أنها أربعة آلاف حديث أي يغير المكرر [١].

أما تعداد المعاصرين لهذه الأحاديث فيتمثل في جهد محمد فؤاد عبد الباقي الذي أوصلها إلى ٣٠٣٣ دون المكرر، وذكر الدكتور خليل ملا خاطر أنه عدها فبلغت ٤٦١٦، وقام المستشرق ونسنك بعد الأحاديث الأصول فبلغت ٥٧٨١.

وهذا الاختلاف راجع إلى منهجية العد، وعدم الاتفاق على ضابط للأصول والمكررات. وقد أفاد السيوطي أن مسلماً وافق البخاري على تخريج ما فيه من الأحاديث إلا ثلاثمائة وعشرين حديثاً [٢].

ترتيبه العام:

يحتوي كتاب مسلم على ٥٤ كتاباً بدأها بكتاب الإيمان ثم الطهارة... وانتهي بكتاب التفسير.

ولم يضع تراجم للأبواب داخل الكتب، وإن كان رتب الأحاديث بحسب موضوعاتها، وقد قام بعض العلماء بوضع تراجم لأبواب مسلم باجتهاداتهم مثل القاضي عياض (ت ٥٤٤)، والحافظ المنذري (ت ٦٥٦)، والإمام النووي (ت ٦٧٦).

---

(١) انظر: تذكرة الحفاظ ٢/ ٥٨٩، صيانة صحيح مسلم ١٠١، منهجية فقه الحديث عند القاضي عياض ٣٠.

(٢) تدريب الراوي ١/ ١٠٤.

قدم مسلم لكتابه بمقدمة منهجية ضافية، ذكر فيها طريقته في تصنيف الكتاب، وبين جملة مهمة في علوم الحديث تعتبر أول ما صنف في هذا المجال.

المعلقات في صحيح مسلم: اتفق أهل العلم على أن المعلقات نادرة في صحيح مسلم، واختلفوا في تحديد عددها، فذهب الجياني إلى أنها أربعة عشر وتعقبه ابن الصلاح بأنها اثنا عشر فقط.

والأرجح ما ذهب إليه ابن حجر من أنها ستة فقط لأن الستة الباقية بصيغة الاتصال لكن أبهم في كل منها اسم من حدثه [1].

الموقوفات والمقاطيع في صحيح مسلم: شاع لدى الكثيرين خلو صحيح مسلم من الموقوفات على الصحابة والمقاطيع عن التابعين، والصواب أنه فيه عدد منها وإن كان قليلاً، وقد أوصله الحافظ ابن حجر إلى ١٩٢ حديثاً، وذلك في كتاب خصصه لهذا الغرض وسماه: "الوقوف على ما في صحيح مسلم من الموقوف".

عوالي صحيح مسلم: اشتمل صحيح مسلم على أربعين حديثاً عالا في أسانيدها على شيخه البخاري برجل في كل منها، وقد جمعها ابن حجر في كتيب سماه: "عوالي مسلم".

امتاز صحيح مسلم بأمور كثيرة في مجال الصناعة الحديثية منها [2]:

إيراد أحاديث الباب كلها في موضع واحد، ولا يكرر الحديث إلا نادراً جداً، وإن اشتمل على أحكام متعددة.

- جمع طرق الحديث الواحد في موضع واحد.

---

(١) انظر منهجية فقه الحديث عند القاضي عياض ٤٩، ٥٠.

(٢) المراجع السابقة ٥٤- ٥٦.

- تمحيصه لما صح مرفوعاً إلى النبي ﷺ، و لم يدخل فيه أقوال الصحابة والتابعين إلا في مواضع قليلة.

- روايته للحديث باللفظ لا بالمعنى، وتنبيهه على ما في ألفاظ الرواة من الاختلاف في المتون والأسانيد، ولو كان المختلف فيه حرفاً واحداً.

- عنايته بالتمييز بين "حدثنا" و"أخبرنا".

- تحريه في رواية صحيفة همام بن منبه عن أبي هريرة، حتى إنه يعيد سندها مع كل حديث منها.

- تحريه في عدم الزيادة في أنساب الرواة على ما سمعه من شيخه، فإذا أراد توضيح نسب الراوي من عنده بيّن ذلك بين هلالين.

قال الإمام النووي في سياق ترجمته للإمام مسلم: "... ومن أكبر الدلائل على جلالته وإمامته وورعه وحذقه وقعوده في علوم الحديث، واضطلاعه منها وتفننه فيها: كتابه الصحيح، الذي لم يوجد في كتاب قبله ولا بعده من حسن الترتيب، وتلخيص طرق الحديث بغير زيادة ولا نقصان، والاحتراز من التحويل في الأسانيد عند اتفاقها من غيرها زيادة، وتنبيهه على ما في ألفاظ الرواة من اختلاف متن أو إسناد، ولو في حرف، واعتنائه بالتنبيه على الروايات المصرحة بسماع المدلسين، وغير ذلك مما هو معروف في كتابه، وعلى الجملة فلا نظير لكتابه في هذه الدقائق وصنعة الإسناد، وهذا عندنا من المحققات التي لا شك فيها للدلائل المتظاهرة عليها.

ومع هذا فصحيح البخاري أصح وأكثر فوائد، هذا هو مذهب جمهور العلماء، وهو الصحيح المختار.

لكن كتاب مسلم في دقائق الأسانيد ونحوها أجود، وينبغي لكل راغب

في علم الحديث أن يعتني به، ويتفطن في تلك الدقائق فيرى فيها العجائب من المحاسن"[1].

خدمة الكتاب، عني علماء الأمة بخدمة هذا الكتاب شرحاً واختصاراً واستخراجاً وعناية برجاله وتفسيراً لغريب ألفاظه وبياناً لمشكلة، وتجريداً لأحاديثه، وجمعاً لما فيه من الموقوفات والمقاطيع والعوالي وغير ذلك.

وقد زادت شروحه على الستين، أهمها:

إكمال المعلم بفوائد مسلم لقاضي عياض (ت ٥٤٤هـ).

المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج المعروف بشرح صحيح مسلم للإمام النووي (ت ٦٧٦هـ).

إكمال المعلم لمحمد بن خلفة الأبي (ت ٨٢٧هـ).

ثانيًا: السنن:

وهي الكتب الحديثية المرتبة على الأبواب الفقهية ولا تشتمل إلا على الأحاديث المرفوعة إلى النبي ﷺ غالباً، وهي كثيرة من أشهرها:

- السنن الأربعة: سنن أبي داود، وسنن الترمذي، وسنن النسائي، وسنن ابن ماجة، وسيأتي التعريف بها قريباً.
- سنن سعيد بن منصور (ت ٢٢٧هـ).
- سنن عبد الله بن عبد الرحمن الدرامي (ت ٢٥٥هـ).
- سنن علي بن عمر الدار قطني (ت ٣٨٥هـ).
- سنن أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨هـ).

---

(١) تهذيب الأسماء واللغات ٢/ ٩٠، ٩٢.

وجميع هذه السنن مطبوع بحمد الله تعالى، وسأعرّف منها بالأربعة الأكثر تداولاً [1]:

١- سنن أبي داود:

أ- مؤلفها:

أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني (٢٠٢- ٢٧٣ أو ٢٧٥هـ): أحد أئمة الدنيا فقهاً وعلماً وحفظاً ونسكاً وورعاً وإتقاناً، سمع ببلده ثم ارتحل إلى الآفاق طالباً للعلم، فسمع بمكة والمدينة والعراق والشام ومصر وغيرها حتى زاد عدد شيوخه على الثلاثمائة، وهو من تلاميذ أحمد بن حنبل ويحيى بن معين، ومن أساتذة النسائي والترمذي، وقد جمع خمسمائة ألف حديث، وله مصنفات كثيرة، منها: سننه، والمراسيل، ومسائل الإمام أحمد.

ب- خصائص سنن أبي داود:

١- إن عدد أحاديث الكتاب بحسب ترقيم محمد محي الدين عبد الحميد: ٥٢٧٤ حديثاً.

٢- اشتمل الكتاب على الصحيح والحسن وهو الأكثر (وقد جرده الشيخ الألباني في كتاب صحيح سنن أبي داود) ولكنه اشتمل على الضعيف أيضاً، ولهذا ينبغي التأكد عند العزو إليه وعند الاستفادة منه في العمل والبحث، ولابد من عرض أحاديثه على قواعد الجرح والتعديل.

٣- عني بذكر الطرق واختلاف الألفاظ وزيادات المتون.

٤- ركز أبو داود عنايته على جمع الأحاديث التي استدل بها فقهاء الأمصار.

---

(١) راجع: الفكر المنهجي عند المحدثين ١٤٤، الحديث النبوي ٣١٥، معالم السُّنّة النبوية ٢١٠، بحوث في تاريخ السُّنّة المشرفة ٢٤٨.

٥- انتقى في كل باب مجموعة قليلة من الأحاديث خشية الإطالة.

٦- لا يكرر الحديث إلا إذا اشتمل على زيادة مهمة.

٧- قد يختصر أبو داود بعض الأحاديث للتركيز على موضع الاستدلال.

٨- كثيرًا ما يشير إلى العلل الواردة في الأحاديث.

٩- قد يحكم أبو داود على الحديث، وكثيراً ما يسكت عن ذلك، قال في رسالته لأهل مكة في وصف سننه: "وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالح، وبعضها أصح من بعض"، ومن العلماء من قال: إن ما سكت عنه أبو داود صحيح، ومنهم من قال: إنه حسن، والصواب عدم القطع بحكم عام في ذلك، وإنما يجب دراسة أسانيدها والحكم عليها في ضوء قواعد الجرح والتعديل.

١٠- للكتاب شروح متعددة، منها: معالم السنن للخطّابي (ت ٣٨٨هـ) وبذل المجهود في حل سنن أبي داود للشيخ خليل أحمد (ت ١٣٤٦هـ).

واختصره المنذري (ت ٦٥٦هـ) في مصنف مفيد هذبه ابن القيم (ت ٧٥١)، وهذه الكتب الأربعة المطبوعة.

سنن الترمذي المسمى الجامع الصحيح:

مؤلفه:

محمد بن عيسى الترمذي (٢٠٩- ٢٧٩هـ)، الإمام الثقة الحافظ الحجة الورع الزاهد، تتلمذ على البخاري وغيره، وطوّف البلاد في طلب الحديث. فسمع بالحجاز والعراق، وخراسان، وغيرها، وقد كان عالماً بالحديث وفقهه ورجاله وعلله.

خصائص جامع الترمذي:

١- عرض الترمذي جامعه على علماء الحجاز والعراق وخراسان فاستحسنوه.

٢- اقتصر فيه على إيراد الأحاديث التي عمل بها فقهاء الأمصار.

٣- إنه أول كتاب شهر الحديث الحسن، لكثرة ذكر الترمذي لذلك عند الكلام على الأحاديث.

٤- حكم الترمذي في كتابه على أكثر الأحاديث، وتكلم عليها بما يقتضي التصحيح أو التضعيف.

٥- يعنون للباب غالباً بالحكم الذي يدل عليه أصح أحاديث ذلك الباب.

٦- قوله: في الباب عن فلان وفلان لا يعني أن هؤلاء الصحابة رووا ذلك الحديث المعين بلفظه، إنما يقصد وجود أحاديث أخرى يصح إيرادها في ذلك الباب.

٧- في جامع الترمذي الصحيح والحسن والضعيف، ومناكير قليلة، إلا أنه حكم عليها، ولم يخرج فيه لمتهم بالكذب متفق على اتهامه، ويجب عرض أحاديثه على قواعد الجرح والتعديل، وقد جرد الشيخ الألباني أحاديثه المقبولة في صحيح جامع الترمذي.

٨- أورد فيه كثيرًا من فقه الصحابة والتابعين ومذاهب فقهاء الأمصار، فهو من أهم مصادر دراسة فقه الخلاف المذهبي.

٩- يختصر الترمذي طرق الحديث، فيذكر أحدها ويشير إلى غيره.

١٠- ذيّل جامعه بكتاب العلل، وفيه فوائد نفيسه، أثرى فوائدها الحافظ ابن رجب الحنبلي في شرحه عليها.

١١- اختص الكتاب ببعض المصطلحات، أهمها:

قوله: "حسن صحيح" في الحكم على الحديث الواحد، وللعلماء في ذلك أقوال منها: أن ذلك الحديث حسن عند قوم صحيح عند آخرين، أو أنه حسن باعتبار إسناد صحيح باعتبار إسناد آخر.

قوله: "غريب" في الحكم على الحديث فإذا أفردها فالمراد بها الحكم على الحديث بالضعف، وإذا قرنها بغيرها مثل: "حسن غريب" فالمراد التفرد وليس الضعف.

١٢- أشهر شروح الكتاب:

- عارضة الأحوذي لأبي بكر محمد بن عبد الله الأشبيلي المعروف بابن العربي (ت ٥٤٣هـ).
- النفح الشذي لمحمد بن محمد اليعمري المعروف بابن سيد الناس (ت ٧٣٤هـ).
- تحفة الأحوذي لعبد الرحمن المباركفوري.

وقد طبع الأول والثالث، وطبع جزء من الثاني مع مقدمة وافية بتحقيق أستاذنا فضيلة الدكتور أحمد معبد عبد الكريم.

٣- سنن النسائي:

أ- مؤلفه:

أحمد بن شعيب النسائي، أبو عبد الرحمن (٢١٥- ٣٠٣هـ)، الإمام الحافظ المتقن، الزاهد الورع العامل، عالم الحديث وفقهه وعلله ورجاله، سمع من أئمة الحديث في عصره، ورحل إلى العراق والشام والحجاز ومصر وغيرها، كان شديد التحري في الحديث والرجال، وله شرط شديد في التوثيق، له عدة مؤلفات منها: السنن الكبرى، السنن الصغرى أو المجتبى، وعمل اليوم والليلة، والضعفاء، والتفسير.

ب- خصائص سنن النسائي:

١- المقصود هنا السنن الصغرى، وهي اختصار السنن الكبرى، ولذلك فإنه يسمى "المجتبى من السنن الكبرى".

٢- إنه أقوى السنن الأربعة حديثاً، وأكثر أحاديثه في الصحيحين، وقد اشتمل على الصحيح والحسن، وقليل من الحديث الضعيف، ولابد من عرض أحاديثه على قواعد الجرح والتعديل، وقد جرد الشيخ الألباني أحاديثه المقبولة في صحيح سنن النسائي.

٣- يمتاز الكتاب بتخصصه في أحاديث الأحكام وبتفريعات داخل الأبواب بما لا يعرف لغيره، وذلك دال على فقه الإمام النسائي.

٤- كثيرًا ما يكرر النسائي إيراد الحديث في الموضع الواحد، مع الإتيان بإسناد مغاير في كل مرة.

٥- يعنى النسائي بذكر ما بين الروايات من الاختلاف مع بيان العلل والصحيح والأصح والضعيف والأضعف، وبيان أحوال الرجال الذين فيهم ضعف.

٦- من شروحه: زهر الربى للسيوطي (ت٩١١هـ)، وشرح السندي (ت ١١٣٨هـ)، وهو أوسع من شرح السيوطي، وشرح ابن الملقن زوائده على الصحيحين وأبي داود والترمذي في مجلد واحد.

٤- سنن ابن ماجة:

أ- مؤلفه:

أبو عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه القزويني (٢٠٩- ٢٧٣هـ)، الإمام الحافظ، عالم الحديث ورجاله، رحل في طلب الحديث إلى الشام ومصر والحجاز والري والبصرة وبغداد، ومن مصنفاته: السنن والتاريخ والتفسير.

ب- خصائص سنن ابن ماجه:

١- كان المتقدمون يعدون الكتب الأصول خمسة: الصحيحين وسنن أبي داوود، والترمذي والنسائي، ثم ألحق بها سنن ابن ماجه لما فيه من الفقه وحسن

الترتيب، ولما فيه من الزوائد على الكتب الخمسة الأصول، واستقر الأمر على ذلك في كتب الأطراف والرجال، ومن العلماء من جعل سادس الأصول الستة: موطأ الإمام مالك لقوة أحاديثه، بينما يرى ابن حجر أن الأولى بذلك سنن الدارمي لقلة الرجال الضعفاء فيه ولندرة الأحاديث الشاذة والمنكرة.

٢- يمتاز سنن ابن ماجه بدقة الترتيب وكثرة الأبواب، وتناسبها مع ما اشتملت عليه من الفقه، وعدد كتبه ٣٧ كتاباً، وعدد أبوابه ١٥٠٠ باب.

٣- سنن ابن ماجه أنزل الكتب الستة مكانة لاحتوائه على نسبة كبيرة من الأحاديث الضعيفة تقارب السبع، بالإضافة إلى وجود بعض المناكير والموضوعات القليلة.

٤- يبلغ عدد أحاديثه ٤٣٤١ حديثاً، منها ٣٠٠٢ حديث وردت في الكتب الخمسة أو بعضها، أما زياداته على الخمسة فهي ١٣٣٩ حديثاً، منها: ٤٢٨ حديثاً صحيحاً، و ٦١٣ حديثاً ضعيفاً، و ٩٩ حديثاً ما بين واهية الإسناد أو منكرة أو موضوعة.

٥- له عدة شروح أهمها: مصباح الزجاجة للسيوطي، وما تمس إليه الحاجة على سنن ابن ماجه لابن الملقن وقد اقتصر فيه على شرح زوائده على الخمسة، وشرح السندي، وإنجاح الحاجة للدهلوي.

تنبيه: إذا قيل الستة، فالمقصود: الصحيحان والسنن الأربعة المتقدمة.

- إذا قيل: الأربعة فالمراد: السنن الأربعة.
- إذا قيل الثلاثة: فالمراد: الأربعة عدا ابن ماجه.
- إذا قيل الخمسة: فالمراد السنن الأربعة ومسند أحمد.

- رموزها: البخاري: خ، مسلم: م، أبو داود: د، الترمذي: ت، النسائي: س، ابن ماجه: هـ، الستة: ع، الأربعة: عه.

ثالثًا: المصنفات:

المصنف في اصطلاح المحدثين هو الكتاب المرتب على الأبواب الفقهية، مع اشتماله على المرفوع والموقوف على الصحابة والمقطوع عن التابعين من أقوال وفتاوى، بل قد يشتمل على فتاوى أتباع التابعين أحيانًا.

ومن فوائدها جمع آثار الصحابة والتابعين مسندة، فيمكن تخريجها منها، والحكم عليها قبولاً أو رداً.

وهي كثيرة منها:

- المصنف لأبي سلمة حماد بن سلمة البصري (ت ١٦٧هـ).
- المصنف لأبي سفيان وكيع الجراح (ت ١٩٦هـ).
- المصنف لأبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت ٢١١هـ)، وهو مطبوع.
- المصنف لبقي بن مخلد الأندلسي (ت ٢٧٦هـ).
- المصنف لأبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة (ت ٢٣٥هـ)، وأكثره مطبوع.

رابعًا: المستدركات:

والمستدرك عند المحدثين هو الكتاب الذي جمع فيه مؤلفه الأحاديث التي استدركها على كتاب آخر مما فاته على شرطه، مثيل الإلزامات للدارقطني، وأشهرها: المستدرك على الصحيحين لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥هـ).

وقد ذكر الحاكم ثلاثة أنواع من هذه الأحاديث:

- الأحاديث الصحيحة التي على شرط الشيخين أو أحدهما و لم يخرجاها.
- الأحاديث الصحيحة عنده، وهي التي يذيلها بقوله: صحيح الإسناد.
- أحاديث لم تصح عنده فنبه عليها.

والحاكم متساهل في التصحيح، وهذا يجب بحث ما صححه في ضوء قواعد الجرح والتعديل.

وقد ألف الذهبي على المستدرك كتاباً يسمى: تلخيص المستدرك تتبع فيه أحكام الحاكم فأقره على بعضها وخالفه في الآخر، وسكت عن الحكم في بعض المواضع.

والطبعة المتداولة للمستدرك كثيرة الأخطاء، ويقوم شيخنا العلامة الدكتور محمود ميرة بإعداد الكتاب للطبع بعد ضبط ألفاظه، والاستفادة من عدد كبير من النسخ الخطية.

خامسًا: المستخرجات:

المستخرج عند المحدثين هو أن يأتي المستخرج إلى كتاب من كتب الحديث فيخرج أحاديثه بأسانيد لنفسه من غير طريق صاحب الكتاب الأصل، فيجتمع معه في شيخه أو من فوقه ولو في الصحابي.

وشرطه ألا يصل إلى شيخ أبعد إلا لمصلحة بينه مثل علو الإسناد أو زيادة لفظ.

وقد يسقط المستخرج أحاديث من الأصل لم يكن لديه لها أسانيد يرتضيها، وربما يذكر بعض الأحاديث من طريق صاحب الأصل .

أحاديث الكتاب المستخرج لها نفس حكم أحاديث الأصل، كما أن المستخرجات توافق أصولها في الترتيب والتبويب مما ييسر الوصول إلى الأحاديث فيها.

وأشهر المستخرجات ما تعلق بالصحيحين أو أحدهما، ومن ذلك:

- المستخرجات على الصحيحين: مستخرج أبي نعيم الأصبهاني (ت٤٣٠هـ)، ومستخرج ابن الأخرم (ت٣٤٤هـ)، ومستخرج أبي بكر البرقاني (ت ٤٢٥هـ).
- المستخرجات على صحيح البخاري: مستخرج الإسماعيلي (ت٣٧١هـ)، ومستخرج الغطريفي (ت ٣٧٧هـ)، ومستخرج ابن أبي ذهل (ت ٣٧٨هـ).
- المستخرجات على صحيح مسلم:مستخرج أبي عوانة الإسفراييني (ت ٣١٠هـ)، ومستخرج الحيري (ت ٣١١هـ)، ومستخرج أبي حامد الهروي (ت ٣٥٥هـ).

سادسًا: الموطآت:

الموطأ في اصطلاح المحدثين مثل المصنف وإن اختلفت التسمية، فهو الكتاب المصنف على الأبواب الفقهية مع اشتماله على المرفوع والموقوف و المقطوع.

سمي بذلك لأن مؤلفه وطأه للناس أي سهله وهيأه لهم.

ومن أمثلتها: موطأ الإمام مالك (ت ١٧٩هـ) وهو أشهرها، وموطأ محمد ابن عبد الرحمن بن أبي ذئب (ت ١٥٨هـ)، وموطأ محمد بن عبد الله المروزي (ت ٢٩٣هـ).

التعريف بموطأ الإمام مالك [1]:

(١) راجع: بحوث في تاريخ السُّنَّة المشرفة ٢٤١، الحديث النبوي ٣٢٧، الفكر المنهجي عند المحدثين ٣١١.

أ- مؤلفه:

أبو عبد الله مالك بن أنس بن مالك الأصبحي (٩٣- ١٧٩)، إمـــام دار الهجرة، العالم العامل، الحافظ المتقن، الزاهد الورع، الفقيـــه المســـتوعب،أمير المؤمنين في الحديث، إمام الحديث وفقهه وعلله ورجاله، كان قوياً في الحق مـــع أدب جم، سخر حياته لخدمة العلم وبذله لطلابه.

ب- خصائص الموطأ:

١- هو أول كتاب ألف في الحديث الصحيح غير المجرد، حيث إنه أدخل فيه آثار الصحابة والتابعين وفتاواهم.

٢- أبلغ الأئمة في الثناء على الموطأ لجودة تحريره وصحة أحاديثه على مذهب مؤلفه، ولإمامة مالك في الحديث وشدة تحريه في الرجال والألفاظ، ولهذا فإن جمهور المالكية قد قدموه على الصحيحين، واعتبره أكثر العلماء دون مرتبة الصحيحين لاحتوائه المرسل والمقطع، وعده كثير من العلماء سادس الستة الأصول.

٣- انتقى الإمام مالك كتابه من أكثر من مائة ألف حديث كان يرويها، واستغرق تصنيفه وتنقيحه أربعين عاماً.

٤- للموطأ روايات كثيرة جداً تختلف فيما بينها في عدد الأحاديث، وأشهرها رواية يحيي بن يحيي الأندلسي التي تضمنت ٨٥٣ حديثاً، وقال أبو بكر الأبهري: "جملة ما في الموطأ من الآثـــار عن النبي ﷺ وعن الصحابة التابعين ١٧٢حديثاً، المسند منها: ٦٠٠، والمرسل: ٢٢٢، والموقوف: ٦١٣، ومن قول التابعين: ٢٨٥".

٥- اشتمل الكتاب على ثروة فقهية هائلة عن الصحابة والتابعين، واجتهادات مالك نفسه وترجيحاته حتى عده بعض الباحثين أقرب إلى كتب الفقه منه

إلى كتب الحديث.

٦- اشتمل الموطأ على المرفوع المسند، كما اشتمل على المراسيل والمنقطعات والبلاغات، وهي كلها مسندة من طرق أخري، حيث قام بوصلها الحافظ ابن عبد البر في كتابه "التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد»، عدا أربعة أحاديث لم يجد لها سنداً، فوصلها الحافظ ابن الصلاح في رسالة سماها: "وصل البلاغات الأربعة في الموطأ".

٧- عنى العلماء بخدمة الموطأ عناية فائقة رواية ودراية، ومن أشهر شروحه:

- الاستذكار في شرح مذاهب علماء الأمصار مما رسمه الإمام مالك في الموطأ من الرأي والآثار، لابن عبد البر (ت ٤٦٣).
- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لابن عبد البر.
- المنتقي شرح الموطأ، لأبي الوليد سليمان بن خلف الباجي (ت ٤٧٤).
- تنوير الحوالك، شرح موطأ مالك للسيوطي (ت ٩١١).
- شرح محمد بن عبد الباقي الزرقاني (ت ١١٢٢).

النوع الثاني: الكتب المرتبة على أسماء الصحابة [1]:

وهي الكتب التي تجمع أحاديث كل صحابي في موضع واحد يحمل اسم ذلك الصحابي.

ومن فوائدها تيسير الوصول إلى موضع الحديث، ومعرفة عدد مرويات الصحابة في تلك المصنفات.

وهذه الكتب نوعان: المسانيد وكتب الأطراف.

---

(١) انظر: منهج النقد ٢٠٠، أصول التخريج ٤٠، ٤٧، معالم السُّنَّة النبوية ٩٣، الرسالة المستطرفة ٥٠، الحديث النبوي ٣٢٩، بحوث في تاريخ السُّنَّة المشرفة ٢٤٢.

أولاً: المسانيد:

والمسند هو الكتاب الذي تذكر فيه الأحاديث مرتبة تحت أسماء رواتها من الصحابة، إذ تجمع أحاديث كل صحابي على حدة.

أما ترتيب أسماء الصحابة داخل المسانيد فقد يكون على حروف المعجم، أو بحسب السبق إلى الإسلام أو بحسب البلدان أو القبائل، ونحو ذلك.

والمسانيد كثيرة جداً قد تبلغ المائة، وقد ذكر منها الكتاني في الرسالة المستطرفة ٨٢ مسنداً.

ومن أشهر المسانيد:

- مسند الإمام أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ).
- مسند عبد الله بن الزبير الحميدي (ت ٢٩١هـ).
- مسند أبي داود سليمان بن داود الطيالسي (ت ٢٠٤هـ).
- مسند أسد بن موسى (ت ٢١٢هـ).
- مسند مسدد بن مسرهد (ت ٢٢٨هـ).
- مسند أبي يعلى أحمد بن علي الموصلي (ت ٣٠٧هـ).
- مسند عبد بن حميد (ت ٢٤٩هـ).

وفيما يلي تعريف مختصر بمسند الإمام أحمد:

أ- مؤلفه:

أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (١٦٤- ٢٤١هـ)، الإمام الحافظ المحدث، الفقيه الجهبذ المتقن، العالم الزاهد الورع، إمام السُّنَّة الصابر على الابتلاء فيها، عالم الحديث وفقهه وعلله ورجاله، رحل في الحديث صغيراً وطوف البلاد في طلبه، وجمع أكثر من سبعمائة وخمسين ألف حديث، له عدة مصنفات منها: المسند، والسُّنَّة، والعلل ومعرفة الرجال.

ب- خصائص المسند:

١- رتب الإمام أحمد مسنده على أسماء الصحابة مبتدئاً بالعشرة المبشرين بالجنة، ثم بقية الصحابة بحسب الأفضلية أو البلاد التي نزلوها أو القبائل التي ينتسبون إليها.. وقد اشتمل المسند على أحاديث ٩٠٤ من الصحابة، منهم من بلغت أحاديثه عدة مئات، ومنهم دون ذلك حتى إنه لم يخرج لبعضهم إلا حديثاً واحداً.

٢- ضم المسند قرابة أربعين ألف حديث، منها عشرة آلاف مكررة، وقد انتقاه من سبعمائة وخمسين ألف حديث.

٣- اشتمل المسند على معظم أحاديث الكتب الستة وزاد عليها الكثير.

٤- توفى الإمام أحمد رحمه الله قبل أن يتمكن من تهذيب كتابه وتنقيحه، وضم إليه ابنه عبد الله من مسموعاته من أبيه في غير المسند، كما زاد عليه بعض مسموعاته عن غير أبيه، وهذا الأخير هو ما يعرف بزيادات عبد الله في المسند، وهو سبب كثير من الضعف الوارد في المسند.

٥- أما من حيث درجة الأحاديث فإن المسند يشتمل على كثير من الصحاح الواردة في الكتب الستة وغيرها، وفيه الحديث الحسن وفيه الضعيف والمنكر، بل فيه عدة أحاديث موضوعة، ومعظم الضعف والنكارة والوضع وقع من زيادة ابنه عبد الله في المسند، وأيضاً لأن الإمام أحمد جمع عدداً كبيراً من الأحاديث المشهورة وكان ينقحها ويأمر بالضرب عليها، إلا أن المنية عاجلته قبل إتمام النظر في كل الكتاب.

وقد حكم النقاد على بضعة عشر حديثاً في المسند بالوضع، ولكن الحافظ ابن حجر دافع عنه في كتاب "القول المسدد في الذب عن المسند»، وقرر أن ما لا أصل

له من أحاديث المسند لا يزيد على ثلاثة أو أربعة أحاديث، وأن أحاديث المسند أغلبها جياد، والضعاف منها يوردها للمتابعات، والقليل من الضعاف والغرائب والأفراد أخرجها ثم صار يضرف عليها شيئاً فشيئا، وبقي منها بعده بقية.

٦-قام الشيخ أحمد بن عبد الرحمن البنا الساعاتي بترتيب المسند على الموضوعات، فقسمه إلى كتب وأبواب واختصر أسانيده، وسماه: "الفتح الرباني في ترتيب مسند الإمام أحمد الشيباني"، وشرحه في كتاب سماه: "بلوغ الأماني من أسرار الفتح الرباني»، وهما مطبوعان.

ثانياً: كتب الأطراف:

سميت بذلك لأنها جمعت أطراف الأحاديث، وطرف الحديث هو الجزء لدال على بقيته أو العبارة المختصرة الدالة عليه.

وكتب الأطراف هي التي يقتصر مؤلفوها على ذكر طرف الحديث الدال عليه، ثم ذكر أسانيده في المصادر التي ترويه بالإسناد، فلا يلتزم في هذه الكتب بذكر كامل متن الحديث، كما أنها لا تلتزم أن يكون المذكور من نص الحديث حرفياً.

ومن فوائدها:

جمع أسانيد الحديث في موضع واحد، مما يساعد على بحثه ودراسته والحكم عليه.

معرفة مصادر الحديث الأصلية ومواضعه فيها.

معرفة عدد أحاديث الصحابي في الكتب التي ضمنها صاحب الأطراف في كتابه، وقد اشتهر من كتب الأطراف اثنان:

١- تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، للحافظ أبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمن

المزي (ت ٧٤٢).

يشتمل على أطراف الكتب الستة، ولواحقها، وهي: مقدمة صحيح مسلم، والمراسيل لأبي داود السجستاني، والعلل الصغير للترمذي، والشمائل وعمل اليوم والليلة للنسائي.

- وقد رمز في المقدمة لكل من هذه الكتب وملحقاتها برموز يجب الاطلاع عليها لتيسير الاستفادة من الكتاب.

وهو مرتب على أسماء الصحابة بحسب حروف المعجم، وإذا كثرت مرويات الصحابي فإنه يرتبها بحسب من روي عنه من التابعين على حروف المعجم أيضاً.

بلغت مسانيد الصحابة فيه ٩٠٥، وبلغت المراسيل المنسوبة إلى أئمة التابعين ومن بعدهم ٤٠٠.

٢- ذخائر المواريث في الدلالة على مواضع الحديث، للشيخ عبد الغني النابلسي (ت ١١٤٣):

جمع فيه أطراف الكتب الستة وموطأ مالك.

رتبه على مسانيد الصحابة بحسب حروف المعجم.

قسمه إلى سبعة أبواب تيسيراً للاستفادة منه، وهي: مسانيد الرجال من الصحابة، ومسانيد من اشتهر منهم بالكنية، ومسانيد المبهمين من الرجال، مسانيد الصحابيات، من اشتهر منهن بالكنية، المبهمات من الصحابيات، والمراسيل.

ويوجد عدا هذين كتب أخري للأطراف منها:

أ- أطراف الصحيحين لأبي مسعود إبراهيم بن محمد الدمشقي (ت ٤٠١هـ).

ب- أطراف الصحيحين لأبي محمد خلف بن محمد الواسطي (ت ٤٠١هـ).

ج- إتحاف المهرة بأطراف العشرة للحافظ ابن حجر (ت ٨٥٢هـ).

د- أطراف المسانيد العشرة لأبي العباس أحمد بن محمد البوصيري (ت ٨٤٠هـ).

النوع الثالث-المعاجم:

المعجم في اصطلاح المحدثين هو الكتاب الذي تذكر فيه الأحاديث على ترتيب الصحابة أو الشيوخ أو البلدان أو غير ذلك، ويغلب أن ترتب على حروف لمعجم.

أشهرها: المعاجم الثلاثة للحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت ٣٦٠هـ)، وهي:

١- المعجم الكبير، وهو مرتب على مسانيد الصحابة بحسب حروف المعجم، عدا مسند أبي هريرة فإنه أفرده في مصنف مستقل لكثرة أحاديثه، وهو أكبر معاجم الدنيا، يقال إن فيه ستين ألف حديث.

٢- المعجم الأوسط، وهو مرتب على أسماء شيوخه، وهم حوالي ألفين، ويقال إن فيه ثلاثين ألف حديث.

٣- المعجم الصغير، وقد خرّج فيه عن ألف من شيوخه، مقتصراً غالباً على حديث واحد لكل منهم.

- ومن المعاجم أيضاً:

- معجم الصحابة لأحمد بن علي الهمداني (ت٣٩٨).

- معجم الصحابة لأحمد بن علي الموصلي (ت ٣٠٧).

النوع الرابع: الكتب المرتبة على أوائل الأحاديث:

رتبت الأحاديث في هذه الكتب على حروف المعجم بحسب أول حرف من متن الحديث، وهي بذلك تيسر على الباحث سرعة العثور على الحديث

فيها، إذا تأكد من لفظه.

وقد استخدمت هذه الطريقة في نوعين من المصنفات:

أ- المجامع، وسيأتي الكلام عليها في المبحث التالي.

ب-كتب الأحاديث المشتهرة على الألسنة:

ولا يقصد بالشهرة هنا الشهرة الاصطلاحية المعروفة في علوم الحديث، وإنما المقصود شهرة التداول بين الناس والدوران على ألسنتهم بغض النظر عن درجتها فقد تكون صحيحة أو حسنة أو ضعيفة، بل قد تكون موضوعة.

ومن هنا عني أهل العلم بجمعها وبيان أحكامها حتى يتبينها الناس ويقتصروا على الأخذ بالمقبول منها.

ومن هذه الكتب:

١- اللآلي المنثورة في الأحاديث المشهورة مما ألفه الطبع وليس له أصل في الشرع للحافظ ابن حجر (ت ٨٥٢هـ).

٢- المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، لمحمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت ٩٠٢)، وهو من أحسنها.

٣- الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة، للإمام السيوطي (ت ٩١١هـ).

٤- تمييز الطيب من الخبيث فيما يدور على ألسنة الناس من الحديث، لعبد الرحمن بن علي ابن الديبع الشيباني (ت ٩٤٤هـ).

٥- البدر المنير في غريب أحاديث البشير النذير لعبد الوهاب الشعراني (ت ٩٧٣هـ).

٦- التذكرة في الأحاديث المشتهرة، لبدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (ت ٩٧٤هـ).

٧- إتقان ما يحسن من الأحاديث الدائرة على الألسن لنجم الدين محمد بن

محمد الغزي (ت ٩٨٥هـ).

٨- تسهيل السبيل إلى كشف الالتباس عما دار من الأحاديث بين الناس لمحمد بن أحمد الحنبلي (ت ١٠٥٧هـ).

٩-كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، لإسماعيل بن محمد العجلوني (ت ١١٦٢)، وهو أحسنها.

١٠-أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب، لمحمد بن درويش، المعروف بالحوت البيروتي (ت ١٢٧٦).

النوع الخامس: المجامع (المصنفات الجامعة):

هي مصنفات يعني فيها بجمع أحاديث عدة كتب من مصادر الحديث، وهي نوعان:

أ-المجامع المرتبة على الأبواب، وهي كثيرة، أهمها:

١- جامع الأصول من أحاديث الرسول لابن الأثير المبارك بن محمد الجزري (ت ٦٠٦هـ)، جمع فيه أحاديث الصحيحين والموطأ، وسنن أبي داود والترمذي والنسائي.

٢-كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال للشيخ على بن حسام المتقي الهندي (ت ٩٧٥هـ)، وقد جمع أحاديث ٩٣ من كتب السُّنَّة ولواحقها.

٣- الجمع بين الأصول الستة المسمى "التجريد للصحاح والسنن" لأبي الحسن رزين بن معاوية الأندلسي (ت ٥٣٥هـ).

٤- الجمع بين الصحيحين المسمى "مشارق الأنوار النبوية من صحاح الأخبار المصطفوية"، للحسن بن محمد الصاغاني (ت ٦٥٠ هـ).

٥- جمع الفوائد من جامع الأصول ومجمع الزوائد لمحمد بن محمد بن سليمان

المغربي (ت ١٠٩٤هـ)، جمع فيه أحاديث أربعة عشر مصنفاً، هي: الصحيحان والموطأ والسنن الأربعة ومسند الدارمي ومسند أحمد ومسند أبي يعلي ومسند البزار ومعاجم الطبراني الثلاثة.

الجامع المرتبة على أوائل الحديث وفق حروف المعجم، من أهمها:

١ــ الجامع الكبير أو جمع الجوامع، للإمام السيوطي (ت ٩١١هـ)، وهو أصل كتاب كنز العمال المتقدم قريباً.

٢ــ الجامع الصغير لأحاديث البشير النذير للسيوطي أيضاً، اقتبسه من الجامع الكبير، وضمنه ١٠٠٣١ حديثاً.

النوع السادس: مصنفات الزوائد:

وهي الكتب التي يجمع فيها مؤلفوها ما زاد في بعض الكتب من الأحاديث عن أحاديث كتب أخرى، دون إيراد الأحاديث المشتركة بين المجموعتين، وهي كثيرة، منها:

١-مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، لأبي العباس أحمد بن محمد البوصيري (ت ٨٤٠هـ)، ضمنه زوائد سنن ابن ماجه على الأصول الخمسة.

٢- فوائد المنتقى لزوائد البيهقي، للبوصيري، ضمنه زوائد سنن البيهقي على الكتب الستة.

٣- إتحاف السادة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، للبوصيري أيضاً ضمنه ما زاد على الكتب الستة، في هذه العشرة، وهي: مسند أبي داود الطيالسي، ومسند الحميدي، ومسند مسدد بن مسرهد، ومسند محمد بن يحيى العدني، ومسند إسحاق بن راهويه، ومسند أبي بكر بن أبي شيبة، ومسند أحمد بن منيع، ومسند عبد بن حميد، ومسند الحارث بن محمد بن أبي أسامة ومسند

أبي يعلي الموصلي.

٤- المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، للحافظ ابن حجر (ت ٨٥٢)، ضمنه ما زاد على الكتب الستة في ثمانية مسانيد هي: العشرة السابقة عدا مسندي أبي يعلي وابن راهويه.

٥-مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للحافظ على بن أبي بكر الهيثمي (ت ٨٠٧هـ)، ضمنه ما زاد على الكتب الستة في: مسند أحمد، مسند أبي يعلي الموصلي، مسند أبي بكر البزار ومعاجم الطبراني الكبير والأوسط والصغير.

النوع السابع – كتب التخريج:

يعني في هذه الكتب بعزو أحاديث مصنف معين إلى مصادره الأصلية من كتب السُّنَّة مع بيان درجتها عند الحاجة.

وقد صنف أهل العلم عشرات الكتب في هذا المجال، من أهمها:

١- تخريج أحاديث المهذب لأبي إسحق الشيرازي، ألفه محمد بن موسى الحازمي (ت ٥٨٤).

٢- تخريج أحاديث المختصر الكبير لابن الحاجب، ألفه محمد بن أحمد المقدسي (ت ٧٤٤).

٣- نصب الراية لأحاديث الهداية للمرغيناني، ألفه عبد الله بن يوسف الزيلعي (ت ٧٦٢هـ).

٤- تخريج أحاديث الكشاف للزمخشري، ألفه الزيلعي أيضاً.

٥- البدر المنير في تخريج الأحاديث و لآثار الواقعة في الشرح الكبير للرافعي، تأليف عمر بن على بن الملقن (ت ٨٠٤).

٦- المغني عن حمل الأسفار في الأسفر في تخريج ما في الإحياء من الأخبار:

تأليف عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت ٨٠٦)، وهو تخريج أحاديث إحياء علوم الدين للغزالي.

٧- تخريج الأحاديث التي يشير إليها الترمذي في كل باب، للحافظ العراقي أيضاً.

٨- التلخيص الحبير في تخريج أحاديث شرح الوجيز الكبير للرافعي، تأليف الحافظ بن حجر (ت ٨٥٢).

٩- الدراية في تخريج أحاديث الهداية للمرغيناني، تأليف ابن حجر أيضاً.

١٠- تحفة الراوي في تخريج أحاديث البيضاوي، تأليف عبد الرؤوف بن على المناوي (ت ١٠٣١).

النوع الثامن : الأجزاء الحديثية:

يطلق الجزء الحديثي في اصطلاح المحدثين على الكتيب الذي يشتمل على أحد أمرين:

أ- جمع الأحاديث المروية عن واحد من الصحابة أو من بعدهم، مثل جزء حديث أبي بكر، وجزء حديث مالك، وجزء ما رواه أبو حنيفة عن الصحابة.

ب- جمع الأحاديث المتعلقة بموضوع واحد على سبيل البسط، مثل جزء رفع اليدين في الدعاء وجزء القراءة خلف الإمام، وكلاهما للبخاري.

النوع التاسع : المشيخات:

وتسمى أيضاً الأثبات، والبرامج، والفهارس، وهي كتب يجمع فيها المحدثون أسماء شيوخهم وما رووه عنهم من الأحاديث أو تلقوه عنهم من الكتب، وهي كثيرة، منها:

١- برنامج القاسم بن يوسف التجيبى (ت ٧٣٠هـ).

٢- برنامج أبي عبد الله محمد المجاري الأندلسي (ت ٨٦٢هـ).

٣- برنامج محمد بن جابر الوادي آشي.

٤- فهرس ابن عطية المحاربي (ت ٥٤١هـ).

٥- فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات، لعبد الحي بن عبد الكبير الكتاني.

٦- فهرسة ما رواه عن شيوخه لأبي بكر محمد بن خير الأشبيلي (ت ٥٧٥).

٧- الغنية، فهرسة شيوخ القاضي عياض (ت ٥٤٤هـ).

النوع العاشر كتب العلل:

يعني في هذه المصنفات بجمع الأحاديث التي بها من الآفات ما يقدح في قبولها، ومع بيان عللها بالكلام على متعلقاتها سنداً ومتناً. وعلم العلل من أصعب علوم الحديث وأدقها، وهو يحتاج إلى حفظ واسع وذهن متوقد، ودربة عالية، وصبر طويل على تتبع الأسانيد والمتون، ومداومة النظر فيها مع التبصر والإمعان، ولذلك فلا يقدر عليه إلا كبار جهابذة المحدثين من أمثال البخاري ومسلم وأبي زرعة الرازي والإمام أحمد وابن أبي حاتم والدارقطني ومن شابههم.

وقد عني العلماء الأعلام بهذا الجانب، وألفوا فيه كتباً متعددة، منها:

١- علل الحديث ومعرفة الرجال،لعلي بن عبد الله المديني (ت ٢٣٤هـ).

٢- العلل للإمام أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ).

٣- العلل لابن أبي حاتم (ت ٣٢٧هـ).

٤ـ العلل للضبي (ت٣٧٤هـ).

٥- العلل الكبير والعلل الصغير للترمذي (ت ٢٩٤هـ).

٦- العلل الواردة في الأحاديث النبوية، للدارقطني (ت ٣٨٥هـ)، وهو أكبرها وأكثرها فائدة.

٧- العلل المتناهية في الأحاديث الواهية لابن الجوزي (ت ٥٩٧).

أسئلة التقويم الذاتي

س١: عرف التصنيف على الأبواب، واذكر طرقه الأساسية،مع التمثيل لكل منها.

س٢: ما الفرق بين الجوامع والسنن؟

س٣: عرف بصحيحي البخاري ومسلم واعقد مقارنة بينهما.

س٤: ما هي أوجه الإتقان والافتراق بين السنن الأربعة، وما ترتيبها من حيث القوة؟

س٥: اذكر شرحاً واحداً لكل من الكتب الستة وموطأ مالك ومسند أحمد.

س٦: ما الفرق بين المستدرك والمستخرج، وما حكم أحاديث مستدرك الحاكم؟

س٧: ما حكم أحاديث الموطأ ومسند أحمد؟

س٨: عرف كتب الأطراف واذكر فوائدها.

س٩: ما الفرق بين المعاجم والمسانيد؟

س١٠: عرف كتب الأحاديث المشتهرة، مع ذكر أكثرها فائدة.

س١١: عرف المجامع ومصنفات الزوائد، مع التمثيل لكل منها بثلاثة كتب.

س١٢: ما فائدة كتب التخريج؟ واذكر ثلاثة منها.

س١٣: عرف الأجزاء والمشيخات، مع التمثيل لكل منها بكتابين.

س١٤: بم يعني في مصنفات العلل؟ مع ذكر ثلاثة كتب مطبوعة منها.

س١٥: اكتب خمس صفحات تضمنها حصيلة ما خرجت به من هذا المبحث.

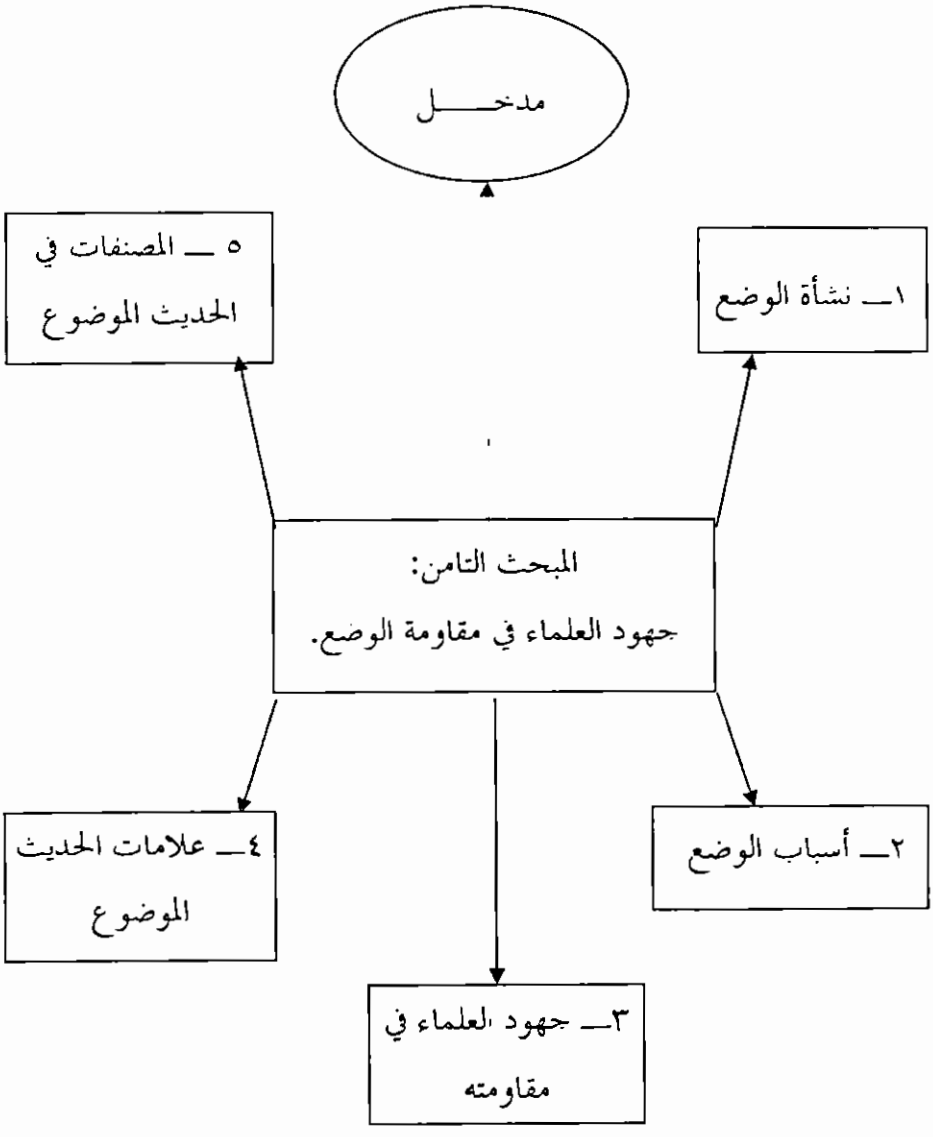
مدخـــل
٥ ـــ المصنفات في الحديث الموضوع
١ـــ نشأة الوضع
المبحث الثامن:
جهود العلماء في مقاومة الوضع.
٤ـــ علامات الحديث الموضوع
٢ـــ أسباب الوضع
٣ـــ جهود العلماء في مقاومته

المبحث الثامن

الوضع في الحديث وجهود العلماء في مقاومته

الأهداف الخاصة

١- معرفة معنى الوضع وخطره، وحكم رواية الحديث الموضوع.

٢- اعتقاد براءة الصحابة وعلماء التابعين من الوضع.

٣-معرفة نشأة الوضع، ومن تلبس بهذه الجريمة من الفرق والأحزاب.

٤- تبين أسباب وضع الأحاديث، والاطلاع على نماذج من للموضوعات لكل منها.

٥- الإطلاع على جهود العلماء في مقاومة الوضع وما جعلوه من الضوابط لذلك.

٦- معرفة علامات وضع الحديث في السند والمتن.

٧- معرفة نماذج كافية من المؤلفات في الحديث الموضوع، والسعي للإطلاع عليها.

٨- اعتقاد أن السنّة لم يخالطها حديث موضوع على سبيل الاستمرار.

٩- تنبيه المسلمين في محيطك على ما يتداولونه من الموضوعات، ونشر صحيح السنّة بينهم.

المبحث الثامن

الوضع في الحديث وجهود العلماء في مقاومته[1]

مدخل:

لقد تعرضت السُّنَّة المطهرة قديماً وحديثاً إلى محاولات خبيثة تهدف إلى الدس عليها وتحريفها، فقد سعي كثير من المغرضين والجهلة لاستغلال الدس على السُّنَّة والكذب على النبي ﷺ في خدمة آرائهم السياسية أو اتجاهاتهم المذهبية أو مصالحهم الشخصية.

ولكن الله تعالى حمى سنة نبيه ﷺ ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾[2]

فهيأ لها جهابذة المحدثين الذين نالوا شرف صيانة السُّنَّة وحمايتها من الدخيل: وبذلوا جهوداً جبارة في مقاومة الوضع وفضح أهله، وتتبعوا الأسانيد والمتون بالفحص والدراسة، وميزوا المقبول من المردود، ووضعوا لذلك قواعد محكمة وضوابط دقيقة يستحيل معها أن يدخل في السُّنَّة ما ليس منها، وصنفوا في الحديث الموضوع لينتبه إليه المسلمون ويحذروه، وصنفوا في تراجم الوضاعين لتجنب الرواية عنهم ومعرفة حالهم من العداوة لدين الله.

---

(١) راجع: الوضع في الحديث للدكتور عمر فلاتة، السُّنَّة قبل التدوين ١٨٥-٢٤٨ السُّنَّة ومكانتها في التشريع الإسلامي ٨٥-١٠٢، منهج النقد في علوم الحديث ٣٠١-٣٢٠- معالم السُّنَّة النبوية ١٠٣-١٣٣، بحوث في تاريخ السُّنَّة المشرفة ١٩-٥٩، الحديث النبوي ٢٤٧-٢٧٧،مقدمة الموضوعات لابن الجوزي، خاتمة اللآلي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة للسيوطي، مقدمة تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة لابن عراق، المنار المنيف لابن القيم.

(٢) الحجر ٩.

والحديث الموضوع هو المختلق المصنوع المنسوب كذباً وزوراً إلى النبي ﷺ.

وقد أجمع العلماء على تحريم روايته إلا مقروناً ببيان وضعه، قال ﷺ : "من حدث عني بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين"[1] كما تواتر عنه ﷺ قوله: "من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار"[2] .

أولاً – نشأة الوضع:

ظلت السُّنَّة في عهد النبي ﷺ وصحابته وعصر الخلفاء الراشدين صافية نقية، لا يشوبها كدر ولا يعتورها تغيير ولا كذب ، وكان أولئك الأخيار من الصحابة وكبار التابعين وعلمائهم خير حراس للوحي وأفضل حماة لهذا الدين. وقد تقدم في مبحث السُّنَّة في عصر الصحابة والتابعين ما يكفي للدلالة على شدة محبتهم للسُّنَّة واحتياطهم في تلقيها وروايتها، وتيقظهم التام في فحصها والمحافظة على نقاوتها كما صدرت عن النبي ﷺ.

ثم اندس في الأمة أهل المصالح والأهواء والزنادقة والحاقدون على الإسلام فنفثوا سمومهم بالكذب على الشريعة الغراء؛ ليشوهوا بزعمهم حقائق الدين الناصعة؛ وليحاربوا الإسلام من داخله بعد أن عجزوا عن مواجهته في ميادين النزال الشريفة.

وكان أول أثر لهؤلاء الأعداء في صفوف الأمة أن تسببوا في إحداث الفتنة الكبرى التي انتهت بمقتل الخليفة الثالث عثمان ﷺ، وما لحق ذلك من الاضطرابات الكثيرة والحروب الطاحنة المبيرة التي فرقت وحدة الأمة، فظهرت فرقة السبئية المنسوبة إلى عبد الله بن سبأ اليهودي، وفرقة الخوارج الذين انشقوا على عليّ ﷺ

(١) أخرجه مسلم ١/٧.

(٢) البخاري مع الفتح ١/٢٧٢ ح١٠٨

لقبوله التحكيم في موقعة صفين،وفرقة الشيعة التي ادعت التحزب لعلي وآل البيت.

وهكذا نشأت الفرق والتحزّبات، واتخذت طابعاً دينياً لتتمكن من البقاء وسعي أهل كل فرقة جاهدين لنصرة آرائهم ودعم توجهاتهم بالنصوص الشرعية وأنّى لهم ذلك، فراحوا يؤولون آيات الكتاب بما تمليه أهواؤهم ووضعوا الأحاديث وكذبوا على النبي ﷺ لتأييد آرائهم، وقام مخالفوهم بالرد عليهم بمثل ذلك، فنشطت جريمة الوضع، وازداد نموها مع ظهور المزيد من الفرق، فوضعت الأحاديث في فضائل ومثالب الأشخاص من رؤساء الفرق، وزعماء الأحزاب، وفي فضائل البلدان، وفي دعم الآراء والأفكار العقائدية والسياسية، بل تعدي الأمر إلى وضع أحاديث في كثير من أبواب الفقه من العبادات والمعاملات والأطعمة والرقائق وغيرها، وقد تتبع جهابذة النقاد جميع ذلك وبينوا زيفه، وجمعوه في مصنفات كثيرة، منها ما صنف على الأبواب الفقهية،ومنها ما هو على أوائل الحروف، وحافظت السنة بحفظ الله لها على نقاوتها و لم يخالطها شيء من غيرها على سبيل الاستمرار بحمد الله تعالى، كما قرر ذلك الحافظ ابن حزم وغيره، ولله الفضل والمنة.

ومما تجب الإشارة إليه في هذا المدخل براءة الصحابة من هذه الجريمة النكراء لأن بعض المتحذلقين من المستشرقين يحاول الضرب على هذا الوتر؛ ليغرر بجهلة المسلمين؛ وليطعن على السُّنّة بالطعن على حملتها عن النبي ﷺ وقد نسي هؤلاء أو تناسوا أن عدالة الصحابة نزل بها الوحي من السماء فأنى يستطيع أهل الأرض التلبيس عليها، كما أغفل هؤلاء عن جهل أو إغراض ذكر ما عرف عن الصحابة من محبة السُّنّة والحرص عليها والذود عن حماها والخوف من الخطأ في الحرف والكلمة الصادرة عن النبي ﷺ فكيف يتصور - بعد هذا-

منصف أنهم قد يتجرؤون على الوضع في الحديث؟

وقد ساق الخطيب البغدادي حشداً من الآيات والأحاديث الدالة على تعديل الصحابة رضوان الله عليهم ثم قال: "وجميع ذلك يقتضي طهارة الصحابة والقطع على تعديلهم ونزاهتهم، فلا يحتاج أحد منهم مع تعديل الله تعالى لهم المطلع على بواطنهم إلى تعديل أحد من الخلق لهم، على أنه لو لم يرد من الله عز وجل- ورسوله فيهم شيء لأوجبت الحال التي كانوا عليها من الهجرة والجهاد والنصرة وبذل المهج والأموال، وقتل الآباء والأولاد، والمناصحة في الدين، وقوة الإيمان واليقين:القطع على عدالتهم، والاعتقاد لتراهتهم، وأنهم أفضل من جميع المعدلين والمزكين الذين يجيئون من بعدهم أبد الآبدين، هذا مذهب كافة العلماء ومن يعتد بقوله من الفقهاء[1].

ثانياً- أسباب الوضع:

درس العلماء بواعث الوضع وأسبابه، وصنفوا الوضاعين بحسب الدوافع التي أدت بهم إلى الوضع، وذلك في إطار تحليل حركة الوضع والكشف على الأحاديث الموضوعة، وأهم الأسباب التي ذكروها ما يلي:

١- الخلافات السياسية ونصرة الفرق والأحزاب:

كان الشيعة أسبق الفرق إلى الوضع وأكثرها جرأة عليه، قال ابن أبي الحديد الشيعي: "إن أصل الأكاذيب في أحاديث الفضائل كان من جهة الشيعة، فإنهم وضعوا في مبدأ الأمر أحاديث مختلفة في صاحبهم، وحملهم على وضعها عداوة خصومهم، فلما رأت البكرية ما صنعت الشيعة وضعت لصاحبها

(١) الكفاية ٩٦.

أحاديث في مقابلة هذه الأحاديث»[1].

وجاري الشيعة في ذلك جهال عوام أهل السُّنَّة، قال ابن تيمية: "أما الفضائل فلا تحصي كم وضع الرافضة في فضل أهل البيت، وعارضهم جهلة أهل السُّنَّة بفضائل معاوية بدءاً،وبفضائل الشيخين.."[2]

قال شريك بن عبد الله: "احمل عن كل من لقيت إلا الرافضة فإنهم يضعون الحديث ويتخذونه ديناً" [3] وقال حماد بن سلمة: "حدثني شيخ لهم- يعني الرافضة- قال: كنا إذا اجتمعنا فاستحسنا شيئاً جعلناه حديثاً"[4].

ومن أمثلة[5] ما وضعه الشيعة: "عليّ خير البشر من شك فيه كفر"، ومما وضعه جهلة أهل السُّنَّة: "أبو بكر يلي أمتي بعدي".

أما الخوارج فهم أقل الفرق كذباً لاعتقادهم بكفر مرتكب الكبيرة،حتى إن بعض أهل العلم ذكروا أنهم من أصدق الناس حديثاً لهذا المعتقد[6] غير أنه قد يقع من بعضهم كما روي عن ابن لهيعة أنه قال: "سمعت شيخاً من الخوارج تاب ورجع، وهو يقول: إن هذه الأحاديث دين، فانظروا عمن تأخذون دينكم، فإنا كنا إذا هوينا أمراً صيرناه حديثاً"[7] .

---

(١) شرح نهج البلاغة ٣/١١،٢٦/٤٨.

(٢) انظر: لسان الميزان ١/١٣.

(٣) ميزان الاعتدال ١/٢٨.

(٤) الموضوعات ١/٣٩.

(٥) جميع الأمثلة التي سأذكرها هنا للأحاديث الموضوعات مأخوذة من كتاب الموضوعات لابن الجوزي، وتنزيه الشريعة لابن عراق، والفوائد المجموعة للشوكاني واللآلي المصنوعة للسيوطي، والمنار المنيف لابن القيم.

(٦) انظر: الكفاية ٢٠٧.

(٧) الكفاية ١٩٨.

ومما وضعه القدرية الذين ينفون خلق الله لأفعال العباد، قولهم: "إذا كان يوم القيامة جمع الله الأولين والآخرين في صعيد واحد، فالسعيد من وجد لقدمه موضعاً، فينادي مناد من تحت العرش: ألا من برأ ربه من ذنبه فليدخل الجنة".

ومما وضعه المرجئة القائلون بأن الإيمان لا يزيد ولا ينقص، وقولهم "الإيمان مثبت في القلب كالجبال الرواسي، وزيادته كفر ونقصانه كفر"، ومما وضعه جهلة الممالئين للعباسيين قولهم: "العباس وصيي ووارثي".

وروي أن المختار بن أبي عبيد الثقفي قال لرجل من أصحاب الحديث: "ضع لي حديثاً عن النبي ﷺ أني كائن بعده خليفة وطالب له بترة ولده،وهذه عشرة آلاف درهم وخلعة ومركوب وخادم، فقال الرجل: أما عن النبي ﷺ فلا، ولكن اختر من شئت من الصحابة، وأحطك من الثمن ما شئت"[1]

ومن أكثر البلاد التي اشتهرت بالوضع في الزمن المتقدم: العراق،لأنها موطن التشيع، حتى إنها سميت" دار الضرب"، أي تضرب فيها الأحاديث المكذوبة كضرب الدراهم المزيفة[2].

٣- الزندقة ومعاداة الإسلام وقصد تشويهه:

الزنادقة هم الذين يبطنون الكفر ويظهرون الإسلام، وهم في الأغلب ينتمون إلى أمم زال سلطانها على يد المسلمين فحقدوا عليه إذ لم يدركوا الخيرية العظيمة الذي جاء بها هذا الدين، وراحوا يكيدون للإسلام من الداخل، وظنوا أن بغيتهم تتحقق بوضع الأحاديث للتلبيس على المسلمين، لكن الله أخزاهم وأظهر باطلهم على أيدي علماء الحديث.

(١) الموضوعات لابن الجوزي ٣٩/١.

(٢) انظر: منهاج السُّنّة ١٢/١.

قال العلامة الجزائري: "إن قوماً من الفرس واليهود وغيرهم لما رأوا الإسلام قد ظهر وعم، ودوخ وأذل جميع الأمم، ورأوا أنه لا سبيل إلى مناصبته رجعوا إلى الحيلة والمكيدة، فأظهروا الإسلام من غير رغبة، وأخذوا أنفسهم بالتعبد والتقشف، فلما حمد الناس طريقتهم ولّدوا الأحاديث والمقالات وفرقوا الناس فرقاً"[1].

قال حماد بن سلمة: "وضعت الزنادقة على النبي ﷺ اثني عشر ألف حديث»[2].

واعترف عبد الكريم بن أبي العوجاء قبيل قتله أنه وضع أربعة آلاف حديث يحرم فيها الحلال ويحل فيها الحرام.

وقد سن الوالي خالد بن عبد الله القسري في الزنادقة سنة حسنة حينما ضحّي بالجعد بن درهم الكذاب، ثم سار خلفاء بني العباس سيرته، فتتبعوهم، بل إن المهدي أنشأ ديواناً خاصاً لتعقب الزنادقة وقطع دابرهم، كما تتبع العلماء أحاديثهم وبينوا زيفها.

٣- التعصب للجنس أو البلد أو المذهب:

إن التعصب داء عضال، من مرض به تعب وأتعب،بل قد يؤدي به ذلك إلى الغلو، وربما إلى الخروج من الملة نسأل الله العافية، وقد برأ الله أئمة المسلمين من ذلك، ولكنه وقع من بعض الجهال والعوام، فقد حملهم التعصب لما ينتمون إليه أن يضعوا الأحاديث في فضله وفي مثالب ما يقابله.

ومن أمثلة الموضوعات تعصباً للجنس قولهم: "إن الله إذا غضب أنزل

(١) توجيه النظر ٣٣٨.

(٢) الكفاية ٨٠،٦٠٤.

الوحي بالعربية وإذا رضي أنزل الوحي بالفارسية"

والموضوعات في فضائل البلدان والقبائل كثيرة، مثل:"إذا ذهب الإيمان من الأرض وجد ببطن الأردن" "الجفاء والبغي في الشام".

ومن الموضوعات تعصباً للمذهب قولهم:"سيكون في أمتي رجل يقال له أبو حنيفة النعمان هو سراج أمتي".

٤ – الترغيب في الخير والترهيب عن الشر:

حمل الجهل الفادح بعض أهله المنسوبين إلى الزهد والتعبد أن يضعوا جملة من الأحاديث لحث الناس على الخير، وزجرهم عن الشر بزعمهم الفاسد، وقد نسوا أن الله قد أكمل الدين وأتم النعمة، وأن في مقبول السُّنَّة غناء لكل مسلم، وهذا النوع من أشد الوضاعين خطراً لأنهم يخدعون الناس بمظاهرهم فيأنسون لأقوالهم.

من هؤلاء غلام الخليل الذي سئل عما يحدّث به من الرقائق، فقال: "وضعناها لنرقق بها قلوب العامة"[1] ومن هذا النوع حديث فضائل القرآن سورة سورة، الذي وضعه نوح بن أبي مريم.

٥ – النفاق للحكام وطلب ودّهم وصلاتهم:

قام بعض من لا خلاق له في الدين بوضع الأحاديث تزلفاً للحكام، من ذلك ما فعله غياث بن إبراهيم الذي دخل على المهدي فوجد عنده حماماً، وكان المهدي يحب اللعب بالحمام، فقال: غياث حدثنا فلان عن فلان عن النبي ﷺ قال: "لا سبق إلا في نصل أو حافر أو جناح" أضاف لفظ "أو جناح"

(١) ميزان الاعتدال ١/١٤١.

ليرضي المهدي، فأمر له المهدي بجائزة ثم عاد إليه رشده فلما قام غياث قال المهدي: "أشهد أنّ قفاك قفا كذاب على رسول الله ﷺ ثم قال: " أنا حملته على ذلك" وأمر بذبح الحمام وترك ما كان فيه من اللهو.

٦- رغبة القصاص في الإغراب:

كان بعض القصاص مرضى بالرغبة في جلب اهتمام الناس واستدرار أموالهم باختراع غرائب القصص والأحاديث ونسبتها إلي النبي ﷺ زوراً وبهتاناً، ومن شأن، العوام ملازمة القصاص والولع بكل غريب دون تحقيق في مصدره، قال ابن قتيبة عن هؤلاء القصاص:" إنهم يميلون وجوه العوام إليهم ويستدرون ما عندهم بالمناكير والغرائب من الأحاديث". (١)

ومما جاء في ذلك أن أحمد بن حنبل ويحيى بن معين صليا بمسجد الرصافة، فقام بين أيديهم قاص فقال: حدثنا أحمد بن حنبل ويحيى بن معين قالا: حدثنا عبد الرازق عن قتادة عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: "من قال لا إله إلا الله خلق الله من كل كلمة طيراً منقاره من ذهب وريشه من مرجان" واستمر في هذا الحديث بنحو عشرين ورقة، فجعل أحمد ويحيى ينظران إلى بعضهما مندهشين، ثم سأله يحيى: من حدثك بهذا؟ فقال القاص: أحمد بن حنبل ويحيى بن معين، فقال له يحيى: أنا يحيى وهذا أحمد، ما سمعت بهذا قط في حديث رسول الله، فإن كان ولابد فعن غيرنا، فقال القاص: أليس في الدنيا يحيى بن معين وأحمد بن حنبل غيركما. لقد كتبت عن سبعة عشر أحمد بن حنبل ويحيى بن معين. (٢)

(١) انظر: تأويل مختلف الحديث ١/٢٧٩، ٣٥٧.

(٢) الموضوعات لابن الجوزي ١/٤٦.

٧- أسباب أخري للوضع:

هناك أسباب أخري متنوعة حمل أصحابها عليها المصالح الشخصية طمعاً وجشعاً أو غضباً وانتقاماً، من ذلك حديث فضل الهريسة الذي وضعه بائعها لترويج بضاعته، وحديث "من قاد أعمى أربعين خطوة وجبت له الجنة" الذي وضعه محمد بن عبد الملك الأنصاري الأعمى.

وحديث" معلمو صبيانكم شراركم، أقلهم رحمة لليتيم وأغلظهم على المسكين" وقد وضعه سعيد بن طريف عندما جاءه ابنه من الكتاب يبكي لأن معلمه ضربه، فغضب سعيد وقال: أما والله لأخزينهم حدثني عكرمة عن ابن عباس مرفوعا... وذكره.

ثالثا: جهود العلماء في مقاومة الوضع:

انبرى جهابذة المحدثين لمحاربة الوضع وتتبع أخبار الوضاعين، وفحص أسانيد الأحاديث الموضوعة ومتونها واحداً واحداً، فكشفوا زيفها، متتبعين في ذلك أدق الوسائل العلمية، ومبتكرين أضبط القواعد المنهجية التي نالت إعجاب كل منصف، فقد قال مرجليوث: "ليفتخر المسلمون ما شاءوا بعلم حديثهم" (١)

وقد قيل لعبد الله بن المبارك: هذه الأحاديث المصنوعة؟ قال:يعيش لها الجهابذة، ثم قرأ: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾(٢)

وقد أمر الرشيد بقتل زنديق فقال له:"أين أنت عن أربعة آلاف حديث وضعتها فيكم أحرم فيها الحلال وأحلل فيها الحرام، ما قال النبي منها حرفاً" فقال له الرشيد:" أين أنت يا زنديق من عبد الله المبارك وأبي إسحاق الفزاري

(١) انظر: مقدمة الجرح والتعديل ص:ب.

(٢) الجرح والتعديل ١/٣، والآية في سورة الحجر٩.

ينخلانها نخلاً فيخرجانها حرفاً حرفاً"[1]

ويمكن تلخيص الأسس المنهجية التي سار عليها المحدثون في حماية السُّنَّة من الدخيل وتنقيتها من شوائب الوضع والتحريف فيما يلي:

١ – اشتراط الإسناد:

إن الإسناد من خصائص هذه الأمة، كما ذكر أهل العلم، وكان المحدثون يشترطون ذكر الإسناد عند الرواية، ولا يعتبرون اهتماماً لأي حديث لم تذكر رواته، فقطع بذلك الطريق أمام الدجالين والوضاعين.

وقد بدأ ذلك في وقت مبكر عندما أخذت الفتن تطل برأسها، قال التابعي ابن سيرين: "لم يكونوا– أي الصحابة – يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة قالوا: سموا لنا رجالكم، فينظر إلى أهل السُّنَّة فيؤخذ حديثهم وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم"[2] وقال عبد الله بن المبارك: "الإسناد من الدين ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء" [3]

وقال هشام بن عروة: "إذا حدثك رجل بحديث فقل عمن هذا؟ "[4]

وقال سفيان الثوري: "الإسناد سلاح المؤمن فإذا لم يكن معه سلاح فبأي شيء يقاتل؟"[5]

---

(١) تذكرة الحافظ ١/٢٧٣.

(٢) مقدمة صحيح مسلم ١/١٠.

(٣) مقدمة صحيح مسلم ١/١٠.

(٤) الجرح والتعديل ١/٣٤.

(٥) شرف أصحاب الحديث ٨٠.

٢- استخدام التاريخ لفضح الكذابين:

أتقن المحدثون علم تاريخ رواة الحديث، فجددوا مواليدهم،ووفياتهم، ورحلاتهم،والبلاد التي دخولها، وتواريخ دخولهم لها، وعمن أخذوا في كل بلد، فضبطوا بذلك تحركات الرواة وتواريخها، فكان لذلك أثر كبير في فضح الوضاعين وضبط أكاذيبهم، قال سفيان الثوري: " لما استعمل الرواة الكذب استعملنا لهم التاريخ"[١]

٣- تتبع الكذابين والتحذير منهم:

حرص المحدثون على فضح الكذابين والإعلان بكذبهم على رؤوس الناس، قال يحيي بن سعيد: "سألت شعبة وسفيان الثوري ومالك بن أنس وسفيان بن عيينة عن الرجل يتهم في الحديث، قالوا: بيّن أمره للناس"[٢] .

وكانوا يحذرون من مجالسة الكذابين ويرشدون إلى حضور مجالس الثقات، من ذلك أن جعفر بن الزبير الكذاب كان مع عمران بن جدير المحدث الثقة يجلسان للناس في مسجد واحد، فكان الناس يأتون إلى جعفر قبل أن يعرفوا أمره فكان شعبة بن الحجاج يمر بهم ويقول رافعا صوته: يا عجبا للناس! اجتمعوا على أكذب الناس وتركوا أصدق الناس، فما أتى عليه قليل حتى ترك الناس مجلس جعفر وكثر الزحام علي حلقة عمران [٣] وقال معاذ العنبري: "كتبت إلى شعبة أساله عن أبي شيبة قاضي واسط، فكتب إليّ: لا تكتب عنه" [٤] .

---

(١) الكفاية ١١٩.

(٢) الكفاية ٤٣.

(٣) انظر: تهذيب التهذيب ٩١/٢.

(٤) صحيح مسلم بشرح النووي ١١٠/١.

٤- بيان أحوال الرواة:

تتبع المحدثون أحوال الرواة في جميع أحوالهم، وجمعوا ما فيهم من التعديل أو التجريح، وحددوا شيوخهم وتلاميذهم، وميزوا مروياتهم حتى عرفوا الحافظ والأحفظ والضابط والأضبط،والمتقن والأتقن، وعرفوا سيء الحفظ، والمغفل والمدلس وكثير الأوهام وفاحش الغلط والمتهم بالكذب والكذاب، عرفوا جميع ذلك بدقة، ونشروا علمه بين طلابهم، ودونوه في مصنفات علم الرجال فصنفوا في الثقات، وصنفوا في الضعفاء، وصنفوا في الوضاعين وحددوا ألفاظا للجرح والتعديل تعرف بها منازل الرواة.

وكانوا يخصصون أياماً لبيان أحوال الرواة في مجالسهم، قال أبو زيد الأنصاري: "أتينا شعبة يوم مطر، فقال: ليس هذا يوم حديث، اليوم غيبة، تعالوا نغتاب الكذابين"[١] .

وكانوا لا يحابون في ذلك والداً ولا ولداً ولاقريباً، قال زيد بن أبي أنيسة: "لا تأخذوا عن أخي" [٢] وقال علي بن المديني حين سئل عن والده: " هو الدين،إنه ضعيف"[٣] وكان المحدثون من الدقة في ذلك بحيث لا يفوتهم شيء من أحوال الرواة، قال الشعبي: "والله لو أصبت تسعاً وتسعين مرة وأخطأت مرة لعدوا عليّ تلك الواحدة"[٤] .

(١) الكفاية ٤٥، وذكر معايب الرواة الحقيقية ليس بغيبة بل هو واجب لحماية الشريعة، وقد عبر بذلك تجوزاً .

(٢) شرح النووي علي مسلم ١/١٢١.

(٣) الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ ٦٦،

(٤) تذكرة الحافظ ١/٧٧.

٥- تقسيم الحديث إلى مراتب أشهرها الموضوع:

قسم المحدثون الحديث إلى مراتب بناء على قواعدهم في نقد الحديث سنداً ومتناً، فالمتواتر أعلى أنواعه ثم الصحيح وهو مراتب، ثم الحسن، ثم الضعيف، وهو أكثر من خمسين نوعاً، ثم الموضوع، وذلك بحسب توافر أو فقد شروط القبول الستة، وهي: اتصال السند، وعدالة الرواة، وضبط الرواة وعدم الشذوذ، وعدم العلة القادحة، ووجود العاضد عند الاحتياج إليه.

٦- التصنيف في الحديث الموضوع:

خصص المحدثون للموضوع مؤلفات مستقلة، لتسهل معرفته والاحتراز منه، وسيأتي ذكر نماذج لها في المبحث الخامس إن شاء الله.

٧- تحديد علامات الحديث الموضوع:

وضع المحدثون قواعد دقيقة لمعرفة الوضع في الحديث سنداً ومتناً سيأتي ذكرها في المبحث التالي.

رابعا: علامات الحديث الموضوع:

تتبع المحدثون أحوال الأحاديث الموضوعة ببحث جاد، وتنقيب لا يكل وتتبع لا يمل، واستقراء جامع، فكانت نتيجة أبحاثهم استخلاص جملة من العلامات التي يعرف بها وضع الحديث، بعضها متصل بالسند، وبعضها متصل بالمتن:

أ- علامات الوضع في السند:

السند هو سلسلة رواة الحديث فإذا كان في الحديث راو كذاب أو أكثر فهو حديث موضوع، ويعرف كذب الراوي بأمور أهمها:

١- إقرار الراوي نفسه بوضع الحديث، مثلما تقدم عن غلام الخليل،

والزنديق الذي أمر الرشيد بقتله، ومثل إقرار نوح بن أبي مريم بوضع حديث فضائل القرآن سورة سورة.

٢-أن يحكم عليه علماء الجرح والتعديل بالكذب بعد تتبع أحواله وفحص أحاديثه وعرضها على أحاديث الحفاظ الأثبات.

٣-أن يروي الراوي عمن لم يثبت أنه لقيه بصيغة تدل على السماع، أو عمن ولد بعد وفاته، أو كان في مكان آخر ولم يلتق به، وقد كشف المحدثون عن كثير من ذلك بتتبعهم لأحوال الرواة.

من ذلك تحديث عمر بن موسى عن خالد بن معدان، فقيل له: متى لقيته؟ قال: سنة ثمان ومائة، قيل: أين لقيته؟ قال: في غزاة أرمينية، فقيل له: اتق الله يا شيخ، ولا تكذب، مات خالد بن معدان سنة أربع ومائة، وأنت تزعم أنك لقيته بعد موته بأربع سنين، ثم إنه لم يغز أرمينية قط، كان يغزو الروم [1]

ب- علامات الوضع في المتن:

عنى المحدثون بنقد متون الأحاديث، ووضعوا معايير كثيرة تساعد في معرفة الحديث الموضوع، وهي أكثر عدداً من معايير نقد الإسناد، وهذا كفيل بالرد على من يجهلون هذا الميدان ويدعون أن علماء الحديث قد عنوا بنقد الإسناد دون العناية بنقد المتن.

ومن أهم علامات الوضع في المتن ما يلي:

١- ركاكة لفظه وسماجة أسلوبه، سماجةً يمجها سمع من يعرف لغة العرب، ويدفعها الطبع السليم، وذلك يتنافى مع ما عرف به حديث النبي ﷺ من

(١) الكفاية ١١٩.

الفصاحة والبلاغة والحلاوة والطراوة، قال الربيع بن خثيم: "إن من الحديث حديثاً له

ضوء كضوء النهار نعرفه به، وإن من الحديث حديثاً له ظلمة كظلمة الليل نعرفه بها" [1] وقال ابن الجوزي في كتاب الموضوعات: "الحديث المنكر يقشعر له جلد الطالب للعلم وينفر منه قلبه في الغالب".

ومن أمثلته قولهم: " من فارق الدنيا وهو سكران دخل القبر وهو سكران وبعث من قبره سكران، وأمر به إلى النار سكران إلى جبل يقال له: سكران".

ومن هذا النوع أيضا ما يشتمل على خطأ لغوي، مثل: " لا تُسَيِّدوني في الصلاة".

٢- فساد معنى الحديث ومخالفته لبدهيات العقول السليمة، مثل: " إن سفينة نوح طافت بالبيت سبعاً، وصلت عند المقام ركعتين".

٣- أن يعرف بالاستقراء لجميع أحاديث النبي ﷺ أنه ليس منها، وهذا إنما يعرفه الحفاظ المستوعبون للسُّنَّة، قال العلائي: "وهذا إنما يقوم به الحافظ الكبير الذى قد أحاط حفظه بجميع الحديث أو معظمه كالإمام أحمد وعلي بن المديني ويحيي بن معين، ومن بعدهم كالبخاري وأبى حاتم وأبي زرعة، ومن دونهم كالنسائي ثم الدار قطني وأما من لم يصل إلى هذه المرتبة فكيف يقضي بعدم وجدانه للحديث أنه موضوع، هذا مما يأباه تصرفهم" قال ابن عراق معلقاً: "فاستفدنا من هذا أن الحفاظ الذين ذكرهم وأضرابهم إذا قال أحدهم في حديث لا أعرفه أو لا أصل له كفي ذلك في الحكم عليه بالوضع والله أعلم" [2] ومثاله

(١) معرفة علوم الحديث للحاكم ٦٢.

(٢) تنزيه الشريعة ١/٧، ٨.

قول الإمام القاري في حديث "إن الله لا يقبل دعاء ملحوناً ": "لا يعرف له أصل"[1] ومن هذا النوع أن يقوم الحفاظ باستقراء الأبواب والموضوعات، ثم يجزموا بأن ما ورد فيها موضوع، مثل قولهم: أحاديث ذم الأولاد كلها كذب، وأحاديث مدح العزوبة كلها باطل، وأحاديث فضائل الأزهار كلها كذب ...

٤- أن يخالف صريح القرآن: مثل حديث "ولد الزنا لا يدخل الجنة" فإنه مخالف لقوله تعالى: ﴿وَلاَ تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾"[2] .

٥- مخالفته لصحيح السُّنَّة: مثل حديث "إذا حدثتم عني بحديث يوافق الحق فخذوا به حدثت به أو لم أحدث" فهو مناقض للحديث المتواتر "من كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار".

٦- مخالفته للإجماع: مثل حديث" أن النبي ﷺ أخذ بيد علي بن أبي طالب بمحضر من الصحابة كلهم وهم راجعون من حجة الوداع فأقامه بينهم حتى عرفه الجميع ثم قال: هذا وصيي وأخي والخليفة من بعدي فاسمعوا له وأطيعوه" فهذا مخالف لإجماع الصحابة رضي الله عنهم أن النبي ﷺ لم ينص على تولية أحد بعده.

٧- مخالفته للمعلوم من الدين بالضرورة: مثل حديث " من قضى صلوات من الفرائض في آخر رمضان كان ذلك جابراً لكل صلاة فاتته من عمره إلى سبعين سنة، فهذا مخالف للمعلوم من الدين بالضرورة من أن الفائتة من العبادات لا يقوم مقامها شيء. بل لابد من قضاء كل صلاة منفردة، مع التوبة والاستغفار عسى أن يقبلها الله ويعفو عن صاحبها.

---

(١) المصنوع ٣٥.

(٢) فاطر ١٨.

٨- أن يخالف حقائق التاريخ المعروفة في عصر النبي ﷺ مثل حديث " إن النبي وضع الجزية عن أهل خيبر بشهادة سعد بن معاذ وكتابة معاوية" والثابت أن الجزية لم تكن معروفة عام خيبر، وأن سعد بن معاذ توفى قبل عام خيبر، ومعاوية أسلم بعد ذلك يوم الفتح.

٩- الإفراط في الوعد والوعيد لأفعال لا تستوجب ذلك: مثل حديث: "من صلي الضحى أعطي ثواب سبعين نبيا" وحديث: "من صلى ركعتين فله ثواب موسى وعيسى".

قال ابن القيم: وأمثال هذه المجازفات الباردة لا يخلو حال واضعها من أحد أمرين: إما أن يكون في غاية الجهل والحمق، وإما أن يكون زنديقاً قصد التنقيص بالرسول ﷺ بإضافة مثل هذه الكلمات إليه" (١)

١٠- اشتماله على سخافات وسماجات يصان عنها سائر العقلاء فكيف بنبي الهدى المسدد بالوحي ﷺ : مثل حديث " لو كان الأرز رجلاً لكان حليماً ما أكله جائع إلا أشبعه"، وحديث "خلق الورد من عرقي".

خامساً: المصنفات في الحديث الموضوع:

صنف المحدثون كتباً خاصة في الأحاديث الموضوعة للتنبيه عليها والتحذير منها، من ذلك:

١- الموضوعات من الأحاديث المرفوعات، للحسين بن إبراهيم الجوزقاني (ت٥٤٣هـ).

٢- الموضوعات، لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي (ت٥٩٧هـ) .

---

(١) المنار المنيف ٥١.

٣- اللآلي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ).

٤- تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة، لعلي بن محمد بن عراق (ت٩٦٣هـ).

٥- تذكرة الموضوعات، لمحمد بن طاهر الهندي (ت٩٨٦هـ).

٦- الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة، لعلي بن محمد المعروف بملا علي القاري (ت١٠١٤هـ).

٧- المصنوع في معرفة الحديث الموضوع، للقاري أيضاً.

٨- الفوائد الموضوعة في الأحاديث الموضوعة، لمرعي بن يوسف الكرمي (ت١٠٣٣هـ).

٩- الدرر المصنوعات في الأحاديث الموضوعة لمحمد بن أحمد السفاريني (ت١١٨٨هـ).

١٠- الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، لمحمد بن علي الشوكاني (ت١٢٥٠هـ).

أسئلة التقويم الذاتي

س١: عرف الحديث الموضوع، وبين حكم روايته.

س٢: تحدث عن نشأة الوضع باختصار مبيناً براءة الصحابة وكبار التابعين من ذلك.

س٣: ما هي دواقع الوضع في الحديث مع التمثيل لكل منها؟

س٤: وضح جهود العلماء في مقاومة الوضع.

س٥: ما هي علامات الوضع في السند وفي المتن؟

س٦: كيف ترد علي من ادعي أن عناية المحدثين كانت مقتصرة علي الإسناد دون المتن؟

س٧: اذكر خمسة من كتب الموضوعات مبيناً فوائدها.

س٨: اكتب خمس صفحات بتعبيرك تضمنها حصيلة ما استفدته من هذا المبحث.

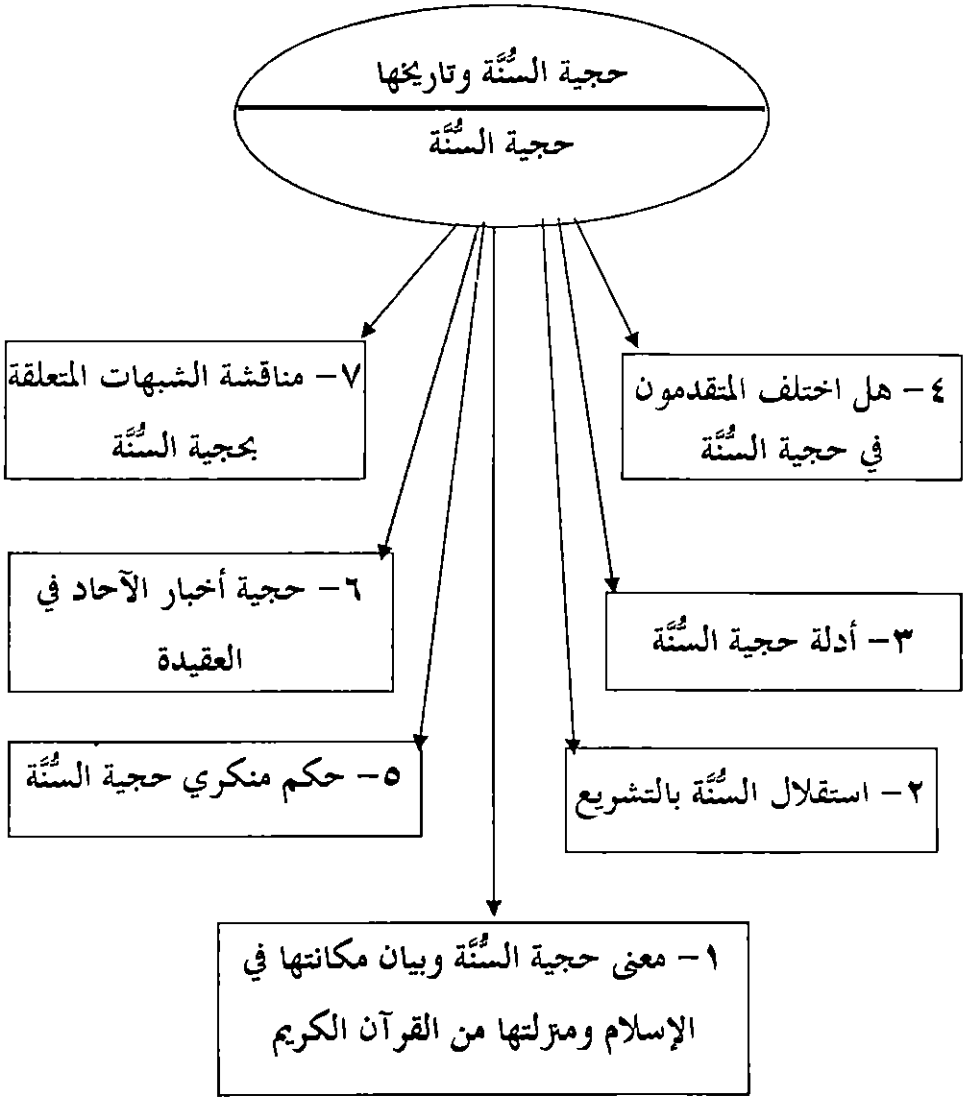
حجية السُّنَّة وتاريخها
حجية السُّنَّة
١- معنى حجية السُّنَّة وبيان مكانتها في الإسلام ومنزلتها من القرآن الكريم
٢- استقلال السُّنَّة بالتشريع
٣- أدلة حجية السُّنَّة
٤- هل اختلف المتقدمون في حجية السُّنَّة
٥- حكم منكري حجية السُّنَّة
٦- حجية أخبار الآحاد في العقيدة
٧- مناقشة الشبهات المتعلقة بحجية السُّنَّة

القسم الثاني: حجية السُّنَّة

مدخل:

السُّنَّة المطهرة شقيقة القرآن، ومثيلته في الحجية والاعتبار، فهما مصدر الدين وأساسه المتين، وكلاهما وحي من عند الله تعالى، كما تقدم تقريره في مبحث أقسام السُّنَّة، حيث تظاهرت به الأدلة من الكتاب والسُّنَّة وإجماع الصحابة وسائر سلف الأمة.

ومن السُّنَّة ما جاء مؤكداً لأحكام دل عليها القرآن الكريم.

ومنها ما جاء مبينا للقرآن: تفصيلاً لمجمله، وتوضيحاً لمشكله، وتخصيصاً لعامه، وتقييداً لمطلقه، وتبييناً لمبهمه، ودرءًا لما تشابه منه إلى محكمه.

ومنها ما جاء بتشريعات مستقلة لم ينص عليها القرآن، وهذا قسم واسع تناول كثيرًا من أصول الدين وفروعه.

والسُّنَّة جميعها حجة شرعية، يستوي في ذلك المتواتر منها والآحاد، ما دام الجميع ثابتاً عن النبي ﷺ، إذ العبرة في ذلك بثقة النقلة وليس بكثرة عددهم.

كما أن مجال الاحتجاج بالسُّنَّة يشمل مسائل العقيدة وفروع الشريعة من عبادات ومعاملات.

ومسألة حجية السُّنَّة من أصول الدين وأسس الاعتقاد، وليست من الفروع والجزئيات، وهي مرتبطة ارتباطاً مباشراً بالإيمان برسالة محمد ﷺ، ومَنْ خالف فيها بعد تبين أدلتها فقد أنكر معلوماً من الدين بالضرورة، وخالف في أصل من الإسلام يخرج منكره من الملة.

على هذه الجمل الثابتة في شأن السُّنَّة أجمعت الأمة، وكان ذلك عند

السلف ومَنْ سار على نهجهم من قطعيات الدين ومسلماته، لم يخالف في ذلك إلا زنديق أو متهم في دينه.

وقد حاول أعداء الإسلام من أهل الأمم المقهورة قديماً وحديثاً أن يشوهوا هذه الحقيقة العظمى؛ ليفتنوا المسلمين عن دينهم، ويصدوهم عن سبيله القويم، ولكن الله حفظ دينه، ورد كيد الأعداء في نحورهم فكانوا كالذي يصرخ في واد أو ينفخ في رماد، وما كان زيفهم لينطلي على مؤمن معتز بدينه، عارف بأسس معتقده، آخذ بأسباب الحصانة الإيمانية والعلمية اللازمة لرد شبهات الأعداء ودحضها، قال تعالى: ﴿ **يُرِيدُونَ أَن يُطْفِئُوا نُورَ اللهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَيَأْبَى اللهُ إِلاَّ أَن يُتِمَّ نُورَهُ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ** ﴾ (١).

وفي عصرنا الحاضر شاع الجهل بالدين، واختلطت الأمور على كثير من المنتسبين للإسلام، الذين لا يملكون من قوة الإيمان ونور العلم ما يدفعون به تلك الشبهات وظلماتها فوجب البيان لهم، ومساعدتهم على تصحيح معتقداتهم، وتسليحهم بالحجج والبراهين التي تمكنهم بإذن الله تعالى من الثبات في هذا المعترك الفكري الخطير الذي يجتاح الأمة، وهذه مسؤولية عامة سوف يسأل عنها بين يدي الله تعالى كل مقصر في شأنها.

(١) التوبة: ٣٢.

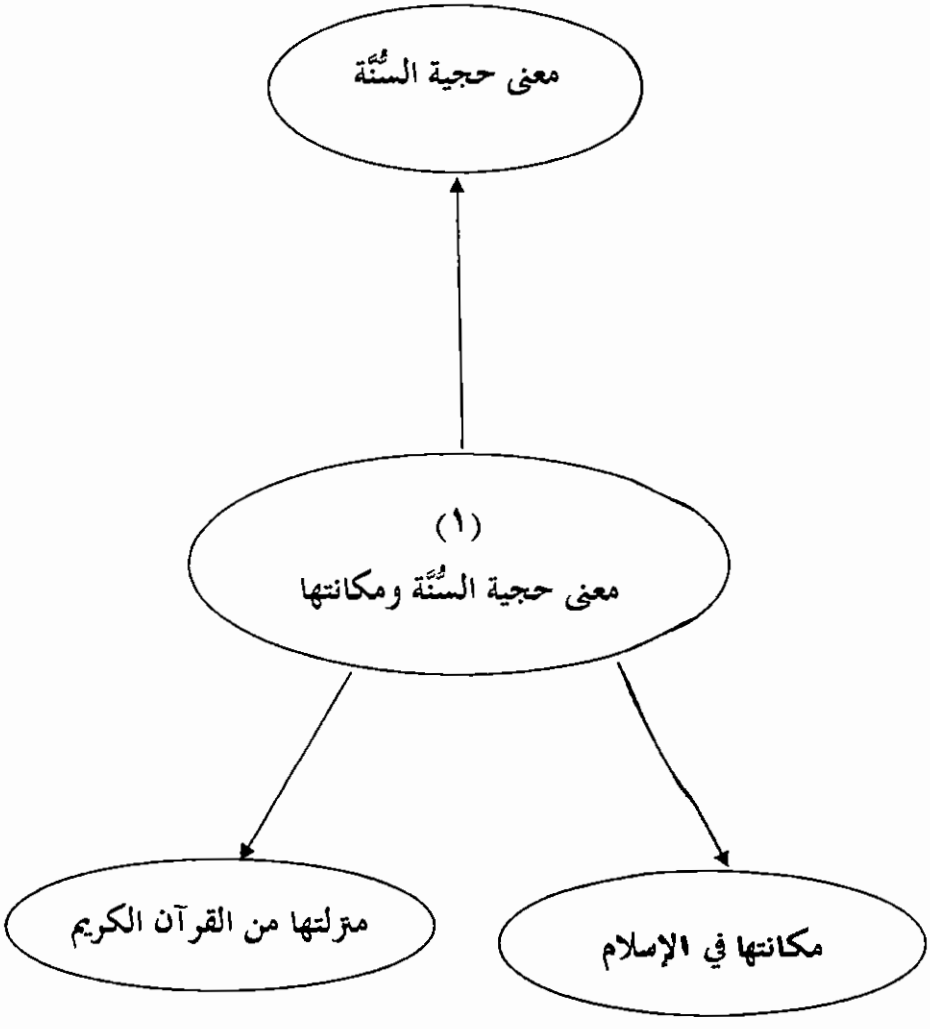
معنى حجية السُّنَّة
(١)
معنى حجية السُّنَّة ومكانتها
منزلتها من القرآن الكريم
مكانتها في الإسلام

المبحث الأول

معنى حجية السُّنَّة وبيان مكانتها في الإسلام ومنزلتها من القرآن

الأهداف الخاصة

١- معرفة معنى حجية السُّنَّة.

٢- إدراك مكانة السُّنَّة في الإسلام.

٣- الإلمام بمنزلة السُّنَّة من القرآن من حيث الدلالة على المعتقدات والأحكام.

٤- معرفة أنواع بيان السُّنَّة للقرآن.

٥- الإلمام بنماذج لاستقلال السُّنَّة بالتشريع.

المبحث الأول

معنى حجية السُّنَّة وبيان مكانتها في الإسلام ومنزلتها من القرآن [1]

معنى حجية السُّنَّة:

تطلق الحجة في لغة العرب على الدليل والبرهان القاطع، يقال حاجه فحجه أي احتج عليه فغلبه بالحجة، واحتج بالشيء استدل به واتخذه حجة.

أما في الاصطلاح فحجية السُّنَّة تعني أن السُّنَّة دليل شرعي يدل على حكم الله تعالى، وأن الله عز وجل قد تعبدنا باتباع ما أمرت به السُّنَّة، واجتناب ما نهت عنه، فهي مصدر شرعي أساسي، حيث إنها الشطر الثاني من المصدر الأول لهذا الدين، وهو الوحي.

وبعبارة أخرى فإن معنى حجية السُّنَّة: وجوب اعتقاد مضمونها والعمل بمقتضاها في جميع جوانب الحياة مما يتعلق بمعاش الناس ومعادهم.

مكانة السُّنَّة في الإسلام:

من المعلوم أن أساس هذا الدين ومصدره وأصله الأول هو الوحي، الذي احتوى جميع كليات الإسلام وفروعه، من معتقدات وعبادات ومعاملات وأخلاق ومعارف وقيم حضارية على مختلف الأصعدة.

وينقسم هذا الأصل الأول الذي هو الوحي إلى قسمين مترابطين متكاملين

---

(١) راجع: حجية السُّنَّة للدكتور عبد الخالق، ٢٤٣، ٤٨٥، دفاع عن السُّنَّة للدكتور أبو شهبة ١١، السُّنَّة المفترى عليها للبهنساوي ٣٠١، السُّنَّة حجيتها ومكانتها في الإسلام للسلفي ١٩، ٩٣، السُّنَّة ومكانتها في التشريع الإسلامي للسباعي ٣٧٦، ٣٨٦، الحديث النبوي للصباغ ١٨، الحديث والمحدثون لأبي زهو ٢٠، ٣٧، مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسُّنَّة للسيوطي.

لا غنى لأحدهما عن الآخر، ولا يكفي واحد منهما في بيان جميع أمور الدين، وهما: القرآن والسُّنَّة.

فالسُّنَّة هي: القسم الثاني من الوحي. وهي لذلك مثل القرآن في الحجية والاعتبار، وفي وجوب طاعتها تبعاً له ومستقلة عنه، وبدونها يتعذر فهم القرآن، بل تتعذر عبادة الله كما شرع وأمر.

والسُّنَّة هي شطر الدين، وأحد الأصلين، ومصدر الإسلام مع القرآن الكريم، تستمد منهما العقيدة الصحيحة، وأحكام العبادات والمعاملات، والأخلاق والآداب والفضائل، والمعارف والعلوم، وتصاغ منهما أسس قوانين الأمة المسلمة في سياساتها الداخلية وعلاقاتها الدولية، وتنبثق عنهما نظم حياتها الاجتماعية والاقتصادية وثقافتها وتربيتها وفكرها وتصوراتها، وسلوكياتها حال السلم وحال الحرب، وهما منطلق حضارتها بكل أبعادها ومنهج حياة المسلمين في مختلف نواحيها.

تلك مكانة السُّنَّة كما فهمها الأسلاف وطبقوها فسادوا بها ربوع العالم، ونالوا العزة والسؤدد، وسعدوا وأسعدوا غيرهم، وقادوا البشرية نحو الخير والصلاح.

أما اليوم فإن كنوز السُّنَّة مدفونة في بطون الكتب تنتظر من يستخرجها ويطبقها، لتستعيد الأمة مجدها وكرامتها ودورها الريادي لهداية البشرية الحائرة.

٣- منزلة السُّنَّة من القرآن:

لقد نص الإمام الشافعي في كتاب الرسالة، ووافقه جماهير أهل العلم، على أن السُّنَّة تنقسم إلى ثلاثة أقسام من حيث دلالتها على العقائد والأحكام الواردة

في القرآن الكريم، وذلك على النحو التالي:

أ- السُّنَّة المؤكدة:

وهي الدالة على الحكم الشرعي كما يدل عليه القرآن من جميع الوجوه، فهي موافقة له من حيث الإجمال والاختصار والشرح، وذلك لتقرير تلك الأحكام وتأكيدها، وإشاعتها ونشرها بين المسلمين، ومن أمثلة ذلك:

قوله ﷺ: "بني الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وحج البيت، وصوم رمضان" [1]، فقد دل هذا الحديث على العقيدة والأحكام نفسها الواردة في الآيات التالية من جميع الوجوه: ﴿آمَنُوا بِاللهِ وَرَسُولِهِ﴾، ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلاَةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾، ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾، ﴿وَلِلهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً﴾ [2].

قوله ﷺ: "اتقوا الله في النساء فإنهن عوان عندكم، أخذتموهن بأمانة الله، واستحللتم فروجهن بكلمة الله"[3]، فقد دل هذا الحديث على الحكم الوارد في قوله تعالى: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾[4].

قوله ﷺ: "لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيب من نفسه"[5]، فإنه موافق لما

(١) البخاري مع الفتح ١/ ٧٢ح ٨.

(٢) الآيات بالترتيب في: النساء ١٣٦، البقرة ٤٣، البقرة ١٨٣، آل عمران ٩٧.

(٣) صحيح مسلم ٢/ ٨٨٦- ٨٩٢ ح ١٤٧.

(٤) النساء ١٩.

(٥) أخرجه أحمد ٥/ ٧٢.

في قوله تعالى: ﴿وَلاَ تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾[1].

السُّنَّة المبينة:

وهي التي توضح مراد الله فيما شرعه لعباده في القرآن، قال تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [2]، وهذا القسم هو أغلب السُّنَّة،ولذلك ظن الكثيرون أن وظيفة السُّنَّة قاصرة على ذلك، وهو ظن خاطئ لمخالفته للأدلة، ولما اتفق عليه جماهير العلماء.

وقد جاء بيان السُّنَّة للقرآن على أربعة أنواع أساسية، هي: تفصيل المجمل، وتوضيح المشكل، وتقييد المطلق، وتخصيص العام، ومن أمثلة هذه الأنواع من البيان ما يلي:

١- تفصيل المجمل: مثل تفصيل مجملات القرآن فيما يتعلق بأحكام الصلاة والزكاة والصوم والحج، حيث بينت السُّنَّة صفة الصلاة وأنصبة الزكاة، وأحكام الصوم وكيفية الحج، ولولا بيان السُّنَّة لتلك الأحكام المجملة لما استطعنا أن نعبد الله كما شرع.

٢- توضيح المشكل: وذلك بتبيين مراد الله فيما يشكل فهمه بلا وحي مبين وهو السُّنَّة، مثل حديث عدى بن حاتم ﷺ قال: "لما نزلت هذه الآية: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾، عمدت إلى عقالين أحدهما أسود والآخر أبيض، فجعلتهما تحت

(١) البقرة ١٨٨.

(٢) النحل ٤٤.

وسادتي، فجعلت أنظر إليهما فلما تبين لي الأبيض من الأسود أمسكت، فلما أصبحت غدوت إلى رسول الله ﷺ فأخبرته بالذي صنعت فقال: إن وسادك إذن لعريض، إنما ذلك بياض النهار من سواد الليل"[1].

٣- تقييد المطلق وذلك بتحديد المراد بمطلقات القرآن، مثل قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا﴾[2]، فحكم القطع هنا مطلق، والسُّنَّة قيدته باليد اليمنى، وقيدت موضع القطع بأنه من مفصل الرسغ.

٤- تخصيص العام: مثل قوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ﴾، فإن هذه الآية دلت على توريث الأولاد عامة، فخصصت السُّنَّة المورث بغير الأنبياء، وذلك بقوله ﷺ: "نحن معاشر الأنبياء لا نورث ما تركناه صدقة"[3]، وخصصت السُّنَّة الوارث بغير القاتل بقوله ﷺ: "لا يرث القاتل"[4].

جـ- السُّنَّة المستقلة بالتشريع:

وهي التي تدل على حكم شرعي جديد لم ينص عليه القرآن الكريم، ولا غرابة في ذلك فهي وحي مثل القرآن، كما تقدم في مبحث أقسام السُّنَّة من حيث الوحي بها.

---

(١) الآية في سورة البقرة ١٨٧، والحديث متفق عليه.

(٢) المائدة ٣٨.

(٣) سنن البيهقي ٦/ ٢٢٠.

(٤) أخرجه الترمذي وابن ماجة.

والأمثلة على استقلال السُّنَّة بالتشريع لا تحصى كثرة، وهي واضحة لمن نظر في أمهات كتب السُّنَّة، ومن ذلك:

- إثبات حق الشفعة للجار.
- بيان ميراث الجدة.
- حكم وجوب رجم الزاني المحصن.
- وجوب الكفارة على من انتهك حرمة صوم رمضان.
- الحكم بالشاهد واليمين.
- تحريم الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها في الزواج.
- تحريم أكل الحمر الأهلية وكل ذي ناب أو ظفر من السباع.
- تحريم لبس الذهب والحرير على رجال أمة محمد ﷺ.
- تحريم الرضاع ما يحرم من النسب.

وسيأتي مزيد بيان لهذا القسم الثالث في المبحث الموالي.

أسئلة التقويم الذاتي

١- ما معنى حجية السُّنَّة لغة واصطلاحا؟

٢- ما هي مكانة السُّنَّة في الإسلام؟ وما الأساس التي بنيت عليه تلك المكانة؟

٣- ما فوائد إدراك تلك المكانة والاستفادة منها، وما مضار إهدار تلك المكانة للسنة؟

٤- ما هي منزلة السُّنَّة من القرآن؟

٥- ما هي أنواع بيان السُّنَّة للقرآن مع التمثيل؟

٦- ما الفرق بين السُّنَّة المؤكدة والسُّنَّة المبينة؟

٧- اذكر عشرة نماذج لاستقلال السُّنَّة بالتشريع.

٨- لخص هذا المبحث في ثلاث صفحات.

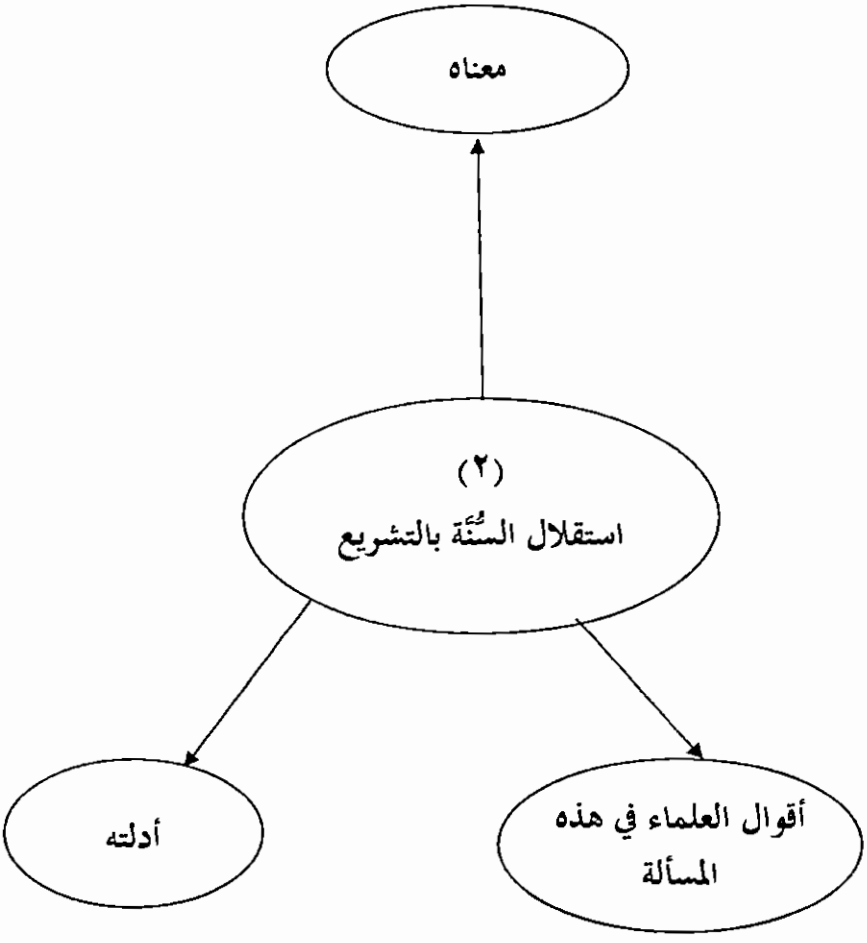
معناه
(٢)
استقلال السُّنَّة بالتشريع
أدلته
أقوال العلماء في هذه المسألة

المبحث الثاني

استقلال السُّنَّة بالتشريع

الأهداف الخاصة

١- معرفة معنى استقلال السُّنَّة بالتشريع.

٢- الإطلاع على أقوال أهل العلم في هذه المسألة مع معرفة الراجح منها.

٣- إدراك حقيقة الخلاف، وهل هو حقيقي أم لفظي.

٤- معرفة أدلة استقلال السُّنَّة بالتشريع بتفصيل مناسب.

المبحث الثاني

استقلال السُّنَّة بالتشريع[1]

أ- معنى استقلال السُّنَّة بالتشريع:

إن استقلال السُّنَّة بالتشريع يعني أنها قد جاءت بمعتقدات وأحكام لم ينص عليها القرآن الكريم وأنها حجة في ذلك، أي إن الله تعبدنا بذلك وأوجب علينا اعتقاده والعمل به، وأن وظيفة السُّنَّة لا تقتصر على تأكيد أحكام القرآن وبيانها، بل من وظيفتها أيضاً أن تضيف تشريعات أخرى بوحي من الله تعالى، وهي تشريعات ملزمة للمسلمين كإلزام القسمين الأولين، وكإلزام ما جاء به القرآن الكريم نفسه، حيث إن الوحي هو مصدر جميع ذلك.

ب- أقوال أهل العلم في هذه المسألة:

أجمع العلماء على وقوع القسم الثالث من أقسام السُّنَّة، وهو أنها تأتي بأحكام لم يثبتها القرآن ولم ينفها، وأن ذلك كثير في السُّنَّة، وأنه حجة شرعية ملزمة.

ثم اختلفوا بعد ذلك في طريقة ثبوت هذا القسم: هل هو عن طريق استقلال السُّنَّة بالتشريع أم عن طريق دخولها تحت نصوص القرآن ولو بتأويل.

فذهب جماهير علماء الأمة قديماً وحديثاً إلى أن ذلك عن طريق استقلال السُّنَّة بالتشريع، وأن الله تعالى أوحى إليه في السُّنَّة بمعتقدات وأحكام جديدة

---

(١) راجع: حجية السُّنَّة ٥٠٤- ٥٤٠، الرسالة للإمام الشافعي ٨٨، الحديث النبوي ١٩، دفاع عن السُّنَّة لأبي شهبة ١٣، السُّنَّة المفترى عليها للبهنساوي ٣٦، السُّنَّة للسلفي ٢٠، ٩٧، السُّنَّة ومكانتها في التشريع للسباعي ٣٧٩، الموافقات للإمام الشاطبي ٤/ ١٣.

مضافة إلى ما أوحي إليه في القرآن، وهذا هو الصواب لتضافر الأدلة عليه ولشهادة الواقع، ولأن السُّنَّة وحي كالقرآن، فلا مانع من التعبد بها على سبيل الاستقلال.

وذهب الشاطبي وقلة معه إلى أن هذا القسم من الأحكام التي أضافتها السُّنَّة داخل تحت عموم القرآن وراجع إليه، وهذا مرجوح للأدلة البينة على قول الجمهور.

وعند التأمل نجد أن الخلاف لفظي بين الفريقين ما دام الجميع معترفين بوجود أحكام في السُّنَّة لم ينص عليها القرآن، وأن الله قد ألزمنا بها.

جـ- أدلة استقلال السُّنَّة بالتشريع:

١- لقد دل القرآن الكريم ودلت السُّنَّة وإجماع السلف على أن السُّنَّة وحي من عند الله، ولله تعالى أن يأمر رسوله ﷺ بتبليغ أحكامه للناس من أي طريق، سواء كان ذلك بالكتاب أو السُّنَّة، وذلك جائز شرعاً وعقلا وواقع فعلاً.

٢- إن نصوص القرآن الدالة على وجوب اتباع الرسول ﷺ وطاعته مطلقة، ولم تفرق في إيجاب الطاعة بين السُّنَّة المؤكدة أو المبينة أو المستقلة بالتشريع، ولهذا فإن التفريق بين ذلك في الطاعة مخالفة للنص وتحكم بالجهالة.

٣- نصوص القرآن قد دلت على وجوب طاعة الرسول ﷺ على سبيل الاستقلال، مثل قوله تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ**﴾[1].

(١) النساء ٥٩.

قال الإمام ابن القيم في تفسير هذه الآية: "فأمر تعالى بطاعته وطاعة رسوله، وأعاد الفعل إعلاما بأن طاعة الرسول تجب استقلالا من غير عرض ما أمر به على الكتاب، بل إذا أمر وجبت طاعته مطلقاً، سواء كان ما أمر بـه في الكتاب أو لم يكن فيه، فإنه أوتي الكتاب ومثله معه، ولم يأمر بطاعـة أولي الأمر استقلالا، بل حذف الفعل وجعل طاعتهم في ضمن طاعة الرسـول إيذاناً بأنهم إنما يطاعون تبعاً لطاعة الرسول، فمن أمر منهم بطاعة الرسول وجبت طاعته ومن أمر بخلاف ما جاء به الرسول فلا سمع ولا طاعة"[1].

وقال التابعي ميمون بن مهران: "إن الرد إلى الله هو الرجوع إلى كتابـه، والرد إلى الرسول ﷺ هو الرجوع إليه في حياته وإلى سنته بعد موته".

٤- النبي ﷺ معصوم - بدلالة المعجزة - عن الخطأ في التبليغ عن ربه عز وجل بوحي متلو أو غير متلو، مبين أو مؤكد أو مستقل.

٥- إن القول بعدم استقلال السُّنّة بالتشريع يقتضي القول بعدم تبيينها لمـا في الكتاب أيضاً؛ لأن في التبيين نوع استقلال في تفاصيل الحكم المبين، كما في تفاصيل أحكام الصلاة والزكاة والحج وغيرها، فليزم اسـتواء الجميـع في الجواز والوقوع.

وأختم هذا المبحث بقول الإمام الشافعي: "وما سَنَّ رسول الله ﷺ فيمـا ليس لله فيه حكم (أي في القرآن) فبحكم الله سَنَّه، وكذلك أخبرنا الله في قوله: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ صِرَاطِ اللهِ﴾[2].

---

(١) أعلام الموقعين ١/ ٣٩.

(٢) الرسالة ٨٨، والآية في سورة الشورى ٥٢.

أسئلة التقويم الذاتي

س١: ما معنى استقلال السُّنَّة بالتشريع؟

س٢: ما الذي يجعل استقلال السُّنَّة بالتشريع أمراً طبيعياً؟

س٣: ما هي أقوال العلماء في هذه المسألة مع الترجيح؟

س٤: هل الخلاف فيها حقيقي أم لفظي؟ ولماذا ؟

س٥: اذكر أدلة استقلال السُّنَّة بالتشريع.

س٦: لخص هذا المبحث في صفحتين.

المبحث الثالث

أدلة حجية السُّنَّة

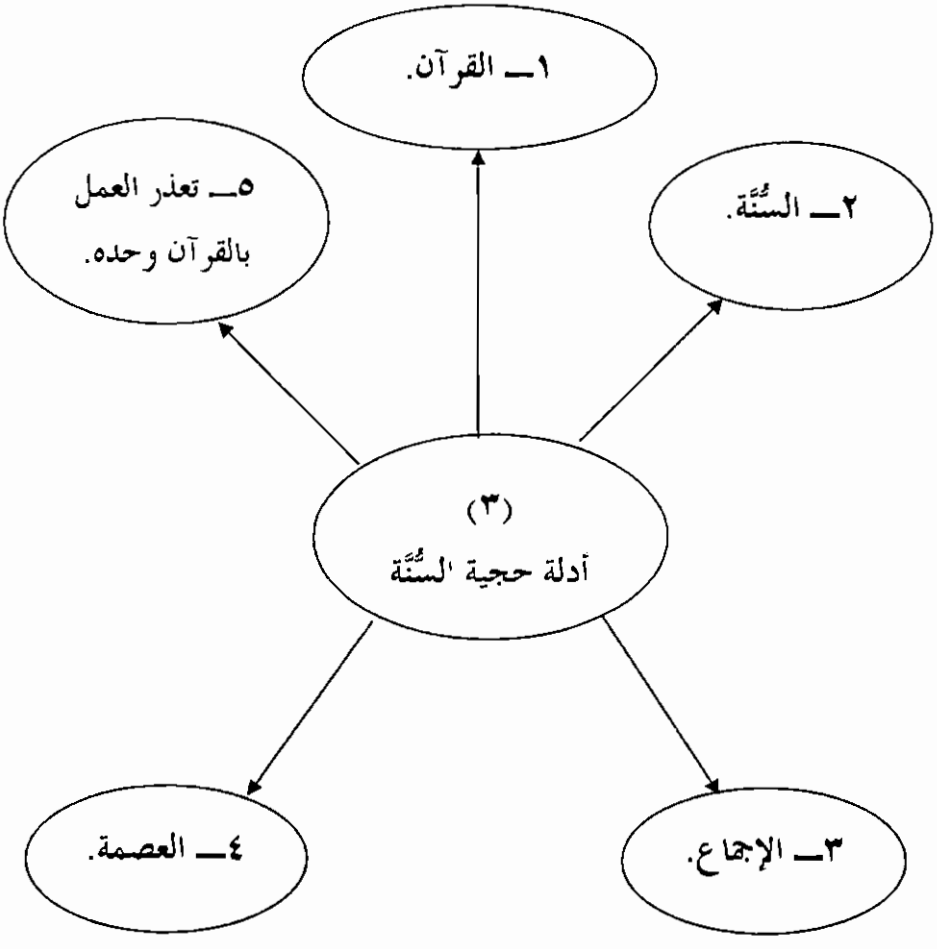

المبحث الثالث

أدلة حجية السُّنَّة

الأهداف الخاصة

١- معرفة أدلة حجية السُّنَّة من القرآن.

٢- معرفة أدلة حجية السُّنَّة من السُّنَّة.

٣- إدراك دلالة الإجماع على حجية السُّنَّة.

٤- تبين دلالة العصمة على حجية السُّنَّة.

٥- معرفة دلالة تعذر العمل بالقرآن وحده على حجية السُّنَّة.

٦- الإلمام الكامل بهذه الأدلة، وحفظ قدر مناسب من كل منها، مع الفهم.

المبحث الثالث

أدلة حجية السُّنَّة [1]

إن السُّنَّة المطهرة حجة شرعية تعبدنا الله تعالى باعتقاد مضمونها، والعمل بمقتضاها، وهي شقيقة القرآن ومثيلته في الحجية والاعتبار، وهما جميعاً من عند الله تعالى.

وقد دل على حجية السُّنَّة أدلة كثيرة أهمها: القرآن، والسُّنَّة، والإجماع، والعصمة، وتعذر العمل بالقرآن وحده.

الدليل الأول: القرآن الكريم:

إن المتأمل في كتاب الله يجد آيات عديدة ومتنوعة المضامين تؤكد وتقرر وجوب طاعة النبي ﷺ طاعة مستقلة وأن ما يصدر عنه من الحديث في مجال تبليغ الشريعة ملزم لكافة المسلمين، لا يسع أحداً منهم أن يخالف أمره أو أن يتجاوز نهيه، وبعد تدبر هذه الآيات نجد أنه يمكن تقسيمها إلى الأنواع التالية:

١- الآيات الدالة على وجوب اتباع النبي ﷺ وطاعته مع التحذير من مخالفته:

﴿ وَأَطِيعُوا اللهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَاحْذَرُوا فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَاعْلَمُوا أَنَّمَا عَلَى رَسُولِنَا الْبَلاَغُ الْمُبِينُ ﴾[2].

---

(١) راجع: حجية السُّنَّة ٢٧٨- ٣٨٢، دفاع عن السُّنَّة ١٣، السُّنَّة للسلفي ٣٠- ٩٠، الحديث النبوي للصباغ ٢٠- ٣٠، مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسُّنَّة للسيوطي، الحديث والمحدثون لأبي زهو ٢٠.

(٢) المائدة ٩٢.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ﴾[1].

قال الإمام ابن القيم في تفسير هذه الآية: "فأمر تعالى بطاعته وطاعة رسوله وأعاد الفعل إعلاماً بأن طاعة الرسول تجب استقلالاً من غير عرض ما أمر به على الكتاب بل إذا أمر وجبت طاعته مطلقاً سواء كان ما أمر به في الكتاب أو لم يكن فيه فإنه أوتي الكتاب ومثله معه"[2].

﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ﴾[3].

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا للهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُم لِمَا يُحْيِيكُمْ﴾[4].

﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾[5].

٢- الآيات الدالة على وجوب الإيمان به، والإيمان معناه الإذعان والتصديق والتسليم، ومن لوازمه الاتباع للسُّنة، والتمسك بها، وقبول شريعته ﷺ، والوقوف عند حكمه وقضائه، ومن هذه الآيات ما يلي:

﴿فَلاَ وَرَبِّكَ لاَ يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لاَ يَجِدُوا

(١) النساء ٥٩.

(٢) أعلام الموقعين ١/ ٣٩.

(٣) الحشر ٧.

(٤) الأنفال ٢٤.

(٥) النور ٦٢.

فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾[1].

قال ابن القيم: "أقسم سبحانه بنفسه على نفي الإيمان عن العباد حتى يحكموا رسوله في كل ما شجر بينهم من الدقيق والجليل، ولم يكتف في إيمانهم بهذا التحكيم بمجرده حتى ينتفي عن صدورهم الحرج والضيق عن قضائه وحكمه، ولم يكتف منهم أيضاً بذلك حتى يسلموا تسليمًا وينقادوا انقياداً"[2].

﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ وَإِذَا كَانُوا مَعَهُ عَلَى أَمْرٍ جَامِعٍ لَّمْ يَذْهَبُوا حَتَّى يَسْتَأْذِنُوهُ﴾ [3].

قال ابن القيم: "فإذا جعل من لوازم الإيمان أنهم لا يذهبون مذهباً إذا كانوا معه إلا باستئذانه فأولى أن يكون من لوازمه أن لا يذهبوا إلى قول ولا مذهب علمي إلا بعد استئذانه، وإذنه يعرف بدلالة ما جاء به على أنه أذن فيه"[4].

٣- الآيات الدالة على أن الرسول ﷺ مبين للكتاب وشارح له شرحاً معتبراً عند الله تعالى ومطابقا لما شرعه للعباد، وأنه ﷺ يعلم أمته أمرين: الكتاب والحكمة (وهي السُّنَّة):

﴿وَأَنْزَلَ اللهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ اللهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا﴾[5].

---

(١) النساء ٦٥.

(٢) أعلام الموقعين ١/ ٤٢.

(٣) النور ٦٢.

(٤) أعلام الموقعين ١/ ٤٢، ٤٣.

(٥) النساء ١١٣.

ومعلوم أن الواو في لغة العرب تقتضي المغايرة، فالمنزل على النبي ﷺ أمران: الكتاب والحكمة (وهي السُّنَّة).

﴿لَقَدْ مَنَّ اللهُ عَلَى الْمُؤمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولاً مِّنْ أَنْفُسِهِمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِن قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾[1].

قال الإمام الشافعي: "فذكر الله الكتاب وهو القرآن، وذكر الحكمة، فسمعت من أرضى من أهل العلم بالقرآن يقول الحكمة: سنة رسول الله، لأن القرآن ذكر وأتبعته الحكمة، وذكر الله منه على خلقه بتعليمهم الكتاب والحكمة، فلم يجز - والله أعلم- أن يقال: الحكمة هاهنا إلا سنة رسول الله، وذلك أنها مقرونة مع الكتاب، وأن الله افترض طاعة رسوله، وحتم على الناس اتباع أمره، فلا يجوز أن يقال لقول: فرض إلا لكتاب الله ثم سُنة رسوله، لما وصفنا، من أن الله جعل الإيمان برسوله، مقروناً بالإيمان به"[2].

٤- الآيات الدالة على وجوب اتباع الرسول ﷺ في جميع ما يصدر عنه، والاقتداء به والتأسي بسنته، وأن اتباعه من لوازم ونتائج وثمرات محبة العبد لربه:

﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾[3].

﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ

(١) آل عمران: ١٦٤.

(٢) الرسالة: ٧.

(٣) آل عمران: ٣١.

وَالْيَوْمَ الآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيراً ﴾[1].

قال محمد بن علي الترمذي: "الأسوة في الرسول الاقتداء بـه، والاتبـاع لسُنَّته، وترك مخالفته في قول أو فعل"[2].

٥- الآيات الدالة على أن الله أمره بتبليغ رسالته قرآناً وسنة، وأنه عصمه من التبديل والتحريف، مما يفيد وجوب التمسك بالسُّنَّة؛ لأن الله أمره بتبليغهـا كالقرآن وحماها كما حمى القرآن من التبديل.

﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَى شَرِيعَةٍ مِّنَ الأمْرِ فَاتَّبِعْهَا وَلاَ تَتَّبِعْ أَهْـوَاءَ الَّـذِينَ لاَ يَعْلَمُونَ﴾[3].

﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْـتَ رِسَالَتَهُ وَاللهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾[4].

﴿وَاتَّبِعْ مَا يُوحَى إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ إِنَّ اللهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾[5].

الدليل الثاني: السُّنَّة المطهرة:

لقد تعددت وتنوعت الأحاديث الدالة على وجوب اتباع سنة النبي ﷺ وأنها شقيقة القرآن ومثيلته في الحجية، ويمكن تقسيم هذه الأحاديث تقسـيما موضوعيا إلى أنواع منها:

١- الأحاديث الدالة على أن السُّنَّة أخت القـرآن تماثلـه في الحجيـة

(١) الأحزاب: ٢١.

(٢) انظر الشفا ٢/ ٧.

(٣) الجاثية ١٨.

(٤) المائدة ٦٧.

(٥) الأنعام ١٠٦.

والاعتبار، وأنه لا يمكن معرفة الشرع من القرآن وحده، بل لابد معه من العمل بالسُّنَّة.

عن المقدام بن معدي كرب ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: "ألا إني أوتيت الكتاب ومثله معه؛ ألا يوشك رجل شبعان على أريكته يقول: عليكم بهذا القرآن، فما وجدتم فيه من حلال فأحلوه، وما وجدتم فيه من حرام فحرموه، وإن ما حرم رسول الله كما حرم الله".

عن العرباض بن سارية ﷺ أنه قال: قام فينا رسول الله ﷺ فقال: "أيحسب أحدكم متكئاً على أريكته، يظن أن الله تعالى لم يحرم شيئاً إلا ما في هذا القرآن؟ ألا وإني قد أمرت ووعظت ونهيت عن أشياء إنها مثل القرآن أو أكثر، وإن الله لم يحل لكم أن تدخلوا بيوت أهل الكتاب إلا بإذن؛ ولا ضرب نسائهم، ولا أكل ثمارهم إذا أعطوكم الذي عليهم"(١).

عن الحسن بن علي رضي الله عنهما أنه قال:

صعد رسول الله ﷺ المنبر يوم غزوة تبوك فحمد الله وأثنى عليه؛ ثم قال: "يا أيها الناس إني ما آمركم إلا ما أمركم به الله، ولا أنهاكم إلا عما نهاكم الله عنه؛ فأجملوا في الطلب فوالذي نفس أبي القاسم بيده إن أحدكم ليطلبه رزقه كما يطلبه أجله؛ فإن تعسر عليكم منه شيء فاطلبوه بطاعة الله عز وجل"(٢).

عن أبي هريرة ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: "كل أمتي يدخلون الجنة إلا من أبى، قالوا: يا رسول ومن يأبى؟ قال: من أطاعني دخل الجنة ومن عصاني فقد أبى"(٣).

---

(١) سنن أبي داود ٥/ ١٠- ١١ ح ٤٦٠٤.

(٢) سنن أبي داود ٣/ ٤٣٦ ح٣٠٥٠.

(٣) رواه الطبراني في الكبير.

عن أبي هريرة ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: "من أطاعني فقد أطاع الله، ومن عصاني فقد عصى الله"[1].

قال رسول الله ﷺ: "إن الدين بدأ غريباً ويرجع غريباً فطوبى للغرباء الذين يصلحون ما أفسده الناس من بعدي من سنتي"[2]، وفي رواية "الذين يحيون سنتي من بعدي ويعلمونها الناس"[3].

عن أنس ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: "يا بني إن قدرت أن تصبح وتمسي وليس في قلبك غش لأحد فافعل، ثم قال: يا بني وذلك من سنتي، ومن أحب سنتي فقد أحبني، ومن أحبني كان معي في الجنة"[4].

عن عبد الله بن عمرو بن العاص أنه قال: قال النبي ﷺ: "والله ليأتين على أمتي كما أتى على بني إسرائيل حذو النعل بالنعل، حتى إن كان منهم من يأتى أمه علانية لكان من أمتي من يصنع ذلك، وإن بني إسرائيل تفرقت على اثنتين وسبعين ملة؛ وتفرقت أمتي على ثلاث وسبعين كلهم في النار إلا ملة واحدة، قالوا: من هي يا رسول الله؟ قال: ما أنا عليه وأصحابي"[5].

قال رسول الله ﷺ: "تركت فيكم أمرين لن تضلوا ما تمسكتم بهما: كتاب الله وسنتي" [6]، وفي رواية البيهقي: "... إني قد خلفت فيكم شيئين لن

---

(١) البخاري مع الفتح ١٥/ ١٧٤ ح ٧٢٨.

(٢) سنن الترمذي ٥/ ١٩ ح ٢٦٢٩.

(٣) أخرجه المقدسي في كتاب الحجة على تارك المحجة، انظر: مفتاح الجنة ٧٣.

(٤) سنن الترمذي ٥/ ٤٥ ح ٢٦٧٨.

(٥) سنن الترمذي ٥/ ٢٥ ح ٢٦٤٠.

(٦) الحاكم في المستدرك ١/ ٩٣.

تضلوا بعدهما أبداً كتاب الله وسنتي، ولن يفترقا حتى يردا على الحوض".

عن عبد الله بن عمرو -رضي الله عنهما- قال: قال رسول الله ﷺ:

"لا يؤمن أحدكم حتى يكون هواه تبعاً لما جئت به"[1].

قال رسول الله ﷺ: "من اقتدى بي فهو مني؛ ومن رغب عن سنتي فليس مني"[2].

٢- الأحاديث التي يأمر فيها النبي ﷺ بالتمسك بسنته ويحذر من اتباع الهوى والاستقلال بالرأي:

عن أبي هريرة ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: "دعوني ما تركتكم فإنما أهلك من كان قبلكم سؤالهم واختلافهم على أنبيائهم، فإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه، وإذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم"[3].

عن عائشة رضي الله عنها قالت: "صنع رسول الله ﷺ شيئاً ترخص فيه فتنزه عنه قوم، فبلغ ذلك النبي ﷺ فحمد الله وأثنى عليه ثم قال: "ما بال قوم يترهون عن الشيء أصنعه فوالله إني لأعلمهم بالله وأشدهم له خشية"[4].

عن العرباض بن سارية ﷺ قال: "صلى بنا رسول الله ﷺ ذات يوم، ثم أقبل علينا بوجهه، فوعظنا موعظة بليغة ذرفت منها العيون، ووجلت منها القلوب، فقال رجل: يا رسول الله، كأن هذه موعظة مودع، فماذا تعهد إلينا؟ فقال: أوصيكم بتقوى الله والسمع والطاعة وإن كان عبداً حبشياً؛ فإنه من

---

(١) أخرجه الخطيب في تاريخ بغداد ٤/ ٣٦٩، والبغوي في شرح السُّنَّة ١/ ٢١٢- ٢١٣.

(٢) البخاري مع الفتح ١٠/ ١٣٠ ح ٥٠٦٣.

(٣) البخاري مع الفتح ١٥/ ١٧٦ ح ٧٢٨٨.

(٤) البخاري مع الفتح ١٥/ ٢٠٦ ح ٧٣٠١.

يعش منكم سيرى اختلافاً كثيرًا، فعليكم بسنتي وسنة الخفاء الراشدين المهديين، تمسكوا بها، وعضوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور فإن كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار"[1].

٣- الأحاديث التي فيها الأمر بسماع السُّنَّة وحفظها وتبليغها ونشرها بين الناس، مما يدل على حجيتها:

قال الإمام الشافعي: "فلما ندب رسول الله إلى استماع مقالته وحفظها وأدائها دل على أنه لا يأمر أن يؤدى عنه، إلا ما تقوم به الحجة على من أدى إليه، لأنه إنما يؤدى عنه حلال يؤتى، وحرام يجتنب، وحد يقام، ومال يؤخذ ويعطي، ونصيحة في دين ودنيا" [2]، ومن الأحاديث في هذا الخصوص:

قال رسول الله ﷺ في حجة الوداع: "ألا فليبلغ الشاهد الغائب»[3]، قال البيهقي: "لولا ثبوت الحجة بالسُّنَّة، لما قال ﷺ في خطبته بعد تعليم من شهده أمر دينهم: ألا فليبلغ... إلخ».

قال رسول الله ﷺ: "نضر الله عبداً سمع مقالتي فحفظها ووعاها وأداها؛ فرب حامل فقه غير فقيه، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه" [4].

عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: قال النبي ﷺ: "اللهم ارحم خلفائي، قلنا: يا رسول الله ومن خلفاؤك؟ قال: الذين يأتون من بعدي يروون أحاديثي، ويعلمونها الناس"[5].

---

(١) سنن أبي داود ٥/ ١٣ ح ٤٦٠٧.

(٢) الرسالة ص ٤٠٢.

(٣) البخاري مع الفتح ١/ ٢١٣ ح ٦٧.

(٤) سنن ابن ماجة ١/ ٨٦ ح ٢٣٠٦.

(٥) الخطيب البغدادي ص ٣٠، ٣١ ح ٥٨.

عن عبد الله بن عمرو أن رسول الله ﷺ قال: "بلغوا عني ولو آية، وحدثوا عني ولا تكذبوا، فمن كذب علي متعمداً؛ فليتبوأ مقعده من النار"[1].

الدليل الثالث: الإجماع:

إن حجية السُّنَّة أحد أصول الإسلام العظمى ودعائمه الكبرى، وهي من أسس العقيدة وليست من الفروع، وهذا من البديهيات الأولى في دين الإسلام، ومن المسلمات الأساسية التي تظاهرت بها الأدلة.

ولهذا فقد أجمع المسلمون سلفاً وخلفاً، منذ عهد الصحابة الكرام على أن السُّنَّة الثابتة عن النبي ﷺ حجة شرعية موجبة لاعتقاد مضمونها والعمل بمقتضاها، ولم ينازع في ذلك أحد من أهل الإسلام، بل لا نجد منهم إلا متمسكاً بها، محذراً من مخالفتها، ذاباً عنها، عاملاً لإحياء ما أمات الناس منها، ناشراً لعلمها، مذكراً بمكانتها، راجعا عن رأيه إليها، وقد تواتر عن الأئمة الأربعة وغيرهم نحو هذه العبارة: "إذا صح الحديث فهو مذهبي، واضربوا بقولي عرض الحائط"[2].

فهذا الأصل أعظم من أن يناقش وأبين من أن يختلف عليه، وقد نقل الإجماع عليه كثير من العلماء منهم: الشافعي وابن عبد البر وابن حزم وابن تيمية وابن القيم.

قال الإمام الشافعي: "لم أسمع أحداً نسبه الناس أو نسب نفسه إلى علم يخالف في أن فرض الله عز وجل اتباع أمر رسول الله ﷺ والتسليم لحكمه، بأن الله لم يجعل لأحد بعده إلا اتباعه، وأنه لا يلزم قول بحال إلا بكتاب الله أو سنة

---

(١) البخاري مع الفتح ٧/ ١٧٤ ح ٣٤٦١.

(٢) انظر: مجموعة الرسائل المنيرية ٣/ ٩٨.

رسوله ﷺ، وأن ما سواهما تبع لهما، وأن فرض الله علينا وعلى من بعدنا وقبلنا في قبول الخبر عن رسول الله ﷺ واحد"[1].

وقال أيضاً: "أجمع الناس على أن من استبانت له سنة رسول الله ﷺ لم يكن له أن يدعها لقول أحد من الناس»[2].

وقال الإمام ابن حزم: "ولو أن امرأ قال: لا نأخذ إلا ما وجدنا في القرآن، لكان كافراً بإجماع الأمة"[3].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: "وليعلم أنه ليس أحد من الأئمة المقبولين عند الأمة قبولاً عاماً يتعمد مخالفة رسول الله ﷺ في شيء من سنته دقيق ولا جليل، فإنهم متفقون اتفاقاً يقينياً على وجوب اتباع الرسول، وعلى أن كل أحد من الناس يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله"[4].

وقال الإمام الشوكاني: "إن ثبوت حجية السُّنَّة المطهرة واستقلالها بالتشريع ضرورة دينية، ولا يخالف في ذلك إلا من لا حظ له في دين الإسلام"[5].

الدليل الرابع: عصمة النبي ﷺ من جميع ما يخل بتبليغ الرسالة:

لقد دل الشرع وانعقد الإجماع على أن نبينا محمد ﷺ وسائر الأنبياء معصومون من أي شيء يخل بتبليغ ما أرسلهم الله به إلى أممهم، بحيث يؤدون

---

(١) الأم ٧/ ٢٥٠.

(٢) انظر: أعلام الموقعين ٢/ ٣٦١.

(٣) الإحكام في أصول الأحكام ٢/ ٨٠.

(٤) رفع الملام عن الأئمة الأعلام ٢٢، ٢٣.

(٥) إرشاد الفحول ٣٢.

الأمانة على وجهها ويبلغون رسالات ربهم كما أوحيت إليهم دون أدنى خلل.

فقد عصم الله رسوله ﷺ وحماه من أي شيء يمكن أن يخل بتبليغ رسالته، فهو معصوم من كتمان الرسالة أو شيء منها، ومعصوم من الكذب في دعواها، ومعصوم من الشك في أي جزئية منها، ومعصوم من التقصير في تبليغها، ومعصوم من تصور الشيطان له، ومعصوم من تلبيس الشيطان عليه ومن تسلطه على خواطره. كما أنه ﷺ معصوم من السهو والخطأ في أقواله وأفعاله البلاغية أي التي يقصد من خلالها إلى تبليغ الشرع للأمة.

ومن الأدلة على مبحث العصمة ما يلي:

١- دلالة المعجزة: فإن الله أعطاه معجزة القرآن التي تحدى به فصحاء العرب وبلغاءهم فعجزوا عن المعارضة، وخضعت رقابهم للمعجزة، فثبتت بذلك رسالته وأنه مبلغ عن ربه، وحينئذ تقوم المعجزة مقام قول من أرسله بها: "صدق رسولي في جميع ما يبلغ عني من أمور الشرع"، فهو بالتالي معصوم من الخطأ في التبليغ عن الله تعالى، ولو جاز عليه شيء من السهو أو الخطأ في البلاغ؛ لأدى ذلك إلى إبطال دلالة المعجزة وهو محال.

٢- إن الله قد شهد له بالبلاغ والصدق وأنه مستمسك بالذي أوحى إليه وأنه يهدي إلى صراط مستقيم، قال تعالى: ﴿**وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ صِرَاطِ اللَّهِ**﴾ (١)، وقال: ﴿**وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَى وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَى إِنْ هُوَ إِلاَّ وَحْيٌ يُوحَى**﴾(٢)، وقال: ﴿**يَأْمُرُهُم بِالْمَعْرُوفِ**

(١) الشورى ٥٢، ٥٣.

(٢) النجم ١- ٤.

وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ﴾[1].

٣- أخبرت المعجزة نفسها أنه يستحيل عليه يزيد أو ينقص أي شيء في الشرع، قال تعالى: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الأَقَاوِيلِ لأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ ...﴾ [2]، فكل ما يصدر عنه في مجال التشريع هو من عند الله قرآناً كان أو سنة.

٤- قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾ [3]، واضح هنا أن العصمة تتعلق بكل ما يمكن أن يخل بتبليغ الرسالة صغر أو كبر، فهو محمي من جميع ذلك.

٥- إن الله قد حمى رسوله من إضلال أعداء الإسلام وقد زكى الله استمساكه بالشرع، قال تعالى: ﴿وَلَوْلاَ فَضْلُ اللهِ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُ لَهَمَّت طَّائِفَةٌ مِّنْهُمْ أَن يُضِلُّوكَ وَمَا يُضِلُّونَ إِلاَّ أَنْفُسَهُمْ وَمَا يَضُرُّونَكَ مِن شَيْءٍ﴾[4]، فلا يستطيعون التأثير على دينه أو تغيير حرف مما أوحى إليه.

٦- إنه ﷺ معصوم من كيد الشيطان ووسوسته وإغوائه، قال ﷺ: "إن لكل مكم قريناً، فقالت عائشة: حتى أنت يا رسول الله، قال: حتى أنا ولكن الله أعانني عليه فأسلمَ" وفي رواية "فأسلمُ" [5].

---

(١) الأعراف ١٥٧.

(٢) الحاقة ٤٣- ٤٧.

(٣) المائدة ٦٧.

(٤) النساء ١١٣.

(٥) صحيح مسلم ٤/ ٢١٦٧، ٢١٦٨ ح ٦٩.

تدل الرواية الأولى على أن قرين النبي ﷺ قد دخل الإسلام، فلا يأمره إلا بخير، وتدل الرواية الثانية على أن الله قد نجاه وسلمه من كيد قرينه وإغوائه فلا يؤثر عليه في شيء.

٧- شهد الله له في آخر زمنه بإكمال الرسالة وإتمام الدين دون تقصير ولا قصور: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلامَ دِيناً﴾ [1].

الدليل الخامس: تعذر العمل بالقرآن وحده:

إن ما يدعيه بعض الناس من أنه يمكن الاقتصار على القرآن الكريم في عبادة الله تعالى فلا يحتاج حينئذ إلى السنة هو عين الضلال ومحض الزندقة، وهو واحد من طرق الأعداء لنسف الدين من أساسه؛ لأنهم يعرفون أن القرآن لا يكفي وحده لعبادة الله كما أمر وشرع، وأنه لا غنى عن السُّنَّة في الفهم عن الله تعالى، ومعرفة صفة العبادة الشرعية.

وقد ثبت عن السلف أن القرآن محتاج للسُّنة لبيان أحكامه، كما دل عليه القرآن نفسه، قال مكحول: "إن القرآن أحوج إلى السُّنَّة من حاجة السُّنَّة إلى القرآن [2]" وقال يحيى بن كثير: "السُّنَّة قاضية على الكتاب، وليس الكتاب قاضيا على السُّنَّة".

قال السيوطي: "معنى احتياج القرآن إلى السُّنَّة أنها مبينة له، ومفصلة لمجملاته؛ لأن فيه لو جازته كنوزاً تحتاج إلى من يعرف خفايا خباياها فيبرزها،

---

(١) المائدة ٣.

(٢) أخرجه سعيد بن منصور في سننه.

وذلك هو المنزل عليه ﷺ، وهو معنى كون السُّنَّة قاضية عليه، وليس القرآن مبيناً للسنة ولا قاضياً عليها؛ لأنها بينة بنفسها؛ إذ لم تصل إلى حد الإعجاز والإيجاز؛ لأنها شرح له، وشأن الشرح أن يكون أوضح وأبين وأبسط من المشروح"[1].

فالقرآن والسُّنَّة شقيقان لا يفترقان، ولا يغني واحد منهما عن الآخر، ويستحيل أن نطبق أوامر الله ونتبع شرعه دون العودة إلى السُّنَّة، وقد تقدم نقل الإجماع عن ابن حزم وغيره أن من قال نأخذ بالقرآن وحده وندع السُّنَّة أنه كافر بإجماع المسلمين.

وتتبين الحاجة الماسة للسُّنة في فهم مراد الله في القرآن وبيان العقيدة الصحيحة وصفة العبادة الشرعية، بتوضيح أن القرآن الكريم قد اشتمل على آيات محكمات وأخر متشابهات، وتضمن أحكاماً وعبادات مجملة وأخرى عامة وأخرى مطلقة، وأخرى مشكلة ومبهمة، وهذه كلها لا يمكن فهمها إلا بالسُّنَّة المطهرة، ولا يمكن تطبيقها وترجمتها إلى عمل إلا بالرجوع إلى قول النبي ﷺ وفعله فيها.

ومن الأمثلة على ذلك ما يلي:

قوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾[2]، هذا دليل على وجوب كل من الصلاة والزكاة، لكننا لا نجد في القرآن البيان التفصيلي عن صفة الصلاة الواجبة وكيفيتها ووقتها وعدد ركعاتها وصفتها وعلى من تجب، وكذلك الزكاة: ما هي وعلى من تجب وفي أي مال تجب وما مقدارها وما

(١) سنن الدارمي ١/ ١٥٣ ح٥٨٧.

(٢) البقرة ٤٣.

شروطها ووجوبها؟

كل ذلك بينته السُّنَّة، ولولاها ما عرفناه، حيث بين النبي ذلك بقوله وفعله، وقال: "صلوا كما رأيتموني أصلي" [1]، وبين أنصبة الزكاة وجميع متعلقاتها.

قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ ...﴾[2] وقوله: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾[3].

فما المراد بالحج والعمرة؟ أهما مثل ما كان يفعله أهل الجاهلية أم شيء آخر جديد؟ وما صفة كل منهما وما شروطه؟

الجواب في صفة حج النبي ﷺ وعمرته، التي وردت بها السُّنَّة، وفي قوله ﷺ "خذوا عني مناسككم" [4].

قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالاً مِّنَ اللَّهِ ...﴾[5]. فما هي السرقة الموجبة للقطع؟ وما شروطها وما نصاب المال الذي يجب القطع ؟وما هو موضع القطع من اليد؟ كل ذلك جاء بيانه في السُّنَّة المطهرة.

هذه الآيات ومثلها كثير لا يمكن إدراك مقصد الشارع منها، ومعرفة أحكامها على التفصيل، وفهم مراد الله منها إلا بالعودة إلى السُّنَّة، فإن الله لم

---

(١) مفتاح الجنة ٤٧.

(٢) آل عمران ٩٧.

(٣) البقرة ١٩٦.

(٤) صحيح مسلم ٢/ ٩٤٣ ح ٣١٠.

(٥) المائدة ٣٨.

يكلفنا بهذه التكاليف التي أجملها في القرآن إلا وقد نصب لها شارحاً ومبيناً وهو الرسول ﷺ بسنته، وفي هذا المعنى يقول ابن حزم: "في أي قرآن وجد: أن الظهر أربع ركعات، وأن المغرب ثلاث ركعات، وأن الركوع على صفة كذا، والسجود على صفة كذا؛ وصفة القراءة فيها والسلام؛ وبيان ما يتجنب في الصوم؛ وبيان كيفية زكاة الذهب والفضة، والغنم والإبل والبقر، ومقدار الأعداد المأخوذ منها الزكاة، ومقدار الزكاة المأخوذة؛ وبيان الحج... ثم قال: وإنما في القرآن جمل لو تركنا وإياها، لم ندر كيف نعمل بها، وإنما المرجوع إليه في كل ذلك النقل عن النبي ﷺ... فلابد من الرجوع إلى الحديث ضرورة"[1].

(١) الإحكام في أصول الأحكام.

أسئلة التقويم الذاتي

س١: ما هي الأدلة العامة على حجية السُّنَّة؟

س٢: ما هو موضوع كل نوع من الآيات الدالة على حجية السُّنَّة؟ مع التمثيل بآيتين لكل منها، وبيان وجه الدلالة على الحجية.

س٣: وضح دلالة قوله تعالى: "فلا وربك لا يؤمنون..." على حجية السُّنَّة.

س٤: ما هو موضوع كل نوع من الأحاديث على حجية السُّنَّة؟ مع التمثيل بحديثين لكل منها، وبيان وجه الدلالة على الحجية.

س٥: بين دلالة الإجماع على حجية السُّنَّة، مع الاستدلال بالقرآن والسُّنَّة.

س٦: بين أن حجية السُّنَّة ضرورة دينية لتعذر العمل بالقرآن وحده، مع الاستدلال والتمثيل.

س٧: لخص هذا المبحث في أربع صفحات من تعبيرك

المبحث الرابع
هل اختلف المتقدمون في حجية السُّنَّة؟

الأهداف الخاصة

١- إدراك أن سلف الأمة من أهل القرون المفضلة ومن سار على نهجهم من العلماء أطبقوا على حجية السُّنَّة وأنها أعظم من أن تطرح للبحث.

٢- معرفة أنه لم يخالف في حجية السُّنَّة إلا زنديق أو منتسب إلى إحدى الفرق الخارجة عن الملة.

٣- الوقوف على كلام علماء الأمة بهذا الخصوص، وفهم الأدلة التي استندوا إليها.

المبحث الرابع

هل اختلف المتقدمون في حجية السُّنَّة؟ [1]

إن حجية السُّنَّة الثابتة عن النبي ﷺ مما علم من الدين بالضرورة؛ لتظاهر الأدلة على ذلك وهي مرتبطة ارتباطاً مباشراً بأصول العقيدة، فإنها الترجمة الحقيقية للإيمان برسالة نبينا محمد ﷺ، ولذلك فإنه لم يقع نزاع حولها بين المسلمين قاطبة ممن يعتد به في الخلاف والوفاق، وهي مسألة أعظم وأجل من أن يتنازع عليها أو يختلف حولها، بل إنها لم تكن مجال بحث ودرس باعتبارها من قطعيات الدين ومسلماته الأساسية وبديهياته الأولى، ولهذا فإن المصنفين لم يجعلوا من أغراضهم أن يتناولوها بالتقرير والبيان والاستدلال، جاء في كتاب مسلم الثبوت وشرحه فواتح الرحموت: "إن حجية الكتاب والسُّنَّة والإجماع والقياس من علم الكلام، لكن تعرض الأصولي لحجية الإجماع والقياس؛ لأنهما كثر فيهما الشغب من الحمقى من الخوارج والروافض، خذلهم الله تعالى، وأما حجية الكتاب والسُّنَّة فمتفق عليها عند الأمة ممن يدعي التدين كافة، فلا حاجة إلى الذكر"[2].

وقال السعد التفتازاني: "فإن قلت فما بالهم يجعلون من مسائل الأصول إثبات الإجماع والقياس ولا يجعلون منها إثبات الكتاب والسُّنَّة كذلك؟ قلت: لأن المقصود بالنظر في هذا الفن هي الكسبيات المفتقرة إلى الدليل، وكون

(١) راجع: حجية السُّنَّة ٢٤٥- ٢٧٧، السُّنَّة ومكانتها في التشريع الإسلامي ١٢٧، ١٤٣، مفتاح الجنة للسيوطي ٦، دفاع عن السُّنَّة ١٣، السُّنَّة المفترى عليها ١٨، ١٩، الحديث والمحدثون ٢٠- ٢١، السُّنَّة للسلفي ٤٧، ٨٧.

(٢) مسلم الثبوت وشرحه ١/ ١٧.

الكتاب والسُّنَّة حجة بمنزلة البديهي؛ لتقرره في الكلام وشهرته بين الأنام، بخلاف الإجماع والقياس"[1]، ونص أهل العلم على أنها ضرورة دينية [2].

وقد قرر هذه المسألة المؤلفون في أصول الفقه من أمثال ابن حزم والباجي والغزالي والآمدي والبزدوي وغيرهم، ونصوا على إجماع أمة الإسلام عليها، ولم يذكروا في كتبهم تصريحاً ولا تلميحاً وجود خلاف في حجية السُّنَّة، وهم الذين استقصوا كتب السابقين ومذاهبهم، وتتبعوا الاختلافات المعتبرة والشاذة، واعتنوا بالرد عليها.

وكيف يتصور أن يكون نزاع بين المسلمين في مسألة هي من أصول الدين، ومما علم من دين الإسلام بالضرورة؟ والمنازع فيها مرتد خارج عن الملة.

وقد تقدم معنا قول الإمام الشافعي في جماع العلم من الأم: "لم أسمع أحداً نسبه الناس أو نسب نفسه إلى علم يخالف في أن فرض الله -عز وجل- اتباع أمر رسول الله ﷺ، والتسليم لحكمه، بأن الله -عز وجل- لم يجعل لأحد بعده إلا اتباعه، وأنه لا يلزم قول بكل حال إلا بكتاب الله أو سنة رسوله ﷺ، وأن ما سواهما تبع لهما، وأن فرض الله علينا وعلى من بعدنا وقبلنا في قبول الخبر عن رسول الله ﷺ واحد".

أما مناظر الإمام الشافعي في أمر السُّنَّة فإن الشافعي لم يبين لنا نحلته فيما ساقه من المناظرة في كتاب جماع العلم من الأم [3]، وقد حقق الدكتور عبد

(١) التلويح ١/ ١٣٨.

(٢) انظر: التحرير ٣٠٥، التقرير ٢/ ٢٢٥.

(٣) الأم ٧/ ٢٥٠.

الغني عبد الخالق المسألة وبين أن مناظر الإمام الشافعي لم ينكر أصل حجية السُّنَّة، وإنما كان يناظر في إمكان ثبوتها عن النبي ﷺ على سبيل الإنكار، وهذا أيضاً جرم عظيم وقول باطل مردود بقطعيات الدين ودلالات الكتاب والسُّنَّة، غير أنه يختلف عن قول من أنكر أصل الاحتجاج بالسُّنَّة.

وعلى فرض التسليم بأن مناظر الشافعي ينكر أصل الحجية فإنه يكون حينئذ زنديقا ينتمي لأحد الفرق الخارجة عن الملة.

أما الفرق المنسوبة إلى الملة فإنها وإن انحرفت عن الحق وضلت في هذه المسألة إلا أنها لم تتجرأ على رفض حجية السُّنَّة من حيث المبدأ لعلمها بأن ذلك مخرج عن الملة، فإن الخوارج مثلا لا يرفضون أصل السُّنَّة، ولكنهم لا يقبلون الأحاديث إلا عمن يتولونه من الصحابة.

وكذا الشيعة غير الغلاة فإنهم قبلوا الأحاديث الواردة من طريق أئمتهم عمن لم يكفروه من الصحابة وردوا ما عداها.

وقد ضل الفريقان في هذا الباب، ونتج عن ذلك ضلالهم معتقداً وسلوكاً.

أما غلاة الشيعة من الرافضة فإنهم كفار خارجون عن ا لملة لاعتقادهم أن النبوة لعلي وأن جبريل أخطأ في نزوله إلى محمد ﷺ [1]، تعالى الله عما يقولون علوا كبيراً.

وأختم هذا المبحث بقول الحافظ ابن حزم: "لما بينا أن القرآن هو الأصل المرجوع إليه في الشرائع نظرنا فوجدنا فيه إيجاب طاعة ما أمرنا به رسول الله ﷺ، ووجدناه عز وجل يقول فيه واصفا لرسوله ﷺ: ﴿ **وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَى**

(١) انظر: مفتاح الجنة ٣.

إِنْ هُوَ إِلاَّ وَحْيٌ يُوحَى ﴾ [1]، فصح لنا بذلك أن الوحي ينقسم من الله -عز وجل- إلى رسوله ﷺ على قسمين:

أحدهما: وحي متلو مؤلف تأليفا معجز النظام، وهو القرآن.

والثاني: وحي مروي منقول غير مؤلف ولا معجز النظام ولا متلو، لكنه مقروء، وهو الخبر الوارد عن رسول الله ﷺ، وهو المبين عن الله -عز وجل- مراده منا، قال تعالى: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾[2]، ووجدناه تعالى قد أوجب طاعة هذا القسم الثاني كما أوجب طاعة القسم الأول الذي هو القرآن ولا فرق، فقال تعالى: ﴿وَأَطِيعُوا اللهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾[3]، فكانت الأخبار التي ذكرنا أحد الأصول الثلاثة التي ألزمنا طاعتها في الآية الجامعة لجميع الشرائع أولها عن آخرها، وهي قوله تعالى:

﴿ يأيها الذين امنوا أَطِيعُوا اللهَ﴾، فهذا أصل وهو القرآن.

﴿وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾، فهذا أصل ثان، وهو الخبر عن رسول الله ﷺ.

﴿وَأُولِي الأَمْرِ مِنْكُمْ﴾[4]، فهذا ثالث، وهو الإجماع المنقول إلى رسول الله ﷺ حكمه.

فلم يسع مسلماً يقر بالتوحيد أن يرجع عند التنازع إلى غير القرآن والخبر عن رسول الله ﷺ، ولا يأبى عما وجد فيهما، فإن فعل ذلك بعد قيام الحجة عليه

---

(١) النجم ٣، ٤.

(٢) النحل ٤٤.

(٣) المائدة ٩٢.

(٤) النساء ٥٩.

فهو فاسق، وأما من فعله مستحلاً للخروج عن أمرهما وموجبا لطاعة أحد دونهما فهو كافر لاشك عندنا في ذلك"[1].

(١) الإحكام في أصول الأحكام ١/ ٩٦.

أسئلة التقويم الذاتي

س١: بين اتفاق المسلمين قاطبة على حجية السُّنَّة.

س٢: استشهد لذلك بكلام الأصوليين وواقع مصنفاتهم.

س٣: حقق القول في هوية مناظر الإمام الشافعي في موضوع السُّنَّة،وما حقيقة محل النزاع معه ؟

س٤: لخص كلام ابن حزم في هذا الموضوع.

س٥: اكتب صفحتين بتعبيرك تلخص فيها ما استفدته من هذا المبحث.

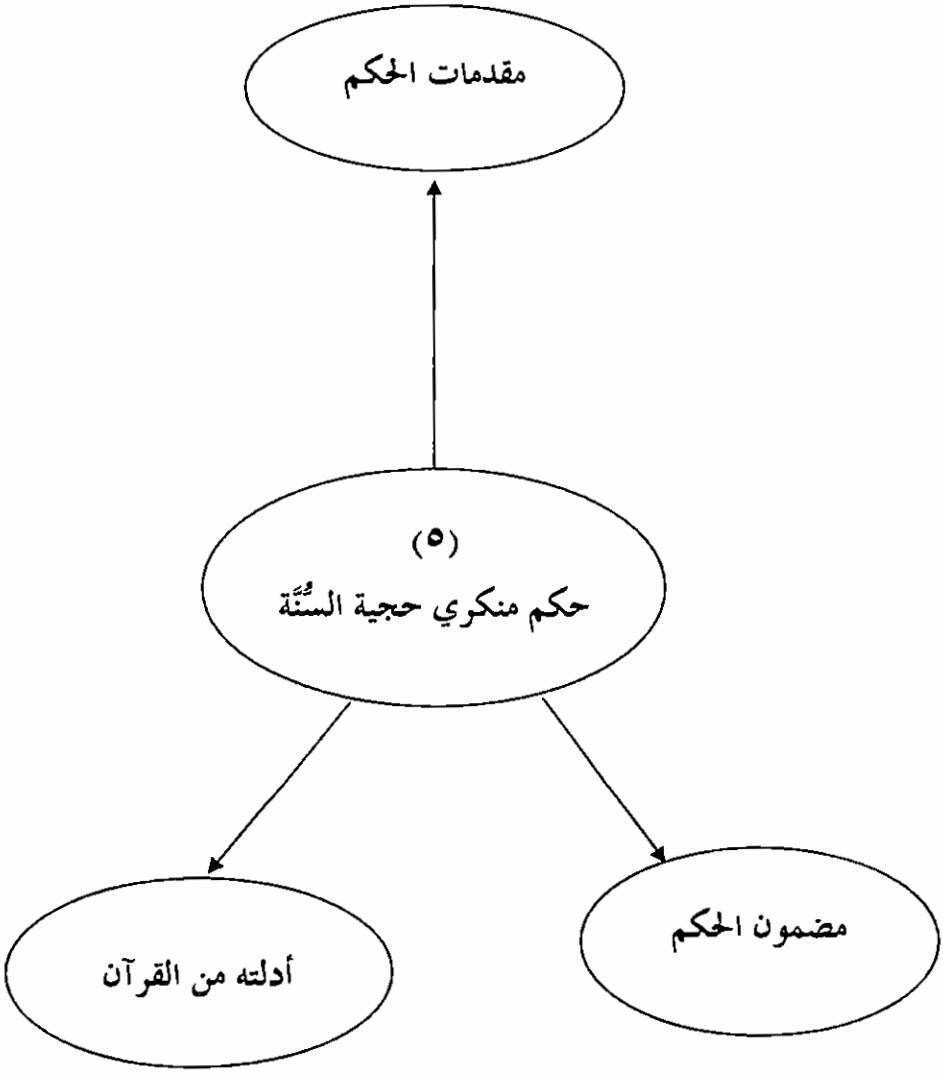
مقدمات الحكم
(٥)
حكم منكري حجية السُّنَّة
أدلته من القرآن
مضمون الحكم

المبحث الخامس

حكم منكري حجية السُّنَّة

الأهداف الخاصة

١- إدراك عظمة أمر السُّنَّة المطهرة وأن حجيتها مرتبطة بأصول الاعتقاد.

٢- تبين خطورة إنكار حجية السُّنَّة وأن ذلك مخرج من الملة.

٣- معرفة حيثيات الحكم على منكري السُّنَّة.

٤- الاعتقاد بأن منكر حجية السُّنَّة كافر، لا تنفعه عبادة مطلقاً.

٥- معرفة أدلة الحكم بالكفر على منكري حجية السُّنَّة.

المبحث الخامس

حكم منكري حجية السُّنَّة [1]

أ- مقدمات الحكم:

هذه المقدمات مستفادة من المباحث السابقة، وهي:

١- إن السُّنَّة وحي من الله تعالى، أمر رسوله ﷺ بتبليغها للناس كما أمره بتبليغ القرآن، وألزم بها عباده كما ألزمهم بالقرآن.

٢- إن السُّنَّة شقيقة القرآن ومثيلته في الحجية والاعتبار.

٣- إن القرآن والسُّنَّة متلازمان لا يغني أحدهما عن الآخر، وهما معاً مصدر الدين ومرجع المسلمين.

٤- دل القرآن والسُّنَّة والإجماع والعصمة على وجوب اعتقاد مضمون السُّنَّة والعمل بمقتضاها، وأنها حجة شرعية ملزمة، لا يسع أحداً تركها.

٥- يستحيل عبادة الله كما أمر وشرع بغير العودة إلى السُّنَّة.

٦- إن من ترك السُّنَّة وادعى الاقتصار على القرآن قد كذب القرآن نفسه لأن القرآن دل على وجوب اتباع السُّنَّة.

٧- إن من ترك السُّنَّة وادعى الاقتصار على القرآن يلزمه أن يترك القرآن أيضاً لأنه إنما جاء عن طريق الرسول ﷺ.

٨- إن من ترك السُّنَّة وادعى الاقتصار على القرآن كاذب في شهادته لمحمد ﷺ بالرسالة.

---

(١) راجع: الإحكام لابن حزم ١/ ٩٦، ٢/ ٨٠، حجية السُّنَّة ٢٥٢، السُّنَّة للسلفي ٤٧، مفتاح الجنة للسيوطي ٦، الموافقات للشاطبي ٤، ١٧، إرشاد الفحول للشوكاني ٣٢.

ب- الحكم على منكري حجية السُّنَّة:

يتبين لك من الحيثيات السابقة أن من أنكر حجية السُّنَّة فقد كفر وخرج من الملة، لا تنفعه صلاة ولا صوم ولا زكاة، ولا غيرها من القربات، بل كيف يصوم ويصلي ويزكي وإنما ثبتت تفاصيل أحكام الصلاة والصوم والزكاة في السُّنَّة المطهرة؟

بهذا حكم أهل العلم على منكر حجية السُّنَّة وأنه كافر خارج من الملة، وذلك يتناول من أنكر أصل الاحتجاج بها، كما يتناول من رد حديثاً صحيحاً بغير تأويل بعدما بلغه وعرف صحته بتقرير أهل الاختصاص لهذه الصحة، وإليك بعض أقوال أهل العلم بهذا الخصوص:

١- قال الحافظ ابن حزم: "فلم يسع مسلماً يقر بالتوحيد أن يرجع عند التنازع إلى غير القرآن والخبر عن رسول الله ﷺ، ولا يأبى عما وجد فيهما.

فإن فعل ذلك بعد قيام الحجة عليه فهو فاسق.

وأما من فعله مستحلا للخروج عن أمرهما وموجبا لطاعة أحد دونهما فهو كافر، لا شك عندنا في ذلك.

وقد ذكر محمد بن نصر المروزي أن إسحاق بن راهويه كان يقول: من بلغه عن رسول الله ﷺ خبر يقر بصحته ثم رده بغير تقية فهو كافر.

و لم نحتج في هذا بإسحاق، وإنما أوردناه لئلا يظن جاهل أننا منفردون بهذا القول.

وإنما احتججنا في تكفيرنا من استحل خلاف ما صح عنده عن رسول الله ﷺ بقول الله تعالى مخاطبا نبيه ﷺ: ﴿ **فَلاَ وَرَبِّكَ لاَ يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لاَ يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا** ﴾، هذه الآية كافية لمن عقل وحذر، وآمن بالله واليوم الآخر، وأيقن أن هذا العهد عهد ربه تعالى إليه،

ووصيته عز وجل الواردة عليه" [1].

وقال: "ولو أن امرأ قال: لا نأخذ إلا ما وجدنا في القرآن لكان كافراً بإجماع الأمة، ولكان لا يلزمه إلا ركعة ما بين دلوك الشمس إلى غسق الليل، وأخرى عند الفجر، لأن ذلك هو أقل ما يقع عليه اسم صلاة، ولا حد للأكثر في ذلك.

وقائل هذا كافر مشرك حلال الدم والمال، وإنما ذهبت إلى هذا بعض غالية الرافضة، ممن قد اجتمعت الأمة على كفرهم، وبالله التوفيق.

ولو أن امرأ لا يأخذ إلا بما اجتمعت عليه الأمة فقط، ويترك كل ما اختلفوا فيه مما جاءت فيه النصوص لكان فاسقاً بإجماع الأمة.

فهاتان المقدمتان توجبان بالضرورة الأخذ بالنقل [2].

٢- وقال أيوب السختياني: "إذا حدثت الرجل بالسُّنَّة فقال: دعنا من هذا، وأنبئنا عن القرآن فاعلم أنه ضال مضل"[3].

٣- وقال الإمام الشاطبي: "إن الاقتصار على الكتاب رأي قوم لا خلاق لهم خارجين عن السُّنَّة ... " [4].

٤- وقال الإمام السيوطي: "إن من أنكر كون حديث النبي ﷺ قولاً كان أو فعلاً بشرطه المعروف في الأصول حجةً كفر،وخرج عن دائرة الإسلام، وحشر مع اليهود والنصارى أو من شاء من فرق الكفرة" [5].

---

(١) الإحكام في أصول الأحكام ١/ ٩٩.

(٢) الإحكام ٢/ ٨٠.

(٣) أخرجه البيهقي في المدخل، وانظر: مفتاح الجنة ٣٩، حجية السُّنَّة ٣٣٢.

(٤) الموافقات ٤/ ١٧.

(٥) مفتاح الجنة ٦.

٥- وقال الإمام الشوكاني: "إن ثبوت حجية السُّنَّة المطهرة واستقلالها بتشريع الأحكام ضرورة دينية، ولا يخالف في ذلك إلا من لا حظ له في دين الإسلام"[١].

جـ- بعض الآيات الدالة على كفر منكري حجية السُّنَّة:

١- قال تعالى: ﴿فَلاَ وَرَبِّكَ لاَ يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لاَ يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [٢].

قال ابن القيم: "أقسم سبحانه بنفسه على نفي الإيمان عن العباد حتى يحكموا رسوله في كل ما شجر بينهم من الدقيق والجليل، ولم يكتف في إيمانهم بهذا التحكيم بمجرده حتى ينتفي عن صدورهم الحرج والضيق عن قضائه وحكمه، ولم يكتف منهم أيضاً بذلك حتى يسلموا تسليمًا وينقادوا انقيادا" [٣].

٢- قال تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَى مَا أَنْزَلَ اللهُ وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتَ الْمُنَافِقِينَ يَصُدُّونَ عَنْكَ صُدُودًا﴾[٤].

قال ابن حزم: "فليتق الله الذي إليه المعاد امرؤ على نفسه،ولتوجل نفسه عند قراءة هذه الآية، وليشتد إشفاقه من أن يكون مختاراً للدخول تحت هذه الصفة المذكورة، المذمومة الموبقة، الموجبة للنار، فإن من ناظر خصمه في مسألة من مسائل الديانة وأحكامها التي أمرنا بالتفقه فيها، فدعاه خصمه إلى ما أنزل الله تعالى، وإلى كلام الرسول، فصده عنهما، ودعاه إلى قياس أو إلى قول فلان

(١) إرشاد الفحول ٣٢.

(٢) النساء ٦٥.

(٣) أعلام الموقعين ١/ ٤٢.

(٤) النساء ٦١.

وفلان: فليعلم أن الله عز وجل قد سماه منافقا" [1].

٣- وقال تعالى: ﴿قُلْ أَطِيعُوا اللهَ وَالرَّسُولَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّ اللهَ لاَ يُحِبُّ الْكَافِرِينَ﴾[2].

فمن تولى عن طاعة سنة الرسول ﷺ فهو كافر بصريح نص الآية.

٤- قال تعالى: ﴿وَمَن يَعْصِ اللهَ وَرَسُولَهُ فقد ضلَّ ضلالاً مبيناً﴾ [3]، فمعصية سنة النبي ﷺ هي عين الضلال البين.

٥- وقال تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللهَ إِنَّ اللهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾[4]، دلت الآية على أن من لم يأتمر بأمر السُّنَّة ولم ينته عما نهت عنه فإنه يعذب أشد العذاب، ولا يكون هذا العقاب الشديد إلا في حق الكافرين.

هذه الأدلة كافية لمن آمن بالله رباً وبالإسلام ديناً وبمحمد ﷺ نبياً ورسولاً أن يتمسك بالسُّنَّة، ويعض عليها بالنواجذ رغبة في طاعة الله وما أعده لعباده الصالحين من جزيل الثواب، ورهبة من معصية الله ومخالفة أمر الرسول ﷺ المؤدية إلى دخول النار، ويقينا بأن القرآن والسُّنَّة معاً هما مصدر الدين وأساسه المتين، وأنه لا خير ولا فلاح ولا نجاح ولا نصر ولا سعادة ولا تحضر ولا عزة ولا كرامة إلا باتباعهما والتفقه فيهما والاجتهاد في استخراج كنوزهما.

كما أن هذه الأدلة كافية في ردع المرجفين وإقامة الحجة عليهم، وزجر

---

(١) الإحكام ١/ ١٠١.

(٢) آل عمران ٣٣.

(٣) الأحزاب ٣٦.

(٤) الحشر ٧.

المبطلين الذين أدى بهم الجهل بحقيقة الدين، واتباع الهوى، وتقليد الأعداء إلى ترك السُّنَّة وبالتالي الانسلاخ من الإسلام، فبم سيلقون ربهم؟ وكيف سيواجهون مصيرهم المحتوم: ناراً وقودها الناس والحجارة أعدت للكافرين؟

فالسعيد من ارعوى قبل تحقق الردى، وباب التوبة مفتوح أمام هؤلاء، فهل من توبة نصوح تجب ما قبلها؟ وهل من عودة إلى رحاب الإيمان ومجتمع الإسلام؟

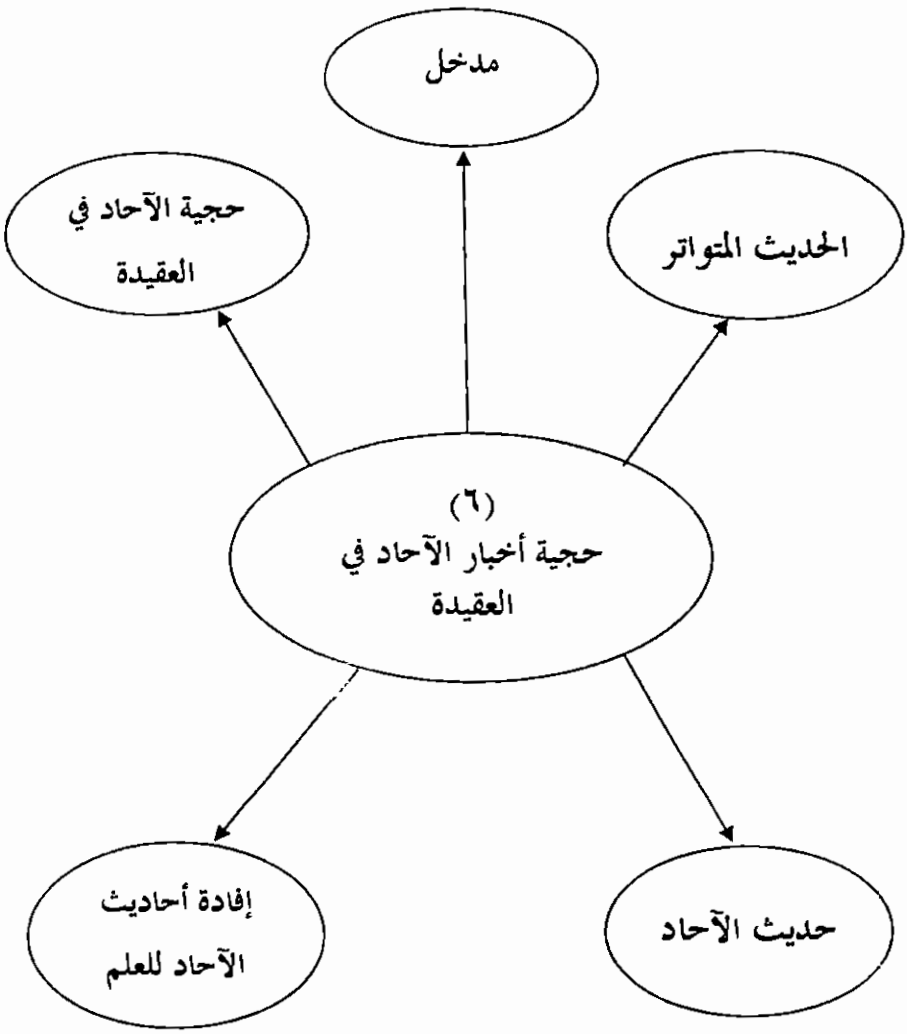
مدخل
حجية الآحاد في العقيدة
الحديث المتواتر
(٦)
حجية أخبار الآحاد في العقيدة
إفادة أحاديث الآحاد للعلم
حديث الآحاد

المبحث السادس

حجية أخبار الآحاد في العقيدة

الأهداف الخاصة

١- معرفة الحديث المتواتر، وحديث الآحاد، وإدراك الفروق بينهما، وحكم كل منهما.

٢- إدراك تأخر هذا الاصطلاح، وأنه لم يكن معروفا في عهد الصحابة والتابعين.

٣- تيقن أن حديث الآحاد الذي تلقته الأمة بالقبول يفيد القطع واليقين، وأن هذا هو مذهب الصحابة وسائر السلف، ومن يعتد به من علماء المذاهب الأربعة وغيرهم.

٤- اعتقاد أن خبر الواحد إذا صح عن النبيﷺكان حجة شرعية في العقائد والأحكام على السواء، وأنه لا دليل على التفريق بين الأمرين.

٥- فهم أدلة حجية خبر الواحد في العقيدة.

٦ـ معرفة شبهات المخالفين في هذه المسألة والتمكن من الرد عليها.

المبحث السادس

حجية أخبار الآحاد في العقيدة [1]

مدخل:

لم يكن الصحابة والتابعون يفرقون في الاحتجاج بالسُّنَّة بين ما رواه جماعة كثيرة، وبين ما رواه واحد أو اثنان أو ثلاثة ما دام الضبط والعدالة متوافرين، وما دامت ثقة الرواة معلومة، إذ الجميع دين نحن ملزمون به، والعبرة بثقة الناقل لا بكثرة عدد النقلة، فكم من خبر ينقله ثقة واحد يكون في منتهى الصحة والدقة، وكم من خبر مكذوب يرويه عدد كبير لا تزيده الكثرة إلا ظلمة كما قرر أهل الحديث.

كما أنهم لم يكونوا يفرقون في الاحتجاج بين ما مضمونه عقائد وبين ما مضمونه أحكام فالكل إذا صح عن النبي ﷺ فهو ملزم للمسلمين.

واستمر الأمر على ذلك إلي زمن أتباع التابعين حيث ظهر تقسيم الحديث باعتبار طرق وصوله إلينا وعدد أسانيده إلي متواتر وآحاد، وكان لأهل الفرق المبتدعة والمناظرة معهم أثر كبير في ظهور هذا التقسيم، ثم استقر الأمر عليه في القرون التالية.

---

(١) راجع الرسالة للإمام الشافعي ٣٧٠، الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم ١/ ١٠٧، التمهيد لابن عبد البر ١/ ٨، مختصر الصواعق المرسلة ٢/ ٣٣٢، ٣٦٠، ٤١٢، ٤٢١، ٤٣٢، أصل الاعتقاد للأشقر ٥٧، الأدلة والشواهد على وجوب الأخذ بخبر الواحد في الأحكام والعقائد للهلالي، الحديث حجة بنفسه في العقائد والأحكام للألباني، أخبار الآحاد لابن جبرين ٩٥- ١٠١، إحكام الفصول للباجي ٣٣٩، المحصول للرازي ٢/ ١/ ٥٥٨، مجموع الفتاوى ٢٠/ ٢٦٠، أصول الفقه وابن تيمية ١/ ٢٤٩- ٢٥٢، السُّنَّة المفترى عليها ١٣٣، الحديث والمحدثون ٢٤، السُّنَّة للسلفي ١٣٥، الحديث النبوي ٢٢٦.

أولاً- الحديث المتواتر:

١- المتواتر لغة:

اسم فاعل مشتق من التواتر، بمعنى التتابع، يقال:تواتر المطر إذا تتابع نزوله.

٢- المتواتر اصطلاحًا:

"ما رواه جمع كثير تحيل العادة تواطؤهم على الكذب عن مثلهم مـــن أول السند إلى منتهاه، ويكون مستند خبرهم الحس".

٣- شروطه:

أ- كثرة العدد: وقد اختلفوا في تحديد العدد المفيد للتواتر فقيل:٥، وقيل: ٧، وقيل:١٠، وقيل :٢٠، وقيل غير ذلك، والذي اختاره السيوطي وبعض العلماء أن أقل الكثرة في إفادة التواتر عشرة.

والتحقيق في هذه المسألة ما ذكره الحافظ ابن حجر وشيخ الإسلام ابن تيمية من أنه لا معنى لتحديد العدد على الصحيح، وأن العبرة بحصول العلم اليقيني الذي قد يكون تارة بكثرة المخبرين، وتارة بصفاتهم، وتارة بقرائن أخرى تحتف بالخبر.

قال ابن تيمية في الفتاوى: "إن الخبر المفيد للعلم يفيده من كثرة المخبرين تارة،ومن صفات المخبرين أخرى، ومن نفس الإخبار به أخرى، ومن نفس أحوال المخبر به أخرى، ومن الأمر المخبر به أخرى، فرب عدد قليل أفاد خبرهم العلم، لما هم عليه من الديانة والحفظ الذي يؤمن معه كذبهم أو خطؤهم، وأضعاف ذلك العدد من غيرهم قد لا يفيد العلم، هذا هو الحق الذي لا ريب فيه، وهو قول جمهور الفقهاء والمحدثين وطوائف المتكلمين".

ب- أن تتوافر الكثرة التي يحصل بها العلم اليقيني في جميع طبقات السند،

لأن كل طبقة تمثل عصراً معيناً، وخبر أهل كل عصر مستقل بنفسه، فلابد من تحقق الشروط فيه.

جـ- أن تحيل العادة اتفاقهم على الكذب، وذلك بانتفاء كل غرض أو شبهة تحملهم على ذلك، كأن يتفق أهل بلدة موبوءة على كتم خبرها عن غيرهم حتى لا يتركوا التعامل معهم فيختل العيش بها، وكذلك الشائعات التي تصاحب أحداثاً سياسية معينة، وإن ظهرت في معظم وسائل الإعلام.

ولهذا الشرط وللشرطين قبله لم يقبل خبر اليهود بتكذيب نسخ شريعة موسى عليه السلام، ولا خبر النصارى بدعوى صلب المسيح عليه السلام، ولا خبر الشيعة بالنص على إمامة علي ﷺ.

د- أن يكون مستند خبرهم الحس من مشاهدة أو سماع أو إخبار، لأن ما لا يكون كذلك يحتمل دخول الغلط فيه، وكذلك تتفاوت الأنظار في فهمه والتعبير عنه.

هـ- لا يشترط في الأخبار العامة أن يكون المخبرون مسلمين ولا عدولاً، أما في أخبار الديانة ورواية أحاديث النبي ﷺ فالصحيح اشتراط الإسلام للإجماع على عدم جواز رواية الكافر.

٤- حكمه.

إن الحديث المتواتر إذا توافرت شروطه فإنه يفيد العلم اليقيني القطعي، الذي يضطر سامعه إلى التصديق به، وهو أعلى درجات الحديث الصحيح، ولا يحتاج إلى دراسة إسناده ولا إلى البحث عن أحوال رواته، لأن جميعه صحيح.

٥- عدده:

الحديث المتواتر قليل بالنسبة إلى عموم أحاديث النبي ﷺ، وهو في حدود ثلاثمائة حديث.

ثانيًا: حديث الآحاد

١- تعريفه لغة: الآحد جمع أحد بمعنى الواحد، وهو الفرد.

٢- تعريفه اصطلاحاً: " هو ما لم يجمع شروط المتواتر، بفقد واحد منها أو أكثر"، وليس المقصود ما يرويه شخص واحد فقط، كما قد يتوهم، بل قد يرويه الواحد، والاثنين، والثلاثة، وما زاد على ذلك، ما لم يصل إلى حد المتواتر، ويجمع شروطه.

٣- أقسامه: ينقسم خبر الآحاد بالنسبة إلى عدد طرقه إلى ثلاثة أقسام، هي:

أ- المشهور: "وهو ما رواه ثلاثة فأكثر في كل طبقة ما لم يبلغ حد التواتر".

ب- العزيز: "وهو ما رواه اثنان في طبقة أو أكثر من طبقات السند".

جـ- الغريب: "وهو ما رواه واحد في طبقة أو أكثر من طبقات السند".

٤- حكمه: يخضع خبر الآحاد إلى قواعد الجرح والتعديل، لأن منه المقبول ومنه المردود، والمقبول منه حجة شرعية موجبة لاعتقاد مضمونها والعمل بمقتضاها، في أصول الشريعة وفروعها، لا فرق في ذلك بين العقائد والأحكام.

ثالثًا: إفادة أحاديث الآحاد للعلم:

إن خبر الواحد الثابت عن النبي ﷺ والذي تلقته الأمة بالقبول تصديقاً له وعملاً به أفاد العلم والقطع واليقين، هذا ما كان عليه عامة السلف، وجماهير من يعتد به من الخلف من أهل المذاهب الأربعة وغيرهم، وهو ما قرره المحققون من العلماء مثل ابن حزم، والخطيب البغدادي، وابن الصلاح، وابن كثير، وابن تيمية، وابن القيم وغيرهم.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية بهذا الخصوص: "فهذا - أي ما حكم عليه المحدثون بالصحة، وتلقته الأمة بالقبول- يفيد العلم اليقيني عند جماهير أمة

محمد ﷺ، أما السلف فلم يكن بينهم في ذلك نزاع، وأما الخلف فهذا مذهب الفقهاء الكبار من أصحاب الأئمة الأربعة، والمسألة منقولة في كتب الحنفية والمالكية والشافعية والحنبلية، مثل السرخسي وأبي بكر الرازي من الحنفية، والشيخ أبي حامد الإسفراييني وأبي الطيب الطبري والشيخ أبي إسحاق الشيرازي من الشافعية، وابن خويز منداد وغيره من المالكية، ومثل القاضي أبي يعلى وابن أبي موسى وأبي الخطاب وغيرهم من الحنبلية، ومثل أبي إسحاق الإسفراييني وابن فورك وأبي إسحاق النظام من المتكلمين، وذكره ابن الصلاح وصححه واختاره، ولكنه لم يعلم كثرة القائلين به ليتقوى بهم، وإنما قاله بموجب الحجة الصحيحة، وظن من اعترض عليه من المشايخ الذين لهم علم ودين، وليس لهم بهذا الباب خبرة تامة أن هذا الذي قاله أبو عمرو بن الصلاح انفرد به عن الجمهور! وعذرهم أنهم يرجعون في هذه المسائل إلى ما يجدونه من كلام ابن الحاجب، وإن ارتفعوا درجة صعدوا إلى السيف الآمدي، وإلى ابن الخطيب، فإن علا سندهم صعدوا إلى الغزالي والجويني والباقلاني.

وجميع أهل الحديث على ما ذكره الشيخ أبو عمرو، والحجة على قول الجمهور: أن تلقي الأمة للخبر تصديقاً وعملاً إجماع منهم، والأمة لا تجتمع على ضلالة.

واعلم أن جمهور أحاديث البخاري ومسلم من هذا الباب، كما ذكر الشيخ أبو عمرو، ومن قبله من العلماء، كالحافظ أبي طاهر السلفي وغيره، فإن ما تلقاه أهل الحديث وعلماؤه بالقبول والتصديق فهو محصل للعلم، مفيد لليقين، ولا عبرة بمن عداهم من المتكلمين والأصوليين، فإن الاعتبار في الإجماع على كل أمر من الأمور الدينية بأهل العلم به دون غيرهم، كما لم يعتبر في الإجماع على الأحكام الشرعية إلا العلماء بها، دون المتكلمين والنحاة، وكذلك لا يعتبر

في الإجماع على صدق الحديث وعدم صدقه إلا أهل العلم بالحديث وطرقه وعلله، وهم علماء الحديث العالمون بأحوال نبيهم، الضابطون لأقواله وأفعاله، المعتنون بها أشد من عناية المقلدين بأقوال متبوعيهم، فكما أن العلم بالتواتر ينقسم إلى عام وخاص، فيتواتر عند الخاصة ما لا يكون معلوماً لغيرهم، فضلاً أن يتواتر عندهم، فأهل الحديث لشدة عنايتهم بسنة نبيهم، وضبطهم لأقواله وأفعاله وأحواله يعلمون من ذلك علماً لا يشكون فيه مما لا شعور لغيرهم به"[1].

وبهذا يعلم أن ما شاع لدي المتأخرين من الجزم بأن خبر الآحاد لا يفيد إلا الظن مطلقاً قول مستحدث مرجوح مخالف لما أجمع عليه السلف، ومخالف لما قرره المحققون من العلماء الحفاظ وأهل الاختصاص، وأنه قول يرتكز على التقليد لا على التحقيق، كما هو واضح من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية.

ونبه ابن القيم على فساد قياس الخبر الشرعي على الأخبار الأخرى في إفادة العلم فقال: "وإنما أتي منكر إفادة خبر الواحد العلم من جهة القياس الفاسد، فإنه قاس المخبر عن رسول الله ﷺ بشرع عام للأمة، أو بصفة من صفات الرب تعالى على خبر الشاهد على قضية معينة، ويا بعد ما بينهما! فإن المخبر عن رسول الله ﷺ لو قدر أنه كذب عمداً أو خطأ، ولم يظهر ما يدل على كذبه لزم من ذلك إضلال الخلق، إذ الكلام في الخبر الذي تلقته الأمة بالقبول، وعملت بموجبه، وأثبتت به صفات الرب وأفعاله، فإن ما يجب قبوله شرعًا من الأخبار لا يكون باطلاً في نفس الأمر، لاسيما إذا قبلته الأمة كلها، وهكذا يجب أن يقال في كل دليل يجب اتباعه شرعًا، لا يكون إلا حقاً، فيكون مدلوله ثابتاً في نفس الأمر، هذا فيما نخبر به عن شرع الرب تعالى وأسمائه

(١) مختصر الصواعق المرسلة ٢/ ٣٧٣.

وصفاته، بخلاف الشهادة المعينة على مشهود عليه معين، فهذه قد لا يكون مقتضاها ثابتاً في نفس الأمر.

وسر المسألة أنه لا يجوز أن يكون الخبر الذي تعبد الله به الأمة، وتعرف به إليهم على لسان رسول الله ﷺ في إثبات أسمائه وصفاته كذباً وباطلاً في نفس الأمر، فإنه من حجج الله على عباده، وحجج الله لا تكون كذباً وباطلاً، بل لا تكون إلا حقاً في نفس الأمر، ولا يجوز أن تتكافأ أدلة الحق والباطل، ولا يجوز أن يكون الكذب على الله وشرعه ودينه مشتبهاً بالوحي الذي أنزله على رسوله، وتعبد به خلقه، بحيث لا يتميز هذا عن هذا، فإن الفرق بين الحق والباطل، والصدق والكذب، ووحي الشيطان، ووحي الملك عن الله؛ أظهر من أن يشتبه أحدهما بالآخر، ألا وقد جعل الله على الحق نوراً كنور الشمس يظهر للبصائر المستنيرة، وألبس الباطل ظلمة كظلمة الليل.

وليس بمستنكر أن يشتبه الليل بالنهار على أعمي البصر، كما يشتبه الحق بالباطل على أعمى البصيرة، قال معاذ بن جبل قضيته: "تلق الحق ممن قاله، فإن على الحق نوراً"، ولكن لما أظلمت القلوب، وعميت البصائر بالإعراض عما جاء به الرسول ﷺ، وازدادت الظلمة باكتفائها بآراء الرجال التبس عليها بالباطل، فجوزت على أحاديثه ﷺ الصحيحة التي رواها أعدل الأمة وأصدقها أن تكون كذباً، وجوزت على الأحاديث الباطلة المكذوبة المختلقة التي توافق أهوائها أن تكون صدقاً فاحتجت بها!

وإنما المتكلمون أهل ظلم وجهل، يقيسون خبر الصديق والفاروق وأبي بن كعب بأخبار آحاد الناس، مع ظهور الفرق المبين بين المخبرين، فمن أظلم ممن سوى بين خبر الواحد من الصحابة وخبر الواحد من الناس في عدم إفادة العلم؟

وهذا بمنزلة من سوى بينهم في العلم والدين والفضل [1] .

رابعًا- حجية أحاديث الآحاد في العقيدة:

إن صحة الاحتجاج بأحاديث الآحاد في أبواب العقائد أمر مقرر مفروغ منه لدى السلف من الصحابة ومن بعدهم، ولم يكن ذلك مثار شك ولا جدل، فكل حديث صح عن النبي ﷺ فهو عندهم حجة في الأحكام والعقائد على حد سواء، ولم تكن المسألة بحاجة إلى تقرير خاص في كتب المتقدمين؛ لوضوحها لديهم، وإنما توجد في معرض ردودهم على المخالفين من أهل البدع، وممن نقل إجماع الصحابة فمن بعدهم على هذه المسألة: ابن القيم في مختصر الصواعق المرسلة، وابن عبد البر في التمهيد، وسيأتي نقل ذلك عنهما قريباً عند سياق دليل الإجماع.

ثم ظهر أهل البدع، وشاع علم الكلام، وأثار المبتدعة جملة من القضايا الأصولية دفاعاً

عن بدعهم، وكان موضوع حجية خبر الآحاد مما بالغوا في إنكاره حتى يردوا تلك الأحاديث التي تبطل معتقداتهم الفاسدة، وقد رد عليهم علماء السُّنَّة بالحجج الدامغة، والبراهين الساطعة، غير أن بعض أهل الكلام والأصول من المتأخرين قد تأثروا ببعض تلك القضايا المثارة، ومن ذلك القول بعدم حجية خبر الواحد في باب العقائد؛ لأن المطلوب فيها القطع، وأخبار الآحاد لا تفيد عندهم إلا الظن، وهذا مذهب المعتزلة، واشتهر عند متأخري الأشاعرة.

والمذهب الحق أن أخبار الآحاد حجة في باب العقائد، كما هي حجة في باب الأحكام والأدلة على ذلك كثيرة من الكتاب والسُّنَّة والإجماع المعقول.

---

(١) مختصر الصواعق المرسلة ٢/ ٣٦٨، ٣٧٩.

وقيل سياق جانب من أدلة هذه المسألة باختصار أذكر بما تقدم تقريره قريباً من أن أحاديث الآحاد إذا توافرت فيها شروط الصحة أفادت العلم على التحقيق، وهذا من أعظم ما ينقض به مذهب المخالفين؛ لأن قولهم مبني على أنها لا تفيد إلا الظن، وباب العقائد القطع، وحتى لو قلنا إنها لا تفيد إلا الظن الغالب-كما هو مذهب المخالفين فلا يمتنع إثبات الأسماء والصفات وسائر أمور العقائد بها، إذ الجميع متفقون على أن الأحكام تثبت بها، ولا دليل على التفريق بين الأمرين.

أما الأدلة من الكتاب العزيز، فمنها:

١- قوله تعالى: ﴿**وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلاَ نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ**﴾ [1].

ولا خلاف أن الطائفة تطلق في لغة العرب على الواحد فصاعداً، والإنذار هو الإعلام بما يفيد العلم، وهو يتعلق بتبليغ العقيدة وغيرها مما جاء به الشرع.

٢- قوله تعالى: ﴿**وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلاَّ رِجَالاً نُّوحِي إِلَيْهِمْ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِن كُنتُم لاَ تَعْلَمُونَ**﴾[2]، وهذا أمر لمن لم يعرف دعوة الرسل-وهي أصول وفروع- أن يسأل العلماء عن ذلك، ويكفيه تعليم واحد وبلاغه، ويكون جوابه ملزماً للسائل في العقيدة والأحكام جميعاً.

---

(١) التوبة ١٢٢.

(٢) النحل ٤٣.

٣- قال تعالى: ﴿**يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا**﴾[1]، فدلت الآية بمفهوم الخطاب على أن خبر الواحد العدل حجة شرعية ملزمة، ولا دليل على التفريق في ذلك بين العقائد وغيرها.

ومن أدلة السُّنَّة المطهرة ما تواترت به الأخبار عن النبي ﷺ في بعث الرسل وإرسال الكتب مع الآحاد إلى المشركين وإلى المسلمين، وعهده إليهم أن يبلغوا عنه جميع أمور الدين أصولاً وفروعاً، ولو كان خبر الواحد لا يقبل في العقائد لبعث النبي ﷺ إلى كل قطر جماعة يصلون إلي حد التواتر، لتبليغ أمور العقيدة، وذلك ما لم يحصل.

دليل الإجماع: لم ينقل عن السلف من الصحابة فمن بعدهم التفريق بين الأحكام والعقائد في طريق إثباتها، ولم ينقل عنهم خلاف في كون خبر الواحد حجة في الأمرين معاً، بل العكس هو الثابت عنهم، فكانوا يكتفون في قبول الخبر بعدالة الرواة وضبطهم مهما كان موضوعه ومضمونه، ولم يكونوا يطلبون التواتر للإقرار والتصديق بما جاء في الأحاديث من العقائد، وقد تناقلوا أحاديث الآحاد الواردة في العقائد وحرصوا على تلقيها والاشتغال بفهمها وحفظها واعتقاد مضمونها والعمل بمقتضاها، وطفحت المصنفات بالاحتجاج بصحيحها، قال ابن عبد البر عن السلف: "وكلهم يدين بخبر الواحد العدل في الاعتقادات، ويعادي ويوالي عليها، ويجعلها شرعاً وديناً في معتقده، على ذلك جماعة أهل السُّنَّة، ولهم في الأحكام ما ذكرنا".

وذكر ابن القيم في كلام طويل أن الإجماع المعلوم المتيقن قد انعقد على

---

(١) الحجرات ٦ .

قبول أحاديث الآحاد في العقائد، وإثبات صفات الرب تعالى بها وأن الصحابة فمن بعدهم قد تناقلوا ذلك جيلاً عن جيل.

ومن الأدلة العقلية ونحوها:

١- إن إنكار حجية خبر الآحاد - في باب العقائد- مخالف لأدلة الكتاب والسُّنَّة التي يحتج بها المخالفون أيضاً على وجوب الأخذ بأحاديث الآحاد في الأحكام، وتلك الأدلة عامة، فمن أين لهم التفريق؟.

٢- التفريق بين العقائد والأحكام في حجية خبر الواحد مبني على أساس أن العقيدة لا يقترن معها عمل، وأن الأحكام الفقهية لا تقترن معها عقيدة، وكلاهما باطل، فإن عمل القلب هو الأصل الذي تبنى عليه كل عبادة، وهو من العقيدة، كما أن تطبيق الأحكام لابد أن يقترن باعتقاد أن الله أوجب ذلك أو نهى عنه، وإلا لم تكن هناك عبادة.

٣- إن القول برد أحاديث الآحاد في العقائد يلزم منه إنكار جملة كبيرة من المعتقدات الثابتة لدى المسلمين، مثل بدء الخلق، وسؤال الملكين، والشفاعة العظمى، ونحوها.

٤- كما يلزم منه رد مئات الأحاديث الصحيحة لمجرد كونها في باب العقائد، وهذا ما لا يوافقهم عليه أحد من أهل الصنعة الذين هم الحجة في هذا الباب، ويلزم من هذا رد كثير من الأحكام التي وردت في تلك الأحاديث أيضاً.

٥- ويلزم منه أيضاً تفاوت المسلمين فيما يجب عليهم اعتقاده بحسب طريق وصول أحاديث العقائد إلى كل منهم بعد عهد الصحابة، وهذا ظاهر البطلان والفساد، فإن الله قد تعبد جميع المسلمين بالشريعة نفسها من حيث المعتقدات والأحكام وسائر أمور الديانة.

وبالجملة فإن القول بعدم حجية أخبار الآحاد في العقائد قول مبتدع لا أصل له في الشرع، وهو غريب عن هدي الكتاب والسُّنَّة،ومنهج السلف وصنيعهم، فعلى القائلين بذلك أن يتوبوا إلى الله عز وجل ويلتزموا الحق الذي دل عليه الكتاب والسُّنَّة وإجماع السلف، ويتركوا الانشغال بالتقليد وآراء الرجال.

وأختم هذا المبحث بالرد على الشبهة التي عرضت للمخالفين في هذه المسألة، ثم صارت عقيدة لهم يوالون ويعادون عليها، ويتعبدون الله بها، وهو قولهم: "إن حديث الآحاد لا تفيد إلا الظن، والظن يعمل به في الأحكام اتفاقاً، ولا يجوز الأخذ به في العقيدة".

وقد تقدم بيان إفادة خبر الآحاد الذي تلقته الأمة بالقبول العلم والقطع واليقين. ولو سلمنا جدلاً بأن حديث الآحاد لا يفيد إلا الظن، فإنا نقول لهم: من أين لكم التفريق بين الأحكام والعقائد في الاستدلال بأحاديث الآحاد عليها؟ وما الدليل على أن لا يجوز الأخذ بها في العقيدة؟

وقد تقدم بيان بطلان هذا التفريق، ونجد أن دليلهم الوحيد في هذا لا يصلح للاستدلال به في هذا الموضع، مما يدل على جهلهم بفهم كتاب الله ويؤكد بطلان ما صاروا إليه.

فقد استدلوا بقوله تعالى في المشركين: ﴿**إِن يَتَّبِعُونَ إِلاَّ الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الأَنْفُسُ**﴾ (١)، وقوله: ﴿**وَإِنَّ الظَّنَّ لاَ يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا**﴾(٢).

وفات هؤلاء أن الظن المذكور هنا والذي ذمه الله تعالى، والذي هو صنيع المشركين ليس هو الظن الغالب الذي يفيده خبر الآحاد - على قولهم- وإنما هو

(١) النجم ٢٣.

(٢) النجم ٢٨.

الشك والخرص والحزر والتخمين، كما جاء في كتب اللغة، ومما يؤيد ذلك قوله تعالى: ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلاَّ الظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلاَّ يَخْرُصُونَ﴾[1].

ولو كان الظن المنعي على المشركين في هذه الآيات هو الظن الذي يفيده خبر الآحاد كما زعم أولئك لم يجز الأخذ به في الأحكام أيضاً، وذلك لسببن:

أولهما: إن الله تعالى قد أنكره على المشركين إنكاراً مطلقاً، دون تخصيص له بالعقيدة أو الأحكام.

الثاني: إن الله تعالى قد نص على أن الظن الذي أنكره على المشركين يشمل العقيدة والأحكام جميعاً، ذلكم قوله سبحانه [2]: ﴿سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلاَ آبَاؤُنَا (فهذا عقيدة) وَلاَ حَرَّمْنَا مِن شَيْءٍ (وهذا من الأحكام) كَذَلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِم حَتَّى ذَاقُوا بَأْسَنَا قُلْ هَلْ عِنْدَكُم مِّنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا إِن تَتَّبِعُونَ إِلاَّ الظَّنَّ وَإِنْ أَنْتُمْ إِلاَّ تَخْرُصُونَ﴾.

وبهذا يتأكد أن الظن الذي لا يجوز الأخذ به مطلقاً هو الظن اللغوي المرادف للشك والتخمين والتخرص والقول بغير علم، وأنه يحرم اعتباره في العقائد والأحكام جميعاً.

كل هذا على سبيل التنزل مع الخصم، وإلا فالصحيح الذي عليه إجماع السلف ومن يعتد به من العلماء أن أحاديث الآحاد التي تلقتها الأمة بالقبول تفيد العلم واليقين، وأنها حجة شرعية في العقائد والأحكام جميعاً، فعلى كل مسلم أن يتقي الله، ويقلع عن التقليد ويسلم للدليل الشرعي، حتى يعبد الله كما أمر وشرع في هذه الدنيا، وكي يسلم وينجو عند الوقوف بين يدي الله تعالى يوم القيامة.

---

(١) الأنعام ١١٦.

(٢) الأنعام ١٤٨ .

أسئلة التقويم الذاتي

س١: عرف المتواتر، واذكر شروطه وحكمه.

س٢: عرف حديث الآحاد، واذكر شروطه وحكمه.

س٣: متى ظهر هذا التقسيم، وما هي أسبابه؟

س٤: هل يفيد خبر الآحاد العلم أو الظن الغالب؟ ناقش المسألة مع الاستدلال والترجيح.

س٥: ما هي شبهة المخالفين في هذه المسألة مع الرد عليهم؟

س٦: هل قول المخالفين أصيل أو مبتدع في الدين؟ مع الاستدلال.

س٧: ما الواجب على المسلم في هذه المسألة عقيدة وعملا ودعوة؟

س٨: لخص هذا المبحث في ثلاث صفحات من تعبيرك.

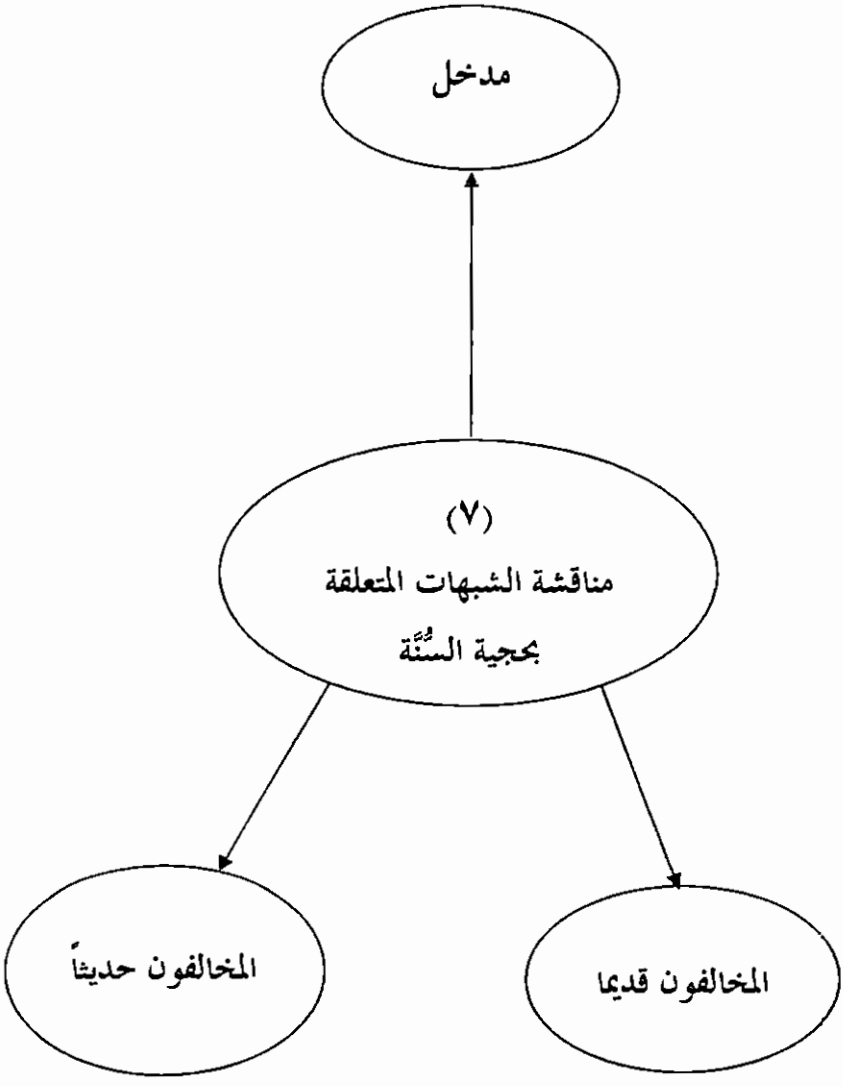
مدخل
(٧)
مناقشة الشبهات المتعلقة
بحجية السُّنَّة
المخالفون حديثاً
المخالفون قديما
١-المستشرقون.
٢- بعض المنتسبين للإسلام.
١- الشيعة.
٢- الخوارج.
٣- المعتزلة.

المبحث السابع

مناقشة الشبهات المتعلقة بحجية السُّنَّة

الأهداف الخاصة

١- تيقن عظمة دين الإسلام واعتقاد حفظ الله تعالى له إلى قيام الساعة، وأنه لا يغير من حقيقته الربانية شيء من جهود أعداء الإسلام وإن كثرت وتعددت وسائلها.

٢- إدراك خطورة توهم إمكان التحريف في دين الله على عقيدة المسلم.

٣- معرفة أن أعداء الإسلام لا يزالون يكيدون للنيل منه قديماً وحديثاً، وأن جهودهم باءت وتبوء بالفشل والخسران إذ لا طاقة للمخلوق الضعيف بمعارضة إرادة الله التي لا تقهر.

٤- القناعة بضرورة التسلح بالعلم الشرعي وفق منهج صحيح لرد شبهات الأعداء وفضح مخططاتهم وإحباط مكايدهم.

٥- معرفة الهدف العقائدي العدواني للاستشراق، وعدم تحلي أكثر المستشرقين بالموضوعية والأمانة في النقل لخدمة أهدافهم.

٦- إدراك أن من أعداء الإسلام من ينتسبون إليه ويتسمون بأسماء أهله، كما وصفهم النبي ﷺ في الحديث الصحيح بأنهم "من أبناء جلدتنا ويتكلمون بألسنتنا" ومع ذلك سماهم "دعاة على أبواب جهنم من أجابهم إليها قذفوه فيه".

٧- اعتقاد أن شبهات الأعداء متهافتة واهية، لا تقف أبداً أمام حجة الله البالغة، وبراهين الإسلام الساطعة متى وجد حملة العلم الشرعي.

٨- نشر هذا العلم لدى من يجهله من أبناء المسلمين.

المبحث السابع

مناقشة الشبهات المتعلقة بحجية السُّنَّة [1]

مدخل:

إن دين الإسلام العظيم يحمل في ذاته خصائص القوة والبقاء، كشجرة طيبة أصلها ثابت وفرعها في السماء، وذلك لأنه من عند الله الواحد القهار، الذي بيده الخلق والأمر، وهو سبحانه قد جعل هذا الدين رسالته الخاتمة إلى البشرية، وتكفل بحفظه إلى يوم الدين فقال: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [2].

إن دينٌ قد تكفل الخالق القدير، القوي، الحكيم بحفظه، وارتضاه رسالة خاتمة لهداية البشرية لا يمكن للمخلوق العاجز الضعيف أن يحرف فيه أو يبدل، ولو تظاهر على ذلك الجن والإنس.

وإنما يتوهم إمكان التحريف في دين الله من ضل سواء السبيل، وكفر بالله رباً وبالإسلام ديناً وبمحمد ﷺ نبياً ورسولاً، فتجد أعداء الله يكيدون الليل والنهار، ويمكرون مكر السوء، ولكن الله غالب على أمره ولو كره الكافرون، ولا يحيط المكر السيئ إلا بأهله.

وقد سعى أعداء الرسالة الخاتمة منذ عهد النبوة جاهدين بكل صنوف الكيد

---

(١) حجية السُّنَّة ٣٨٣، السُّنَّة المفترى عليها ٢٩٥. الحديث والمحدثون ٢١، ٨٦، ٩٠، ١٦٢، ١٩٨، السُّنَّة قبل التدوين ٣٤٧، ٥٠٢، السُّنَّة ومكانتها في التشريع الإسلامي ١٤٣، ١٥٣، ١٨٧، ٢٣٦، منهج النقد في علوم الحديث ٤١٣، ٤٦٠، دفاع عن السُّنَّة وورد شبهات المستشرقين والكتاب والمعارضين، د. أبو شهبة.

(٢) الحجر ٩.

والإرجاف لتشكيك المسلمين في دينهم، فكانت خيوط مكايدهم ولا تزال أوهن من خيوط بيت العنكبوت، فظهر زيف مقولاتهم المتهافتة أمام قوة الحق، وتبددت ظلمات أراجيفهم بنور الإسلام، وتحطمت أصنامهم على يد جحافل الإيمان، وهوت رموزهم وطواغيتهم بقدرة الله الغالبة وإرادته التي لا تقهر.

واستمر خلفهم الحاقدون في مخطط الكيد الذي سرعان ما تحبط أراجيفه أمام جحج ورثة علم النبوة في كل جيل، ذلك أن الله قد تكفل بإتمام النور، وإظهار دين الإسلام على ما سواه، وحفظ مصدره: القرآن والسُّنَّة، مهما بذل أعداؤه من الجهود ﴿يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نُورَ اللهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَاللهُ مُتِمُّ نُورِهِ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ﴾[1].

وسوف أتعرض باختصار لبعض شبهات المخالفين في هذا المجال قديماً وحديثاً مع الأجوبة عليها بإذن الله تعالى، علماً بأن ما سأورده هنا هو من باب التمثيل وليس الحصر، ومن أراد التوسع فعليه بمراجعة المصادر المحال عليها في أول المبحث.

أولاً: المحالفون قديماً:

١ – الشيعة:

لغة: شايعه بمعنى اتبعه ووالاه على وجه التدين، وكل قوم اجتمعوا على أمر فهم شيعة.

اصطلاحاً: هم فرقة اعتقادية مخالفة لأصول أهل السُّنَّة والجماعة بدأ ظهورها بعد مقتل عثمان ﷺ يزعمون مناصرة علي ﷺ في مسألة الخلافة.

(١) الصف ٨، ٩.

ثم وضعوا لذلك أصولاً كلامية بوجوب إمامته بالنص والوصية، واعتقدوا أن الخلافة لا تخرج عن أولادهم إلا بظلم من غيرهم أو تقية منهم، وكفّروا من خالفهم واستحلوا دماءهم وأموالهم، ويعتقد بعضهم في ألوهية علي، وجميعهم يعتقدون العصمة فيه وفي أولاده ويضللون معظم الصحابة، وهم فرق كثيرة تزيد على العشرين، إلا أن رؤوسهم خمس فرق كبرى هي: الكيسانية والزيدية والإمامية والغلاة والإسماعيلية.

وليس الشيعة هم أهل بيت النبي ﷺ وإن ادعوا محبتهم لكسب تعاطف الناس، وإنما مبدأ التشيع من جماعة يعادون الإسلام ويبغضونه، وتبعهم في ذلك جهلة عوام المسلمين، وأهل البيت برآء من هؤلاء وهؤلاء، وكان علي ﷺ أول من جاهدهم وسعى لاستئصال فكرهم وردهم عن معتقداتهم الباطلة.

ويتلخص موقفهم الباطل من السُّنَّة فيما يلي:

١- إنهم يحكمون بالضلال على أبي بكر وعمر وعثمان وعائشة وطلحة والزبير ومعاوية وعمرو بن العاص، وجمهور الصحابة الذي رضوا بالخلافة لأبي بكر وعمر وعثمان، حتى إنهم لم يستثنوا إلا عدداً قليلاً من الصحابة أوصله بعضهم إلى خمسة عشر من مجموع الصحابة الذي يبلغ حوالي مائة وعشرين ألف صحابي.

٢- إنهم ردوا أحاديث معظم الصحابة حيث حكموا بضلالهم كما تقدم، ولم يقبلوا إلا أحاديث القلة التي استثنوها، وهم يتفقون على استثناء خمسة من الصحابة: هم سلمان، والمقداد، وعمار، وحذيفة، وعلي.

وبهذا ردوا معظم السُّنَّة، وخالفوا نصوص القرآن والأحاديث التي تثبت عدالة الصحابة.

٣- إنهم يشترطون في قبول أحاديث الصحابة الذين استثنوهم من الضلال أن تكون من طريق رجالهم وأئمتهم المعصومين.

٤- لا يعترفون بصحيح البخاري ومسلم وغيرهما من كتب السُّنَّة المشهورة، بل وضعوا كتباً في الحديث جلها أكاذيب مثل كتاب الكافي للكليني الذي يعتبرونه مثل البخاري عند أهل السُّنَّة، وفيه أحاديث كثيرة جداً موضوعة ورواته غير معروفين، ومع ذلك يعتبرونه أصح الكتب.

٥- ليس عندهم أسانيد متصلة للأحاديث التي يروونها، ومعظم أحاديثهم ليست مرفوعة إلى النبي ﷺ.

٦- ليس عندهم كتب موثقة تترجم إلى رجالهم بالأسانيد المتصلة، فجل رجالهم مجاهيل عند التحقيق العلمي.

٧- يتفق العلماء وأهل التاريخ على أن أصل الكذب في الحديث بدأ من قبل الشيعة الرافضة، فإنهم انغمسوا في هذه الرذيلة بكل قوة، فوضعوا أحاديث في فضل علي وأهل البيت، ووضعوا أحاديث أخرى تحط من شأن بقية الصحابة.

قال ابن أبي الحديد الشيعي في نهج البلاغة: "إن أصل الأكاذيب في الفضائل كان من جهة الشيعة".

وقال ابن الجوزي: "فضائل علي الصحيحة كثيرة غير أن الرافضة لا تقتنع فوضعت له ما يضع لا ما يرفع".

وقال ابن المبارك: "لدين لأهل الحديث والكلام والحيل لأهل الرأي والكذب للرافضة (غلاة الشيعة)".

وسئل مالك عنهم فقال: "لا تكلمهم ولا ترو عنهم الأحاديث فإنهم يكذبون".

وقال الشافعي: "لم أر أحداً أشهد بالزور من الرافضة".

وقال ابن تيمية: "وكذب الرافضة يضرب به المثل".

٨- لقد واجه بعض جهلة عوام المسلمين جريمة الشيعة ضد السُّنَّة بجريمة مشابهة، فإنهم عندما سمعوا الأحاديث التي وضعها الشيعة ينتقصون فيها من قدر أبي بكر وعمر وعثمان ومعاوية وضعوا أحاديث في مقابلها لرد الاعتبار لأولئك الصحابة، وهذا أمر محرم، فإن الباطل يرد بالحق ولا بالباطل.

ويمكن الرد الإجمالي على الشيعة في هذا المجال ما يلي:

١- إن موقفهم من الصحابة يناقض ما دل عليه القرآن والسُّنَّة الصحيحة من عدالتهم، مثل قوله تعالى: ﴿**مُحَمَّدٌ رَّسُولُ اللهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِّنَ اللهِ وَرِضْوَانًا**﴾[١].

ومثل قوله ﷺ: "لا تسبوا أصحابي فلو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهباً ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه" [٢].

وقوله ﷺ: "أصحابي أمنة لأمتي فإذا ذهب أصحابي، أتى أمتي ما يوعدون"[٣].

ومثل قوله ﷺ: "الله الله في أصحابي لا تتخذوهم غرضاً بعدي، فمن أحبهم أحبني ومن أبغضهم، فببغضي أبغضهم، ومن آذاهم فقد آذاني ومن آذاني فقد آذى الله ومن آذى الله يوشك أن يأخذه" [٤].

---

(١) الفتح ٢٩.

(٢) البخاري مع الفتح ٧/ ٣٧٠ ح ٣٦٧٣.

(٣) صحيح مسلم ٤/ ١٩٦١ ح ٢٠٧٥.

(٤) أخرجه أحمد في المسند ٥/ ٥٤، ٥٥.

٢- إنهم خالفوا إجماع الأمة على تعديل الصحابة وتوثيقهم.

قال أبو زرعة الرازي: "إذا رأيت الرجل ينتقص أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ فاعلم أنه زنديق، وذلك أن الرسول حق، والقرآن حق، وما جاء به حق، وإنما أدى ذلك كله إلينا الصحابة.

وهؤلاء الزنادقة يريدون أن يجرحوا شهودنا ليبطلوا الكتاب والسُّنَّة، فالجرح بهم أولى" (١).

وقال الخطيب البغدادي بعد أن ذكر آيات وأحاديث تعديل الصحابة: "وجميع ذلك يقتضي طهارة الصحابة والقطع بتعديلهم، فلا يحتاج منهم أحد مع تعديل الله لهم المطلع على بواطنهم إلى تعديل أحد من الخلق لهم" (٢).

٣- إنهم لما ردوا الأحاديث الواردة عن جمهور الصحابة لم يبق لهم من السُّنَّة ما يكفي للعبادة وفهم القرآن فانغمسوا في رذيلة الكذب على النبي ﷺ لتعويض ذلك النقص، وعبدوا الله بغير ما شرع وأمر.

٤- لا نكاد نجد لهم أحديث متصلة الإسناد صحيحة مرفوعة إلى النبي ﷺ.

٥- إن علياً وأئمة البيت الحقيقيين قد تبرؤا ممن تشيع لهم بالباطل وادعى محبة أهل البيت وأساء لهم بادعاء عصمتهم.

٦- أما قوله ﷺ: "إني تارك فيكم ثقلين أولهما كتاب الله فيه الهدى والنور فخذوا بكتاب الله واستمسكوا به - فحث على الكتاب ورغب فيه ثم قال: "وأهل بيتي أذكركم الله في أهل بيتي"، فقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية أن الزيادة الأخيرة تكلم فيها الإمام أحمد وغير واحد من أهل العلم، وأن اللفظ الصحيح

(١) انظر الحديث والمحدثون ١٣١.

(٢) الكفاية في علم الرواية.

بدون هذه الزيادة رواه مسلم عن جابر، وإنما ذكر مسلم الحديث الأول بهذه الزيادة لأن من منهجه أن يذكر الألفاظ المتفاوتة للأحاديث.

قال ابن تيمية في منهاج السُّنَّة: "وعلى فرض ثبوت هذه الزيادة فإن المقصود التذكير بإعطائهم حقوقهم، والامتناع عن ظلمهم، وعدم المغالاة فيهم، إذ ليس في لفظ الحديث ما يدل على وجوب اتباعهم أو التمسك بهم إنما هو من باب الوصية بهم خيراً".

٧- إن المحبة الحقيقية لأهل البيت تقتضي عدم المغالاة فيهم وعدم الكذب عليهم عاِ عكس ما يفعله الشيعة.

٢- الخوارج:

هم فرقة اعتقادية بدأها قوم عرفوا بالبداوة والغلظة وكثرة التعبد، مع الجهل الشديد وقلة العلم والعقل، وقد خرجوا على عليّ ﷺ في موقعة صفين عندما رفعت المصاحف ثم بعد التحكيم، وهم فرق متعددة يجمعهم القول بتكفير عثمان وعليّ -رضي الله عنهما-، ومنهم من كفر أصحاب الجمل والأمويين والحكمين وكل من رضي بالتحكيم، أي إنهم كفروا كافة المسلمين في ذلك الوقت ما عدا أنفسهم، كما أنهم يكفرون مرتكب الكبيرة ويرون وجوب الخروج على الإمام الجائر، وقد ناظرهم ابن عباس ﷺ فرجع بعضهم واستمر الباقون على ذلك.

ومنشأ ضلالهم في السُّنَّة أنهم أسقطوا مرويات من حكموا بكفرهم وهم جمهور الصحابة، ففقدوا بذلك مرجعية السُّنَّة في معظم مسائل الدين.

وهم يمتازون عن غيرهم من الفرق بأنهم لا يستحلون الكذب بل يكفرون الكاذب. وقد ورد ما يفيد وقوع بعضهم في الكذب، فيكون ذلك من عمل

آحاد منهم، وليس منهجاً عاماً لهم.

ويرى كثير من العلماء أن على هؤلاء ينصب قول النبي ﷺ: "سيخرج من ضئضئي (صلب) هذا الرجل قوم يحقر أحدكم صلاته في جنب صلاتهم وصومه في جنب صيامهم، ولكن لا يجاوز إيمانهم تراقيهم، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية" (١).

ويقال في الرد على هؤلاء ما قيل في الرد على الشيعة بخصوص تعديل الله ورسوله للصحابة، فلا يحتاجون مع ذلك إلى تعديل أحد، ومن جرحهم فقد كذب بالقرآن والسُّنَّة وخرج بذلك من الملة.

٣- **المعتزلة:**

المعتزلة فرقة اعتقادية بدأت على يد واصل بن عطاء حين خالف شيخه الحسن البصري في حكم مرتكب الكبيرة، ثم كثرت فرقهم وتنوعت، ويكادون يجتمعون على الأصول الخمسة وهي: التوحيد والعدل والمنزلة بين المنزلتين والوعد والوعيد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

وينبغي عدم الاغترار بما في ظاهر ألفاظ هذه الأصول؛ لأنهم لا يعنون بها ما يفهم من ظاهرها، فهي تعني عندهم مبادئ اعتقادية مخالفة للقرآن والسُّنَّة وإجماع السلف الصالح.

فالتوحيد عندهم: هو نفي الصفات والقول بخلق القرآن ونفي رؤية المؤمنين لربهم يوم القيامة.

والعدل عندهم: هو نفي القضاء والقدر وإيجاب فعل الأصلح على الله تعالى وأن الحسن ما حسنه العقل والقبيح ما قبحه العقل.

---

(١) البخاري مع الفتح ١٠/ ١٢٢ ح ٥٠٥٧.

والمنزلة بين المنزلتين: يعنون بها أن مرتكب الكبيرة ليس بمؤمن وليس بكافر، بل هو في منزلة بينهما في الدنيا وأنه مخلد في النار في الآخرة.

والوعد والوعيد: يقصدون به حمل أحاديث الوعيد على ظاهرها وحمل أحاديث الوعد على ظاهرها، فيوجبون دخول النار على أهل الكبائر.

والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر: هو وجوب الخروج على الحكام دون النظر إلى الضوابط الشرعية في ذلك.

ويرجع منشأ ضلالهم في باب السُّنَّة إلى أمور منها:

١- ينكر المعتزلة العدالة العامة للصحابة ويسيئون الأدب معهم، وبالتالي يردون أحاديث كثير منهم مثل طلحة والزبير وعائشة ومعاوية وسائر من قاتل علياً.

٢- يجوزون وقوع الكذب في الخبر المتواتر إلا إذا كان أحد رواته من أهل الجنة بزعمهم.

٣- ينكرون حجية أخبار الآحاد إلا إذا رواها أربعة عن أربعة، أو إذا وافقت ظاهر القرآن، وأضاف بعضهم ضوابط أخرى، على خلاف بينهم في ذلك.

٤- يحكمون العقل على الحديث: فيقبلون ما وافق العقل وإن كان ضعيفاً، ويردون ما خالف العقل وإن كان صحيحاً.

٥- يردون جميع الأحاديث التي تخالف أصولهم الخمسة، فيجعلونها بالتالي حكماً على الشرع.

٦- ثبت كذبهم في الحديث: كاختلاق عمرو بن عبيد حديث "إذا رأيتم معاوية على منبري فاقتلوه".

كما أن النظام والعلاف - وهما من مشاهير المعتزلة - يُجوّزان الكذب وينصّان على ذلك، وقد رد عليهم الإمام الشافعي في بداية كتاب الأم وفي

مواضع من الرسالة كما رد عليهم محمد بن نصر المروزي في كتاب السُّنَّة، وغيرهما من المتقدمين.

وقد تقدم في أدلة حجية السُّنَّة ما يكفي للرد عليهم، ونضيف إلى ذلك ما يلي:

أ- إنهم خالفوا القرآن والسُّنَّة والإجماع في موضوع عدالة الصحابة كما تقدم بيانه في الرد على الشيعة.

ب- إنهم خالفوا ما اتفق عليه العقلاء من أن الخبر المتواتر إذا توافرت شروطه أفاد العلم القطعي.

ج- إنهم وضعوا ضوابط يصعب تحقيقها لقبول أخبار الآحاد فردوا بذلك معظم السُّنَّة.

د- إنهم يقدمون العقل على النص، ويجعلون أصولهم الخمسة حكماً على الحديث، وهذا مناقض للدلالة الصريحة من الكتاب والسُّنَّة على وجوب التسليم لما صح من الحديث.

هـ- إنهم وقعوا في جريمة الكذب على النبي ﷺ فحرمت بذلك عدالتهم واستحقوا الوعيد الوارد في قول النبي: "من كذب علي معتمداً فليتبوأ مقعده من النار"[1].

ثانيًا: المخالفون حديثاً: وهما فريقان من حيث الإجمال:

١- المستشرقون:

جمع مستشرق وهو الباحث الغربي المهتم بالدراسات الشرقية، ويعنون بها غالباً العلوم الإسلامية، حيث ركزوا جهودهم لدراسة الإسلام بغية تشويهه

(١) رواه مسلم ١/ ٦٦.

والسيطرة على أهله وتطويعهم لخدمة الغرب واعتناق فكره وثقافته والسير في ركابه واتباعه تبعية مطلقة.

ويمكن تلخيص أشهر شبهاتهم والرد عليها فيما يلي:

الشبهة الأولى: قالوا إن الأحاديث جاءت نتيجة للتطور السياسي والاجتماعي وليست من محمد فقط.

الجواب: هذه الدعوى يكذبها القرآن والسُّنَّة والإجماع وواقع المسلمين.

فقد نص القرآن على اكتمال الدين وتمامه قبل وفاة النبي ﷺ، قال تعالى: **﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلاَمَ دِينًا﴾** (١).

وقال ﷺ: "تركتكم على المحجة البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها إلا هالك"(٢)، وحث على سماع السُّنَّة وحفظها وتبليغها والتمسك بها.

ثم إن تمحيص السُّنَّة خاضع لضوابط مثل وجوب سياق الإسناد وضرورة تحقق العدالة والضبط في الرواة وغير ذلك من معايير نقد السند والمتن، فليست المسألة مهملة حتى يقول من شاء ما شاء كما قال عبد الله بن المبارك وغيره.

وأجمع أهل الإسلام إجماعاً قاطعاً على أن ما صح من السُّنَّة صادر عن النبي ﷺ، وأنه مصدر للدين مع القرآن الكريم، وقد كان الصحابة حماة حقيقيين للسنة لا يستجيزون تغيير حرف منها وينكرون أشد النكير على من خالف في التقديم والتأخير في لفظ أو حرف في حديث معين فضلاً عن التحريف فيه.

ومن حيث واقع المسلمين نجد أن الصحابة قد انتشروا بعد وفاة النبي ﷺ

---

(١) المائدة ٣.

(٢) أخرجه ابن ماجة ١/٤، ١٦

شرقاً وغرباً ينشرون الإسلام قرآناً وسنة، ولم يوجد في تلك العقائد والشعائر والشرائع التي نشروها أي فرق، لذلك نجد عبادة المسلم في الحجاز هي نفسها عبادة المسلم في الشام وإفريقية، ومعلوم أن معظم ذلك موجود في السُّنَّة.

الشبهة الثانية: قالوا: إن الأحاديث الموضوعة ليست من صنع المتأخرين بل شارك في الوضع الصحابة وأتباعهم.

الجواب:

هذه شبهة تافهة، يسعى هؤلاء الأعداء من خلالها إلى تشكيك جهلة المسلمين وعوامهم في الصحابة، الذي نقلوا إلينا الدين حتى يشككونا في الدين نفسه قرآناً وسنة، وقد تقدم التأكيد على تعديل الله ورسوله ﷺ للصحابة وإجماع أهل السُّنَّة على ذلك؛ فلا يحتاجون إلى تعديل غير الله ورسوله، ومن نظر في سيرهم أدرك فضلهم وبذلهم وتضحياتهم بالنفس والمال والولد وخوفهم الشديد من الوقوع في الخطأ عن النبي ﷺ حتى إن الواحد منهم إذا سئل عن حديث يتمنى أن يكفيه أخوه مؤونة التحديث به، وكان عبد الله بن مسعود مثلاً إذا حديث اضطرب وعته صفرة فما أن ينهي الحديث حتى يقول: "أو نحو ذا أو شبه ذا" إبراء لذمته أن يقول على رسول الله ﷺ ما لم يقل، وكان هذا نهج باقي الصحابة، فنجد عبد الله بن الزبير مثلاً يقول لوالده الزبير: ما لي لا أراك تحدث عن رسول الله كما يحدث فلان وفلان؟ فقال: أما إني لم أفارقه في سفر ولا حضر، ولكني سمعته يقول: "من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار"[1]، وكان بعض الصحابة يقولون: "لولا آيات وأحاديث الوعيد على كتم العلم ما حدثناكم"، وكان بعض الصحابة يحدث بالحديث وهو على فراش الموت خروجاً من إثم كتم العلم.

---

(١) البخاري مع الفتح ١/ ٢٧٢ ح ١٠٨.

الشبهة الثالثة: قالوا: إن نظرية النقد عند المحدثين تختص بالسند فقط دون المتن، لذلك نجد أحاديث كثيرة صحيحة الإسناد ومتونها باطلة.

الجواب:

هذا كلام جاهل ومغرض، وذلك أن المحدثين وضعوا معايير لنقد السند ومعايير أخرى لنقد المتن، بل إن معايير نقد المتن تتجاوز في العدد معايير نقد السند، فإن معايير نقد السند ستة إجمالا؛ وهي: اتصال السند، وعدالة الرواة، وضبط الرواة، والسلامة من الشذوذ، والسلامة من العلة القادحة، ووجود العاضد عند الاحتياج إليه، أما معايير نقد المتن فهي أكثر من خمسة عشر منها:

عدم مخالفة القرآن،عدم مخالفة محكم السُّنَّة، عدم مخالفة الإجماع المستقر، عدم مخالفة المعلوم من الدين بالضرورة، عدم مخالفة العقل الصريح، عدم مخالفة الحس الصحيح، عدم مخالفة حقائق التاريخ الثابتة، أن لا يحكون الحديث ركيك اللفظ، أن لا يخالف القواعد العامة في الحكم والأخلاق، أن لا يخالف البدهي في الطب والحكمة، أن لا يكون داعية إلى رذيلة تتبرأ منها الشرائع، أن لا يشتمل على سخافات يتنزه منها العقلاء فضلاً عن الأنبياء، أن لا يوافق مذهب الراوي الداعي إلى بدعته، أن لا يخبر عن أمر في حضور عدد عظيم من الناس ثم ينفرد به واحد، أن لا يشتمل على إفراط في الثواب العظيم على افعل الصغير، أن لا يبالغ في الوعيد الشديد على الخطأ الحقير.

الشبهة الرابعة: قالوا: إن الأمويين استغلوا الإمام الزهري بدهائهم لوضع الأحاديث، وقد اعترف الزهري بذلك فقال: "إن هؤلاء الأمراء أكرهونا على كتابة أحاديث".

الجواب:

هذا القول فيه مغالطة كبيرة وعدم أمانة في النقل، فهم يعرفون إمامة الزهري في الحديث، وهو الذي كلفه عمر بن عبد العزيز في عملية تدوين السُّنَّة: ومن هنا حرص المستشرقون على الطعن في الزهري ليشككوا في عملية التدوين التي قام بها.

أما من حيث هذه الشبهة، فإن الإمام محمد بن شهاب الزهري كان يمنع طلابه في البداية من كتابة الحديث ليحثهم على حفظه قلبياً، خشية أن يتكلوا على الكتابة ويتركوا الحفظ، فأصر عليه الأمير هشام بن عبد الملك أن يملي الحديث على ابنه ليستطيع حفظه، فأملى له الزهري بعض أحاديثه بسندها ثم خرج من عند هشام ونادى في الناس بأعلى صوته: "أيها الناس إنا كنا منعناكم أمراً قد بذلنا الآن لهؤلاء، وإن هؤلاء الأمراء أكرهونا على كتابة الأحاديث فتعالوا أحدثكم بها" أي لتكتبوها.

هذا هو النص الصحيح لكلام الزهري، فانظر كيف حرفوا الكلم عن مواضعه، وحذفوا الألف واللام من كلمة "الأحاديث" لتصبح "أحاديث" فتغير المعنى من رواية الحديث إلى وضع الحديث، وهذا يدلك على عدم أمانتهم.

هذه بعض شبهات المستشرقين، الثلاث الأولى تمثيل لشبهاتهم الإجمالية، والشبهة الأخيرة أنموذج لشبهاتهم التفصيلية، ومن علم أدلة الحجية من الكتاب والسُّنَّة وغيرها، وأيقن بعدالة الصحابة ووثق في مناهج المحدثين في النقد أمكنه بكل يسر أن يدحض أي شبهة من شبهاتهم، ولا يخفى أن دحض بعض تلك الشبهات يحتاج إلى دعوة إلى المصادر التي أخذوا منها ليتأكد من مدى أمانتهم وصدقهم في النقل، حيث إن معظم مصادرهم هي كتب الأدب والتاريخ العام التي لا يوثق بكثير مما فيها، كما أنهم كثيرًا ما يتعمدون التزييف وتغيير الحقائق

لتأييد مقولاتهم، بالإضافة إلى أن عدم تبحرهم في اللغة العربية وأسرار بلاغتهم يوقعهم أحيانًا في الخطأ.

٢- بعض المعاصرين من المنتسبين للإسلام:

لقد تولى كبر الطعن على السُّنَّة في العصر الحديث جماعة ممن انتسبوا إلى الإسلام، تابعوا في ذلك أسيادهم من المستشرقين، وكانوا وسيلة قذرة لخدمة أهداف ومخططات أعداء الإسلام في غزوة الأمة فكرياً وثقافياً، فإن معظمهم قد درسوا في ديار الغرب وعادوا بشهادات عالية وتولوا مناصب تعليمية وتوجيهية مؤثرة، ولم يكتف بعضهم بالشبهات التي تعلمها عن أساتذة بل أضاف إلى ذلك دساً وشبهات أخري وقلة أدب لم يقع فيها حتى بعض الأعداء الأصليين ومن هؤلاء:

- طه حسين في كتبه المختلفة، ومن خلال البرامج التي أقرها عندما كان عميداً لكلية الآداب.
- محمود أبو رية في كتابه أضواء على السُّنَّة المحمدية.
- الدكتور على حسين عبد القادر في كتابه "نظرة عامة في تاريخ الفقه الإسلامي".
- الدكتور محمد توفيق صدقي في سلسلة نشرها في مجلة المنار تحت عنوان "الإسلام هو القرآن وحدة".
- محمد كمال المهدوي في كتابه: "البيان في القرآن".

وقد أفاد بعض من حاورهم وناظرهم أن منهم مرتدون عن الإسلام مغرضون في موقفهم من السُّنَّة، ومنهم جهلة لا يدركون خطورة ما يقولون، ولا علم لهم بهذا المجال.

ومن أشهر شبهاتهم ما يلي:

الشبهة الأولى: قالوا: لو كانت السُّنَّة حجة لأمر النبي ﷺ بكتابتها، ولذلك فإنها لم تدون إلا في القرن الثاني وما بعده مما يجعلها عرضة للضياع والتحريف، وثم إنه قد ورد أحاديث في النهي عن كتابتها.

الجواب:

لقد تقدم الجواب على هذه الشبهة في مبحث تدوين السُّنَّة، ومبحث كتابة السُّنَّة[1]، وذلك ببيان أن السُّنَّة قد حفظت في الصدور والسطور جميعاً، منذ عهد النبي ﷺ، وباجمع بين أحاديث كراهة كتابة السُّنَّة وأحاديث الأمر بذلك، وبيان استقرار الإجماع على الكتابة، كما ينبغي أن نستحضر باستمرار أدلة حجية السُّنَّة، وأنها من أصول العقيدة وليست من المسائل الفرعية.

الشبهة الثانية: قالوا: إن الله يقول: ﴿**مَّا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِن شَيْءٍ**﴾، ويقول: ﴿**وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ**﴾[2]، وهذا يدل على أن القرآن قد حوى جميع أمور الدين، فلا حاجة بنا إلى السُّنَّة.

الجواب:

ليس المراد في الآية الأولى القرآن كما قال أهل التفسير، وإنما يراد به اللوح المحفوظ على الصحيح، والمعنى أن اللوح المحفوظ قد احتوى على كل شيء واشتمل على أمور الخلق كبيرها وصغيرها، وماضيها وحاضرها ومستقبلها، أزلا وأبداً على التفصيل التام كما قال ﷺ: "جف القلم بما هو كائن إلى يوم القيامة"[3].

---

(١) راجع ص ١٣٤، ١٦٦.

(٢) الأنعام ٣٨، النحل ٨٩.

(٣) البخاري في كتاب القدر/ الباب الثاني- وأحمد في المسند ٢/ ١٩٧.

ولو تنزلنا مع الخصم وسلمنا أن المراد بالكتاب هو القرآن كما هو في الآية الثانية، فإن للعلماء على ذلك أجوبة منها:

١- إن الكتاب لم يفرط في شيء من أمور الدين على سبيل الإجمال، وأنه بين جميع أساسيات الشرع دون جزئياتها وفروعها وتفصيلاتها التي ترك مجالها للسنة المطهرة، التي هي شقيقة القرآن ومثيلته في الحجية، قال تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾[1].

٢- إنه لم يفرط في شيء من أمور الدين وأحكامه إلا أن هذا البيان على نوعين:

أ- بيان بطريق النص المباشر، مثل بيان أصول الدين وعقائده ووجوب الصلاة والزكاة وغيرهما من الأحكام الكلية، وبعض الأحكام التفصيلية.

ب- بيان بطريقة الإحالة على السُّنَّة المطهرة التي هي بيان للقرآن.

قال الإمام الخطابي في معالم السنن تعليقاً على الآية الأولى:

"أخبر سبحانه أنه لم يغادر شيئاً من أمور الدين لم يتضمن بيانه الكتاب، إلا أن البيان على ضربين: بيان جلي تناوله الذكر نصاً، وبيان خفي اشتمل عليه معنى التلاوة ضمناً، فما كان من هذا الضرب كان تفصيل بيانه موكولا إلى النبي ﷺ وهو معنى قوله سبحانه ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾، فمن جمع بين الكتاب والسُّنَّة فقد استوفى وجهي البيان".

٣- ويقال لهم أيضاً: أين أنتم من الآيات الأخرى الآمرة باتباع الرسول ﷺ ووجوب طاعته، والآيات التي تحذر من مغبة مخالفة أمره، ثم أنى لكم أن تصلوا أو تزكوا أو تحجوا أو تطبقوا الحدود دون العودة إلى السُّنَّة.

---

(١) النحل ٤٤.

الشبهة الثالثة:

قالوا: إن الله قد تكفل بحفظ القرآن دون السُّنَّة حيث قال: ﴿ **إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ** ﴾[1].

الجواب:

ذكر العلماء أن المراد بالذكر هنا الشرع كله من كتاب وسنة فلا يصح استدلالهم، وهذا المعنى كان واضحاً لدى السلف، ولذلك عندما ذكر لعبد الله ابن المبارك وضع الزنادقة للأحاديث قال: "تعيش لها الجهابذة" ثم قرأ: ﴿ **إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ** ﴾ حيث فهم أن السُّنَّة جزء من الذكر المحفوظ.

وإذا قيل إن الذكر هنا هو القرآن فقط وذلك من باب التنزل مع الخصم، فالجواب حينئذ أن الآية ليس فيها حصراً بأن الله لم يحفظ إلا القرآن فقد حفظ أشياء أخرى مثل حفظ النبي ﷺ من الكيد وعصمته وحفظ العرش وحفظ السماوات والأرض، ومن ذلك حفظ السُّنَّة.

ثم إنه قد ورد في القرآن نفسه ما يدل على حفظ الشريعة كلها من كتاب وسنة تأكيداً للمعنى الأول، قال تعالى: ﴿**يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نُورَ اللهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَاللهُ مُتِمُّ نُورِهِ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ**﴾[2]، ونور الله هنا هو شرعه ودينه الذي ارتضاه لعباده، بل ورد في القرآن ما يدل على حفظ السُّنَّة بصفة أخص ذلكم قوله تعالى: ﴿**إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ**﴾[3]، فقد تكفل الله بحفظ بيان القرآن وما هو إلا السُّنَّة المطهرة.

---

(١) الحجر ٩.

(٢) الصف ٨.

(٣) القيامة ١٧- ١٩.

الشبهة الرابعة: قالوا: لقد وردت أحاديث كثيرة تدل على وجوب عرض الأحاديث على القرآن والعرف، فإذا وافق ذلك قبلناه وإذا لم يوافق نرده، ومن هذه الأحاديث المزعومة: "إن الحديث سيشفوعني، فما أتاكم يوافق القرآن فهو عني، وما أتاكم يخالف القرآن فليس عني".

"إذا حدثتم عني حديثاً تعرفونه ولا تنكرونه قلته أم لم أقله فصدقوا به فإني أقول ما يعرف ولا ينكر".

الجواب:

قال العلماء: إن الأحاديث الواردة في عرض السُّنَّة على القرآن أو على العقل أو العرف أحاديث واهية لا يصح الاستدلال بها ولا يجوز التمسك بها، ذكر ذلك العلامة ابن حزم في كتاب "الإحكام في أصول الأحكام" والإمام السيوطي في كتاب "مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسُّنَّة"، وقال الإمام الشافعي في "الرسالة": "لم يرو هذه الأحاديث أحد يصح حديثه في شيء صغر ولا كبر"، وقال الحافظ ابن عبد البر: قال عبد الرحمن بن مهدي: "إن الزنادقة والخوارج وضعوا هذه الأحاديث"، ثم قال ابن عبد البر: "إن هذه الألفاظ لم يصح منها شيء عن النبي ﷺ".

وهكذا يتبين لنا أن الشبهات التي أوردها أعداء الإسلام على السُّنَّة قديماً وحديثاً هي شبهات واهية لا تقف أمام الحقائق العلمية، ولا تروج على من عنده علم من الكتاب والسُّنَّة، وإنما قد تنطلي على جهلة المسلمين وعوامهم وما أكثرهم في هذا الزمان، وإن العصمة من الزلل والانحراف العقائدي الفكري والسلوكي إنما تكون بطلب العلم الشرعي من مصادره الصافية، ومن هنا وجب

على كل منا أن يسعى للتفقه في الدين، ويكون نفسه فيه تكوينا علمياً عميقـــاً، ويدعو غيره إلى ذلك ويترجم العلم إلى عمل، لعل الله ييسر لهذه الأمة عـــودة مظفرة إلى ريادة البشرية وقيادتها نحو الخير والصلاح.

وبالله التوفيق وﷺ وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

أسئلة التقويم الذاتي

س١: هل يمكن لأعداء الإسلام أن يحرفوا في مصدره؟ بين ذلك .

س٢: اذكر أنواع المخالفين في حجية السُّنَّة عموماً.

س٣: ما موقف الشيعة من السُّنَّة؟ وكيف ترد عليهم؟

س٤: ما منشأ ضلال الخوارج والمعتزلة في باب السُّنَّة؟ وكيف ترد عليهم.

س٥: من هم المستشرقون؟وما أهدافهم الأساسية من دراسة الإسلام؟

س٦: مثل لعدم الموضوعية والأمانة العلمية لدي بعض المستشرقين.

س٧: اذكر ثلاثة شبهات للمستشرقين ورد عليها.

س٨: ما الذي يجعل بعض المنتسبين للإسلام يعادونه في موضوع السُّنَّة؟ وما أثر ذلك علي حقيقة انتسابهم للإسلام ما دامت حجية السُّنَّة من أصول العقيدة؟

س٩: اذكر خمسة من هؤلاء وكتبهم التي أوردوا فيها شبهاتهم حول السُّنَّة.

س١٠: كيف ترد علي من قال بأن القرآن حوى كل شيء فلا حاجة بنا إلي السُّنَّة.

س١١: هل حفظ الله السُّنَّة كما حفظ القرآن؟ وما حكم أحاديث عرض السُّنَّة علي القرآن أو العقل أو العرف.

س١٢: لخص هذا المبحث في خمس صفحات من تعبيرك.

البحوث المقترحة

لمادة "حجية السُّنَّة وتاريخها"

أ- الموضوعات:

١- الرد على المستشرقين في موضوع تدوين السُّنَّة.

٢- الرد على المعاصرين من المنتسبين للإسلام في موضوع تدوين السُّنَّة.

٣- الرد على المستشرقين والمعاصرين في موضوع حجية السُّنَّة.

٤- أبو هريرة ﷺ: جهوده في حفظ السُّنَّة والشبهات المثارة حوله.

٥- دراسة تحليلية لمقدمة صحيح مسلم.

٦- رد الشبهات التي أثيرت حول الإمام الزهري.

٧- الرد على أحمد أمين في موقفه من السُّنَّة.

٨- الرد على الشيعة في موقفهم من السُّنَّة.

٩- تلخيص القسم الأول: تاريخ السُّنَّة (في حدود ٢٥ صفحة).

١٠- تلخيص القسم الثاني :حجية السُّنَّة (في حدود ٢٥صفحة).

ب- ضوابط الكتابة:

١- يختار الطالب واحداً من الموضوعات المقترحة، ويكتب فيه بحثاً علمياً مختصراً.

٢- يجب مراعاة ضوابط البحث العلمي من حيث توثيق المادة العلمية ودقة العزو إلى المصادر وإثبات أرقام الآيات في سورها، وعزو الأحاديث إلى كتب السُّنَّة الأصلية ووضع علامات الترقيم.

٣- العناية بتناسق خطة البحث،من حيث تقسيمها إلى أبواب وفصول ومباحث بحسب حاجة كل موضوع.

٤- يجب الاهتمام بالمقدمة والتمهيد والخاتمة.

٥- إتقان عمل الفهارس التي يجب أن لا تقل عن أربعة: فهرس الآيات، فهرس الأحاديث، فهرس المصادر، فهرس المحتويات.

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
مقدمة منهجية	٥
القسم الأول :تاريخ السُّنَّة	١٢
المبحث الأول: تعريف السُّنَّة وبيان أقسامها	١٦
المطلب الثاني: أقسام السُّنَّة	٢٧
المبحث الثاني:السُّنَّة في العهد النبوي	٤٤
أولا – شخصية الرسول ﷺ:	٤٧
ثانيا- مادة السُّنَّة المطهرة	٥٨
ثالثا: منهج الصحابة في تلقي السُّنَّة:	٥٩
رابعًا: عوامل انتشار السُّنَّة في عهد النبوي	٦٤
المبحث الثالث: السُّنَّة في عصر الصحابة والتابعين	٧٢
أولاً: تمسك الصحابة والتابعين بالسُّنَّة.	٧٥
ثانيًا: منهج الصحابة والتابعين في رواية السُّنَّة وحمايتها	٨٠
ثالثًا: منهج الصحابة والتابعين في التعليم	١٠٧
رابعًا: انتشار السُّنَّة في هذا العصر	١١١
المبحث الرابع: الرحلة في طلب الحديث	١١٨
المبحث الخامس: كتابة السُّنَّة	١٣٥
المبحث السادس: تدوين السُّنَّة	١٥٢
أولاً: التدوين في عهد الصحابة والتابعين	١٥٥

ثانيًا: التدوين الرسمي للسنة	١٦٣
ثالثًا: أوائل من جمع السُّنَّة بعد عصر كبار التابعين	١٦٦
رابعًا: رأي المستشرقين في التدوين والرد عليهم	١٦٩
المبحث السابع: أنواع التصنيف في السُّنَّة	١٧٧
النوع الأول: الكتب المصنفة على الأبواب	١٨٠
النوع الثاني: الكتب المرتبة على أسماء الصحابة	٢٠١
النوع الثالث: المعاجم	٢٠٦
النوع الرابع: الكتب المرتبة على أوائل الأحاديث	٢٠٦
النوع الخامس: المجامع	٢٠٨
النوع السادس: مصنفات الزوائد	٢٠٩
النوع السابع: كتب التخريج	٢١٠
النوع الثامن: الأجزاء الحديثية	٢١١
النوع التسع: المشيخات	٢١١
النوع العاشر: كتب العلل	٢١٢
المبحث الثامن: جهود العلماء في مقاومة الوضع	٢١٤
أولاً: نشأة الوضع	٢١٧
ثانيًا: أسباب الوضع	٢١٩
ثالثًا: جهود العلماء في مقاومة الوضع	٢٢٥
القسم الثاني: حجية السُّنَّة	٢٣٦
المبحث الثاني: استقلال السُّنَّة بالتشريع	٢٥٠

المبحث الثالث: أدلة حجية السُّنَّة	٢٥٤
المبحث الرابع: هل اختلف المتقدمون في حجية السُّنَّة؟	٢٧٥
المبحث الخامس: حكم منكري حجية السُّنَّة	٢٨٢
المبحث السادس: حجية أخبار الآحاد في العقيدة	٢٩٠
المبحث السابع: مناقشة الشبهات المتعلقة بحجية السُّنَّة	٣٠٦
بحوث المقترحة	٣٢٨
الفهرس	٣٣٠